الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
-جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قدّمت هذه الأطروحة استكمالا للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم التجارية

تخصص: إقتصاد قياسي و مالي

من إعداد الطالبة: مريم بن دهينة

اتفاقيات بازل و تأثيرها على النشاط المصرفي الجزائري

دراسة قياسية باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية Smart-PLS3

لعينة من البنوك على مستوى الغرب الجزائري للفترة (2020-1990)

نوقشت يوم الخميس 18 فيفري 2021 من طرف اللّجنة المكوّنة من:

أ.د نور الدين مناقر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د سيدي محمد شكوري	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
د. نوال بن خالدي	أستاذة محاضرة أ	جامعة تلمسان	ممتحنة
د. رفيقة صباغ	أستاذة محاضرة أ	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنة
د. لحسن جديدن	أستاذ محاضر أ	جامعة عين تموشنت	ممتحنا
د.سمية زيرار	أستاذة محاضرة أ	جامعة تلمسان	مشرفة

السنة الجامعية: 2020/2021

الملخص:

قدمّت هذه الأطروحة المخاطر المصرفية و كيفية إدارتها بمختلف الطرق الرياضية باستخدام نماذج تتنبأ بالفشل كذلك طرق الشبكات العصبية، ثم تطرقت الى الأساليب و المعايير التي اضافتها اتفاقيات بازل الدولية الخاصة بالرّقابة و المراجعة المصرفية في إدارة هذه المخاطر مع كيفية احتسابها، و على ضوء هذه التطورات، أصبح من الضرورة إدراك بنك الجزائر قواعد العمل المصرفي و أنظمته و معاييره تندرج في سياق ما هو مطروح عالميا، وأن يعمل على خلق صناعة مصرفية قائمة على الأحكام الرقابية الفعّالة التي يجب توافرها كحد أدنى لمراقبة أعمال البنوك بما يتناسب و أفضل الممارسات و بعد تحليل مختلف النسب مثلا للملاءة و السيولة في البنوك الجزائرية،و تم استراد 255 استبانة تم وضعها على مستوى ولاية العاصمة، تلمسان، وهران، و عين تموشنت، ثم تفريغها و تحليل نتائجها باستخدام البرنامج الاحصائي Statistical package for Social Scienceو PLS3 Smart الملائمة لمنهجية الانحدار الجزئي من الدرجة الثانية، و تبين من خلال النتائج وجود علاقة بين معايير بازل كون كل اتفاق عقد ليكمل نقائص الاتفاق الذي سبقه و لكل اتفاق تأثير مباشر سواء سلبي أو ايجابي على النشاط المصرفي الجزائري و ذلك حسب تطبيق كل اتفاقية.

الكلمات المفتاحية: اتفاقيات بازل الدوّلية ، النشاط المصرفي ، البنوك الجزائرية، قياس المخاطر المصرفية

Abstract :

This thesis presented banking risks and how to manage them in various mathematical ways using models that predict failure as well as methods of neural networks, then touched on the methods and standards added by the Basel International Agreements on Banking Supervision and Review in managing these risks with how they are calculated, and in light of these developments, It has become necessary for the Bank of Algeria to realize the banking business rules, regulations and standards that fall within the context of what is presented internationally, and to work to create a banking industry based on effective supervisory provisions that must be in place as a minimum to monitor the banking business in proportion to the best practices and after analyzing the various ratios For example, the solvency and liquidity of Algerian banks, and 255 questionnaires were drawn up at the level of the wilaya of the capital(Asséma), Tlemcen, Oran, and Ain Temouchent, and then emptied and analyzed their results using the Statistical package for Social Science and PLS3 Smart, which is appropriate for the second-order partial regression methodology. And it was evident through the results that there is a relationship between the Basel standards that each agreement is a contract to complement the deficiencies of the previous agreement, and each agreement has a direct impact, whether negative or positive Algerian banking activity, according to the application of each agreement.

Key words: Basel International Agreements, banking activity, Algerian banks, measurement of banking risks

Abstrakt :

In dieser Arbeit wurden Bankrisiken und deren Management auf verschiedene mathematische Arten anhand von Modellen vorgestellt, die Ausfälle vorhersagen, sowie Methoden neuronaler Netze. Anschließend wurden die Methoden und Standards der internationalen Basler Abkommen über Bankenaufsicht und -überprüfung beim Management dieser Risiken behandelt Wie sie berechnet werden und angesichts dieser Entwicklungen ist es für die Bank von Algerien notwendig geworden, die Regeln, Vorschriften und Standards des Bankgeschäfts zu verwirklichen, die in den Kontext der internationalen Präsentation fallen, und an der Schaffung eines Bankensektors zu arbeiten Auf der Grundlage wirksamer aufsichtsrechtlicher Bestimmungen, die mindestens vorhanden sein müssen, um das Bankgeschäft im Verhältnis zu den Best Practices und nach Analyse der verschiedenen Kennzahlen zu überwachen, wurden beispielsweise die Zahlungsfähigkeit und Liquidität der algerischen Banken sowie 255 Fragebögen auf dieser Ebene erstellt von der Wilaya der Hauptstadt (Asséma), Tlemcen, Oran und Ain Temouchent, und dann geleert und analysiert ihr Ergebnis s Verwenden des Statistikpakets für Sozialwissenschaften und PLS3 Smart, das für die partielle Regressionsmethode zweiter Ordnung geeignet ist. Aus den Ergebnissen ging hervor, dass zwischen den Basler Standards ein Zusammenhang besteht, dass jede Vereinbarung ein Vertrag ist, der die Mängel der vorherigen Vereinbarung ergänzt, und dass jede Vereinbarung direkte Auswirkungen hat, ob negative oder positive algerische Bankaktivitäten Anwendung jeder Vereinbarung.

Schlüsselwörter: Internationale Basler Abkommen, Bankaktivitäten, algerische Banken, Messung von Bankrisiken

آيات قرآنية

" **اقْرَأْ** بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ *خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ *اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ *الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ *عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ " العلق: 1 – 5

" فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا " طه: 114

" وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ *وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ" لقمان: 14، 15

وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ]إبراهيم: 42.[

" أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ " الروم: 9

"فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ " القمر 10

"إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ " آل عمران120

"وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ ۗ وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ ۖ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ" يونس

إهداء و شكر للوالدين

"وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا *وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا " **الإسراء: 23، 24**

" أمّي"

أستاذتي التي أفنت حياتها من أجل تعليمي و إنجاحي أنت خير الأم و المربية و السند المعنوي و المادي في كل فتراتي الصعبة التي مررت بها فخورة بك و فخورة بنفسي لأنك ورثتني التعليم شكرا لأنك أشبعتني حبا و دلالا فالحب الذي أحمله لك لا تكفيه الحروف يا قلبي

"أدامك الله نورا و بهجة لأيّامي"

" أبي"

لا الحروف توفيك حقك و لا الكلمات تنصفك بحلك و عطاءك أنت يا أغلى سند و أحن أب أمس و يوم و غد لك كل التقدير و ألف قبلة على جبينك يا حبيبي الأوّل شكرا على ثقتك بابنتك شكرا لأنك علمتني ان الصبر مفتاح النجاح و ان الله اذا اغلق بابا فتح عشرا

"أدامك الله ذخرا و فخرا لي"

انتظرت هذا اليوم كثيرا لأكرمكما بنجاحي و أهديه لكما فأنتما أعمدة قائمة ترفع ثنايا حياتي و لولا كما لما كنت على ما أنا عليه الان

" جعل الله كل عملي و علمي في ميزان حسناتكما "

إلهي لا تريني فيهما سوءا أبدا و ألبسهما ثوب الصحة و العافية و أطل في عمرهما و لا تحرمني منهما أبدا

إهداء

أهدي هذا العمل:

- أقدم ثمرة عملي و جهدي صدقة على روح جدتي التي ربتني بالقيم و الاخلاق و أوصتني على طلب العلم و التعليم ، أكتب لها هذا الاهداء و أبكي بحرقة فأنا أفتقدها بشدة فلا زالت ملامحها محفورة في قلبي و ذكرياتي جدتي حفيدتك عملت بوصيتك أنا اليوم بفضل طلب و حب العلم دكتوره "درست من أجلك فقط و اخترت من التعليم العالي مهنة لي و سأطلب العلم ما حييت"

" اللهم ارحمها برحمتك و اجعل دارها الجنة "

- أخواتي:

- أختي "فاطمة الزهراء" قدوتي و رفيقة طفولتي طبيبتي و حبيبتي، مشجعتي على مواصلة الدّراسة كالبذرة أنت تنشر في التربة فتنمو و تخرج أطيب الجنى وفقك الله في حياتك و بارك الله لك في زوجك و ابنك "حساين أمجد عبد النور" الذي أضاف فرحة و أبهجنا بسعادة في حياتنا "خالتك تحبك جدا"

- أختي "بشرى" أتمنى لك كل التوفيق و السعادة في حياتك أسأل الله أن يكتب لك القبول لكل أعمالك ستجزين و تثمرين بها فأنت يا أختي عظيمة و كل مرة تشعرين فيها بالغرق سينجيك الله "اللهم لا تحرم أختي طموحا تسعى لأجله "

- أخي "محمد نور الإسلام" رزقك الله أجمل ما تتمنى و أكثر ممّا تتوقع .

" أنزل الله على أيامك القادمة توفيقه و رضاه و يسّر أمورك و مستقبلك"

شكر و تقدير

حمدا وشكرا كثيرا لله الذي أعاننا على إتمام هذه الأطروحة

اللهم صل و سلم و بارك لنا في رسولنا الكريم

أتقدم بأسمى عبارات الشكر و الاحترام إلى:

- **أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة و تقييم، تثمين هذه الاطروحة.**
- **لكل أساتذتي الذين درسوني في كل المراحل التعليمية.**
- **لكل صديق وصديقة ساعدني لإتمام هذه الاطروحة سواء من بعيد أو من قريب.**

وفق الله كل طالب علم

مريم

شرح المفردات

بالألمانية	بالإنجليزية	بالعربية
Basler Übereinkommen	Basel committee	اتفاقيات بازل
Bankgeschäft	Banking activity	النشاط المصرفي
Sorgfältige Regeln	Prudential regulations	القواعد الحذرة
Interne Kontrolle	Internal control	الرقابة الدّاخلية
Prüfungsausschuss	Audit committee	لجنة المراجعة
Verwaltungsrat	Board of directors	مجلس الإدارة
Marktdisziplin	Market discipline	انضباط السّوق
Fehlende Überwachung und Nachverfolgung	Lack of supervision	نقص الاشراف و المتابعة
Die Regulierungsbehörde	Supervisory authority	الهيئة الرقابية
Allgemeine Informationspflichten	Public disclosure requirement	متطلبات الافصاح العام
Ordnungspolitischer Rahmen	Regulatory frame work	الاطار التنظيمي
Anlagenklassifizierung	Assets classification	تصنيف الأصول / الموجودات
Klassifizierung von Verbindlichkeiten / Verbindlichkeiten	Liabilities classification	تصنيف الإلتزامات / الخصوم
Risikomanagement	Risk management	إدارة المخاطر
Kapitaladäquanz	Capital adequacy	كفاية رأس المال
Liquiditätsrisikomanagement	Liquidity risk management	إدارة مخاطر السيولة
Zinsrisikomanagement	Interest rate risk management	إدارة مخاطر سعر الفائدة
Eigenkapital	Rights of shareholders	حقوق المساهمين
Treasury-Operationen	On-Balance sheet activities	عمليات داخل الخزينة
Operationen außerhalb der Staatskasse	Off-Balance sheet activities	عمليات خارج الخزينة
Überprüfung des Kreditrisikos	Credit risks review	مراجعة المخاطر الائتمانية
Kreditrisikoanalyse	Credit risks analysis	تحليل المخاطر الائتمانية

Marktrisiko, operativ	Market, Operiational risks	مخاطر السوق، التشغيل
Kreditrisiko	Credit risks	مخاطر القروض
Strategische Risiken	Strategic risks	مخاطر استراتيجية
Reputationsrisiken	Reputational rissks	مخاطر السمعة
Finanzielles Risiko	Financial risks	مخاطر مالية
Risiken der Nichtzahlung	Counterparty risks	مخاطر عدم السداد
Liquidität	Liquidity	السيولة
Rentabilität	Profits	الربحية
Zentralbankaufsicht	Central banks supervision	رقابة البنوك المركزية
Proportionen	Ratios	النسب
Zahlungsfähigkeit der Bank	Solvency	الملاءة البنكية
Risikobewertung	Risk evaluation	تقييم المخاطر
Statistische Methoden	Statistical techniques	الاساليب الإحصائية
Finanzielles Versagen	Financial failure	الفشل المالي
Modelle zur Vorhersage von Finanzausfällen	Forecasting models for financial failure	نماذج التنبؤ بالفشل المالي
Geschäftsbanken	Commercial banks	بنوك تجارية
Internes Kapital	Internal capital	رأس المال الداخلي
Standard Standard	Standardised approach	المعيار القياسي
Grundlegende Standards	The core principles	المعايير الأساسية
Kernkapital	Core capital	رأس المال الأساسي
Ergänzungskapital	Supplementary capital	رأس المال التكميلي
Grundlegende Indexmethode	Basic indicator aapproach	أسلوب المؤشر الأساسي
Einfacher normativer Stil	Simplified Standardized approach	الاسلوب المعياري البسيط
Kredite	Loans	القروض
Klarheit	Clarity	الوضوح
Transparenz	Transparency	الشفافية
Offenlegung	Disclosure	الإفصاح
Kapitalrücklage	Capital reserves	احتياطات رأس مالية

Nicht ausgeschüttete Gewinne	**Retained profits**	**أرباح غير موزعة**
Einlagen	**Deposits**	**الودائع**
Eigentumsrechte	**Owners equity**	**حقوق الملكية**
Kapital eingezahlt	**Paid up capital**	**رأس المال المدفوع**
Bestimmungs- und Korrelationskoeffizient	**Determination and correlation coefficient**	**معامل التحديد و الارتباط**
Multiple Regressionsmodell	**Multiple regression model**	**نموذج الإنحدار المتعدد**
Modellierung von Strukturgleichungen	**Structural Equation Modeling**	**نمذجة المعادلات الهيكلية**
Schlagzähigkeitsstandard	**Impact strength standard**	**معيار قوة التأثير**
Reflektierende Messmodelle	**Reflective measurement models**	**نماذج القياس العاكسة**
Vorhersagekraft	**Predictive power**	**القوة التنبؤية**
Anpassungsgüteindex	**Goodness-of-fit index**	**جودة المطابقة**
Effektgröße	**Effect size**	**حجم التأثير**

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

رقم / الشكل	الصفحات
الفصل الأوّل: الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية و اتفاقيات بازل الدّولية	
شكل (1.1): العوامل المؤثرة في الأخطار الرئيسية	11
شكل (2.1): أنواع مخاطر القروض	15
شكل (3.1): أبعاد مخاطر السّوق	17
شكل (4.1) : أنواع مخاطر السّوق	17
شكل (5.1): أنواع مخاطر التشغيل	19
شكل(6.1) : نماذج التنبؤ بالفشل المالي	24
شكل (7.1): مجال دالة (sigmoïde)	32
شكل (8.1): مكوّنات الشبكة العصبية الاصطناعية	32
شكل (9.1): مثال توضحي لكيفية الاحتساب بطريقة الشبكة العصبية الاصطناعية	33
شكل (10.1): اتفاقيات لجنة بازل	36
شكل (11.1): مكوّنات رأس مال البنك حسب اتفاق بازل الأوّل	41
شكل (12.1): كفاية رأس مال البنك حسب اتفاق بازل الأوّل	42
شكل (13.1): ركائز اتفاق بازل 2	44
شكل (14.1): نسبة ملاءة اتفاق بازل 2	45
شكل (15.1): الجوانب الأساسية لاتفاق بازل الثالث	66
شكل(16.1): رأس مال اتفاق بازل الثالث	68
شكل (17.1) كفاية رأس مال بازل 3	70
شكل (18.1): متطلبات رأس المال و الوزن المرجح لمخاطر السوق	80
شكل (19.1): متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية	81
الفصل الثالث: القطاع المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل الدّولية 1830–2020	
شكل (1.3): القطاع المصرفي الجزائري للفترة (1962–1985)	124
شكل (2.3): مستوى التنظيم الاحترازي و الرقابة المصرفية لدول شمال افريقيا لسنة 2008	145
شكل (3.3): تقسيم المخاطر وفق نظام 14–02	170
الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية حول تأثير اتفاقيات بازل الدولية على القطاع المصرفي الجزائري للفترة (1990–2020)	
شكل(1.4): بنوك عينة الجزائر العاصمة	183

شكل(2.4): بنوك عينة ولاية تلمسان	184
شكل(3.4): بنوك عينة ولاية عين تموشنت	185
شكل(4.4): بنوك عينة ولاية وهران	185
شكل (5.4) توزيع العينة بالنسبة للجنس	189
شكل (6.4) توزيع العينة بالنسبة للمستوى العلمي	190
شكل (7.4) توزيع العينة بالنسبة للمهنة	191
شكل (8.4) توزيع العينة بالنسبة للتخصص العلمي	193
شكل (9.4) توزيع العينة بالنسبة للخبرة المهنية	194
شكل (10.4) توزيع العينة بالنسبة لنوع البنك	196
شكل (11.4): معاملات الموثوقية المركبة	212
شكل (12.4): متوسط التباين المستخرج	213
شكل (13.4): نموذج المسار الكلي لمتغيرات الدراسة	216
شكل (14.3): نموذج المسار المعدل (بعد ازالة التحميلات الخارجية الأقل من 0.4)	218

قائمة الجداول

رقم / الجدول	الصفحات
الفصل الأوّل: الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية و اتفاقيات بازل الدّولية	
جدول (1.1) درجات تقدير المخاطر المصرفية	22
جدول (2.1): فئات و درجات المخاطرة الترجيحية حسب نموذج Sherrod	29
جدول (3.1): مؤشرات و أوزان نموذج Sherrod	30
جدول (4.1) :أوزان المخاطر المرجحة للأصول داخل الميزانية	39
جدول (5.1): أوزان المخاطر المرجحة للأصول خارج الميزانية	40
جدول(6.1): التصنيف الائتماني حسب الوكالات الثلاث	49
جدول (7.1): أوزان المخاطر والتصنيف الخارجي وفقا لاتفاقية بازل2	50
جدول (8.1): الأساليب القياسية لمخاطر الائتمان المطبقة خلال السنوات (2005–2008)	53
جدول(9.1) مثال توضيحي لأسلوب المؤشر الأساسي BIA	60
جدول(10.1): خطوط أعمال الأنشطة الأساسية الثمانية	61
جدول(11.1) مثال توضيحي للأسلوب المعياري TSA	62

جدول (12.1) متطلبات رأس المال و رأس مال التحوط وفق مقررات بازل 3	69
جدول (13.1): نسبة تغطية الأسهم من رأس مال البنك	70
جدول (14.1): أجندة تنفيذ قرارات اتفاق بازل 3	75
الفصل الثاني: الدّراسات السابقة	
جدول (1.2): الطرق المعتمدة في الدراسات السابقة	114
الفصل الثالث: القطاع المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل الدّولية 1830-2020	
جدول (1.3) : مظاهر التكنولوجيا المصرفية في السوق الجزائرية	133
جدول (2.3) : رأس مال البنوك و المؤسسات المالية في نهاية 2008	134
جدول (3.3):تغطية خطر الصرف حسب طبيعة وضعيات علمياته لسنة 2017	140
جدول (4.3) : رأس مال البنوك و المؤسسات المالية في نهاية 2018	141
جدول (5.3) : رأس مال البنوك و المؤسسات المالية في نهاية 2019	141
جدول(6.3) تصنيف البنوك الجزائرية في السوق المصرفية المغاربية و الافريقية عام 2008	144
جدول (7.3): الحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية	145
جدول (8.3): المخاطر المرجحة داخل الميزانية حسب التعليمة 74-94	152
جدول (9.3): المخاطر المرجحة خارج الميزانية حسب التعليمة 74-94	152
جدول (10.3): مقارنة معايير رقابة القطاع المصرفي الجزائري مع معايير رقابة لجنة بازل	153
جدول (11.3): كفاية رأس مال البنوك البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2007-2010)	158
جدول (12.3):حجم الودائع في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2006-2013)	159
جدول(13.3):حجم القروض للبنوك التجارية الممنوحة حسب القطاع للفترة (2006-2013)	160
جدول (14.3): تراكم السيولة في القطاع المصرفي الجزائري:	161
جدول (15.3): المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية وفق إتفاقية بازل2	161
جدول (16.3): الإنحرافات المسجلة بين معطيات مركزية المخاطر والوضعية المحاسبية الشهرية في 31 ديسمبر 2009	163
جدول (17.3): أنظمة قياس المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية وفق إتفاقية بازل2:	164
جدول (18.3): تطور نسبة الملاءة في القطاع المصرفي الجزائري	166
جدول (19.3): تنقيط و ترجيح مخاطر المقترضين لغير المقيمين	167
جدول (20.3):حجم الودائع في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2014-2017)	168
جدول(21.3):حجم القروض الممنوحة للبنوك الجزائرية حسب القطاع للفترة (2014-2017)	169
جدول (22.3): نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري	171
جدول (23.3): معيار الرافعة المالية في القطاع المصرفي الجزائري	172
جدول (24.3): تطبيق الدعامة الاولى في القطاع المصرفي الجزائري	173

جدول (25.3): تطبيق الدعامة الثانية و الثالثة في القطاع المصرفي الجزائري	173
جدول (26.3): حالات عدم الامتثال للتنظيمات البنكية نهاية 2017	174
الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية حول تأثير اتفاقيات بازل الدولية على القطاع المصرفي الجزائري للفترة (1990–2020)	
جدول(1.4): معاملات الثبات لمحاور الدراسة	188
جدول (2.4) : توزيع العينة بالنسبة للجنس	188
جدول (3.4) توزيع العينة بالنسبة للمستوى العلمي	189
جدول (4.4) توزيع العينة بالنسبة للمهنة	191
جدول (5.4) توزيع العينة بالنسبة للتخصص العلمي	192
جدول (6.4) توزيع العينة بالنسبة للخبرة المهنية	194
جدول (7.4) توزيع العينة بالنسبة لنوع البنك	195
جدول(8.4) : المقياس الخماسي "ليكارت" المستخدم في الدراسة	197
جدول (9.4):النتائج الإحصائية للمحور الأول: تطبيق معايير بازل 1 و 2 في البنوك العمومية الجزائرية	197
جدول (10.4): النتائج الإحصائية للمحور الثاني: تأثير معايير بازل 3 و 4 على البنوك العمومية الجزائرية	199
جدول (11.4): النتائج الإحصائية للمحور الثالث: رقابة بنك الجزائر على القطاع المصرفي الجزائري.	202
جدول (12.4): معامل التحديد و الارتباط لنموذج الإنحدار المتعدد	205
جدول (13.4):التباين لنموذج الانحدار المتعدد :ANOVA	206
جدول (14.4): معلمات النموذج	207
جدول (15.4): معاملات الموثوقية المركبة	211
جدول (16.4): متوسط التباين المستخرج	213
جدول (17.4): التحميلات المتقاطعة	215
جدول (18.4): التحميلات الخارجية	217
جدول (19.4): معيار فورنل لاركر	219
جدول (20.4): معامل التحديد R^2	220
جدول (21.4): حجم التأثير f^2	221
جدول (22.4): الملائمة التنبؤية	222
جدول (23.4): جودة المطابقة GOF	223

الفهرس

قائمة المحتويات	الصفحات
ملّخص الأطروحة آيات قرآنية إهداء و شكر للوالدين إهداء و شكر شرح المفردات قائمة الأشكال قائمة الجداول	
مقدمة عامّة	7-1
الفصل الأوّل: الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية و اتفاقيات بازل الدّولية	
مقدّمة الفصل الأوّل	
1.النشاط المصرفي و أهم مخاطره	10
1.1المخاطر المصرفية الرئيسّية	10
1.1.1 العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية	11
2.1 أنواع المخاطر المصرفية	12
1.2.1 مخاطر القروض: **Credit Risks**	12
1.1.2.1تعريف مخاطر القروض	12
2.1.2.1 أنواع مخاطر القروض	12
3.1 مخاطر السّوق: **Market Risks**	16
1.3.1تعريف المخاطر السّوقية	16
2.3.1 أبعاد المخاطر السّوقية	16
3.3.1 أنواع المخاطر السّوقية	17
4.1 مخاطر التشغيل: **Operational Risks**	19
1.1.4 تعريف المخاطر التشغيلية	19
2.1.4 أنواع المخاطر التشغيلية	19
2إدارة المخاطر المصرفية	21
1.2 ماهية إدارة المخاطر المصرفية	21

1.1.2 عملية إدارة الخطر	21
2.2.1 تقدير الخطر	22
3.2.1 تقييم الخطر	22
2.2 إدارة المخاطر عن طريق نماذج التنقيط المالي	23
1.2.2 تعريف الفشل المالي المصرفي	24
2.2.2 نماذج التنبؤ بالفشل المالي	24
1.2.2.2 نموذج بيفر (1966) W.Beaver	25
2.2.2.2 نموذج (1968 –1974–2000) Altman Z-Score	25
3.2.2.2 نموذج (1977) Taffler&Tisshow	26
4.2.2.2 نموذج Gorden Springa	27
5.2.2.2 نموذج (1981) :Kida	28
6.2.2.2 نموذج (1993) : Sherrod	28
3.2 إدارة المخاطر عن طريق نموذج الشبكات العصبية و الذكاء الإصطناعي	30
1.3.2 تعريف العصبون الإصطناعي	30
2.3.2 مكوّنات الشبكة العصبية	31
3 .مقررات بازل الدولية	34
1.3 بنك التسويات الدّولية: (BIS) Bank for International Settlements	35
1.1.3 التطور التاريخي للجنة بازل : Historical development of the Basel Committee	35
2.1.3 قواعد الحيطة و الحذر	35
2.3 اتفاق بازل الأول	36
1.2.3 معدل كوك و مكوّناته:	36
1.1.2.3 معدّل كوك Cook حسب اتفاق بازل الأوّل	36
2.1.2.3 مكوّنات رأس مال البنك حسب اتفاق بازل الأوّل	37
2.2.3 نظام أوزان المخاطر	38
1.2.2.3 وزن الخطر داخل الميزانية	38
2.2.2.3 وزن الخطر خارج الميزانية	40
3.3 تعديلات بازل الأول و كفاية رأس مال البنك الجديدة	40
1.3.3 تعديلات اتفاق بازل الأوّل	40
1.1.3.3 عامل مخاطر السّوق	41
2.1.3.3 الشريحة الثالثة :Tier 3	41
2.3.3 كفاية رأس مال البنك الجديدة لاتفاق بازل الأوّل	41

3.3.3 التفكير في اتفاق بازل الثاني	42
4.3اتفاق بازل الثاني	43
1.4.3 معايير اتفاق بازل الثاني	43
1.1.4.3 الركيزة الأولى: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال	44
1.1.1.4.3الجوانب الاساسية لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال	44
2.1.1.4.3 الركيزة الثانية: عمليات المراجعة و الإشراف	47
3.1.1.4.3 الركيزة الثالثة: انضباط السّوق للبنوك	47
4.3 طرق وأساليب قياس مخاطر البنوك وفق بازل2	48
1.4.3 طرق وأساليب قياس مخاطر الائتمان وفق بازل2	48
1.1.4.3 أسلوب التصنيف الخارجي	48
2.1.4.3 أسلوب التصنيف الداخلي: (القياس الداخلي)	51
1.2.1.4.3 أسلوب القياس للمنهج الأساسي: Internal Rating Based Approach IRB	51
2.2.1.4.3 الأسلوب المتقدم	52
2.4.3 طرق وأساليب قياس مخاطر السّوق وفق بازل2	56
1.2.4.3 أسلوب القياس المعياري: Standardized Method	56
2.2.4.3 أسلوب النماذج الداخلية	56
1.2.2.4.3 المعايير الكمية	57
2.2.2.4.3 استخدام نموذج القياس الداخلي لحساب متطلبات راس المال لمقابلة مخاطر السوق	57
3.2.2.4 المزج بين الأسلوب المعياري والنماذج الداخلية	58
3.4.3 طرق وأساليب قياس مخاطر التشغيل وفق بازل2	59
1.3.4.3 أسلوب المؤشر الأساسي:Basic Indicator Approach (BIA)	59
2.3.4.3 الأسلوب المعياري: TSA (The Standarized Approach)	60
3.3.4.3 الأسلوب المعياري البديل: The AltermativeStandarized Approach(ASA)	62
4.3.4.3 أسلوب القياس المتقدم: Advanced Measurement Approche (AMA)	63
5.3 ايجابيات و سلبيات اتفاق بازل الثاني	64
1.5.3 الايجابيات	64
2.5.3 السلبيات	64
4.معايير اتفاق بازل الثالث و الإستعداد لتطبيق اتفاق بازل الرابع	65
1.4 معايير اتفاق بازل 3 الجديدة	66
1.1.4 تعزيز رأس المال	67
1.1.1.4 مكونّات رأس مال بازل3	67

2.1.1.4 نسبة كفاية رأس مال بازل3	69
3.1.1.4 توسيع تغطية المخاطر	70
2.4 معيار السيولة	71
1.2.4 نسبة تغطية السيولة	71
1.1.2.4 نسبة السيولة في المدى القصير: Liquidity Coverage Ratio (LCR)	71
2.1.2.4 نسبة صافي التمويل المستقر (في المدى الطويل) : Net Stable Funding Ratio	72
3.4 معيار الرافعة المالية	72
1.3.4 ماهية معيار الرافعة المالية	73
2.3.4 أهداف معيار الرافعة المالية	73
3.3.4 نسبة الرافعة المالية	73
4.3.4 مّدة تطبيق اتفاق بازل 3	74
4.4 اتفاق بازل الرابع	76
1.4.4 كيف بدأ التفكير في إتفاقية بازل الرابعة	76
1.1.4.4 تعريفها	77
2.1.4.4 أهدافها	77
2.4.4 متطلبات تطبيقها و تحديات البنوك	77
4.4.4 أهم تعديلاتها	79
1.4.4.4 بالنسبة لمخاطر القروض	79
2.4.4.4 بالنسبة لمخاطر السوق	79
3.4.4.4 بالنسبة لمخاطر التشغيل	81
خاتمة الفصل الأوّل	
الفصل الثاني: الدّراسات السابقة	
مقدمة الفصل الثاني	
1. عرض الدراسات السابقة	86-113
2. تحليل و مناقشة الدراسات السابقة	113
1.2 الطرق الاحصائية المعتمدة في الدراسات السابقة	113
2.2 مناقشة و تحليل الدّراسات السّابقة	115
خاتمة الفصل الثاني	
الفصل الثالث: القطاع المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل الدّولية 1830-2020	
مقدمة الفصل الثالث	
1.القطاع المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات المصرفية لسنة 1990	120

1.1 القطاع المصرفي خلال فترة الإحتلال 1830	120
2.1 القطاع المصرفي خلال فترة السيادة الوطنية (1962–1968)	121
1.2.1 مرحلة (1962–1965)	121
2.2.1 مرحلة تأميم البنوك (1966–1968)	121
1.2.2.1 البنك الوطني الجزائري: BNA	121
2.2.2.1 القرض الشعبي الجزائري: CPA	122
3.2.2.1 بنك الجزائر الخارجي: BEA	122
3.1 مرحلة إصلاحات السبعينيات و الثمانينات	122
1.3.1 مرحلة إصلاح السبعينيات	122
2.3.1 مرحلة إصلاح الثمانينات	123
1.2.3.1 مرحلة إعادة هيكلة البنوك (1982–1985)	123
2.2.3.1 مرحلة إصلاحات (1986–1990)	125
2. القطاع المصرفي بعد الإصلاحات المصرفية للفترة (1990–2020)	126
1.2 الإصلاحات في ظل قانون النقد و القرض 10/90	126
1.1.2 هيكل بنك الجزائر و تنظيمه	127
1.1.1.2 تعيين المحافظ	127
2.1.1.2 البنك الجزائري	127
3.1.1.2 المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون 10/90	128
2.2 القوانين التعديلية لقانون النقد و القرض خلال الفترة الألفينية (2000–2020)	129
1.2.2 تعديلات (2001–2003)	129
2.2.2 تعديلات (2004، 2008، 2009)	132
1.2.2.2 تعديل 2004	132
2.2.2.2 تعديل 2008	133
3.2.2.2 تعديل 2009	134
3.2.2 تعديلات (2010، 2011، 2012)	135
1.3.2.2 تعديل 2010	135
2.3.2.2 تعديل 2011	136
3.3.2.2 تعديل 2012	136
4.2.2 تعديلات (2013، 2014، 2015)	137
1.4.2.2 تعديل 2013	137
2.4.2.2 تعديل 2014	138

3.4.2.2 تعديل 2015	138
5.2.2 تعديلات (2016، 2017)	139
1.5.2.2 تعديل 2016	139
2.5.2.2 تعديل 2017	139
6.2.2 تعديل (2018–2020)	140
1.6.2.2: تعديل 2018	140
2.6.2.2: تعديل 2020	141
3.2 خوصصة القطاع المصرفي الجزائري و تصنيف البنوك الجزائرية	143
1.3.2 خوصصة القطاع المصرفي الجزائري	143
2.3.2 تصنيف البنوك الجزائرية	143
3. واقع التطبيق العملي لإتفاقيات بازل 1، 2، 3 في القطاع المصرفي الجزائري	145
1.3 تطبيق اتفاقية بازل الأولى على القطاع المصرفي	146
1.1.3 رأس المال الأدنى	143
2.1.3 نسبة تغطية المخاطر	147
1.2.1.3 نسبة الملاءة المالية	147
2.2.1.3 نسبة السيولة	151
3.1.3 تغطية المخاطر وترجيحها	151
1.3.1.3 ترجيح المخاطر داخل الميزانية	151
2.3.1.3 ترجيح المخاطر خارج الميزانية	152
4.1.3 دراسة مقارنة بين الرقابة المصرفية في الجزائر و مبادئ لجنة بازل	153
2.3 تطبيق اتفاقية بازل الثانية على القطاع المصرفي(2002–2014)	157
1.2.3 بالنسبة للدعامة الأولى لمتطلبات الحد الأدنى لرأس مال البنك	158
1.1.2.3 نسبة كفاية رأس المال بالقطاع المصرفي الجزائري	158
2.1.2.3حجم الودائع (الموارد) و حجم القروض (الاستخدامات) في البنوك التجارية الجزائرية	159
1.2.1.2.3 حجم الودائع	159
2.2.1.2.3 حجم القروض	160
3.1.2.3تعزيز معايير إدارة السيولة	160
4.1.2.3 المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية وفق اتفاقية بازل 2	161
2.2.3 الدعامة الثانية: عملية المراجعة الرّقابية	162
1.2.2.3 أنظمة قياس المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية وفق إتفاقية بازل2	163
3.2.3 الدعامة الثالثة: انضباط السوق المصرفي الجزائري	165

3.3 تطبيق اتفاقية بازل الثالثة على القطاع المصرفي (2014–2018)	166
1.3.3 تحديد نسبة الملاءة	166
2.3.3تحديد و تصنيف المخاطر	167
1.2.3.3مخاطر القروض	167
1.1.2.3.3 حجم الودائع حجم الودائع	168
2.1.2.3.3 حجم الودائع حجم القروض	169
2.2.3.3 مخاطر السّوق	170
3.2.3.3 مخاطر التشغيل	170
3.3.3 معيار السيولة و الرافعة المالية	171
1.3.3.3 معيار السيولة	171
2.3.3.3 معيار الرافعة المالية	172
4.3.3 دعائم بازل 3	173
1.4.3.3بالنسبة للدعامة الاولى	173
.2.4.3.3بالنسبة للدعامة الثانية و الثالثة	173
3.4.3.3 مدى إلتزام البنوك و المؤسسات المالية بالمعايير الاحترازية	174
4.متطلبات إصلاح القطاع المصرفي الجزائري للتوافق مع معايير بازل الدولية	175
1.4 مقومات و إصلاحات البنية الأساسية للقطاع المصرفي للاستجابة لمعايير لجنة بازل في الجزائر	175
1.1.4 تطوير الكفاءات البشرية	175
2.1.4 بالنسبة للمخاطر الثلاثة (مخاطر القروض، مخاطر السوق و التشغيل)	175
3.1.4تطوير النظم المحاسبية	175
4.1.4 وضع أنظمة تقدير المخاطر و النتائج	177
5.1.4 وضع نظام للإعلام و التوثيق	177
2.4 الجهود المبذولة في إطار تبني معايير بازل3 و4 في البنوك الجزائرية	177
3.4 تحديات إجراءات تأهيل البنوك الجزائرية	178
1.3.4 التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية	178
2.3.4 إجراءات تأهيل البنوك الجزائرية	178
خاتمة الفصل الثالث	
الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية حول تأثير اتفاقيات بازل الدولية على القطاع المصرفي الجزائري للفترة (1990–2020)	
مقدمة الفصل الرابع	
1.4 تحديد مجتمع الدّراسة و عينتها	183
1.1.4 تحليل عناصر عينة الدّراسة	187

1.1.1.4 أداة الدّراسة:	187
2.1.1.4 ثبات أداة الدراسة	187
3.1.1.4 تحليل عناصر عينة البحث	188
2.1.4 تحليل نتائج أفراد العينة	196
1.2.1.4 النتائج الإحصائية للمحور الأول: تطبيق معايير بازل 1 و 2 في البنوك العمومية الجزائرية	197
2.2.1.4 النتائج الإحصائية للمحور الثاني تأثير معايير بازل 3 و 4 على البنوك العمومية الجزائرية	199
3.2.1.4 النتائج الإحصائية للمحور الثالث: رقابة بنك الجزائر على القطاع المصرفي الجزائري	202
2.4 تحليل معامل التحديد و الارتباط لنموذج الإنحدار المتعدد	204
1.2.4 تحديد متغيرات و نموذج الدراسة	204
2.2.4 تحليل معامل التحديد و الارتباط لنموذج الإنحدار المتعدد	205
3.2.4 جدول التباين لنموذج الانحدار المتعدد :ANOVA	206
4.2.4 اختبار Fisher (F)	207
3.4 النمذجة بالمعادلات الهيكلية	209
1.3.4 مفهوم و حالات استعمال طريقة المعادلات الهيكلية	2010
2.3.4 أنواع متغيرات النمذجة بالمعادلات الهيكلية SEM	210
1.2.3.4 المتغيرات الكامنة Latent Variables	210
2.2.3.4 المتغيرات الظاهرة Manifest Variables	210
3.2.3.4 المتغيرات ذات التأثير المباشر و غير المباشر Direct Effect Indirect Effect	210
3.3.4 تحديد النموذج الهيكلي	210
4.4 الدراسة الاستكشافية والتوكيدية بإستخدام منهجيةPLS	211
1.4.4 تقييم نموذج القياس	211
1.1.4.4 موثوقية الاتساق الداخلي	211
1.1.1.4.4 الموثوقية المركبةComposite Reliability	211
2.1.4.4 المصداقية التقاربية	212
1.2.1.4.4 متوسط التباين المستخرج Average Variance Extracted (AVE)	212
3.1.4.4 المصداقية التمايزية: Discriminant Validity	214
1.3.1.4.4 التحميلات المتقاطعة	214
2.3.1.4.4 معيار فورنل لاركر	218
2.4.4 تقييم نتائج نماذج القياس العاكسة	219
1.2.4.4 معامل التحديد R^2	219
2.2.4.4 حجم التأثير f^2	220

3.2.4.4 الملائمة التنبؤية Q^2	222
4.2.4.4 جودة المطابقة GOF (Goodness-of-fit index)	222
5.2.4.4 نتائج الدراسة و مدى مطابقتها لفرضيات الدّراسة انطلاقا من مخرجات Smartpls3	223
خاتمة الفصل الرابع	
خاتمة عامّة	231–228
قائمة المراجع	265–233
الملاحق	

مقدمّة عامة

- لقد اكتسى القطاع المصرفي أهّمية عالية عالميا كونه عنصر موطد و مموّل للإقتصاد العالمي فيقوم بالجمع بين سياسة الدولة و مصالحها الإقتصادية، فهو يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللاّزم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة، وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف التي تحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، للمساهمة بشكل فعّال في تطور الاقتصاد الوطني فمن بين الأهداف الرئيسية لهذه الرقابة المصرفية التأكد من وجود نظام سليم ومعافى قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية و الإجتماعية في إطار القوانين و تشريعات رقابية، فتحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ومعافى ولديها القدرة والكفاءة الإدارية التي تمكنها من إدارة مطلوباتها ومجوداتها بكفاءة والقيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءة المالية والقدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق قدر مناسب من السيولة.

- ستتضمن هذه الاطروحة المخاطر المصرفية و إدارتها و طرق تسييرها بعد تعريفها و الوقوف على أهّم المخاطر المصرفية التي تواجهه البنوك من جهة، و تأثر على نشاطها من جهة أخرى و ذلك عن طريق نماذج التنبؤ بالفشل المالي و نعني بفشل البنك عجز تمويل رأس ماله و عدم قدرة الإدارة عن تحقيق عائد من رأس المال المستثمر يتناسب و المخاطر المتوقعة، فتعددت النماذج الرياضية التي تنبأت بالخطر و الفشل المالي أهمّها: نموذج بيفر (1966) **W.Beaver**، نموذج (1977) **Taffler&Tisshow**، كذلك نموذج 1993)) **Sherrod** حيث يستخدم هذا الأخير من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض الى المشاريع الاقتصادية إضافة الى طريقة الشبكة العصبية و التي هي عبارة قيمة رقمية و التي تعبر عن قيمة نشاط العصبون، و تعتمد كذلك على نماذج منها نموذج (**McCulloch & Pitts)**، و مع تفاقم أزمة الدين الخارجي للدول النامية و تزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها و التي منحتها البنوك العالمية مما تسبب أزمة لهذه الديون، حرصت البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر (بلجيكا، اليابان، كندا، فرنسا، ايطاليا، ألمانيا، لكسمبورغ، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة ،الولايات المتحدة) على تشكيل لجنة في اطار بنك التسويات الدولي للرقابة على البنوك مع نهاية 1974 و في مدينة بازل السويسرية.

- و مع التغييرات التنظيمية التي شهدها القطاع المصرفي خلال فترة الثمانينيات و أخذ البنوك في أنشطة التحرير المالي و خلق أدوات مالية جديدة و كثفت العولمة المالية و التطور التكنولوجي و المنافسة بين البنوك حيث أدت الى ظهور مخاطر في ظل غياب ثقافة إدارة المخاطر و عدم تناسق المعلومات و بإشراف من بنك التسويات الدولي و بعد اجتماعات انعقدت بشأن كفاية رأس المال قدمت لجنة بازل للإشراف و الرقابة المصرفية و سمي اول اتفاق عالمي ببازل الاول في عام 1988 و بدأ تطبيقها تدريجيا لغاية عام 1992 طبقت فعليا لما تضمنته من كيفية ادراج الاصول المرجحة بالمخاطر للقروض و السوق و اعطاء لكل نوع من الاصول وزن خطر خاص بها و ذلك لاحتساب نسبة كفاية راس المال لتغطية المخاطر المحتملة المصرفية و حددت النسبة ب 8% مع تقسيم لرؤوس الأموال الى 3 مستويات، ثم بدأ التفكير في عقد اتفاق اخر ثاني نهاية التسعينيات و صدرت معايير بازل الثانية سنة 2001 قامت على ثلاث دعائم رئيسية الأولى منها و أهمها هي عبارة عن طرق و أساليب قياسية جديدة لقياس كفاية رأس مال البنك المرجح لمجابهة المخاطر الائتمانية و السوقية إضافة الى المخاطر التشغيلية و تمثلت الركيزة الثانية و الثالثة في عملية الاشراف و الرقابية على البنوك عملية ضبط السوق على التوالي.

- و أظهرت أزمة السوق المالية عام 2007 أثار سلبية على الاقتصاد العالمي ككل، و مع عدم كفاية معايير بازل 2 لتنظيم و تسيير المخاطر البنكية و استقرار الازمة، نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية كاستجابة لهذه الأزمة معايير جديدة دمجتها في اتفاق بازل 3 و ضم قواعد جديدة احترازية لمتطلبات رأس المال للمؤسسات المالية و الغرض من هذا الاتفاق هو جعل النظام المالي أكثر أمانا و استقرارا من المخاطر و من نسبها الجديدة هي نسبة الرافعة المالية لتكون بمثابة شبكة أمان باعتبارها مبلغ نسبي مأخوذ من رأس المال إلى إجمالي الأصول البنكي غير مرجح بالمخاطر، و قسّمت السيولة الى قصير و طويلة المدى لتمويل أصولها و إلزام البنوك بالرفع من نسبة الملاءة لمجابهة المخاطر بنسبة 2.5% من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في اجمالي رأس مال البنك لضمان عدم تأثر نشاط البنوك لتصبح كفاية رأس المال الملزمة أو نسبة الملاءة هي 10.5% لمواجهة الصدمات المستقبلية و رغم الصرامة في تطبيق لتطبيق المعايير الجديدة لاتفاق بازل الثالث إلا أن المدة الزمنية قد تصل الى غاية عام 2019، باستحداث وحدات للتنبؤ، و ذلك بتكوين مخصصّات احترازية للخسائر المتوقعة مستقبلاً على الموجودات الائتمانية و ادخال معيار محاسبي جديد و هو معيار دولي للتقارير المالية (9) الذي يتطلب تصور مستقبلي حول المخاطر مع تفعيل إدارة المخاطر فيما يخص تعزيز قوة وحساسية النهج الموحد لاحتساب مخاطر الائتمان والتشغيل.

- و القطاع المصرفي الجزائري جزء من القطاع المصرفي العالمي و رغم التغييرات الهيكلية و التعديلات التي مرت عليها القطاع المصرفي الجزائري الا انه لم يطبق كل مل جاءت و نصت عليه اتفاقيات بازل الثلاث بالرغم من احتياج كل من البنوك و الجهات الرقابية و الإشرافية لهذه المعايير و بالتالي الا ان الامر يتطلب بذل جهود كبيرة لتطوير هذا القطاع و تنفيذ أحكام الاتفاقيات و متابعتها، مع القدرة على وضع نماذج للمخاطر و استخدام الطرق المناسبة لقياسها و توفير البيانات اللازمة و استخدام إدارة المخاطر لضمان سلامة البنوك و كفاءة ادارتها، و بالتالي توفير الاستقرار المصرفي و المالي .

إشكالية الدّراسّة :

اكتسب موضوع اتفاقيات بازل للرقابة و الاشراف المصرفي عليها أهمية بالغة سابقا و في وقتنا الحالي نظرا لما تكتسيه هذه الاتفاقيات من تأثير على عمليات و نشاط البنوك و لهذا القطاع المصرفي الجزائري ملزم بتطوير أجهزته الرقابية في ظل تزيد نشاط بنوكه خاصة العمومية بتكوين رأس مال كاف لتغطية مخاطره بشكل موفق لما نصت عليه معايير بازل الدولية كون هذه الأخيرة تلعب دور مهم في التسيير الجيد للمخاطر التي تتعرض لها البنوك في مختلف دول العالم ، لهذا نهدف من خلال طرح هذه الإشكالية إلى الوقوف على جهود البنوك في اعتماد هذه المعايير:

ما تأثير معايير اتفاقيات بازل على القطاع المصرفي الجزائري؟

الفرضيات المقترحة للدّراسة:

- ✓ **الفرضية الأولى: لا تجد البنوك الجزائرية صعوبة كبيرة في استيعاب و تطبيق دعائم بازل1.**
- ✓ **الفرضية الثانية: البنوك الجزائرية العمومية مؤهلة و مطبقة لكل معايير بازل 2 بما فيها نماذج قياس المخاطر الرئيسية.**

- ✓ **الفرضية الثالثة: تطبيق دعائم بازل3 له تأثير سلبي على القطاع المصرفي الجزائري لمواجهة المخاطر المصرفية .**
- ✓ **الفرضية الرابعة: تطبيق مضمون اتفاقية بازل4 مستقبلا لها تأثير إيجابي على القطاع المصرفي الجزائري.**
- ✓ **الفرضية الخامسة: سعي بنك الجزائر على تطبيق معايير بازل الدّولية لضمان استقرار و رقابة النشاط المصرفي.**

أسباب اختيار الدّراسة:

- تعتبر الإشكالية المراد دراستها كامتداد للمذكرات و الدّراسّات السّابقة للباحثة في الليّسانس و التي تناولت موضوع "**طرق تسيير مخاطر القروض –دراسة حالة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية باستعمال الطريقة الكلاسيكية–**" و دراسة الماستر بعنوان " **ما مدى استعداد البنوك الجزائرية العمومية لتطبيق اتفاقية بازل 2**" .
- حبي لتخصصي و مواصلة طلب العلم لتحقيق هدفي و حلم أمّي و وصية جدتي رحمها الله.
- الرغبة في البحث بشكل أوسع في مجال البنوك كون هذا الأخير يمثل أهمية الأبحاث حوله في معظم بلدان العالم وفي المؤتمرات الدولية و الملتقيات الوطنية .
- اهتمام الباحثة بالتطورات و التحولات الاقتصادية العالمية و انعكاساتها على مستوى أداء القطاع المصرفي و نشاطه في الجزائر .
- تتيح هذه الدّراسة للباحث مصدر للمعلومات لإثراء البحث العلمي الجزائري و المكتبة الإقتصادية.

أهمية الدّراسة:

تكمن أهّمية البحث في:

-يعتبر موضوع الدّراسة على انه من المواضيع التي تحتل اهمية كبيرة لدى البنوك بصفة عامة و البنوك المركزية بصفة خاصة و التي تستوجب ان تبني معايير و اساليب بحديثة في مجال رقابة و ادارة المخاطر المصرفية لضمان سلامة و استقرار النظام المصرفي العالمي و الجزائري.

-معرفة خطوات و وسائل إدارة المخاطر الائتمانية و إدارة و تحديد المخاطر المصرفية ككل،كذلك تحليل هذه المخاطر والأسباب التي تؤدي إلى وقوعها، كما تحاول الدّراسة تشخيص التحديات العملية لتطبيق معايير بازل في البنوك الجزائرية بهدف تكوين معدل ملاءة كاف لمواجهة هذه المخاطر .

أهداف الدّراسة:

*تكمن أهداف دراستنا في تسليط الضوء على دور البنوك في تنمية نشاطها من جهة مع احترام القوانين و الأنظمة المصرفية كذا تطبيق المعايير الواردة في اتفاقية بازل1، 2، 3، 4 فهناك الآن قوانين احترازية جديدة مع محاولة لتحليل المعطيات و البيانات للبنوك الجزائرية كذا الإصلاحات التي مرّ بها القطاع المصرفي الجزائري و التشريعات التي نصّت على تطبيق مقررات بازل الأولى و الثانية و الثالثة و مدى تأثيرها على البنوك الجزائرية العمومية ، و هدف كل هذا هو تكوين رأس مال كاف لمجابهة المخاطر البنكية، مع ضرورة تحديث أنظمة الرقابة و ادارة المخاطر من بنك الجزائر مع ما هو معمول به دوليا.

الطريقة العلمية المتبعة و خطة البحث :

تم اتباع طريقة **IMRED (Introduction, Méthodes, Résultats, Et Discussion)**العلمية و تم ادراج المراجع و المصادر المعتمد عليها في هذه الاطروحة وفق طريقة **(American Psychological Association)_ APA** و ذلك باللغّات التالية: **اللّغة الأمّ العربية و الإنجليزية، الألمانية، التركية، الفرنسية.**

و عليه تم تقسيم الأطروحة الى أربعة فصول:

الفصل الأوّل: خصّصنا في هذا الفصل كل ما يتعلق **بالإطار النظري لإدارة المخاطر و اتفاقيات بازل الدّولية،** و قسم الى أربعة مباحث.

الفصل الثاني: و خصّص في هذا الفصل **الدّراسات السّابقة** التي قاربت و ألممت بموضوع الدّراسة المتعلقة باتفاقيات بازل خلال الفترة الزمنية من 2007 الى غاية الدراسات الحديثة لعام 2020.

الفصل الثالث: خصّ هذا الفصل القطاع المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل الدّولية للفترة 1830الى غاية 2020 ، و قسم الى أربعة مباحث.

الفصل الرابع: خّص هذا الفصل **دراسة ميدانية قياسية حول تأثير اتفاقيات بازل الدولية على القطاع المصرفي الجزائري للفترة (1990–2020)**، و قسم الى أربعة مباحث.

المنهج المستخدم:

تماشيا و الطريقة العلمية المتبعة و خطة البحث، اعتمدت الباحثة على ثلاثة مناهج أساسية في البحث:

- ✓ **المنهج الوصفي:**

تمّ استخدام هذا النوع من المناهج في الفصل الأوّل و الثالث أي الجانب النّظري الذي خصّ مختلف التعريفات و الأنواع و غيرها لأهّم المخاطر المصرفية و إدارة مخاطرها عن طريق نماذج التنبؤ بالفشل المالي و طريقة الشبكات العصبية و إدارة مخاطرها عن طريق اتفاقيات بازل الدولية التي وضعت معايير خاصة بالرقابة و الاشراف من خلال الاستعانة بالمراجع العربية والإنجليزية، الألمانية والفرنسية حيث تعددت المصادر و المراجع من كتب و تقارير مقالات وطنية و دولية والبيانات الصادرة من بنك الجزائر و بنك التسويات العالمية.

- ✓ **المنهج التاريخي:**

و ذلك في الفصل الثاني من خلال التطرق لأبرز الدّراسات السّابقة الذي يدور حول موضوع اتفاقيات بازل الأربعة و تم الاعتماد على أهّم الدراسّات و الأبحاث باللغة العربية و الفرنسية و الإنجليزية مع الوقوف على أهّم الطرق المعتمدة تطبيقيا لكل دراسة فمنها التحليلية و منها الاستطلاعية و القياسية..... و النتائج المتوصل إليها، كذلك في الفصل الثالث.

- ✓ **المنهج التحليلي**: يكمن في تحليل مؤشرات المخاطر المصرفية من خلال لجنة بازل 1، 2، 3، 4 ، و تحليل نتائج الدراسة القياسية في الفصل الأخير.

الفصل الأوّل:

الإطار النظري

لإدارة المخاطر المصرفية و اتفاقيات بازل الدوّلية

مقدمة الفصل:

تتعرض البنوك لمختلف المخاطر نتيجة النشاط الذي تقوم به ضم هذا الفصل كل ما يتعلق بتقييم و تقدير بالمخاطر التي تواجهها البنوك بالإضافة الى إدارتها عن طريق نماذج التنبؤ بالفشل المالي كنموذج **Taffler&Tisshow** و نموذج ....**Sherrod**الخ، و طريقة الشبكات العصبية ثم التطرق الى تاريخ أهّم ما جاءت القواعد الاحترازية في 1974 لتسيير مخاطر البنوك الى ان انعقدت اتفاقية بازل الدّولية فمن الاتفاقية الاولى سنة 1988 و الثانية سنة 2004 ثم بعد تفاقم أزمة الدّيون الأمريكية أواخر 2007 استلزم الزيادة في رؤوس أموال البنوك و تحديد معايير جديدة لمجابهة الخطر المؤدي للأزمات في اتفاقية بازل الثالثة في 2008 و حددت تاريخ ديسمبر 2019 كآخر أجل لتطبيقها في البنوك و مع ذلك في أواخر سنة 2016 صدر تقرير بازل الرابعة ينص على الزيادة في رأس مال البنك و تحديد مناهج قياسية اكثر دقة في احتساب و تقييم المخاطر خاصة المخاطر التشغيلية و اعادة تقسيم مخاطر قروض و ترتيبها حسب التصنيف الاخضر و ادخال معيار محاسبي جديد يساعد على التنبؤ المستقبلي للخطر .

1. النشاط المصرفي وأهّم مخاطره :

يتميز النشاط المصرفي حسب (الباقي. 2016. ص. 16-17)عن غيره من القطاعات الأخرى بأنه يقوم بالمتاجرة بالنقود و هو اساس عمل البنوك بقبول الودائع من الناس لديها بفائدة معينة ثم تعيد استثمارها على شكل قروض أو تسهيلات للغير بفائدة أعلى من الاولى، و بالتالي تحقق منفعة ايراد من الفرق بين الفائدتين إذن فالبنوك تقدم مجموعة من العمليات المصرفية في العادة الى نوعين و هي التسهيلات و الخدمات المصرفية و من اهم وظائفها الأساسية هي: قبول الودائع و المدخرات من الافراد و المؤسسات ثم اقراضها بضمانات معينة كذلك تحصيل الأوراق التجارية و خصمها من العملاء الذين يتمتعون بمقدرة ائتمانية جيدة ،كذلك الساهمة في انشاء مشاريع اقتصادية و دعمها ماليا و تنمية المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني ، إضافة إلى خلق و استخدام وسائل حديثة للتعاملات النقدية .

و من هنا فإن التعريف الحديث لتعريف البنوك: (نعمات. 2017. ص.47) انه مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية و دعم الإقتصاد القومي، و ما يتطلب من عمليات مصرفية و تجارية و مالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي و يلاحظ من عدم الاخذ بالمفهوم الحديث للبنك قد يؤدي الى مجموعة من المخاطر تمثلت في انخفاض القدرة التنافسية للبنك و ما لذلك من تأثير على انخفاض أرباحه و زيادة مخاطره، كذلك يتأثر اقتصاد الدولة بانخفاض مستوى أداء الجهاز المصرفي، فكلما نشط الجهاز المصرفي كلما انعكس ذلك في زيادة المبالات المالية في الاقتصاد، و من ثم زيادة نمو الدخل القومي بدرجة أكبر.

1.1 المخاطر المصرفية الرئيسّية:

تنشأ المخاطر عندما تكون هناك احتمالات لنتيجة نهائية غير معروفة **(Philipe & Sarkis, 1996, p. 02)** و قد اتفق معهما (صوار، 2008، ص 06) على أنّها احتمال الخسائر نتيجة أحداث مثل تغيرات في أسعار السوق و الاحداث قليلة الاحتمال لحدوثها و يترتب عليها خسارة مالية في حين عرفّتها

(Alain, 2000, p. 10) على أنها التزام يحمل في جوانبه الريبة و عدم التأكد مرفق بمنفعة أو خسارة، و حدّد

(Nenard, 2001, p. 79)نوعية هذه الخسارة المضافة لحالة عدم التأكد إذ أعطى الرمز p(x) للقيمة الإحتمالية لوقوع الخسارة فإنّ :

$$0 < p(x) < 1$$

هذا يعني أن شرط تعريف الخطر هو أن يكون الحادث الاحتمالي يقل عن الواحد الصحيح ويزيد عن الصفر.

1.1.1 العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية:

***العوامل الداخلية والخارجية:** يمكن أن تنتج المخاطر التي تواجه أي مؤسسة (بنك) وأنشطتها من عوامل خارجية وداخلية يلخص الشكل التالي لأهم الأخطار الناتجة عن هذه العوامل ،كما توضح أن بعض الأخطار قد تنتج من عوامل داخلية وخارجية معا ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى أنواع: (الجمعية المصرية لإدارة الأخطار، بدون سنة، صفحة 03)

شكل (1.1): العوامل المؤثرة في الأخطار الرئيسية

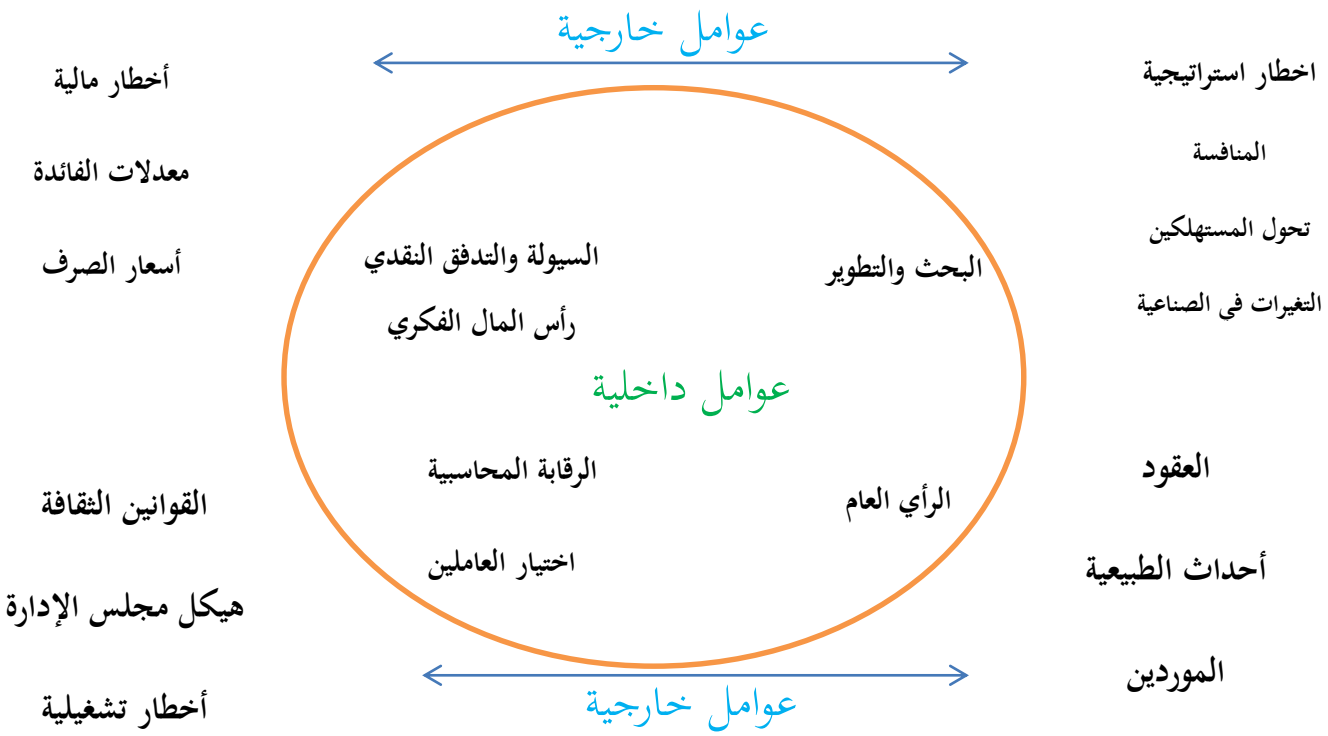

المصدر :الجمعية المصرية لإدارة الأخطار، (بدون سنة)، ص03، معيار إدارة الخطر.

2.1 أنواع المخاطر المصرفية:

تعددت مقاييس تصنيف و تقسيم المخاطر في البنوك فمنها ما هي مخاطر مالية، إقتصادية، عامّة أو خاصّة، مخاطر داخلية و خارجية و لهذا سنقوم من خلال هذه الأطروحة بضّم مجمل المخاطر و ادماجها في ثلاث مخاطر رئيسية: القروض، السّوقية، و التشغيلية.

1.2.1 مخاطر القروض : Credit Risks

تعتبر مخاطر القروض من اكثر المخاطر شيوعا (MECHERI & ATROUS, 2018, p. 03)، و بالتالي فإنّ البنك ملزم بتوفير رؤوس أموال تضمن حقوق المودعين و المقترضين (AL-FAWWAZ & ALRGAIBAT, 2015, p. 184)

1.1.2.1تعريف مخاطر القروض:

عرّفها (الصيرفي، 2009، ص 66) على أنّها فشل العميل أو الزبون في الوفاء بالتزاماته بالدفع وقت حلول موعد ارجاع القرض و يؤدي عدم السداد الكامل في الوقت المحدد ينتج عنه خسارة مالية (صلاح، 2010، ص 23)

2.1.2.1أنواع مخاطر القروض:

فيما يلي سنقف على أبرز المخاطر الائتمانية كون هذا النوع من المخاطر يأثر على البنوك بشكل كبير بحكم تقديم القروض مقابل فوائد يعتبر العنصر الأساسي في نشاطها:

- ✓ **المخاطر الدّاخلية: Internal Risks**

تعددت المخاطر الائتمانية الداخلية حاولنا الالمام و ذكر أهمّها:

- **مخاطر سعر الفائدة: Interest rate Risks**

من وجهة نظر البنك خطر سعر الفائدة هو التدهور توقعات الأرباح، فخضوع البنوك لمخاطر سعر الفائدة إذا دفعت الفائدة تتغير أصولها و خصومها بسرعة غير متكافئة مع ظروف السّوق بسبب التغييرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة في السوق خلال فترة السداد فتؤثر على القيمة السوقية و بالتالي عدم استقرار نشاط الإقراض و بذلك الانخفاض في هامش الفائدة. (Aldaas, 2002, pp. 22-23)

- **مخاطر الخزينة: Treasury Risks**

يتمثل خطر الخزينة حسب **(**SIBE, 2000, p. 23**)**في مردودية البنك و التي تتركز بشكل كبير على تسيير أمثل الخزينة فالبنك قد يواجه عمليات سحب متتالية من عملائه، نتيجة وقوع أحداث سياسية، اقتصادية والتي تمنع البنك من تغطية قروض المودعين ولهذا لاّبد من البنك أن يتخذ تدابير الوقائية كالتخفيض من الودائع غير المنتجة: الصكوك البريدية، الصناديق...الخ

- **المخاطر الافتراضية التشغيلية : Operational default Risks**

تقصد بالمخاطرة الافتراضية في فشل الجدارة الائتمانية للمقترض فهي تمثل خطر تقصير البنك حيث يصف الخطر الافتراضي مقدار الاحتمال الذي من غير المحتمل أن يكون المقترض قادرا على الوفاء بالتزامات الدفع فاذا قام البنك بتقييم المخاطرة الافتراضية عند طلب القرض فلن يتم منح القرض و الا فستمنحه بأسعار فائدة مرتفعة و يتم قياسها على دخل و لأصول المدين بالإضافة الى الضمانات. **(**FINANZCHECK, 2019, p. 01**)**

- **مخاطر عدم السداد : Non-payment Risks**

وهي مخاطر ناجمة نتيجة عدم قدرة المدين على تسديد التزاماته **(**Roucalli, 2009, p. 161**)**و حسب (صوار، 2008، ص 52) أي بنك لا يستطيع استرجاع الأموال المفترضة لأّن العميل عاجز عن دفع ما عليه فهو يعتبر أكثر المخاطر ضررا ويسمى أيضا خطر عدم القدرة على الوفاء، ويتدرج تحت هذه الأخطار عدة مخاطر وهي كما يلي:

- **مخاطر مالية:** وتخص مدى قدرة المدين على سداد الدين، ويقوم ذلك عن طريق دراسة الوضعية المالية للوثائق المالية والمحاسبية .
- **مخاطر متعلقة بعملية الائتمان:** تتعلق هذه المخاطر بطبيعة الائتمان من حيث المدة القيمة...الخ.
- **مخاطر تقنية:** يحدد هذا الأخير عند تحليل وتقسيم وسائل الإنتاج المستعملة من طرق المؤسسة والطرق المتبعة في عملية التضييع والتسويق.

- **مخاطر السّيولة : Liquidity Risk**

خطر السيولة التقليدي متمثل في عملية سحب المودعين بصورة مفاجئة بسبب توقعهم فشل البنك ما يتسبب ذلك في تصفية العديد من أصول البنك **(**Diamond & Philip, 1983, p. 401**)**، و بمفهوم ثاني واخر تنشأ هذه المخاطر إذا تخلف المقترض عن دفع أقساط الفائدة أي هي مخاطر آجلة و يكون له اثار سلبية على الربحية، كذلك انخفاض هوامش الفوائد بسبب ارتفاع تكاليف إعادة التمويل بأسعار فائدة اقراض ثابتة (مخاطر سعر الفائدة) و يمكن الحد من هذه المخاطر عن طريق إعادة التمويل أو التحويل الى المقترض كرسوم الدفع المسبق. **(**kreditrisko, 2019, p. 01**)**

- **مخاطر التجميد:**

في هذه الحالة يعتبر البنك مدينا بالنسبة للمودع إذ انه تفرض أموال المودعين وبالتالي فإن كل تأخير في السداد "الديون" أو اختلاف زمني بعملية القرض، يؤدي إلى تأخير في الدفع و الذي يؤدي بدوره إلى تجميد رؤوس الأموال. (**صوار، 2008، ص 53**)

- ✓ **المخاطر الخارجية: External Risks**

تمثل و قسّم هذا النوع من المخاطر في البنوك إلى :

- **مخاطر التضخم: Inflation Risks**

و نعني بها التغير في أسعار الصرف الحقيقية و الأجنبية فأسعار السلع الأساسية بالعملة الأجنبية يتم تحويلها الى مبالغ نقدية محلية فتتأثر معدّلات التضخم بحركات سعر الصرف **(**Bleuel, 2014, p. 02**)**

- **مخاطر سعر الصرف الأجنبي : Foreign exchange Risks**

يتأثر البنك بتغيرات أسعار الصرف، في حين أسعار الصرف تتأثر بدورها بحركات العملات و الخطر هنا هو أن البنوك لا يمكنها التنبؤ و تحديد حركات أسعار الصرف و بالتالي تنتج مخاطر خارجية ناتجة عن ظروف بيئية **(**Bleuel, 2014, p. 02**)**

- **مخاطر سياسية: Political Risks**

حسب (Aldaas, 2002, p. 27)فالاستقرار السياسي للبلد أمر أساسي فتستند المخاطر السياسية الى تغييرات في السياسة الاقتصادية و المستويات الاجتماعية خاصة في البلدان النامية تنشأ هذه المخاطر عن طريق تغيير في السلطة يرتبط بإعادة توجيه سياسي أيديولوجي فيوثر ذلك على سياسة الإقراض في الدولة.

- **مخاطر التنويع: (مخاطر السوق): Diversification Risks**

أو ما يعرف أيضا بخطر الخسارة و تكون في حالة وجود مخاطر قروض عالية فالخطر هنا أن تكون المطالبة بالسداد غير قابل للتنفيذ جزئيا أو كلّيا، هذه الحالة يتأثر المستثمرون من القطاع الخاص الذين يشترون الأوراق المالية ذات الدخل الثابت بهذه المخاطر (Auxmoney, 2019, p. 01)، في حين اعتبر (Coen, 2018, p. 03)مخاطر السوق من اهم المصادر الرئيسية للخسارة التي لحقت البنوك و التي شهدتها الازمة المالية العالمية و التي ولّدت مخاطر أخرى كمخاطر القروض و السيّولة في البنوك.

شكل (2.1): أنواع مخاطر القروض

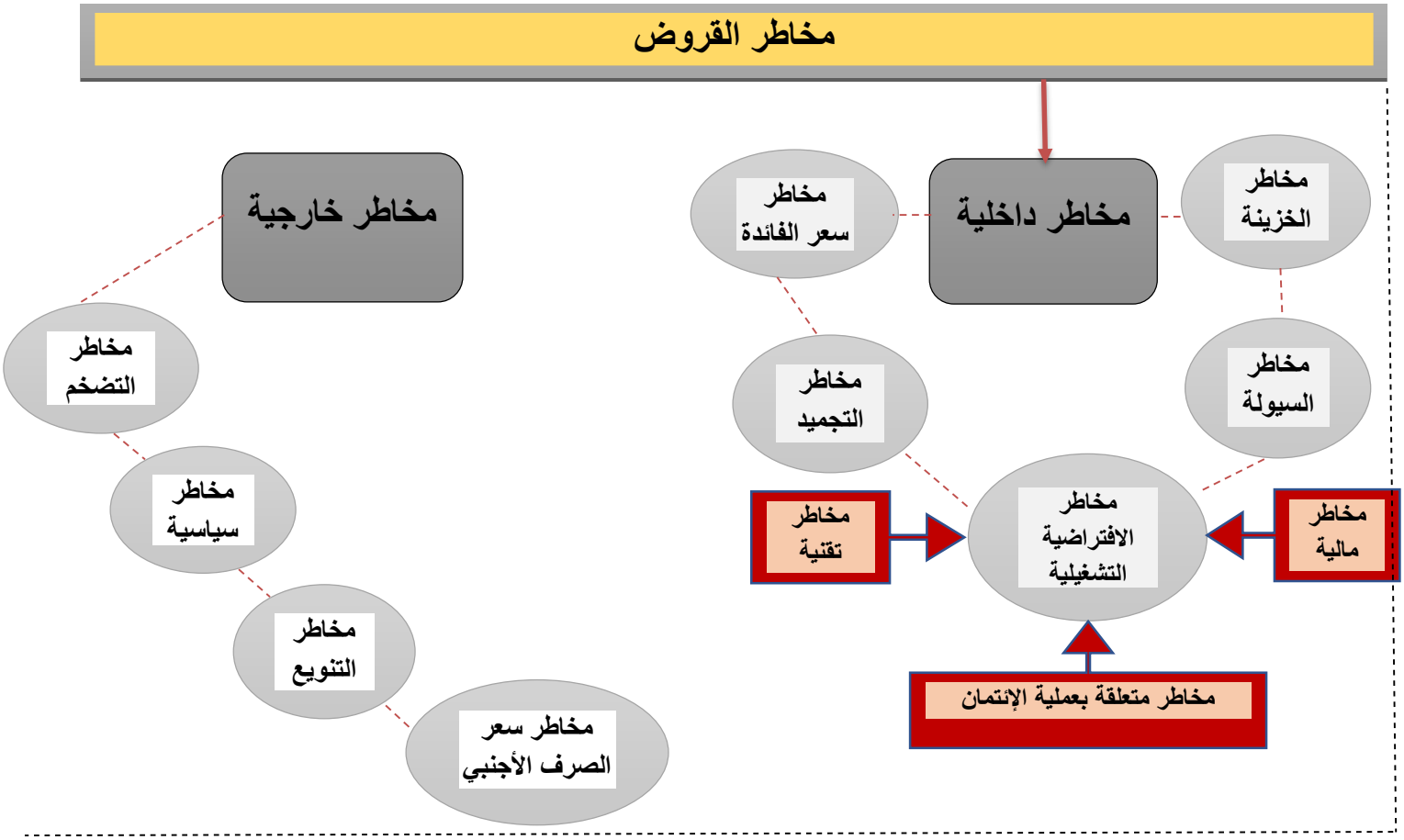

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقسيمات المذكورة أعلاه

3.1مخاطر السّوق: Market Risks

1.3.1 تعريف المخاطر السّوقية:

عرّفها (صلاح، 2010، ص 23) على أنّها مخاطر الانحرافات السلبية لتحركات السوق لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات، ويقوم تقويم المخاطرة السوقية على عدم استقرار مؤشرات السوق (أسعار الفائدة، ومؤشرات البورصة لأسهم، وسعر الصرف)، و هذا ما يسبب فقد المستثمرين ثقتهم في الجهات المصدرة للأوراق المالية **(**GATEV & E.STRAHAN, 2006, p. 870**)**

و عرّف بنك التسويات العالمية **(** BiS, jan 2019, p. 03**)** المخاطر السوقية عبارة خسارة خارج الميزانية العامة للبنك و الناشئة من التحركات في أسعار السوق كالمخاطر المتعلقة بأدوات و أسعار الفائدة.

2.3.1 أبعاد المخاطر السوقية:

لمخاطر السّوق بعدين هامّين ذكرهما فيما يلي (شعبان، 2010، ص 178):

- ✓ **خطر السيولة: Liquidity Risk**

وهي مخاطر حالية و مستقبلية يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله ،والناتجة عن عدم مقدرة البنك لمقابلة التزاماته عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة.

- ✓ **خطر تقلبات مستوى الأسعار: Price level fluctuations Risk**

وهي المخاطر التي يمكن أن تكبد البنك خسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة أو المتغيرات أو التقلبات غير متوقعة في الأسعار السوقية للأسهم و السندات بصفة خاصة.

شكل (3.1): أبعاد مخاطر السّوق

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على التقسيمات المذكورة

3.3.1أنواع المخاطر السّوقية:

شكل (4.1): أنواع مخاطر السّوق

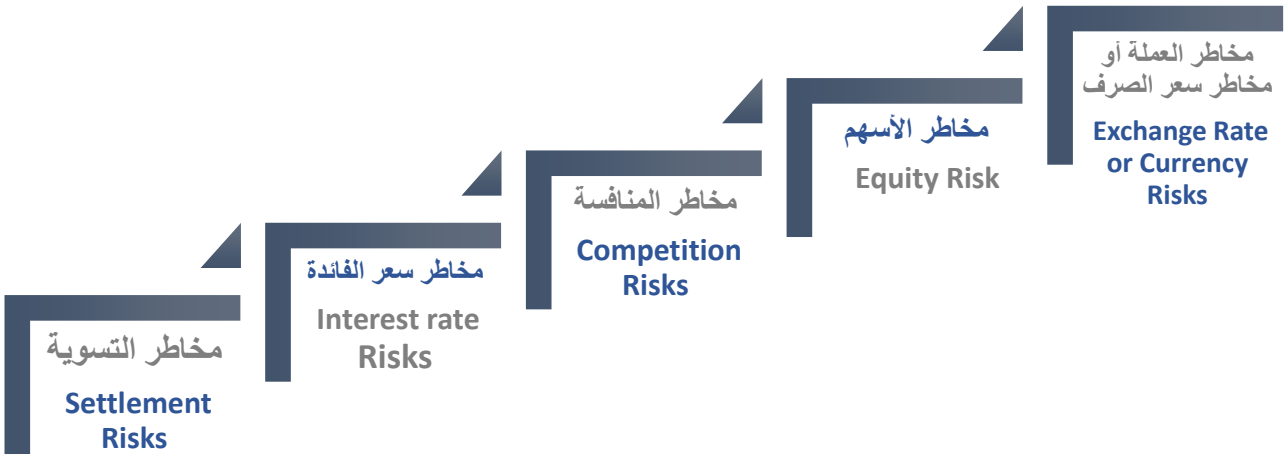

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على التقسيمات المذكورة في الاسفل

- **مخاطر العملة أو مخاطر سعر الصرف: Exchange Rate or Currency Risks**

ظهر هذا الخطر في التسعينيات استجابة لازمة أمريكا اللاتينية سنة 1994 ثم أزمة العملات الاسيوية سنة 1997 و يقصد بمخاطر العملة التغير في سعر احدى العملات بالنسبة لعملة أخرى و التي تخلق أرباحا أو خسائر غير متوقعة حيث يؤدي الاستثمار في السندات الى تعريض المستثمرين لمخاطر العملات فلديهم أرباح اقل تعويض عن

الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار العملات و هذا ما يؤثر على عملية البنوك المركزية و التي من المحتمل ان تؤثر على عوائد الاستثمار **(**Investopedia, 2019, p. 01**)**، فسوق رأس المال يطلب بشكل متزايد عرضا شفافا لنتائج العملة ما يأثر مباشرة على التدفقات النقدية الداخلية و الخارجية من تطورات أسعار الصرف و التي تشكل تحديا معقدا في البنوك **(**Christian, Jakel, & Stephan, 2016, p. 03**)**

- **مخاطر الأسهم: Equity Risks**

عرّف **(**PEREZ, 2019, p. 01**)**على أنّها الخسائر المحتملة بسبب التغير السلبي في سعر السهم، حيث يمكن للبنوك قبول الأسهم كضمان للقروض و شراء حصص ملكية في شركات أخرى كالاستثمارات من أموالها القابلة للاستثمار و أي تغير سلبي في سعر السهم يؤدي الى خسارة أو نقصان في قيمة الاستثمارات.

- **مخاطر المنافسة: Competition Risks**

أشار **(**lepetit, Nys, Rous, & Tarazi, 2008, p. 1452**)**أنّ هذه المخاطر ظهرت مع اعتماد المصرفية العالمية الجديدة أصبحت البنوك التجارية تتنافس على مجموعة كبيرة من قطاعات السّوق (الخدمات المصرفية الاستثمارية، التداول في السّوق)، و توسيع نطاق المنتجات التي يقدمونها لعملائهم هذا ما سبب عدم الاهتمام بالدخل على الأرباح ما يبب بدوره انخفاض في هوامش الفائدة الناجمة عن ارتفاع المنافسة فأصبحت البنوك تفرض رسوم عالية في الخدمات الجديدة (كالسحب النقدي، إدارة الحساب المصرفي، و معالجة البيانات)

- **مخاطر سعر الفائدة: Interest rate Risks**

مخاطر سعر الفائدة حسب **(**Kumar, 2014, p. 01**)**هي مخاطر ناشئة بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق بسبب عدم تطابق تواريخ إعادة تعيين الفائدة على الأصول و الخصوم فمن بين الأهداف الأساسية للبنك هو اقتراض الأموال بمعدل اقل و اقراضها بمعدّل اعلى و بالتالي تحقيق أرباح و ارتفاع اسعار الفائدة يؤدي الى فرض ضغوط مالية على العميل مما يؤدي بدوره الى تقصير العميل لدفع القرض

- **مخاطر التسوية: Settlement Risks**

تدرج مخاطر تسوية ضمن المخاطر السوقية حيث لها تأثير كبير على السّوق **(**Bis, july 2019, p. 15**)**

و هي عبارة عن مخاطر فشل الطرف المقابل أي الوسيط في تقديم ضمان قيمة الورقة المالية نقدا على الرغم من اتفاق الأطراف مسبقا حيث يسبب هذا النوع من المخاطر الى مخاطر أخرى كخطر التداول و المخاطر السياسية. **(**WIKIPEDIA, 2019, p. 1**)**

4.1 مخاطر التشغيل: Operational Risks

يعتبر الاهتمام بالمخاطر التشغيلية نتيجة لتطور الخدمات المالية البنكية، و الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة (زرمان، 2017، ص 831)

1.4.1تعريف المخاطر التشغيلية:

يتم تعريف مخاطر التشغيل على أنّها مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل العمليات و الأنظمة الداخلية و العاملين أو الاحداث الخارجية **(**Chabanel, 2017, p. 03**)**

2.4.1أنواع المخاطر التشغيلية:

شكل (5.1): أنواع مخاطر التشغيل

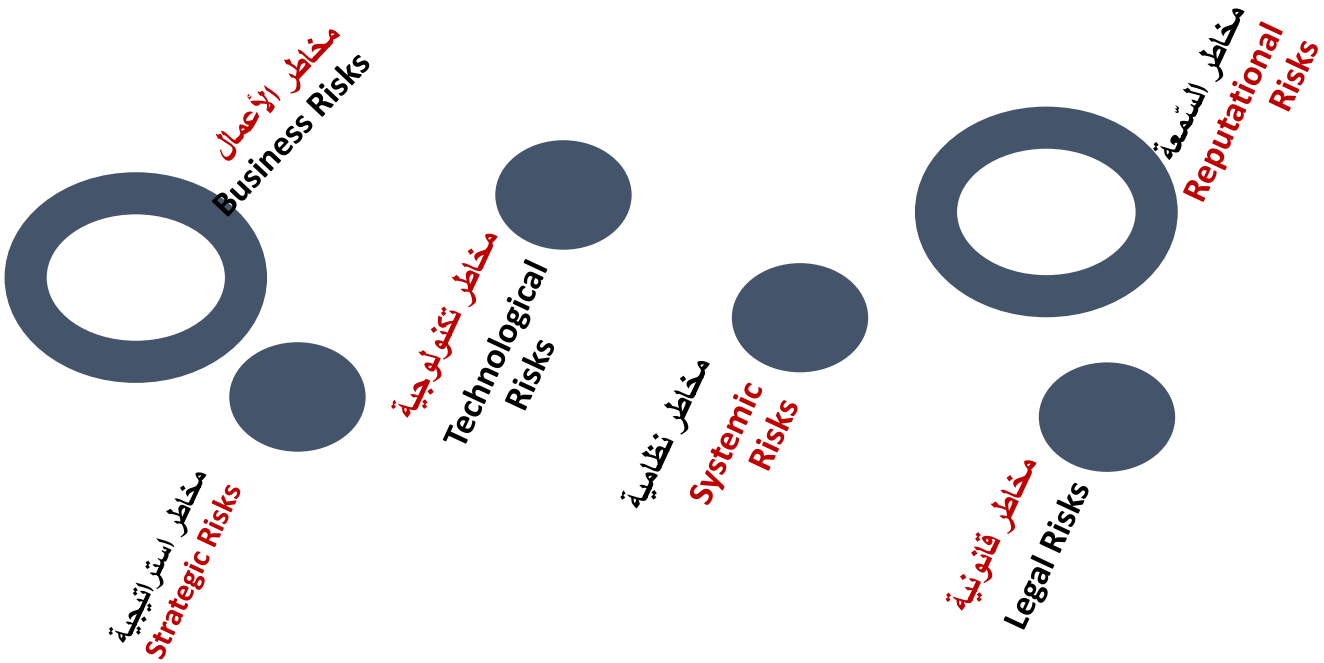

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على التقسيمات المذكورة في الأسفل

- **مخاطر الأعمال أو العمل: Business Risks**

يمكن للموظفين أن يتسّببوا في اضرار كبيرة و بذلك بارتكابهم أخطاء اما عن طريق الصدفة أو عن قصد، بما في ذلك الانتهاكات المتعمدة و غير القانونية و القواعد و نقص المعرفة و التدريب هذا ما يسبب خسائر مباشرة في التكاليف التنظيمية و القانونية **(**Funaro & Jan-Alexander , 2018, p. 01**)**

- **مخاطر استراتيجية أو إدارية : Strategic Risks**

عرّفت **(**Heibe, 2019, p. 01**)** المخاطر الإدارية على انها فشل اهداف العمل نتيجة للتطورات طويلة الاجل غير المتوقعة و التي على أساسها تم اتخاذ القرار الاستراتيجي على سبيل المثال هيكلة برنامج أداء البنك فيما يتعلق بمنتجات أو عملاء و توسيع في مجال الاعمال التقليدية و بالتالي يتعرض البنك للمخاطر الاستراتيجية في مجال السيولة المالية للعمليات المصرفية و كذلك مخاطر التخلف عن السّداد أو مخاطر أسعار الفائدة تنشأ كذلك مخاطر عدم الكفاءة و مخاطر التكلفة الثابتة.

- **مخاطر نظامية: Systemic Risks**

يعتبر النظام المالي شبكة معقدة و متصلة و بالتالي فإنّ فشل بنك واحد قادر ان يتسبب في فشل العديد من البنوك الأخرى أو حتى افلاسها مثالا على ذلك: أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 لأنّ البنوك أطراف مقابلة لبعضها البعض في الكثير من المعاملات و بالتالي فان المخاطرة النظامية لا تؤثر على بنك فردي واحد بل على النظام المالي بأكمله. **(Juneja, 2019, p. 01)**

- **مخاطر تكنولوجية: Technological Risks**

تتمثل هذه المخاطر في إمكانية اختراق الأنظمة و انتهاكها و يمكن بذلك اتلاف البيانات أو سرقتها و تمتد هذه المخاطر التي تواجهها البنوك الى مزودي خدمات تكنولوجيا المعلومات و التي تعتمد عليها البنوك في التخزين كذلك يمكن لهذه الأنظمة ان تتعطل مما يجعل العملاء غير قادرين الى أجهزة الصراف الالي او تطبيقات الأجهزة المحمولة، في حين تعتبر سرعة التعيير التكنولوجي مخاطرة تشغيلية و مشكلة مواكبة التهديدات الجديدة التي تواجه البنوك (Funaro & Jan-Alexander , 2018, p. 01)، كما يمكن أن تتعرض البنوك إلى أخطاء أثناء التشغيل في حالة ما إذا كانت أنظمة الصيرفة الالكترونية غير متكاملة بالشكل المطلوب حيث تقيد المخاطر التشغيلية عن طريق

استحداث هيكلية موحدة، و توفير بنية تكنولوجية بإمكانها تسهيل الارتباط و العمل على أنظمة أخرى و التحقق من أن إجراءاتها سليمة و كافية لضبط نظام تدقيق فعّال (بن دهينة و بوريش، 2017، ص 08)

- **مخاطر السّمعة: Reputational Risks**

هي مخاطر غير ملموسة في العمل المصرفي التي تؤثر بشكل سلبي على البنوك **(**Juneja, 2019, p. 01**)**، حيث توجد ضوابط مناسبة للقدرات التقنية تتطلب تدخل بشري كبير فعال تعزز فهم التغييرات منها تغيير عقلية الفرد و سلوكياته **(**Harle, Havas, Kremer, Rona, & Samandani, 2015, p. 03**)**، هذا من جهة ، و من جهة أخرى فالمقصود من مخاطر السمعة فهي ناتجة عن الدعاية السالبة أو ردود وكالات التصنيف السلبية ما ينعكس على نتائج الأعمال في عملية إدارة المخاطر التشغيلية. **(**DAV, 2016, p. 10**)**

- **مخاطر قانونية: Legal Risks**

تشمل المخاطر القانونية حسب **(**DAV, 2016, p. 09**)**التعرض للغرامات و العقوبات أو التعويضات الجزائية الناتجة عن الاجراءات التنظيمية .

2 إدارة المخاطر المصرفية :

تشمل إدارة المخاطر في مجال العمل المصرفي مجموعة الأدوات و التقنيات المطلوبة لتنفيذ استراتيجيات البنك (منال، 2009، ص 03)

1.2 ماهية إدارة المخاطر المصرفية:

هي عبارة عن إعداد الدّراسات قبل وقوع الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض التقليل الخسائر المحتملة و تخص إدارة المخاطر كلّ الأنشطة طويلة و قصيرة الأجل، مع النظر للفوائد و إدارة الخطر والعلاقة بأطراف المصلحة المختلفة المتأثرة **(**serving & zelenko, 2001, p. 04**)**

1.1.2 عملية إدارة الخطر

تقوم بدعم أهداف المؤسسة عن طريق المرور بمراحل وذلك من خلال وسائل الرقابة المختلفة آخذا بالاعتبار ما يلي: (البنك المصري، 2014، ص 26)

- مدى درجة المخاطر وتعقيدها لدى البنك.

- مدى ملائمة مستوى التعرض للمخاطر (معتدل – متوسط – قوي) بالنسبة للأهداف المعلنة والمخاطر المسموح بها.
- كفاءة عملية المراجعة والتدقيق الداخلي.

2.1.2 تقدير الخطر:

بالإمكان تقديره بأسلوب كمي أو شبه كمي أو نوعي من حيث احتيال التحقق والنتائج المحتملة، النتائج من حيث التهديدات أو فرص النجاح (بن دهينة، زيرار، 2019، ص 680) و هي كما يبينه الجدول التالي:

جدول (1.1) درجات تقدير المخاطر المصرفية

مرتفعة	**التأثير المالي على المنظمة قد يتعدى مبلغ معين** **التأثير البالغ على استراتيجية المؤسسة ونشاطها التشغيلي.** **القلق البالغ لأصحاب المصلحة.**
متوسطة	**التأثير المالي على المؤسسة يتوقع أن يقع في مدى مبالغ معينة** **التأثير المعتدل على استراتيجية المؤسسة ونشاطاتها التشغيلية** **القلق المعتدل أصحاب المصلحة**
منخفضة	**التأثير المالي على المؤسسة يتوقع أن يقلل عن مبلغ معين** **التأثير منخفض على استراتيجية ونشاطاتها التشغيلية** **القلق المنخفض لأصحاب المصلحة**

المصدر : بن دهينة، زيرار. 2019. ص680. اتفاقيات بازل و تأثيرها على البنوك التجارية الجزائرية. مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي. .ISSN 1112-9255المجلد 6. العدد2

3.1.2 تقييم الخطر:

عندما يتم الانتهاء من عملية تحليل الخطر، فإنه من الضروري إجراء مقارنة تقدير الأخطار ومقاييس الخطر التي تم إعدادها بواسطة المؤسسة مقياس الخطر قد يتضمن العوائد والتكاليف ذات العلاقة و المتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية واهتمامات أصحاب المصلحة... الخ لذلك يستخدم تقييم الخطر لاتخاذ القرارات

تجاه المخاطر ذات أهمية للمؤسسة وفيما إذا كان الخطر يجب قبوله أو معالجته (الجمعية المصرية لإدارة الأخطار، بدون سنة، ص 09)

و حسب (البنك المصري، 2014، ص 26) فيجب أن تتوافر لدى كل بنك مجموعة من العناصر والخصائص في عملية التقييم الداخلي، و هي:

- أسلوب الرقابة والمتابعة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- التقييم الجيد لرأس المال.
- الرقابة الداخلية و المراجعة المستقلة لنظم تقييم المخاطر وإصدار التقارير.

2.2 إدارة المخاطر عن طريق نماذج التنقيط المالي:

تعتبر نماذج التنقيط أو المعروفة بنماذج التنبؤ بالفشل المالي منبه مبكر للفشل المالي قبل حدوثه فهي تعتمد على الأسلوب الرياضي في اشتقاق احتمالات الفشل المالي من خلال معادلات الارتباط و التي تعتمد على مجموعة من المتغيرات النسبية و تختلف هذه المتغيرات او هذه النسب من نموذج لآخر، لذلك يجب اقتراح و اختيار النموذج الملائم قبل تطبيقه لمعرفة معطيات المؤسسة و نتائجها لإعادة هيكلتها و قياس مدى قدرة المؤسسة على تطوير مواردها و تقييم وضعيتها المالية الماضية و الحالية (بن دهينة، و اخرون، 2019، ص 01) كذلك لاستشراف مستقبل المؤسسات والتنبؤ بمركزها المالي ومعرفة مدى إمكانية تعثرها مستقبلا (بن عمر، 2010، صفحة 23)

✓ طريقة التنقيط المالي المصرفي:

حسب (عبادي، 2012، ص 86) تعد طريقة التنقيط المالي من بين الطرق لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة حيث تساعد مؤسسة الإقراض مراقبة وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم، وتعتمد مثل هذه الطرق على تقنيات إحصائية تتمثل في التحليل الخطي التمييزي الذي يعمل على التصنيف بين المؤسسات السليمة والمؤسّسات العاجزة، ولا يمكن لهذا التحليل أن يعمل دون إعداد نموذج النتائج عن معالجة قاعدة واسعة من المعلومات لعينة من المؤسسات، على أن و يتم استخراج المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية للمؤسسة من بين المتغيرات الكلية المدروسة. مع ترجيح المتغيرات المستخرجة بمعاملات حسب درجتها التمييزية وذلك بهدف الحصول على علاقة خطية تمكن من تحديد لكل مؤسسة، ثم توضع تلك النقطة في سلم للتنقيط لمقارنتها مع **(Z)**النقطة النهائية النقطة الحرجة لهذا السلم و المحسوبة مسبقا و بالتالي، و من هذه المقارنة يسهل على البنك اتخاذ قرار منح القرض

للزبون من عدمه، وهو ما يجعل طريقة التنقيط كوسيلة تساهم في عملية اتخاذ القرار في البنك، إذن تتيح هذه الطريقة لكل طلبات الائتمان المقدمة للمصارف بنقطة قياسية لاحتمال تعثر هذا الائتمان (Boujelbene & khemakhem, 2013, p. 3)، و منه فان هذا التنبؤ يكون كإنذار للفشل المالي المصرفي و منه فإنّ تعريفه يكون كما يلي:

1.2.2 تعريف الفشل المالي المصرفي:

استخدم هذا التعبير(الفشل) لدلالة بداية وصول المؤسسة إلى إشهار إفلاسها , حيث نعني بفشل المؤسسة او البنك عجز عوائده عن تغطية كل التكاليف و تمويل رأس المال و عدم قدرة الإدارة عن تحقيق عائد من رأس المال المستثمر يتناسب و المخاطر المتوقعة لتلك اللازمة قبل استفحاله (رمو و سيف عبد الرزاق محمد الوتار، 2010، ص 12)

حيث يستخدم التعثر المالي كدليل لوصف الوضع المالي للمؤسسة التي تواجه صعوبات مؤقتة في الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد (Bulot, 2013, p. 380)

2.2.2 نماذج التنبؤ بالفشل المالي:

فيما يلي بعض النماذج التي استخدمت في التنبؤ بالفشل المالي:

شكل (6.1): نماذج التنبؤ بالفشل المالي

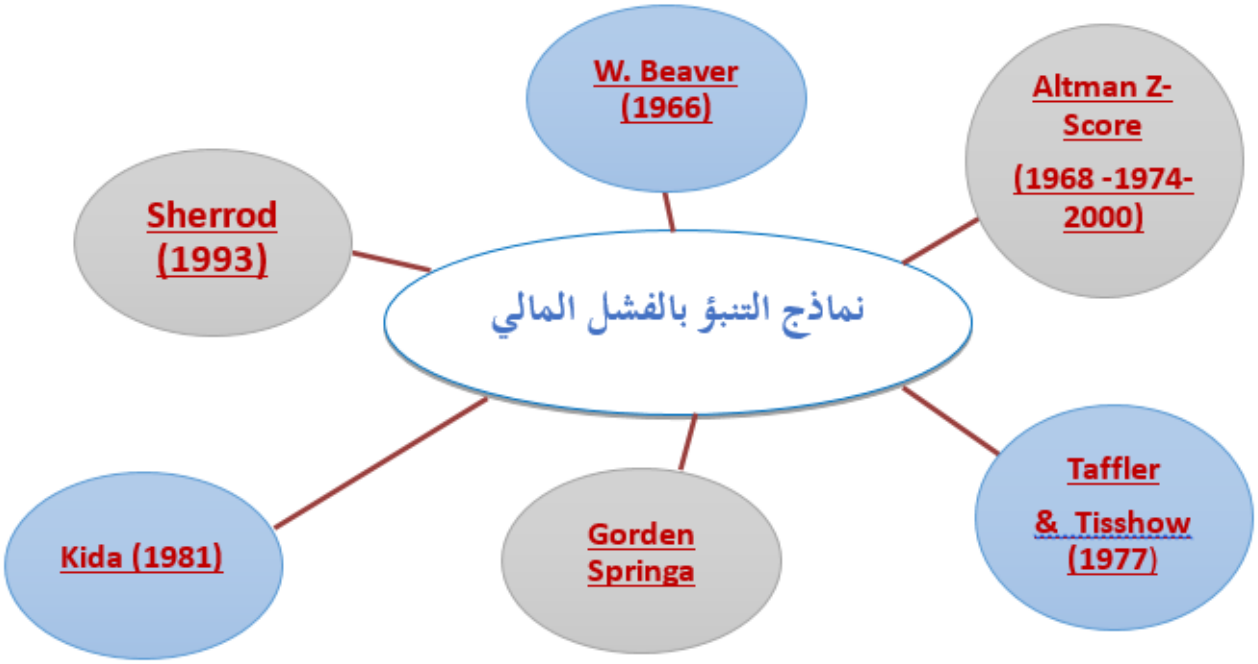

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المذكورة في الأسفل

1.2.2.2 نموذج بيفر (1966) W.Beaver

يعتبر أول مجهود لوضع نموذج لتعثر البنوك بطريقة التنقيط، حيث تعتبر في تجربته على تحليل أحادي البعد للنسب المالية المدروسة و ذلك باستخدام الاساليب الاحصائية البحثة، و قد اجريت الدراسة على عينة من 158 مؤسسة من نفس القطاع، منها 79 مؤسسة سليمة و 79 مؤسسة عاجزة، و بعد سحب العينة اختار بيفر 30 نسبة مالية على أساس انها الاكثر تعبيرا عن الوضعية المالية للمؤسسة، و توصّلت دراسته في الاخير الى تحديد النسب الاكثر دلالة على الملاءة المالية و التي تمكن من التنبؤ بحالة الافلاس بخمس سنوات قبل وقوعها و تتمثل هذه النسب:

X_1: تدفق نقدي/مجموع الديون

X_2: مجموع الديون/مجموع الأصول

X_3: رأس المال العامل/مجموع الأصول

و لكن هذه الدراسة لم تضع تلك النسب في نموذج خطي يسمح باستعمالها و قد حققت هذه الدراسة نسبة تصنيف صحيح للمؤسّسات قدرت ب 87% لسنة واحدة قبل وقوع الافلاس، و نسبة 78% لخمس سنوات قبل الافلاس. (ناصر، 2019، ص 184).

2.2.2.2 نموذج (1968 –1974–2000) Altman Z-Score

حدّد مفهوم Z عدد النقاط في العام 1968 من قبل أستاذ العلوم المالية **Altman Edward** في جامعة نيويورك باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لإيجاد النسب المالية القادرة على التنبؤ بفشل الشركات الأمريكية، و قام الباحث باستخدام عينة صغيرة مؤلفة من 66 شركة صناعية مدرجة في السوق المالي 33شركة فاشلة واخرى ناجحة مماثلة لها من حيث نوع الصناعة وحجم الأصول)تم استثناء الشركات التي يقل مجموعة أصولها عن مليون دولار أمريكي ، تم استخدام تحليل التصنيف بدقة في العام الأول و بلغت 94% % 97 للشركات الفاشلة و غير الفاشلة على التوالي، ولكن درجة الدقة تراجعت في السنة الثانية التي سبقت الإفلاس ,حيث انخفضت الى % 72 و 94 % للشركات الفاشلة و غير الفاشلة على التوالي ، وقد اخذ النموذج بعين الاعتبار 22 نسبة مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذ الشركات خلال الفترة (1964-1965)ثم تم تصنيفها الى خمس فئات وهي : السيولة , والربحية والرفع المالي, والقدرة على سداد الالتزامات قصيرة الاجل ,والنشاط (الجنابي، 2015، ص 09).

- ليظهر النموذج حسب الصيغة التالية :(Edighoffer & Etienne , 1993, p. 148)

$$\mathbf{Z= 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 0.999X_5}$$

حيث ان:

X1: رأس المال العامل/ مجموعة الاصول الملموسة

X2: الارباح المحتجزة /مجموع الاصول الملموسة

X3:الارباح قبل الفوائد والضرائب/ مجموعة الاصول الملموسة

X4:القيمة السوقية لحقوق المساهمين/ مجموعة المطلوبات

X5:صافي المبيعات / مجموعة الاصول الملموسة

وكلما ارتفعت قيمة Z فإنها تشير الى سلامة المركز المالي للشركة بينما تدل القيمة المتدنية على احتمال الفشل المالي وبموجب هذا النموذج يمكن تصنيف الشركات محل الدراسة إلى ثلاث فئات وفقا لقدرتها على الاستمرارية:

- فئة الشركات القادرة على الاستمرارية واذا كانت قيمة Z فيها 2.99 أو أكبر.
- فئة الشركات المهددة بخطر الفشل المالي، والتي يحتمل افلاسها, إذا كانت قيمته Z فيها1.81 أو أقل.
- فئة الشركات التي تحتاج لدراسة تفصيلية عندما تكون قيمة Z أكبر من 1.81 واقل من 2.99 ويطلق عليها المنطقة الرمادية (الجنابي، 2015، ص 09)

- و قد طور النموذج السابق سنة 1974 و سمي بنموذج **(Altman and Mc Cough)** مع بقاء نفس المتغيرات و نفس التفسير لدلالتها حيث:

$$Z= 0.012X1+0.014X2+0.033X3+0.006X4+0.010X5$$

- ثم قام ألتمان بتطوير النموذج حيث استبدل المتغير الرابع و الذي يمثل نسبة القيمة السوقية لاسهم راس المال الى اجمالي الخصوم بمتغير جديد يقيس نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الخصوم و نتج عنه احتساب اوزان جديدة للنسب المالية المستخدمة و النموذج الجديد هو نموذج التمان 2000 :

$$Z=0.717\ X1+0.847\ X2+3.107\ X3+0.42\ X4+0.998\ X5$$

3.2.2.2 نموذج (1977) Taffler&Tisshow

تم تصميم هذا النموذج في المملكة المتحدة، بهدف تطوير نموذج رياضي قادر على التنبؤ بفشل المنشآت البريطانية، واعتمدت هذه الدراسة على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للتفريق بين 46 منشأة صناعية مستمرة في عملها و 46 منشأة أخرى أعملت إفلاسها أو تمت تصفيتيها (المجموعتان متشابهتان من حيث

الحجم والصناعة)، واستخدم الباحثان ثمانية نسب مالية مختلفة في صياغة النموذج، اعتمد في النهاية على أربعة منها:

و بالتالي فالنموذج الرياضي:

$$Z= 0.53\ X1 + 0.13\ X2 + 0.18\ X3 + 0.16\ X4$$

حيث أنّ:

X1:الارباح قبل الضرائب / المطلوبات المتداولة

X2:الاصول المتداولة / مجموع المطلوبات

X3:المطلوبات المتداولة / مجموع الاصول

X4:فترة التمويل الذاتي : (الاصول السائلة – المطلوبات المتداولة) / المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة

- وقد تم تصنيف المنشآت إلى فئتين تبعاً لقدرتها على الاستمرار:

فئة المنشآت الناجحة أو القادرة على الاستمرار، عندما تكون قيمة **Z** مساوية 0.3 أو أكثر.

فئة المنشآت المهدّدة بخطر الإفلاس، عندما تكون قيمة مساوية 0.2 أو أقل . (العمار و حسين، 2015، ص 139)

4.2.2.2 نموذج Gorden Springa

خلال سنة 1978 استخدم الباحث **Springate** اسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار افضل اربع نسب مالية حصلت على ما نسبته 92.5 بالمئة لقدرتها على التمييز بين مجموعة من المؤسسات الناجحون ماليا و مجموعة اخرى من المؤسسات أعلنت فشلها و خسارتها و ذلك حسب الصيغة التالية:

$$Z= 1.03\ X1+3.07\ X2+0.66\ X3+0.4\ X4$$

حيث أنّ:

X1:رأس المال العامل / مجموع الاصول المادية

X2:الارباح قبل الفوائد و الضرائب / مجموع الاصول المادية

X3:الارباح قبل الضرائب / الخصوم المتداولة

X4:صافي المبيعات / مج الاصول المادية

-و كلما ارتفعت قيمة المؤشر فانها تشير الى سلامة المركز المالي للمؤسسة، أما اذا كانت اقل من 0.862 فان المؤسسة تصنف على انها مهددة بخطر الإفلاس.

5.2.2.2 نموذج (1981) :Kida

يعتبر هذا النموذج من الاساليب الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي ، مبني على 5 متغيرات مستقلة من النسب و المتغيرات المالية وفقا لمعادلة الارتباط لتحديد المتغير التابع **Z** من خلال المعادلة التالية:

$$Z= 1.042\ X1+0.42\ X2-0.461\ X3-0.463\ X4+0.271\ X5$$

حيث أنّ:

X1:الربح الصافي / اجمالي الاصول

X2:الاموال الخاصة / اجمالي الخصوم

X3:النقديات / الخصوم المتداولة

X4:المبيعات اجمالي الاصول

X5:النقديات / اجمالي الاصول

إذا كانت النتائج ايجابية فإن المؤسسة في مأمن من الفشل المالي، وإذا كانت النتائج سلبية فالمؤسسة تواجه خطر الفشل المالي (شنوف، 2012، ص 252-253).

6.2.2.2 نموذج (1993) : Sherrod

يهدف النموذج الى:

- ✓ تقييم مخاطر الائتمان

- ✓ التنبؤ بالفشل المالي

حيث يستخدم الهدف الاول من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض الى المشاريع الاقتصادية حيث يجري تقسيم القروض الى خمس فئات حسب درجة المخاطرة:

جدول (2.1): فئات و درجات المخاطرة الترجيحية حسب نموذج Sherrod

الفئات	درجة المخاطرة	قيمة Z الفاصلة
الأولى	قروض ممتازة	Z>25
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	25≥Z≥20
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	20≥Z≥5
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	5-≥Z≥5
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جدّا	Z-5 >

المصدر: وليد ناجي الحيالي، 2009، ص 193، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، اثراء للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة1.

أمّا الهدف الثاني فهو يستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المشروع في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة المشروع على مزاولة نشاطه بالمستقبل و يصاغ النموذج كالتالي:

$$Z= 17\ X_1+9\ X_2+3.5\ X_3+20\ X_4+1.2\ X_5+0.1\ X_6$$

حيث أنّ:

Z: مؤشر الافلاس

X_1: صافي راس المال / اجمالي الاصول

X_2: الاصول السائلة / اجمالي الاصول

X_3: اجمالي حقوق المساهمين / اجمالي الاصول

X_4: صافي الارباح قبل الضرائب / اجمالي الالتزامات

X5:اجمالي الاصول / اجمالي الالتزامات

X6:اجمالي حقوق المساهمين / الاصول الثابتة

و تم منح كل مؤشر من المؤشرات السابقة وزنا ترجيحيا حسب اهمية كل واحد منها (الحيالي، 2009، صفحة 194)

جدول (3.1): مؤشرات و أوزان نموذج Sherrod

المؤشر	الوزن	نوع المؤشر
X1	17	سيولة
X2	9	سيولة
X3	3.5	رفع
X4	20	ربحية
X5	1.2	رفع
X6	0.1	رفع

المصدر: وليد ناجي الحيالي، 2009، ص 194 ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، اثراء للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة1.

3.2 إدارة المخاطر عن طريق نموذج الشبكات العصبية و الذكاء الإصطناعي:

حسب (GerShenson, 2001, p. 3)فإنّ ظهور نماذج الشبكات العصبية مع أواخر القرن التاسع عشر، وكانت بدايتها سنة 1890 بمساهمة الباحث في علم النفس **(William James)**و الذي قام بوضع نظريات حول طرق عمل الخليات العصبي

1.3.2 تعريف العصبون الإصطناعي:

العصبون الاصطناعي حسب (عبادي، 2012، ص 102) هو وحدة معلوماتية أساسية تعمل كنظام بسيط يقوم بالجمع المرجح للمدخلات والمتمثلة في المعلومات التي يتلقاها من العصبونات المتصلة به، و بالتالي يطرح من الجمع

قيمة معينة تسمّى بالعتبة، وتطبق على النتيجة المتحصل عليها دالة التنشيط ويعطي جوابا على شكل قيمة رقمية و التي تعبر عن قيمة نشاط العصبون.

2.3.2 مكوّنات الشبكة العصبية:

- ✓ **نموذج (McCulloch & Pitts)**

يعتبر نموذج (**McCulloch & Pitts)**على انه وحدة معلوماتية أساسية أولية متكونة من عدة مدخلات **Xi(i = 1, 2, . . . , n)** التي تتلقاها من العصبونات لتكون النتيجة مخرجات واحدة . **(**Schyns, 1997, p. 02)

- ➢ و تتكون الشبكة العصبية من العناصر المتبقية الاخرى حسب (فيلالي، 2017، ص 99) :

Wij أوزان المدخلات: تعبر عن مدى أهمية المعلومة التي تم إدخالها لحل المشكل على مستوى الوحدة الاصطناعية، اذ تحدد هذه الأخيرة معاملات الارتباط مع المتغير التابع .

Ω الدالة التجميعية: تشمل هذه الدالة على كل من المدخلات وأوزان المدخلات وذلك لحساب المجموع في شكل دالة خطية كما يلي:

$$\Omega = Wij.Xi$$

حيث:

Wij:أوزان المدخلات

Xi: مدخلات النموذج

و نجد :

Y:مخرجة العصبون

f **دالة التنشيط:** تعمل على ايجاد قيم المخرجات في نماذج الشبكات الخطية.

كالدّالة السقمويدية (sigmoïde)

$$f = (\Omega) = \frac{1}{1+e^{-\Omega}}$$

و تكون النتيجة أي المخرجات حسب **(**Paquet, 1997, p. 08)محصورة بين (0 و 1)

شكل (7.1): مجال دالة **(sigmoïde)**

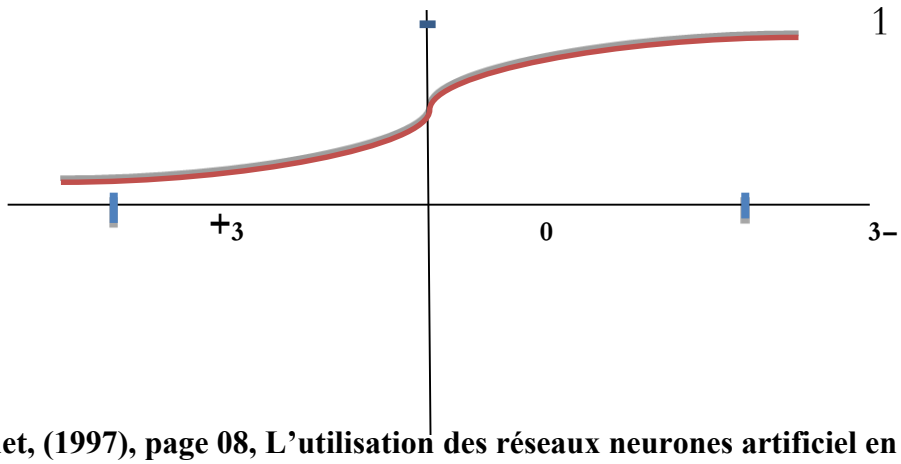

Source : Philippe Paquet, (1997), page 08, L'utilisation des réseaux neurones artificiel en Finance, Document de recherche, Institut d'administration des entreprises.

شكل (8.1): مكوّنات الشبكة العصبية الاصطناعية

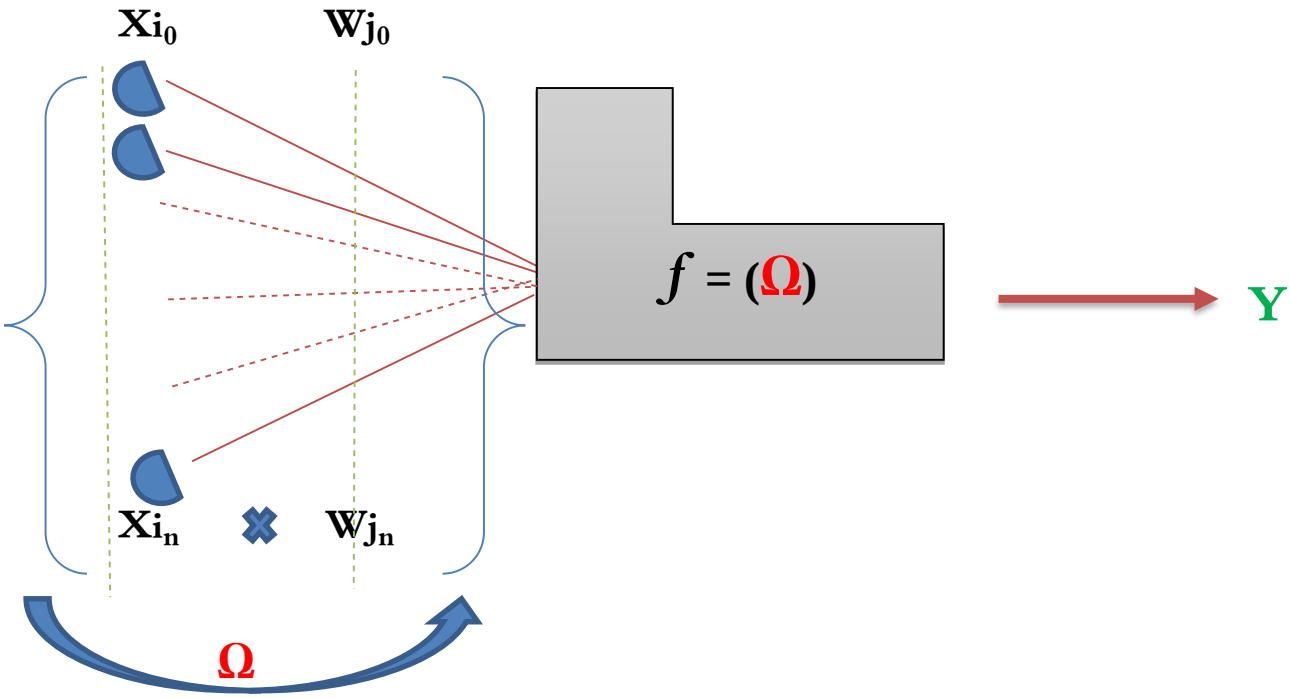

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه

✓ **مثال توضيحي من إعداد الباحثة :**

لنفرض أنّ مخرجات بنك ما كانت حسب النموذج التالي:

$$Y= 0.616X_1+ 0.947\ X_2+3.09\ X_3+0.52\ X_4+0.98\ X_5$$

و بإفتراض أيضا أنّ:

X1: الربح الصافي / اجمالي الاصول

X2: الاموال الخاصة / اجمالي الخصوم

X3: النقديات / الخصوم المتداولة

X4: المبيعات اجمالي الاصول

X5: النقديات / اجمالي الاصول

شكل (9.1): مثال توضحي لكيفية الاحتساب بطريقة الشبكة العصبية الاصطناعية

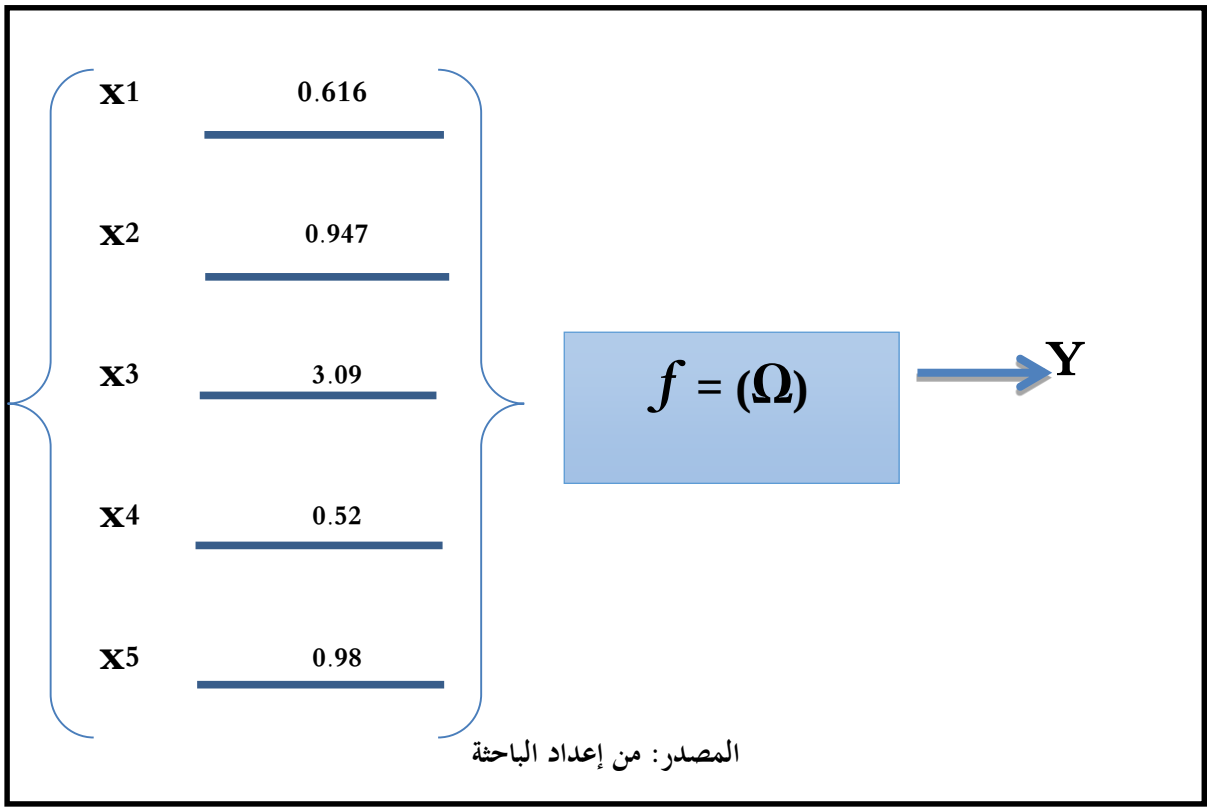

المصدر: من إعداد الباحثة

3 .مقررات بازل الدولية:

1.3 بنك التسويات الدّولية: Bank for International Settlements (BIS)

تأسّس بنك التسويات الدّولية حسب (biS, 2019, p. 01)في 20 يناير في 1930 في مؤتمر لاهاي في سويسرا و هو أقدم مؤسّسة مالية دولية تسعى لتحقيق الاستقرار النقدي و المالي بين الدّول التالية: بلجيكا و فرنسا و ألمانيا و إيطاليا و اليابان و المملكة المتحدة من جهة و سويسرا من جهة أخرى، حيث تم تعيين بنك التسويات للحصول على قروض الحكومة الألمانية الدولية لعامي 1924 –1930 ما يسمّى كذلك بقروض –داوز– و قام بنك التسويات الدّولية كنتيجة للكساد الكبير التي ولدت ازمة مالية و مصرفية المانية في صيف 1931 بالتركيز على التعاون بين البنوك المركزية بما في ذلك إدارة الاحتياطات و معاملات الصرف الأجنبية و المدفوعات البريدية الدّولية و الودائع و تسهيلات المقايضة، في حين وفّر كذلك منتدى لعقد اجتماعات دورية لمحافظي و مسؤولي البنوك، بالتحديد في مدينة بازل السويسرية التاريخية الواقعة على نهر الراين (JEFFERY, 2014, p. 288)

و بعد أن تفاقمت أزمة الدين الخارجي للدول النامية و تزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها و التي منحتها البنوك العالمية مما تسبب أزمة لهذه الديون، إضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية و الأوروبية بسبب انخفاض رؤوس الأموال تلك الأولى، حرصت البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر (بلجيكا، اليابان، كندا، فرنسا، ايطاليا، ألمانيا، لكسمبورغ، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة ،الولايات المتحدة) على تشكيل لجنة في اطار بنك التسويات الدولي للرقابة على البنوك مع نهاية 1974 (cossergues, 2005, p. 42)و قد اتفق على أن تحظى توصيات اللجنة بأجمل أعضائها، حيث أن الجنة لا تتمتع بصلاحيات قانونية لأعمال توصياتها بالدول الأعضاء، و بالتالي فإن المسألة تتطلب اعتماد محافظي البنوك المركزية في هذه الدول التصويتات الصادرة من تلك اللجنة و قفد توالت اجتماعات لجنة بازل اجتماع 1987/12/07 في مدينة بازل للنظر في أول تقرير يهدف إلى تحقيق التوافق في الأنظمة و الممارسات الرقابية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال و المعيار الواجب تطبيقه و في 1987/12/10 أقر القائمين على السلطة النقدية من محافظي البنوك المركزية و اتفق الدول العشر على توجيهه للنشر و التوزيع في الدول الأخرى لدراسة خلال ستة أشهر التعرف على الآراء المختلفة و قدمته في يوليو 1988 (عبد المطلب، 2005، ص 81)

1.1.3 التطور التاريخي للجنة بازل : Historical development of the Basel Committee

شهد القطاع المصرفي العالمي تغييرات هيكلية و تنظيمية كبيرة خلال الثمانينيات و تم أخذ البنوك في أنشطة التحرير المالي و خلق أدوات مالية جديدة و كثفت العولمة المالية و التطور التكنولوجي و المنافسة بين البنوك حيث أدت هذه المنافسة بين البنوك الى ظهور مخاطر في ظل غياب ثقافة إدارة المخاطر و عدم تناسق المعلومات (Bougatef & Mgamdi, 2016, p. 52 بشرط أن تكون هذه الممارسات الجيدة لهذه المعايير من قبل السلطات و بذلك بالتقييم المنتظم للبنوك و اجراء تغييرات هيكلية في النظام المصرفي (bis, 2019, p. 33)

2.1.3 قواعد الحيطة و الحذر:

نشأت قواعد الحيطة المصرفية حسب (خثير، 2011، ص 01) من سلسلة أزمات الملاءة التي عرفتها البنوك الدولية في الثمانينات، منها بنك هرستل(**Herstall**)البريطاني و جمعيات الإدخار والإقراض بالولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك بسبب الخطأ التقليدي المتمثل في الاقتراض لآجال قصيرة و الإقراض لآجال طويلة، وكذلك قبول الودائع لآجال قصيرة واستثمارها في قروض عقارية طويلة الأجل. و مع تحرير سوق الفائدة على الودائع، أتيحت الفرصة للمودعين لتوظيف أموالهم في صناديق الاستثمار التي تعمل في السوق النقدي. وهكذا شهدت جمعيات الادخار و الإقراض انكماشا حادا في ودائعها و في هوامش أرباحها (حيث بلغت خسارتها آنذاك 6 مليون دولارا، و بالتالي هدفت السلطات الرقابية آنذاك إلى التخفيف من حدّة الأزمة، و أصبح من الضروري وجود قواعد للحيطة المصرفية تقوم على أساس الرقابة العقلانية، و كانت هذه القواعد بمثابة الضامن لمنافسة محكمة و لحد معين من رأس المال.

– إذن قواعد الحيطة المصرفية هي بمثابة معايير (مقاييس) وقائية للتسيير يجب احترامها و التقيد بها بصفة دائمة من طرف مؤسسات القرض سواء تعلق الأمر بالملاءة، السّيولة أو تسيير الخطر، و ذلك بهدف تحقيق بنية مالية متوازنة وحد ملائم من رأس المال.

شكل (10.1): اتفاقيات لجنة بازل

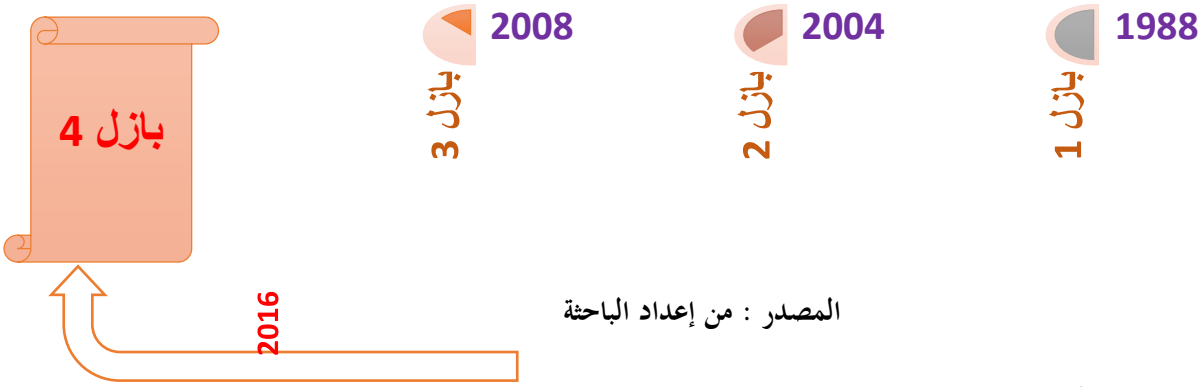

المصدر : من إعداد الباحثة

2.3 اتفاق بازل الأول:

في عام 1988 نظّمت البنوك لمتطلبات رأس المال بعد الافلاس الذي لم يسبق له مثيل من بنك هيرستات و انخفاض في اسهم البنوك و الودائع الى مستوى هدد البنوك فاضطرت الى خفض وزن المخاطر من خلال اتفاق اطاري واحد و تم اختيار نسبة حقوق الملكية بنسبة 8% للأصول المرجحة بالمخاطر **(Wiki, 2019, p. 01)**

نشأت الحاجة الى توحيد اللوائح المصرفية و توفير اطار عمل لمعايير الحد الأدنى لرأس المال التي يجب الحفاظ عليها من قبل الدول الكبيرة في البنوك النشطة **(Jager, 2014, p. 55)**

1.2.3 معدل كوك و مكوّناته:

1.1.2.3 معدّل كوك Cook حسب اتفاق بازل الأوّل:

أوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة نهاية عام 1992 ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال 3 سنوات، بدءا من 1990، و كانت هذه التوصيات مبينة على مقترحات تقدم بها "**كوك** "**Cooke** الذي أصبح رئيسا لهذه اللجنة، و لهذا سميت تلك النسبة السّابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل أو كوك، و يسميها الفرنسيون أيضا معدل الملاءة الأوروبي **(SUAULT & Stéphane , 1997, p. 170)**، و يحسب حسب المعادلة التالية: **(Suman & Kumar, 2013, p. 102)**

(الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)

$$\text{معدّل Cook} = \frac{\text{رأس المال الإجمالي لمخاطر الأصول المرجحة (مخاطر الائتمان)}}{}$$

2.1.2.3 مكوّنات رأس مال البنك حسب اتفاق بازل الأوّل:

-يتكون رأس المال الخاص للبنوك حسب اتفاق بازل الأوّل من شريحتين :

- **الشريحة الأولى:** **Tier 1** و هو عبارة عن رأس المال الأساسي المتكوّن من: (نجار، 2014، صفحة 97)

Tier 1 — رأس المال الأساسي:
- حقوق المساهمين و الإحتياطات المعلنة
- الإحتياطات العامة و القانونية
- الأرباح المحتجزة

وعند حساب كفاية راس المال تستبعد الشهرة و الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.

- **الشريحة الثانية:** **Tier 2** و هو عبارة عن رأس المال التكميلي المتكوّن من: (Goel & Raj , 2013, p. 102)

Tier 2 — رأس المال التكميلي:
- الاحتياطات غير المفصح عنها
- احتياطات إعادة تقييم الأصول و المخصّصات العامّة
- احتياطات خسائر القروض العامّة
- الأدوات الرأسمالية الأخرى و الديون لأجل

و يجب احترام الشروط الآتية (أحلام، 2011، ص 84):

- ألا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي
- ألا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين و التي تدخل ضمن هذا الاطار عن 50% من رأس المال الأساسي.
- ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحليا، ثم تحدد بـ 1.25 من الأصول و الالتزامات العرضية مرجحة للخطر، لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية
- تخضع احتياطات اعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة (خصم نسبة 55% لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول)
- الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم (يتم سدادها بعد حقوق المودعين و قبل المساهمين)
- يشترط لقبول أية احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساند أو التكميلي أن يكون موافقا عليها و معتمدة من قبل السلطات الرقابة، وأن تكون من خلال حساب الأرباح و الخسائر و أن لا يكون لها صفة المخصص، و بعض الدول لا يسمح بها

2.2.3 نظام أوزان المخاطر :

يصّنف اتفاق بازل الأول أوزان المخاطر داخل و خارج ميزانية البنوك كذا تصنيف دول العالم إلى مجموعتين:

1.2.2.3 وزن الخطر داخل الميزانية:

إذ ترى اللجنة أن مجموعة محدودة من دول العالم إذ زادت الايداعات لديها عن سنة فإن وزن المخاطر يقل عن الوزن المخصص لباقي دول العالم، و قد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم في جويلية 1994، و ذلك لاستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذ ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي. (الخطيب، 2005، ص 35)

و تنقسم هذه الدول الى مجموعتين: (المطلب، 2005، ص 84)

- ✓ **المجموعة الاولى**: و التي تتكون من
  - **الدول الأعضاء في منظمة التعاون الدولي الاقتصادي والتنمية** :**OCDE**المتمثلة في كل من سويسرا والمملكة العربية السعودية.
  - **الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الإقتراضية خاصّة مع صندوق النقد الدوّلي**: وهي

أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فنلندا، أيسلندا، الدانمرك، اليونان وتركيا.

- ✓ **المجموعة الثانية**: وتشمل كل دول العالم ما عدا الدول المدرجة في المجموعة الأولى.

و الأصول الموزونة بالمخاطر هي قيمة الاصول التي تم تعديلها لمخاطر فشل الاصل في التصفية على أنّها قيمة، و تم تخصيص هذه الاوزان لدول منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي و التي تدعم ضماناتهم كذلك للتخلص من مخاطر تحركات أسعار الصرف على القروض المقدمة بالنظر إلى الانخفاض المحتمل في قيمة عملات البلدان غير الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و يتم منح كذلك قروض للبنوك غير التابعة لهذه المنظمة **(**Delved, 2019, p. 01**)**، و الأوزان تم إدراجها في الجدول الموالي:

جدول (4.1) :أوزان المخاطر المرجحة للأصول داخل الميزانية

وزن الخطر	الأصول المخصّصة
0%	**تم تخصيصه للنقد و الذهب و السّندات الصّادرة عن بلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCED**
20%	**تم تخصيصه لقروض بنوك دول منظمة OCED المحلية للقطاع العام**
50%	**تم تخصيصه قروض مضمونة برهونات عقارية**
100%	**تم تخصيصه لجميع الأصول الأخرى بما فيها القروض الممنوحة للقطاع الخاص بالإضافة الى القروض الممنوحة خارج دول منظمة OCED أي غير التابعة لها، بالإضافة الى العقارات و الاستثمارات الأخرى .**

Source : Juliusz Jablecki, without year , page 18, The impact of Basel 1 capital requirements on bank behavior and the efficacy of monetary policy, International Journal of Economic Sciences and Applied Research 2 (1).

2.2.2.3 وزن الخطر خارج الميزانية:

من أجل التعرف على المخاطر و اوزانها الموجودة خارج الميزانية العمومية مثل الالتزامات الطارئة تم نشر معلمة لأوزان المخاطر جديدة سميت ب "معامل تحويل الإئتمان" **(** Delved, 2019, p. 01 **)**و الجدول أسفله يوضح لنا أهم هذه الأوزان :

جدول (5.1): أوزان المخاطر المرجحة للأصول خارج الميزانية

أوزان المخاطرة	الأصول المخصّصة
0%	يم تعيين ضمانات عامة مقابل القروض.
20%	أصول مرتبطة بمخاطر خطابات الضمان.
50%	أصول مخصّصة لقروض تم منحها على فترة تزيد عن سنة واحدة.
100%	تم تخصيصها لأدوات سوق رأس المال الصادرة عن البنوك الأخرى .

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على : " Gowtham Delved, 2019, page 01), Basel Accords after stumbling upon the acronym "CAR" once, Quero, see the website : https://www.quora.com/What-are-BASEL-1-2-and-3-norms-What-are-the-basic-differences-between-these-norms consulted on the 07/10/2019 in 00h15

3.3 تعديلات بازل الأول و كفاية رأس مال البنك الجديدة:

1.3.3 تعديلات اتفاق بازل الأوّل:

في عام 1996 و استجابة للإبتكارات المالية بدأ استخدام أدوات مالية مثل المشتقات المالية على نطاق واسع و تم تقديم عامل جديد يسمى بمخاطر السّوق لتعزيز المعايير و مخاطر السوق هي عبارة عن مخاطر الخسائر بسبب تحركات أسعار السوق المدرجة في أصول داخل و خارج الميزانية حيث تم تعديل طريقة احتساب الحد الادنى لرأس المال **(Capital Adequacy Requirement) CAR** في عامل مخاطر السوق و فئة جديدة من رأس المال من المستوى الثالث. **(**Delved, 2019, p. 01**)**

1.1.3.3 عامل مخاطر السّوق:

ضمّ هذا العامل مخاطر السوق و المتمثلة في مخاطر أسعار الفائدة و مخاطر حقوق الملكية ة مخاطر صرف العملات الأجنبية و مخاطر السلع.

2.1.3.3 الشريحة الثالثة: Tier 3: رأس المال من الشريحة الثالثة التي تم إدخاله في تعديل 1996 لدعم المخاطر السوقية (Goel & Raj , 2013, pp. 102-103)

و يتكون رأس المال المساند من (Delved, 2019, p. 01)

رأس المال المساند { سندات ثانوية قصيرة الاجل لتغطية مخاطر السوق

شكل (11.1): مكوّنات رأس مال البنك حسب اتفاق بازل الأوّل:

- رأس المال الأساسي — الشريحة الأولى
- رأس المال التكميلي — الشريحة الثانية
- رأس المال المساند — الشريحة الثالثة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقسيمات المذكورة أعلاه

2.3.3 كفاية رأس مال البنك الجديدة لاتفاق بازل الأوّل:

و بالتالي سيكون البسط هو مجموع لرأس المال من الشريحة الأولى و الشريحة الثانية و يجب أن يقتصر رأس مال الشريحة الثانية على 100% كحد أقصى من راس مال الشريحة الأولى (أقل أو يساوي 100% منه) بالإضافة الى رأس المال من الشريحة الثالثة (Goel & Raj , 2013, p. 102)، و تم تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

بنسبة 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر RWA الذي يجب ان تحتفظ به البنوك للحد من المخاطر و الوفاء بالتزاماته (Gondane, 2019, p. 01)

شكل (12.1): كفاية رأس مال البنك حسب اتفاق بازل الأوّل:

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه

3.3.3 التفكير في اتفاق بازل الثاني:

لم تقتصر اللجنة على وضع حد أدنى لكفاية راس المال في البنوك، فأصدرت اللجنة في عام 1997 المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، و أتبعتها بوضع منهجية للتأكد من تطبيق منهجية للتأكد من تطبيق هذه المبادئ، ففي بداية التسعينات من القرن العشرين ، خاصة عند وقوع الأزمة العالمية في دول شرق وجنوب شرق آسيا عام 1997، ظهرت الحاجة إلى اعادة النظر في اتفاقية بازل لكفاية رأس المال، و أن الأمر قد يتطلب أكثر من مجرد مواجهة مخاطر الائتمان، و التي يمكن أن يتعرض لها أحد البنوك (علي أ.، 2010، ص 183)

و يوفر إطار عمل بازل 2 طريقة أكثر حساسية للمخاطر في تقييم المخاطرة و احتساب رأس المال القانوني، أي الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب على أي بنك الحفاظ عليه، و يهدف إطار عمل بازل 2 إلى تعزيز ممارسات إدارة المخاطر و اجراءاتها في المؤسسات المالية (أويسيسكابيتال، 2011، ص 01)

تقدمت لجنة بازل في عام 2001 بمقترحات أكثر تحديدا و تفصيلا حول اطار جديد لمعدل الملاءة المصرفي، وطلبت ارسال التعليقات عليها من قبل المختصين و الهيئات (ومنها صندوق النقد الدولي) قبل نهاية شهر مايو

"2001"، و كان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق، قبل نهاية العام لكن لكثرة الردود و الملاحظات، تم تمديد مهلة التطبيق حتى عام 2005 (إضاءات، 2012، صفحة 03)

4.3 اتفاق بازل الثاني:

في 2004 أعادت النظر لجنة بازل للرقابة المصرفية في كيفية مراجعة معاييرها لاحتساب رأس المال (Heid, 2007, p. 3886)، و نظرا لأهمية رأس المال التنظيمي و الذي يقلل من المخاطرة لدى البنوك (Ghenimi, Algia , & Mohammed Ali , 2018, p. 245)، حيث توصي اتفاقية بازل الثانية متطلبات دقيقة محددة و مصممة لكل فئة مخاطرة و ذلك بتطوير انظمة خاصة بها لقياس المخاطر و التي تكافئ بمتطلبات رأس المال منخفضة المخاطر المحتملة (IBM, 2019, p. 01)و تعد مراجعة نماذج مخاطر القروض هي في الاساس اكثر صعوبة من اختبار نماذج مخاطر السوق فنماذج مخاطر السّوق تستخدم عادة في مدة قصيرة لبضعة ايام مثلا، بينما تستخدم نماذج مخاطر القروض لمدة سنة واحدة أو أكثر (Basler, 1999, p. 02)

1.4.3 معايير اتفاق بازل الثاني:

أوصت لجنة بازل للرقابة المصرفية في 2004 للعمل بالمعايير الدولية في اطار اتفاقية بازل 2 و الذي احتوى على ثلاثة ركائز يركز كل منها على جانب مختلف من الاعمال المصرفية (DeutscheBank, 2010, p. 03)

1- متطلبات رأس المال.

2- عملية مراجعة المشرفين على البنوك.

3- انضباط السّوق للبنوك. (Wiki, 2019, p. 01)

شكل (13.1): ركائز اتفاق بازل 2

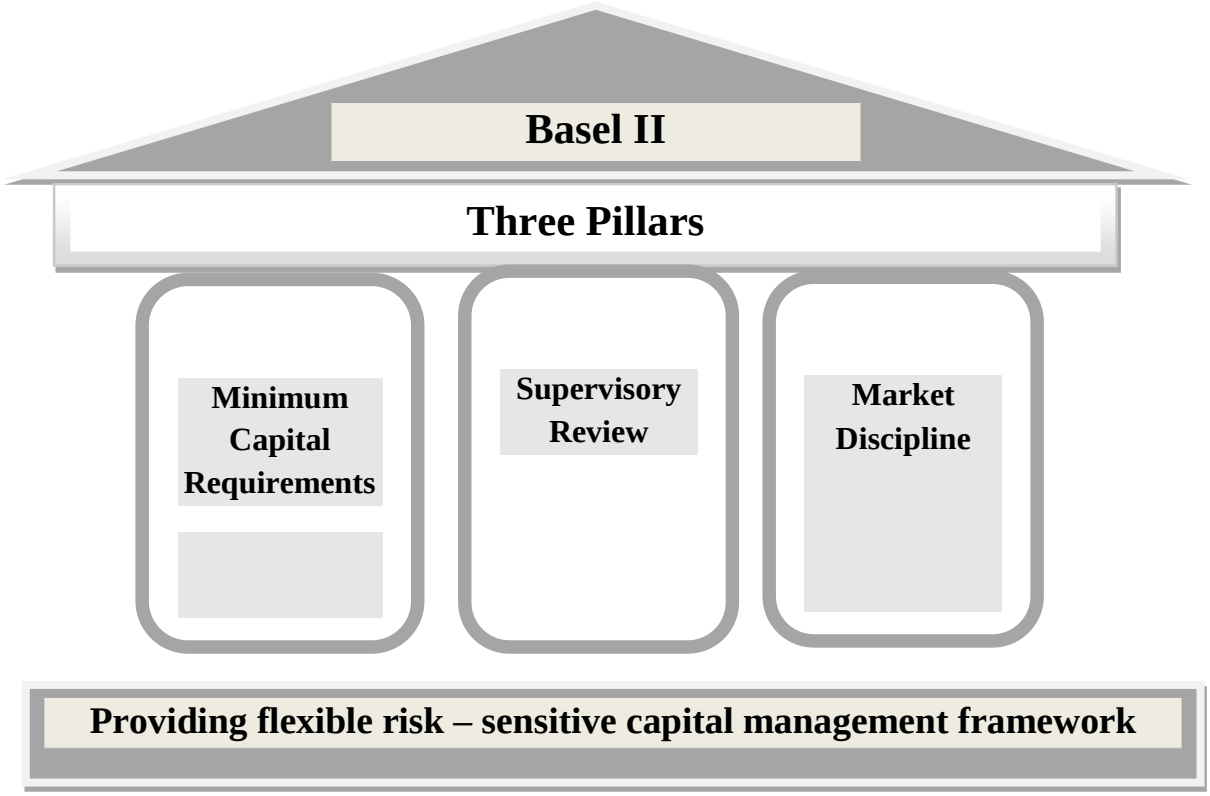

المصدر: بن دهينة، تلمساني، زدّون، 2018، صفحة 58، واقع مسايرة النظام المصرفي الجزائري لمعايير بازل دراسة قياسية إحصائية للنظام المصرفي الجزائري، مجلة شمال افريقيا للدراسات المالية و الاقتصادية NARAFE، جامعة تلمسان، الجزائر

1.1.4.3 الركيزة الأولى: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال:

1.1.1.4.3الجوانب الاساسية لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال:

تضع بازل 2 معظم اهتماماتها في الركيزة الاولى **(Elizalde, 2007, p. 03)**، و تعرف الركيزة الأولى لمتطلبات الأدنى لنسبة رأس المال النظامي عبر تقديم و أنظمة لقياس المخاطر الائتمانية ومخاط السوق، و المخاطر التشغيلية، و يجب أن تتم تغطية رأس المال من الأموال النظامية الخاصة بالبنك، و يجب الحفاظ على النسب الناتجة عن تلك العملية بما يفوق مستوى محدد سلفا و معلن فيه، و بوجب اتفاقية بازل لرأس المال المعمول به، كان الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال للبنوك بـ 8% لكنها غيرت طريقة احتساب المقام في هذه المعادلة، إذ اقترحت ثلاث فئات من المخاطر و التي تتمثل في مخاطر القرض و تمثل نسبة 6.6% من المخاطر الاجمالية و مخاطر التشغيل، و التي تمثل نسبة 1% و كذلك مخاطر السّوق و التي تمثل نسبة 0.4% من المخاطر الاجمالية و بذلك تكون نسبة الملاءمة الجديدة أو نسبة "ماك دنوت" (أويسيسكابيتال، 2011، ص 02)

رأس المال الإجمالي للبنك

نسبة الملاءة الجديدة = ——————————————— = ≤ 8%

الأصول المرجحة بالمخاطر للقروض+ مخاطر السوق+مخاطر التشغيل

نلاحظ أيضا أنّ خطر القرض يمثل الخطر الأساسي و الأكبر م مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بنك، إذا يأخذ 82.5% من الاحتياجات المالية الخاصة الاجمالية و لمخاطر التشغيل 12.5% و 5% لخطر السوق و في المجموع نجد 100%

- **احتساب نسبة الملاءة لبازل 2:**

عند احتساب نسبة رأس مال البنك، يتم تحديد المقام أو إجمالي المخاطر، عن طريق ضرب رأس المال اللاّزم لتغطية مخاطر السّوق ومخاطر التشغيل في (12.5) أي في المقابل للحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحّة بالمخاطر، وجمع الأرقام الناتجة على مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر والمحسوبة لمخاطر القروض، ويتم حساب الحد الأدنى لرأس المال بقسم البسط على المقام **(**BIS*, 2006, p. 12 **)**

و الشكل التالي يوضح لنا ذلك :

شكل (14.1): نسبة ملاءة اتفاق بازل 2

رأس المال الاجمالي (الشريحة 1+الشريحة2+الشريحة3)

نسبة الملاءة الجديدة = ——————————————— = ≤ 8%

% 12.5 % 5 82.5 %

الأصول المرجحة بالمخاطر للقروض + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل

RWA Risk Weighted Asset

وزن المخاطرة

12.5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه

حيث أنّ:

الشريحة الأولى : رأس المال الأساسي.

الشريحة الثانية : رأس المال التكميلي.

الشريحة الثالثة : رأس المال المساند.

مثال توضيحي من إعداد الباحثة:

لنفرض أنّ رأس مال بنك ما بلغ 10000 و.ن و المتكون من:

- **رأس المال الأساسي**: 5600 و.ن
- **رأس المال التكميلي**: 3000 و.ن
- **رأس المال المساند**: 1400 و.ن
- **الأصول المرجحة بالمخاطر للقروض**: 70000 و.ن
- **رأس المال المخصّص لمخاطر السّوق**: 1000 و.ن
- **رأس المال المخصّص لمخاطر التشغيل**:300 و.ن
- وزن المخاطرة : 12.5

مع العلم أنّ مبدأ اتفاق بازل الثاني أنه يجب أن تكون نسبة الملاءة مساوية أو أكبر من **8%**

الحل:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{5600+3000+1400}{70000 + (1000*12.5) + (300*12.5)}$$

$$= \frac{10000}{70000 + (12500+3500)}$$

$$= \frac{10000}{1120000000} = 0.0892 = 8.92$$ أي بالتقريب **9%**

النسبة التي حققها البنك أكبر النسبة التي أقرتها اتفاقية بازل الدولية

و قدّم اتفاق بازل الثاني في ركيزته الاولى طرق لقياس المخاطر الائتمانية ومخاط السوق، و المخاطر التشغيلية سنطرق لها في هذا المبحث بالتفصيل.

2.1.1.4.3 الركيزة الثانية: عمليات المراجعة و الإشراف

هذه الركيزة متعلقة بعمليات الرقابة الاحترازية بمجموعة من التوصيات الخاصة بإدارة المخاطر و الشفافية في الطرق المستخدمة، حيث تكتسي عمليات الرقابة المصرفية أهمية بالغة فهي لا تهدف فقط إلى التأكد أن البنوك تمتلك الراس المالي الكافي لتغطية اجمالي المخاطر التي تواجهها عند مزاولة نشاطاتها، بل تهدف كذلك إلى الحث على استعمال أحسن الطرق فيما يخص الرقابة الاحترازية و إدارة المخاطر (علي ش.، 2007، ص 23) و تقترح لجنة بازل 2 في هذا الخصوص اربعة مبادئ الأول يتعلق بمدى توفر الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال، و الثاني يتعلق بتقييم مدى كفاية البنوك و ما لديها من استراتيجيات، و الثالث أن تتوقع الجهات الرقابية احتفاظ البنوك بزيادة في رأس المال عند الحد الأدنى المطلوب و الرابع هو قدرة الجهة الرقابية على التدخل في وقت مبكر من حيلولة و اتخاذ الاجراءات التصحيحية إذا لم يتم المحافظة على هذا المستوى (إضاءات، 2012، ص03)

3.1.1.4.3 الركيزة الثالثة: انضباط السّوق للبنوك:

انضباط السوق هو التزام البنوك بنشر البيانات الخاصة بأساليب تقدير المخاطر وفقا لظروف السوق، مما يؤكد دور السوق في تقدير المخاطر، فالجنة بازل من خلال هذه الركيزة تسعى إلى تعزيز الشفافية (Taccola-Lapierre, 2008, p. 104)، حيث تهدف هذه الركيزة الى تشجيع انضباط السوق من خلال تطوير مجموعة من متطلبات الافصاح و التي تسمح للمشاركين في السّوق بتقييم المعلومات حول رأس المال و التعرض للمخاطر و عمليات تقييمها كما يسمح للبنوك بتقييم الاطراف الاخرين بما في ذلك المستثمرين و المحللين و العملاء و البنوك الاخرى ووكالات التصنيف مما يؤدي الى حوكمة الشركات بشكل جيد من خلال تقديم افصاحات تستند الى اطار عمل مشترك و يجب الافصاح مرتين في السنة على الاقل باستثناء الافصاحات النوعية التي تقدم ملخصا للأهداف و السياسات العامة لإدارة المخاطر و التي يمكن اجراءها سنويا كما يتعين على المؤسسات وضع سياسة رسمية بشأن ما سيتم الكشف عنه و الضوابط المحيطة بها . (IBM, 2019, p. 01)

4.3 طرق وأساليب قياس مخاطر البنوك وفق بازل2

قدّم اتفاق بازل الثاني أساليب و طرق لقياس مخاطر البنوك ،مما يسمح للبنوك والجهات الرقابية باختيار أفضل الأساليب التي تلاءم درجة تطور العمليات المصرفية والنشاط المصرفي ككل.

1.4.3 طرق وأساليب قياس مخاطر الائتمان وفق بازل2:

من أهم الأساليب المقترحة لقياس مخاطر الائتمان و التي عالجت هذا النوع من المخاطر نذكرها فيما يلي:

1.1.4.3 أسلوب التصنيف الخارجي:

تم إصدار مؤشرات الجدارة الائتمانية في عام 1909 من طرف جون Moody's الجدارة الائتمانية وكان أول من أصدرها شركة تقوم بتصنيف حوالي خمسين حكومة مركزية Moody's مودي، وبحلول عام 1929 كانت تصدر سندات اقتراض دوليا، وما من شك في أن وكالات التصنيف العالمية لها مكانتها الرائدة لاسيما في التحوط ضد المخاطر رغم ما عليها من ملاحظات هي ليست محل اتفاق بين الجميع، حيث لا ينبغي الانسياق التام غير الواعي والاندفاع غير المحسوبة عواقبه معها أو ضدها فهي جزء من السوق العالمي ساهمت في بنائه ولها نصيب من أزماته وكوارثه (بعلزوز و مداني، 2010، ص 01)

- **أشهر وكالات التصنيف الائتماني:**

- **وكالة :Moody's**هي مؤسسة نشطة في مجال التحليل المالي للمؤسسات المصرفية، تستحوذ هذه الوكالة على 40%من حصة السوق في مجال التنبؤ والتقدير لمخاطر القروض على المستوى العالمي تأسست هذه الوكالة سنة 1909 من طرف John Moody ترصد هذه الوكالة مستويات التقييم في المجالات التالية:

  - ✓ جودة الإدارة
  - ✓ درجة التنوع الاقتصادي و درجة المرونة المالية و الوضع في السوق المالي و درجة الإفصاح والشفافية
  - ✓ القدرة على الوفاء والوفاء بالالتزامات و تقييم مخاطر للمقترض
  - ✓ الشركاء التجاريين الرئيسي و العلاقات الحكومية الخاصة والعلاقات الدولية

- **وكالةPoor's&Standard للتصنيف الائتماني:**

هي فرع من الشركة :Magrawhill التي تنتشر تقارير عن التحليل المالي للقيم المنقولة من أسهم وسندات هي أحد الشركات الثلاثة المعروفة في مجال التصنيف الائتماني مع منافسيها Moody fich rating تعرف هذه الوكالة 48تقريرا الاستعلام في السوق المالي تسمى.The Outlook

- **وكالة Fitch BCA للتصنيف الائتماني:**

Fitch – هي مؤسسة تقييم دولية، وهي مؤسسة مختلطة أمريكية و بريطانية، يتواجد هيكلها في نفس الوقت بنيويورك ولندن، وهي أصغر مؤسسة من بين الثلاثة، تأسسّت في 24ديسمبر 1913 بنيويورك (بعلزوز و مداني، 2010، ص 07-10)

- **شروط الاعتراف بشركات التصنيف العالمية:**

- الموضوعية و الاستقلالية
- الشفافية في توفير المعلومات، الإفصاح و المصداقية، المنهجية و الحيادية
- الموارد البشرية والمادية ذات الكفاءة (إضاءات مالية*، 2010، ص 01)

- **درجات التصنيفات الائتمانية لمؤسسات التصنيف الثلاث:**

هناك دلائل لرموز هذا التصنيف نذكرها كما يلي في الجدول التالي و الذي يوضح درجات التصنيفات الائتمانية لمؤسسّات التصنيف الثلاث:

جدول(6.1): التصنيف الائتماني حسب الوكالات الثلاث

التوصيف	التصنيف	
	S+p/fitch	Moodys
اعلى مستويات الجودة احتمال 2% لحالة عدم السداد	AAA	Aaa
جودة مرتفعة احتمال لا يتعدى 4 %لحالة عدم التوازن	AA	Aa
اعلى فئة في الجودة متوسطة احتمال عدم السداد لا يتعدى 10%	A	A
منتصف الشريحة الجودة المتوسطة	BBB	Baa
ادنى مستوى في شريحة الجودة المتوسطة	BB	Ba

فئة المضاربة	B	B
جودة ضعيفة	-	Caa
درجة مضاربة مرتفعة	CCC-CC	-
درجة مضاربة مرتفعة جدا	-	Ca
سندات دخل اقل السنوات جدوة	C	-
ادنى درجة لايتم تسديد الفوائد	-	C
سندات تواجه فعليا خطر عدم السداد	DDD-DD	-

المصدر: بلعزوز، مداني، 2010، ص 10، التصنيف الائتماني بين مسببي للأزمة المالية العالمية وبالبحث عن مخرج لها، دراسة وضعية وشرعية، المؤتمر الدولي الرابع، الكويت.

- **أوزان المخاطر والتصنيف الخارجي وفقا لاتفاقية بازل2:**

يبين الجدول التالي أوزان المخاطر والتصنيف الخارجي الذي سيتم أخد في الحسبان عند احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل2:

جدول (7.1): أوزان المخاطر والتصنيف الخارجي وفقا لاتفاقية بازل2

المطالبات	AAA TO AA-	A to A-	BBB to BBB-	BB+TO B-	أقل من B-	غير مصنف
الحكومات	0%	20%	50%	100%	150%	100%
مؤسسات القطاع العام	يتم تقديرها دون استخدام المعادلة التفضيلية للمطالبات قصيرة الاجل					
بنوك التنمية الدولية	يتم تقديرها دون استخدام المعادلة التفضيلية للمطالبات قصيرة الاجل					
البنوك من الخيار الأول	20%	50%	100%	100%	150%	100%
الشركات	20%	50%	100%	100%	150%	100%
القروض التي انقضى موعد استحقاقها	- وزن خطر 150% إذا كانت المخصصات أقل من 20% من رصيد الدين. - وزن خطر 100% أذا كانت المخصصات لا تقل عن 20% من رصيد الدين. - وزن خطر 100% و يمكن خفضها ل 50% عندما تكون المخصصات لا تقل عن 50 من رصيد الدين.					
الأصول الأخرى	100%					

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Basel Committee on Banking Supervision, Bank of International Settlements, 2006, p. 19-23, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Bank Of International settlements.

- Mairead O'Shea, Christoph Krischanitz, 2013, page 15, Comparison of the Regulatory Approach in Insurance and Banking in the Context of SolvencyII, GROUPE CONSULTATIF ACTUARIEL EUROPEEN .

بعد تحديد أوزان المخاطر والتصنيف الخارجي الذي سيتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل2 وفق القياس المعياري كما يلي:

❖ **القياس المعياري: The Standardised Approach (SA)**

بعد أن يتم تحويل عناصر خارج الميزانية (المطالبات أو الاصول) إلى قيمة مكافئة للمخاطر الائتمانية يتم احتساب قيمة المخاطرة المرجحة، وذلك كما يلي: **(**BIS*, 2006, p. 26**)**

الأصول المرجحة بالمخاطر = البند × وزن الخطر

ثم يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقا للمعادلة التالية:

متطلبات رأس المال : الأصول المرجحة بالمخاطر× 8%

2.1.4.3 أسلوب التصنيف الداخلي: (القياس الداخلي)

1.2.1.4.3 أسلوب القياس للمنهج الأساسي: Internal Rating Based Approach IRB

يتضمن هذا الأسلوب تقدير المصرف للمخاطر المرتبطة بعملائه طالبي الائتمان لتجنب منح الائتمان للعملاء ذوي المخاطر العالية، يعتمد هذا النموذج على مقاييس الخسارة الموقعة((ELوالخسارة غير المتوقعة((UL،حيث تمثل الخسارة المتوقعة المبالغ التي يتوقع المصرف خسارتها لفترة زمنية معينة وحسب المعادلة التالية تحسب:

$$\mathbf{EL = PD \times LGD \times EAD}$$

حيث:

PD:يمثل احتمال التأثر عن الدفع ، وهو يقيس احتمال تعثر العميل عن سداد قيمة الائتمان خلال فترة زمنية ويعتمد المصارف لتحديد على تصنيف مؤسسات التقييم الدولية ومعلومات أخرى حول المركز المالي للعميل **(**colquitt, 2007, p. 219**)**

LGD:الخسارة عند حدوث التعثر

EAP:حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع **(Dupuy & Analía, 2007, p. 07))**

وتعطى العلاقة التالية:

$$V_1 = \sqrt{pd \times (1 - pd) \times eda \times lgd}$$

حيث يشمل النموذج على العناصر التالية:

- لكل فئة تعرض للمخاطر تقديرات مخاطرة يجب على المصرف القيام بها باستخدام معايير دولية أو تقديرات داخلية.
- دوال أوزان المخاطر وهي التي تقوم بتحويل مكونات المخاطر إلى أصول موجهة بالمخاطر، وتتمثل مكونات المخاطر لهذا النموذج في العناصر التالية : احتمال التعثر عن الدفع الخسارة عند حدوث التعثر و حجم الأصول المعرضة للمخاطر عند التعثر الاستحقاق الفعلي. **(**colquitt, 2007, p. 222)

2.2.1.4.3 الأسلوب المتقدم:

يسمح هذا الأسلوب للبنوك بتقديم مقررة المقرض سواء كان شركات أو حكومات أو بنوك ، وذلك باستخدام نظام التصنيف الداخلي شرط إتباع أسلوب متشدد ومعايير تتسم بالإفصاح أي أنه يجب على البنوك أن تقسم مخاطر الإقراض لديها تحت البنوك التالية:

- مخاطر الشركات الكبيرة والمتوسطة
- مخاطر البنوك
- مخاطر الحكومات
- مخاطر قروض التجزئة، والقروض الاستهلاكية
- مخاطر قروض المشروعات التجارية(خاصة العقارية و المشروعات الفردية)
- مخاطر الملكية (استثمارات رأس المال) venture capital

حيث يوجد 3 عناصر للمخاطر لها تأثير على أوزان المخاطر وهذه العناصر مشتقاه من نظام التصنيف الداخلي، الأساسي والمتقدم وهي:

- **احتمالية عدم قدرة العميل على السداد:** وفقا لهذا العنصر يجب على البنك أن يحتسب احتمالية عدم القدرة على السداد لكل مقترض خلال سنة واحدة.

- **الخسائر المستحقة من عدم السداد:** ووفقا لهذا العنصر يتم احتساب الخسائر المستحقة بعد تعثر العميل عن السداد على أساس نسبة من إجمالي المديونية مخصوصا منها نسبة المبلغ المسدد

- **ويتم احتساب الخسائر المتحققة من عدم السداد كالآتي:**

50%خسائر مقابل الالتزامات الجيدة

75%خسائر مقابل الالتزامات المتوسطة

50%-75%خسائر مقابل الالتزامات المضمونة بضمانات مالية

40%-50%خسائر مقابل الالتزام المضمونة بضمانات عقارية

- **حجم الديون وقت عدم العميل على السداد:** وفقا لهذا العنصر، يتم احتساب قيمة خسائر البنك في لحظة تعثر العميل وهي تختلف عن حجم الالتزام العميل (علي أ.، 2010، ص 207-208)

جدول (8.1): الأساليب القياسية لمخاطر الائتمان المطبقة خلال السنوات (2005-2008)

2005		2006	2007	2008
أسلوب القياس للمنهج الأساسي	حساب موازي	95%	90%	80%
أسلوب القياس المتقدم لاحتساب مخاطر الائتمان و التشغيل	حساب موازي و دراسات التأثير	حساب موازي	90%	80%

Source : Basel Committee on Banking Supervision, 2005, p. 13, Internatinal Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Bank for International Settlements, see the website: https://www.bis.org/publ/bcbs118.pdf consuled the 12/10/2019 in 12h14

- **التقييم باستخدام دوال أوزان المخاطر للجهات السيادية ،البنوك والشركات:**

حددت لجنة بازل مراحل تحديد الأصول المرجحة بالمخاطر للجهات السيادية ،البنوك والشركات كما يلي:

1/حساب الارتباط R

2/حساب تعديل الاستحقاق

3/حساب متطلبات رأس المال

- **حساب الارتباط : R**

يتم حسابه وفقا للمعادلة التالية:

$$\mathbf{CORRELATION\ (R)} = \left[\frac{\mathbf{0.12[1-exp(-50\times PD)]}}{\mathbf{[1-exp(-50)]+0.24}}\right] \times \left[\frac{\mathbf{[1-(1-exp(-50\times PD)]}}{\mathbf{[1exp(-50)]}}\right]$$

من الدالة السابقة نلاحظ أن الارتباط دالة في احتمال التعثر علما أن:

EXP: يرمز الأساس اللوغاريتم الطبيعي.

PD:يرمز الاحتمال التعثر وهو يقيس احتمال تعثر العميل عن سداد قيمة الائتمان خلال فترة زمنية معينة حيث تعتمد البنوك لتحديد احتمال التعثر على تصنيف المؤسسات التقييم الدولية

- **حساب تعديل الاستحقاق:**

يتم حسابه وفقا للمعادلة التالية:

$$\boldsymbol{AJUSTEMENT\ D'ECHEANCE\ (B)} = \mathbf{(0.11852 - 0,5478.}\boldsymbol{Ln}\mathbf{5(}\boldsymbol{PD}\mathbf{))^2}$$

علما أن:

$\boldsymbol{Ln}$:تمثل الدالة اللوغاريتم

$\boldsymbol{PD}$:تمثل احتمال التعثر

- **احتساب متطلبات رأس المال:**

$$\mathbf{K = [LGD \times N(1-R)^{-0.5} \times G(PD) + \frac{R}{(1-R)^{0.5}} \times G(0.999)] - PD \times LGD \times (1-1.5 \times B)^{-1} \times 1 + (11-2.5) \times B)}$$

علما أن:

K:متطلبات راس المال

N:دالة توزيع التراكمي لمتغير عشوائي

G:الدالة التي توضح القيمة العكسي ل**N**

M:الاستحقاق الفعلي.

LGD:الخسارة عند حدوث التعثر. **(**Allen, Jacob , & anthony , 2004, p. 210)

يتم تحديد العناصر السابقة تحقيق قيمة الأصول المرجحة بالخطر **(**Agarwal & Sanchit , 2013, p. 09)

$$\mathbf{RWA = £\, K \times 12.5 \times EAD}$$

- **بعض نماذج التقييم الداخلية:**

ومن بين النماذج كذلك:

- **نموذج : CREDIT RISK**يعتبر هذا النموذج من الأمثلة النادرة على النماذج التحليلية مخصصات خسائر القروض وهو يتبع الطرق الاعتيادية للمخاطر الائتمانية يتمسك فقط بأحداث ويتجاهل العوامل الأخرى كالتعثر في الأسعار والهوامش والتحول من تصنيف إلى آخر. (الشاهد، 2008، ص 284-285)

- **نموذج :KMV**يحسب نموذج KMV تكرار احتمالية تعثر العميل بالاعتماد على هيكل رأس مال العميل ومقدار التذبذب في عائد الأصول والقيم الحالية للأصول من خلال 3 مراحل هي:

- **المرحلة1**: ويتم فيها تقدير قيمة الأصول ومقدار التذبذب في العوائد.

- **المرحلة 2**: ويتم حساب البعد عن التعثر .DD

- **المرحلة 3**: يتم اشتقاق احتمال التعثر **(**Allen, Jacob , & anthony , 2004, p. 138**)**

2.4.3 طرق وأساليب قياس مخاطر السّوق وفق بازل2:

1.2.4.3 أسلوب القياس المعياري: Standardized Method

يتم تقسيم مخاطر السوق لاتباع الأسلوب المعياري إلى أربعة أجزاء رئيسية: مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر السلع، ويتم قياس متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة كل نوع من هذه المخاطر ثم يتم تجميع القيم السابقة للحصول على قيمة رأس المال المقابل لمخاطر السوق وفق المعادلة التالية: **(Jorion, without year, p. 670)**

$$\mathbf{MRC}^{\mathbf{STD}} = \sum_{i=1}^{4} \boldsymbol{MRC} = \boldsymbol{MRC}1 + \boldsymbol{MRC}2 + \boldsymbol{MRC}3 + \boldsymbol{MRC}4$$

حيث:

MRC ^{STD}: متطلبات رأس المال اللازمة لتغطية المخاطر السّوقية Capital Charge Market Risk

MRC1:مخاطر سعر الفائدة.

MRC2:مخاطر أسعار الصرف.

MRC3:مخاطر أسعار الأسهم.

MRC4:مخاطر السلع.

2.2.4.3 أسلوب النماذج الداخلية:

يجب أن تعتمد النماذج الداخلية المستخدمة لحساب رأس المال الازم لمقابلة مخاطر السوق على متابعة ورقابة النماذج الإحصائية المستخدمة مثل نموذج قياس القيمة المعوضة var (البنك المصري**، بدون سنة، ص 26-27-28)

1.2.2.4.3 المعايير الكمية:

❖ **معايير تحديد عوامل المخاطرة:**

- يجب أن يخضع النموذج الداخلي لعدد من الضوابط فيما يتعلق باختيار معايير قياس المخاطر
- يجب على البنوك في حالة تعرضها لمخاطر يكون احتمال حدوثها ضعيف إلا أن في حالة حدوثها قد تعرض البنك لمخاطر جسمية (ومن ثم لم ينعكس في حساب القيمة المعرضة للمخاطر var التي يتم احتسابها على أساس فترة احتفاظ 10أيام ومستوى ثقة99%).

❖ **المعايير المتعلقة باحتساب القيمة المعرضةvar**

- يجب حساب القيمة المعرضة للمخاطر var على أساس يومي ولفترة 10أيام ومستوى ثقة99%
- يجب تحديث مجموعة البيانات المستخدمة data set شهريا على الأقل إلاّ في بعض الحالات التي تتطلب تحديثها خلال فترة زمنية أقل لحدوث تقلبات كبيرة وملحوظة في الأسعار ومن ناحية أخرى يحوز البنك أن يقوم بقياس درجة الارتباط الفعلية empirical corrélation فيما بين المتغيرات في فئة المخاطر الواحدة وكذا عبر فئات المخاطر المختلفة عند احتساب القيمة المعرضة للمخاطر var

2.2.2.4.3 استخدام نموذج القياس الداخلي لحساب متطلبات راس المال لمقابلة مخاطر السوق:

و نعني به المتوسط اليومي للقيمة المعرضة للمخاطر var لمدة 60 يوما سابقة مضروبة في 3 كعامل مضاعف multiplier factor على القلالي يمكن أن يتزايد بناءات على اختيارات دقة النتائج الخاصة بالنموذج back-testing

$$\boldsymbol{Ct: max}\left[\boldsymbol{vaRGS\ t-1, B\frac{1}{60}\sum_{i=1}^{60} vaRGS}\right]$$

حيث أن :

Ct: متطلبات رأس المال في اليوم الحالي t

$VaRGS_{t-1}$**:**القيمة المعرضة للمخاطر المخاطر العامة والمحددة التي تم احتسابها باستخدام النموذج الداخلي بالبنك في اليوم السابق t−1

β:المضاعف3 والذي يتزايد وفقا لاختبارات دقة النتائج الخاصة بالنموذج الداخلي back testing

3.2.2.4 المزج بين الأسلوب المعياري والنماذج الداخلية:

يستخدم البنك كلا من الأسلوب المعياري والنماذج الداخلية معا بشرط أن يتم قياس كل فئة من فئات المخاطر باستخدام طريقة واحدة فقطوان يتم قياس كافة مكونات مخاطر التسوق أخذا في الاعتبار ما يلي:

- ✓ ينبغي على البنوك التي تستخدم النماذج الداخلية لفئات مخاطر معينة دون إبطاء في استخدام النموذج لباقي أنواع مخاطر السوق التي تتعرض لها.
- ✓ لا يسمح للبنوك التي استخدمت نموذج أو اكثر من النماذج الداخلية بالرجوع مرة أخرى إلى الأسلوب المعياري لحساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر التي سبق قياسها باستخدام النماذج الداخلية.
- ✓ في حالة قيام احدى البنوك باستخدام الطريقين معا، مع اظهار قيامها بقياس المخاطر المحددة لمحفظة الأوراق المالية باستخدام الأسلوب المعياري ،فان راس الكمال الازم لمقابلة مخاطر السوق يتم حسابه وفقا للمعادلة التالية:

$$Gt\ max\left[vargt-1, b\frac{1}{6}\sum_{i=1}^{60} vargt-1\right]+rs$$

حيث أن:

Ct: متطلبات راس المال في اليوم الحالي t

$VaRG_{t-1}$:القيمة المعرضة للمخاطر المخاطر العامة فقط ،التي يتم احتسابها باستخدام النموذج الداخلي بالبنك في اليوم السابق (t − 1)

B: المضاعف 3 والذي يتزايد وفقا لاختبار دقة النموذج الداخلي back tedting

Rs: المخاطر المحددة التي تم قياسها لمحفظة الأوراق المالية باستخدام الأسلوب المعياري (**البنك المصري****، **بدون سنة، صفحة 29**)

3.4.3 طرق وأساليب قياس مخاطر التشغيل وفق بازل2:

اقترحت بازل 2 مجموعة من الطرق لاحتساب المخاطر التشغيلية و هي:

1.3.4.3 أسلوب المؤشر الأساسي:Basic Indicator Approach (BIA)

من بين الأساليب المقترحة من طرف اتفاق بازل الثاني هي طريقة المؤشر الأساسي و بموجب هذه الطريقة يجب اقتراب او تساوي نسبة مئوية ثابتة 15 % من متوسط إجمالي الدخل خلال السنوات الثلاث السابقة ،حيث تستعبد السنة التي يكون فيها إجمالي الدخل السنوي الصفر0 أو خسارة من البسط و المقام عند احتساب متوسط إجمالي الدخل و يمكن التعبير عن هذه الطريقة بالمعادلة التالية:

$$\mathbf{K_{BIA} = \alpha . GI}$$

حيث:

K = متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفق الأسلوب المؤشر الأساسي K^{BIA}.

GI = إجمالي الدخل السنوي الإيجابي فقط خلال السنوات الثلاث السابقة.

n = عدد خلال السنوات الثلاث السابقة لاجمالي الدخل الإيجابي

α =معامل ألفا 15 % **(**BangladeshBank, 2014, p. 124)

مثال توضيحي من إعداد الباحثة:

لنفرض أنّ:

إجمالي الدخل للسنوات 2016، 2017، 2018 بلغت على التوالي: 295500 و.ن ،246630 و.ن، 277800 و.ن

المطلوب: حساب رأس المال اللاّزم لتغطية الخطر التشغيلي؟

جدول(9.1) مثال توضيحي لأسلوب المؤشر الأساسي BIA

(و.ن)

السنوات	2016	2017	2018
إجمالي الدخل الإيجابي	295500	246630	277800
متوسط الدخل	273310 (*)	(α)= 15%	
رأس المال اللاّزم لتغطية الخطر التشغيلي؟	40996.5		

المصدر: من إعداد الباحثة

2.3.4.3 الأسلوب المعياري: (The Standarized Approach) TSA

يعتبر الأسلوب المعياري طريقة أكثر تقدما لتحديد رأس المال المطلوب، وتبعا لهذا الأسلوب تم تقسيم أنشطة المؤسسة الائتمانية ، وقد اقترح الاتحاد الأوروبي ثمانية أنشطة قياسية ووضع مؤشرا لكل منهما حيث يتوافق كل نشاط مع نسبة مئوية ثابتة (معامل بيتا) من المؤشر ذو الصلة و يحسب متوسط الثلاثة سنوات على أساس الثلاثة اثني عشر شهرا المعينة في نهاية السنة المالية ، وفي حالة عدم توفر تقارير المراجعة يمكن أن يستعمل تقدير الأعمال. و فيما يلي سيتم عرض القيم المختلفة لمعمل بيتا حسب دليل الاتحاد الأوروبي (سعيد و بوعبدلي، 2015، ص 120) يتم حساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية باستخدام الصيغة التالية: (البنك المصري*، بدون سنة، ص 04)

$$k_{TSA} = \frac{\varepsilon_{years\ 1-3} max\left[\varepsilon_{(GI_{1-8} \times \beta_{1-8})} 0\right]}{3}$$

حيث:

K_{tsa} :متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا الأسلوب المعياري

GI_{1-8} :مجمل الربح عن سنة محددة وفقا للتعريف الوارد أعلاه ضمن أسلوب المؤشر الأساسي لكل نوع من الأنشطة الثمانية

B_{1-8} :نسبة مئوية ثابتة قررتها لجنة بازل ينسب فيها مستوى رأس المال المطلوب إلى مستوى مجمل الربح لكل نوع من الأنشطة الثمانية

للسّماح للبنك بتطبيق الأسلوب المعياري ينبغي عليه تقسيم خطوط الأعمال بدقة مع احتساب رأس المال اللازم وذلك على النحو المبين أعلاه وفيما يلي تفاصيل قيمة ß وفق الأنشطة الأساسية الثمانية.

جدول(10.1): خطوط أعمال الأنشطة الأساسية الثمانية

نوع النشاط	ß
ß 1 تمويل هيكلة الشركات Corporate Finance	18%
ß 2 أعمال الاستثمارات Trading and Sales	
ß 3 المدفوعات والتسويات Payement and Settelement	
ß 4تمويل الشركات Commercial Banking	15%
ß 5اعمال الوكالة Agency Services	
ß 6التجزئة المصرفية Retail Banking	12%

	ß 7 إدارة الأصول Assets Management
	ß 8أعمال الوساطة والسمسرة Retail Brokerage

المصدر: أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، 2015، صفحة 121، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03.

مثال توضيحي من إعداد الباحثة:

لنفرض أنّ:

بلغ إجمالي الدخل للسنوات 2016، 2017، 2018 كما هو مبين في الحدول التالي : علما أن البنك يطبق الأسلوب المعياري و قسم خطوط الأعمال بدقة

المطلوب: احتساب رأس المال اللازم مع تفاصيل قيمة ß وفق الأنشطة الأساسية الثمانية؟ ثم احتساب المتوسط؟

جدول(11.1) مثال توضيحي للأسلوب المعياري TSA

(و.ن)

نوع النشاط	ß	إجمالي الدخل			متطلبات رأس المال اللازم		
السنوات ←		2016	2017	2018	2016	2017	2018
ß 1 تمويل هيكلة الشركات	18%	400	380	380	72	68.4	68.4
ß 2 أعمال الاستثمارات	18%	250	210	200	45	37.8	36
ß 3 المدفوعات والتسويات	18%	450	430	420	81	77.4	75.6
ß 4تمويل الشركات	15%	500	380	440	75	57	66
ß 5اعمال الوكالة	15%	220	180	150	33	27	22.5
ß 6التجزئة المصرفية	12%	350	290	270	42	34.8	48.6
ß 7 إدارة الأصول	12%	270	230	220	48.6	27.6	33
ß 8أعمال الوساطة والسمسرة	12%	200	190	150	24	22.8	18
المجموع /3					420.6	352.8	368.1
المتوسط					380.5		

المصدر: من إعداد الباحثة

3.3.4.3 الأسلوب المعياري البديل: The AltermativeStandarized Approach(ASA)

يستلزم بشرط أن يثبت البنك أن الأسلوب المعياري البديل ASA يوفر أساسا أفضل في احتساب متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل عن الأسلوب المعياري TSA كتجنب الحساب المزدوج للمخاطر"، إذا قام البنك بتطبيق الأسلوب المعياري البديل ASAفلا يسمح له بالرجوع إلى الأسلوب المعياري TSAإلا بعد موافقة البنك المركزي، ويعد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا السلوب المعياري البديل ASA هو ذاته اللازم وفقا الأسلوب المعياري t لكافة الأنشطة باستثناء نوعين منها هما نشاط التجزئة المصرفية وتمويل الشركات حيث وفقا لهذا الأسلوب تحل القروض والسلفيات مضروبة في معامل Mثابت محل مجمل الربح لهذين النشاطين باعتبارهما مؤشرين للتوظيف ،ولا يوجد اختلاف في معامل β بالنسبة لنشاط التجزئة المصرفية وتمويل الشركات عن الأسلوب العيادي ويمكن احتساب راس المال الازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المعيار البديل asa لنشاط التجزئة المصرفية باستخدام المعادلة ذاتها لنشاط تمويل الشركات وفقا لما يلي:

$$\boldsymbol{K_{RB} = \beta_{RB} \times m \times LA_{RB}}$$

$\boldsymbol{K_{RB}}$ *:* متطلبات رأس المال اللازم لنشاط التجزئة المصرفية

$\boldsymbol{\beta_{RB}}$: لنشاط التجزئة المصرفية beta

$\boldsymbol{LA_{RB}}$:إجمالي القروض والسلفيات لنشاط التجزئة المصرفية (غير مرجحة بأوزان المخاطر ومتضمنة المخصصات) عن متوسط 3 سنوات.

$(\boldsymbol{m}) := 0.035$

فبالنسبة للبنوك التي تبلغ إيراداتها من أنشطة التجزئة والخدمات المصرفية نحو 90% من إجمالي الإيرادات، فيمكن تقسيم مؤشر التعرض للمخاطر إلىأنشطة محددة، حيث أنا لأسلوب المعياري البديل ASA تتيح اختيارات إضافية للبنوك بجانب المعالجة المتبعة وفقا لأسلوب المعياري TSA وفي هذه الحالة تعالج قائمة الدخل إذا كانت سالبة ذات المعالجة وفقا الأسلوب المعياري TSA(البنك المصري*، بدون سنة، ص 5)

4.3.4.3 أسلوب القياس المتقدم: Advanced Measurement Approche (AMA)

تبعا لهذا الأسلوب تترك للبنوك حرية احتساب متطلبات رأس المال وفق برامج إحصائية توافق عليها الجهات الرقابية، و يسمح للبنوك التي يتوفر لديها بعض المعايير المتشددة باستخدام النماذج الداخلية لمواجهة المخاطر التشغيلية ولكي يسمح البنك باستخدام منهج القياس المتقدم يجب توافر معايير:

- ✓ **معايير عامة:** وجود وحدة إدارة مخاطر مستقلة توفر مصادر ومعلومات كافية.
- ✓ **معايير كمية:** الموازنة مع التعريف استخدام برامج الاستخبارات setting-stress، جمع المعلومات وتحليلها.
- ✓ **معايير وصفية:** دور متميز لمجلس الإدارة ،وجود وحدة الإدارة المخاطر التشغيلية، تقديم تقارير داخلية والزام تحليل السيناريوهات. (محمد ع.، 2011، ص 212)

5.3 ايجابيات و سلبيات اتفاق بازل الثاني:

لإتفاقية بازل الثانية ايجابيات و سلبيات نذكر منها ما يلي:

1.5.3 الايجابيات:

- اقترحت بازل الثانية لمعالجة العديد من الضعف و الثغرات و هدفت الى تعزيز قياس المخاطر و توسيع استخدام أوزان مخاطر البنوك لتقدير مخاطر أصولها.
- مطالبة البنوك بتقديم المزيد من المعلومات إلى السّوق بحيث يمكن للمساهمين و الدائنين مراقبة ادارة البنك بشكل اكثر فعاّلية
- ضمان سلامة البنك و مستقبله في الافاق **(**Cambridge, 2014, p. 13**)**
- ركّز اتفاق بازل الثاني في عام 2007 بشكل قوي على متطلبات رأس مال للمخاطر التشغيلية **(**Tobias, 2011, p. 06**)**

2.5.3 السلبيات:

- الحاجة إلى توسيع و تطوير المخاطر المصرفية من قبل البنوك.
- الحاجة الى تصنيف كل من رأس المال و السيولة و الرافعة المالية على حدا. **(**Henry, 2011, p. 39**)**

الحاجة الى تقوية ركائز بازل 2 كانضباط السّوق و زيادة الإفصاح و الشفافية و تحسين المحاسبة و التدقيق الخارجي. (Bankenaufsicht, 2012, p. 02)

4. معايير اتفاق بازل الثالث و الإستعداد لتطبيق اتفاق بازل الرابع:

في نوفمبر 2010 صادقت مجموعة العشرين على لجنة بازل مقترحات لمعايير رأس المال و السيولة تمتد الى ما بعد سنة 2020 و ماهي أهم الاجراءات العملية التي ينبغي على البنوك اتخاذها إطار العمل ببازل 3 هو عنصر اساسي استجابة للازمة العالمية المالية **(**Chairman, 2018, p. 01**)**

✓ لماذا بازل 3؟ :

ناقشت لجنة بازل للرقابة المصرفية قضية طريقة احتساب المخاطر التشغيلية و التي اصدرته في بيان رسمي نهاية ديسمبر 2017 وفق طريقة الاسلوب او المنهج المعياري و كيفية العمل به تقنيا **(**BIS, 14 August 2019, p. 04**)** فبالنسبة للبنوك التي تحدد متطلبات الاموال الخاصة بها للمخاطر التشغيلية باستخدام نهج المؤشر الاساسي (Finma, 2008, p. 30)، إذن يمثل اتفاق بازل الثالث اصلاح جذري لمعايير رأس المال العالمية الى جانب ادخال معايير السيولة العالمية و توفر معايير رأس المال الجديدة هي جوهر برنامج الاصلاح المالي العالمي فتطبيق هذه المعايير سيؤدي الى زيادة كبيرة في جودة رأس مال البنوك بالإضافة الى الاحترازية للتعامل بشكل افضل مه المخاطر. **(**Garuana, 2010, p. 02**)**

✓ هدف أتفاق بازل 3:

تهدف معايير بازل الثالثة الى **(**Goyal, 2019, p. 01**)**

- تحسين ادارة المخاطر و التحكم فيها.
- تعزيز شفافية البنوك و الافصاح عنها.

- تحسين قدرة البنوك على تحمل فترة الضغوطات المالية الاقتصادية بحكم ان المعايير الجديدة أكثر صرامة من المعايير السابقة لرأس المال و السّيولة في القطاع المصرفي.

1.4 معايير اتفاق بازل 3 الجديدة :

فيما يلي سنعرض الجوانب الأساسية العالمية لاتفاق بازل الثالث:

شكل (15.1): الجوانب الأساسية لاتفاق بازل الثالث

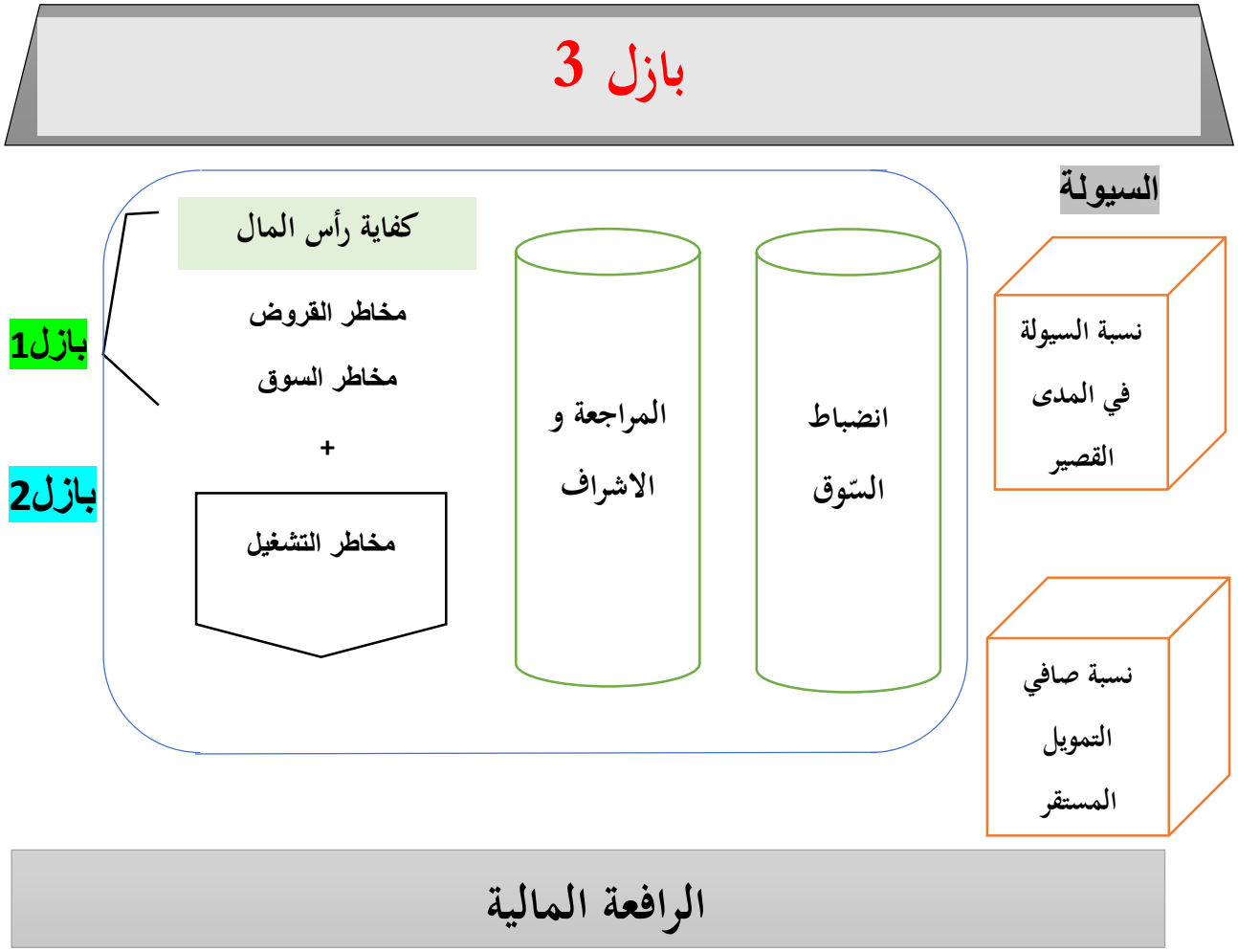

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات المذكورة أسفله

1.1.4 تعزيز رأس المال:

1.1.1.4 مكونّات رأس مال بازل3:

قام اتفاق بازل 3 بتغيير في المستوى الاول من رأس ماله و هو رأس المال الاساسي أو التنظيمي لتعزيز جودة و اتساق و شفافية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال **(**NepalRastraBank, 2013, p. 05**)**

المستوى الأوّل

الشريحة الأولى للأسهم العادية CET1 Common Equity (Tier1)

حقوق الملكية : و المتكونة من الأسهم العادية بالإضافة الى الأرباح المحتجزة

الشريحة الأولى الاضافية Additional (Tier1)

بعض الأدوات المشابهة للأسهم و التي تكون تابعة في حين تكون توزيعات الأرباح تقديرية

المستوى الثاني

الشريحة الثانية (Tier2)

و المتكونة من حقوق المودعين مع استحقاق الحد الأدنى لمدة خمس سنوات

و ألغى اتفاق بازل الثالث الشريحة الثالثة من رأس المال في البنوك. **(**Blundell-Wignall & Atkinson, 2010, pp. 7-8**)**

- كما يجب أن يكون 6% على الأقل من التعرضات المرجحة للمخاطر:

- **مستوى الأسهم العامة** : و يجب أن يكون مستوى حقوق الملكية العامة 4.5% على الأقل من التعرضات المرجحة للمخاطر

- **المستوى الإضافي1**: بنسبة 1.5% و يجب أن يكون اجمالي رأس المال أي (الشريحة الأولى و الثانية) مساويا على الأقل 8% **(**NepalRastraBank, 2013, p. 05**)**، مثل ما هو موضح في الشكل أدناه:

شكل16.1): رأس مال اتفاق بازل الثالث

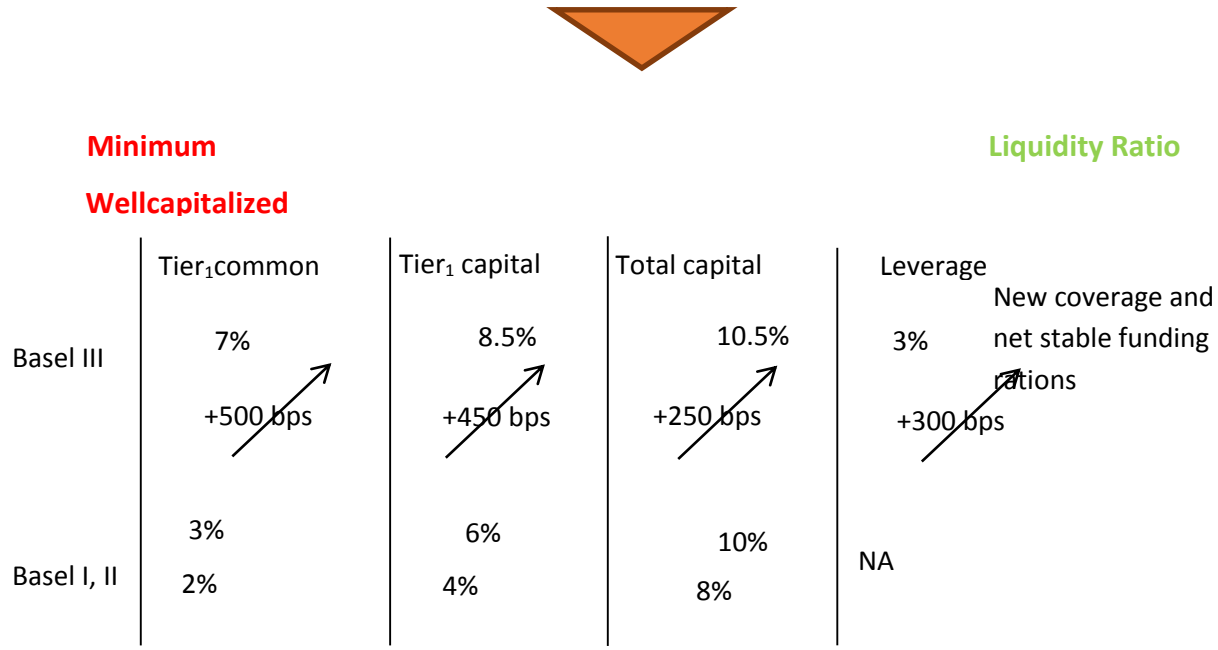

Includes conservation buffer, but does not include a 0% - 2.5% counter

المصدر: بن دهينة، حمودي،2018، ص07، واقع تطبيق معايير بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري–دراسة تحليلية لعينة من البنوك العمومية–، الملتقى الدولي الخامس حول :انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر، المدية، الجزائر

دخل هذا المعيار حيز التنفيذ في 1 جانفي 2013 و بدأت النسبة ترتفع من 0.5% الى 4.5% كحد أقصى في 1 جانفي 2015، و ابتداءا من 1 جانفي 2016 تم تقديم مخزون مؤقت لحفظ رأس المال بزيادات قدرها 0.625 % كل عام حتى 1 جانفي 2019 و عند جمع التراكم نجد نسبة 2.5% و يبلغ الحد الادنى للشريحة الاولى 4.5% بالإضافة الى المخزون المؤقت لحفظ رأس المال و الذي يبلغ 2.5% ليصبح 7% اما بالنسبة للشريحة الثانية فعند جمعها برأس المال المخزن ستصبح 6% + 2.5% = 8.5 %كما هو موضح في الشكل أعلاه و الجدول اسفله يبين ذلك بشكل اوضح:

جدول (12.1) متطلبات رأس المال و رأس مال التحوط وفق مقررات بازل 3

	حقوق الملكية الشريحة 1	الشريحة 1 المضافة	إجمالي رأس المال
بازل 2	2%	4%	8%
الحد الأدنى	4.5%	6%	8%
رأسمال التحوط		2.5 %	
الحد الأدنى + رأس مال التحوط بازل 3	7%	8.5%	10.5%

المصدر: بن دهينة، زيرار، 2020، ص 13، معيار كفاية رأس المال في ظل اتفاقية بازل الثالثة، مداخلة مقدمة في يوم دراسي حول تطبيق معيار كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية بين الواقع و التحديات، جامعة تلمسان، الجزائر.

الملاحظ من الجدول هو:

- رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر**RWA** إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2% إلى 4.5% و هذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطرة إلى الشريحة الأولى (الأسهم العادية و الاضافية) من 4.5% إلى 6%.
- إضافة رأس المال لغايات التحوط إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% و بذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالاضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5% و سوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح، كذلك رأس المال الاضافي **countercyclical Buffer** مخاطر الدورات الاقتصادية من 0% إلى 2.5%.

2.1.1.4 نسبة كفاية رأس مال بازل3:

إجمالي نسبة رأس المال (المستوى الاول و الثاني) على المخاطر المرجحة و التي هي عبارة عن مقياس لمخاطر الخسارة التي يتعرض لها البنك و تشمل الفئات التالية:

- ✓ مخاطر الائتمان
- ✓ مخاطر التشغيل

✓ مخاطر السوق

حيث يوفر حساب الاصول الموزونة بالمخاطر مقياسا لمخاطر الائتمان من خلال تعيين اوزان للمخاطر لكل من اصول البنك و يتم احتسابها من قبل البنك باستخدام نماذج المخاطر الداخلية مما يتطلب المزيد من رأس المال للاحتفاظ بها (Barker, 2015, p. 08) و تحتسب نسبة كفاية رأس المال وفق العلاقة التالية:

شكل (17.1) كفاية رأس مال بازل 3

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{الشريحة الاولى } \text{Common Equity Tier}_1 + \text{الشريحة الثانية } \text{Additional Tier}_1}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر (الائتمان+السّوق+التشغيل)}} \geq 10.5\%$$

بازل 3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه

3.1.1.4 توسيع تغطية المخاطر:

من بين المعايير الجديدة لاتفاق بازل الثالث هو تغطية المخاطر بشكل أوسع خاصّة فيما يخص الأوراق المالية بالأخص الأسهم ووضعت تنقيط للمخاطر كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول (13.1): نسبة تغطية الأسهم من رأس مال البنك

تنقيط الاسهم	فترات الاستحقاق	الجهات المصدرة	جهات أخرى	التوريق
AAA الى A-1/AA-	1≤ سنة	0.5%	1%	2%
	1 <سنة< 5سنوات	2%	4%	8%
	5 ≤سنوات	4%	8%	16%
A+الى P-3/A-3/A-2/BBB-	1≤سنة	1%	2%	4%
	1< سنة< 5سنوات	3%	6%	12%
	5 ≤سنوات	6%	12%	24%

BB+الى -BB	الكل	15%	غير مؤهل	غير مؤهل
مؤشر الأسهم الرئيسية	15%			
الأسهم الأخرى	25%			
صندوق النقد المشترك بنفس العملة	أعلى ورقة مالية تطبق على ضمان الصندوق 0%			

Source : Basel Committee on banking Supervision,2011, p. 45, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks andbanking systems , see the website: https://www.bis.org/publ/bcbs189_dec2010.pdf consuled on the 10/10/2019 in 17:42

خصص اتفاق بازل الثالث لتغطية المخاطر الناتجة عن عمليات التوريق جزءا من رأس المال فنلاحظ من خلال الجدول تغير سلم التنقيط حسب الاسهم ا فنجدها مرتفعة جدا في تنقيطها للجهات الاخرى مقارنة مع الجهات المصدرة وهذا يدل على أن التعامل بالتوريق ينتج عنه مخاطر مرتفعة .

2.4 معيار السيولة :

تعتبر السيولة المصدر الرئيسي لضعف البنوك و مبررا لحمايتهم فللبنوك دور مهم في توفير السيولة في الاقتصاد من خلال تمويل الاصول طويلة الاجل غير السائلة مع التزامات سائلة قصيرة الأجل و توفير النقد

و لذلك يفرض اتفاق بازل الثالث معايير الحد الأدنى (Isabelle, Caroline, & Amine, 2014, p. 02) للسيولة على الميزانية العمومية للبنوك استجابة للضغوط التي تعاني منها البنوك و أسواق الائتمان قصيرة الأجل (Robert, Isabelle, & Amine , 2017, p. 01)

1.2.4 نسبة تغطية السيولة:

صمّمت بازل 3 نسبة تغطية السيولة لضمان احتفاظ البنوك بما يكفي من الأصول غير المرهونة (Achterberg & Hans , 2012, p. 07)، حيث قسمت نسبة السيولة الى نسبتين أحدهما يهدف على المدى القصير و الاخر يركز على المدى الطويل (Jurčík & Ľuboš , 2013, p. 05)

1.1.2.4 نسبة السيولة في المدى القصير: Liquidity Coverage Ratio (LCR)

هي عبارة عن نسبة صافي تدفقات السيولة في البنك خلال فترة زمنية (Schizas, 2012, p. 06) و تتطلب تغطية اجمالي التدفقات النقدية الصافية على مدار 30 يوما (BANKOFTHEBAHAMAS, 2013, p. 05)، حيث تهدف الى ضمان احتفاظ البنك بمستوى مناسب من الأصول السائلة عالية الجودة التي يمكنها تحويلها

الى نقد لتلبية احتياجات السّيولة و يجب أن يكون مساوية أو تزيد عن **100%** (Gortsos, 2011, p. 14) **(**، و تحسب هذه النسبة وفق المعادلة التالية : (Bendehina & Zirar, 2019, p. 127**)**

مخزون الاصول السائلة عالية الجودة بعملات نقدية

نسبة السيولة في المدى القصير = ——————————— = ≤ 100%

LCR إجمالي التدفقات النقدية الصافية خلال مدة 30 يوم بعملات نقدية

و حسب الإتفاق فهذه النسبة ستطبقها بصورة تقريبية البنوك بنسبة 60% بداية من جانفي 2015 و نسبة 100% مع مطلع جانفي 2019 **(** (King, 2013, p. 414**6)**

2.1.2.4 نسبة صافي التمويل المستقر (في المدى الطويل) : Net Stable Funding Ratio (NSFR)

هي عبارة عن نسبة هيكلة على المدى الطويل مصممة لمعالجة عدم تطابق السيولة و يغطي الميزانية العمومية لاستخدام مصادر مستقرة للتمويل **(** cognizant, 2014, p. 03**)**و تأخذ نظرة أطول و تهدف إلى تشجيع البنوك على تحسن تمويل اصولهم و خصومهم بعد فترة سنة واحدة **(** Richard, without year, p. 15 **)**

و تحسب هذه النسبة وفق المعادلة التالية (بن دهينة*، تلمساني، و زدون، 2018، صفحة 60):

التمويل الدائم المستقر

نسبة صافي التمويل المستقر = ——————————— = ≤ 100%

NSFR متطلبات التمويل

3.4 معيار الرافعة المالية:

كانت الرافعة المالية عاملا مساهما رئيسيا في الازمة المالية العالمية و أدت الى تضخيم الصدمات للنظام المالي **(** Hildebrand, 2008, p. 13 **)** و عليه، فمن متطلبات رأس المال الجديدة التي أدخلتها بازل 3 هي نسبة الرافعة المالية التي تمكن البنوك من وضع سقف على مقدار الرافعة المالية فيما يتعلق بحجم ميزانيته العمومية في السنوات التي سبقت الازمة المالية العالمية في 2007-2009 تمت هذه الميزانيات بشكل ملحوظ فأصّر اتفاق

بازل 3 على الحد من هذا النمو و حتى يحفز البنوك على اتخاذ مبادرات للحد منها و تتمثل طريقة القيام بذلك في وضع حد لحجم الأنشطة التي يمكن البنوك من تطويرها **(**Lee, 2014, p. 26**)**

1.3.4 ماهية معيار الرافعة المالية:

اهتم هذا المعيار الجديد بالمخاطر المالية التي يمكن تعيين وزن خطر أقل لها خارج الميزانية حيث يفترض معيار الرافعة المالية أن جميع الأصول مثل القروض المحتفظ بها في محفظة الأوراق المالية و الأوراق المالية المدعومة بالأصول و ضمانات مخاطر الائتمان لها مستويات مماثلة من مخاطر الائتمان و ستكون البنوك بحاجة للاحتفاظ على نسبة رافعة مالية و التي ستكون بمثابة رأس مال خلفي و التأكد من عدم انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى الحد. **(**Getter & Gary , 2012, p. 10**)**

2.3.4 أهداف معيار الرافعة المالية:

قدمّت لجنة بازل نسبة الرافعة المالية بهدف **(**Mikael, 2012, pp. 27-28**)**

- تقييد تراكم الرافعة المالية في القطاع المصرفي حيث أنّه بين أهم الدروس المستفادة من الازمة المالية هو تراكم للرافعة المالية المفرطة داخل و خارج الميزانية فبالتالي مخاطر في القطاع المصرفي بالرغم من قدرة البنوك على تلبية متطلبات رأس المال الأساسية المرجحة بالمخاطر .
- المساعدة في تجنب العمليات التي تهدد الاستقرار المصرفي .
- تخفيف المديونية التي يمكن ان تلحق الضرر بالنظام المالي و الاقتصادي ككل.
- تعزيز المتطلبات القائمة على المخاطر من خلال تدبير بسيط قائم على المخاطر بناء على التعرض الإجمالي.

3.3.4 نسبة الرافعة المالية:

نسبة الرافعة هي مقياس بسيط و شفاف و غير قائم على المخاطر و يهدف الى تقليل مقدار المخاطرة في النظام المالي و دعم متطلبات رأس المال القائم على المخاطر فنسبة الرافعة المالية تقيد المستوى المطلق للديون بكمية معينة من رأس المال حيث أن الحد الأدنى لنسبة الرافعة المالية هي 3% من رأس المال من الشريحة الأولى و يجب تضمين التزامات إعادة الشراء خارج الميزانية مع عامل تحويل ائتمان 100% و إذا لم تدرج هذه الالتزامات يتم تطبيق عامل تحويل الائتمان 10% وفقا للمعاملة المحاسبية لتلك الأصول **(**Shearman & Sterling, 2011, p. 12**)**،

حيث يتم الاعتماد على الشريحة الأولى من المعيار الأول و الذي يضم مجموعة من الأسهم في المقام و مجموع الأصول خارج الميزانية في المقام **(**Mariaa & Georgoulea, 2016, p. 83 **)**

- و تحسب نسبة الرافعة المالية وفق المعادلة التالية **(**Raman, 2012, pp. 14-15 **)**

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى من رأس المال Tier1} \left\{ \text{الأسهم التي يصدرها البنك} \right.}{\text{مجموع الأصول خارج الميزانية}} = \geq 3\%$$

Leverage Ratio

أمّا بالنسبة لتاريخ تطبيقها فهو كما يلي:

- **الفترة التجريبية:** (من 1 جانفي 2011 الى 1 جانفي 2013).
- **فترة التطبيق المحتملة:** (من 1 جانفي2013 الى 1 جانفي 2015).
- **فترة التطبيق الفعلية** : ابتداءا من 1جانفي 2018

4.3.4 مّدة تطبيق اتفاق بازل 3:

نشرت لجنة بازل للإشراف المصرفي في ديسمبر 2010 القواعد الجديدة لمتطلبات رأس المال للمؤسسات المالية وفي 20 يوليو 2012 قدّمت المفوضية الأوروبية أوّل اقتراح تشريعي لها حول متطلبات كمية و نوعية أعلى رأس مال الأسهم للبنوك بحيث تم إدراج هذه المتطلبات الجديدة بحلول نهاية 2012 و تم تدريجيا في الفترة من 2013 الى 2019 بالإضافة الى اللائحة الجديدة تم أدخال نسب تغطية السيولة في نسب الأسهم و سقوف الديون في الفترة الانتقالية ليتم تنفيذها بسبب الأهمية الكبيرة لأسواق الائتمان للاقتصاد الكلي **(** Franz & Werner, 2012, p. 189**)**، و الجدول الموالي يشرح يوضح ذلك :

جدول (14.1): أجندة تنفيذ قرارات اتفاق بازل 3

السنوات ⟵ / النسب ↓	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الرفع المالي	رقابة من قبل سلطات الاشراف		تسيير في شكل موازي (2013–2017) يتم النشر بدء من 2015/01/01					الدمج في الدعامة	
النسبة الدنيا للمكون "أسهم عادية"، ضمان الشريحة 1			3.5%	4%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%
هامش الحماية للمحافظة على رأس المال						0.625%	1.25%	1.875%	2.5%
النسبة الدنيا للمكون "أسهم عادية +هامش الحماية للمحافظة على رأس المال			3.5%	4%	4.5%	5.125%	5.75%	6.375%	7%
الكشف و التحقق من مكونات الأسهم العادية في الشريحة 1				20%	40%	60%	80%	100%	100%
النسبة الدنيا للشريحة 1			4.5%	5.5%	6%	6%	6%	6%	6%
نسبة الملاءة			8%	8%	8%	8%	8%	8%	8%
نسبة الملاءة و هامش الحماية للمحافظة على رأس المال			8%	8%	8%	8.625%	9.25%	9.875%	10.5%
أدوات الأموال الخاصة التي لم تعد مؤهلة، في الشريحة 1 و الشريحة 2			تخلص متدرج على مدى 10 سنوات، ابتداءا من سنة 2013						
نسبة السيولة على المدى القصير	بداية عملية الملاحظة				نسبة دنيا				
نسبة السيولة على المدى الطويل	بداية عملية الملاحظة							نسبة دنيا	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

KPM G, 2011, p.05, « Bale III : les impacts à anticiper.

Tobias Berg, 2011, p. 07, Auswirkungsstudie Basel3, Die Folgen fur den deutschen Mittelstand, BVMW: Bundesverband mittelstandische Wirtschaft.

و يبقى أجل تطبيق اتفاق بازل 3، و الذي يمتد إلى عام 2019، بما في ذلك محذات للمراجعة في كل سنتي 2013 و 2015، و هو زمن من كاف جدا للانتقال إلى تطبيق هذه المعايير واجراء التعديلات الهيكلية على البنوك دون هزات، و الميزة التي ستستفيد منها جميعا، الاسلامي منها و التجاري (بن بوزيان، بن حدو، و بن عمر، 2011، ص 30)

4.4 اتفاق بازل الرابع :

1.4.4 كيف بدأ التفكير في إتفاقية بازل الرابعة:

أجرت لجنة بازل (مجلة البحوث، 2017، ص 23) إجتماعات و نقاشات بطلب من مجموعة العشرين علما أنها المقررة عمليا ، و يتمحور طلبها على ضرورة تنسيق مناهج إحتساب المخاطر بين الدول دون التعديل في نسب الملاءة و سائر المتطلبات التي نصت عليها اتفاقية بازل الثالثة .

-هذا التوجه على بساطته الظاهرة إلاّ أنّه يخفي تعقيدات يزيدها ميزان القوة بين كتل الدول الأعضاء خاصة الولايات المتحدة الامريكية و المجموعة الاروبية، فبنية تمويل كل الاقتصاديين تختلف جذريا ، ذلك ان السوق المالية في الولايات المتحدة الامريكية توفر أكثر من 70% من الحاجات التمويلية و تقل حصة التمويل المصرفي عن 30% ، بينما توفر المؤسسات المالية و المصارف في أروبا أكثر من% 80 من تمويل الاقتصاد مقابل 20% للسوق المالية.

-يطرح الجانب الامريكي ضمن لجنة بازل إعتماد مقاربة نموذجية عالمية Global Standard Approach لاحتساب عام و اجمالي للمخاطر على ان تعتمد لكل نوع من المخاطر قيم متوسطة مأخوذة من نماذج عالمية تتحدد على اساسها الاموال الخاصة الدنيا: بمعنى أنّ الطرح الامريكي لا يرى ضرورة التعامل مع ملاءة العملاء، في المقابل يرى الجانب الاوروبي أهمية الابقاء على منهجية بازل 3 بما فيها مقاربة التقييم الداخلي، فالقبول بالمنهجية الامريكية يعني في نظر الاوروبيين تعبئة أموال خاصة إضافية غير مبررة من جانب المخاطر.

-هذا التباين الاوروبي- الامريكي تفاقم مع ادارة الرئيس ترامب و يشهد على ذلك الكتاب الموجه من الكونغرس إلى السيدة Yellen رئيسة بنك الاحتياطي الفدرالي بتحذيرها من الالتزام بأية قواعد تقرر في بازل و تفرض على المصارف الامريكية . (صادر، 2019، ص 01)

1.1.4.4 تعريفها:

حثت إتفاقية بازل 4 على زيادة رأس المال في البنوك و إجراء تقييمات بصورة دورية للضمانات التي تتلقاها من العملاء، و ذلك بهدف معدل القيمة بالنسبة إلى القرض ليتم إحتساب الأخطار المحتملة بالاضافة إلى إدخال تنقيحات في احتساب المخاطر التشغيلية و رأس المال المخصص لها، فإتفاقية بازل 4 تساهم بشكل كبير و فعال في تعزيز صلابة البنوك و قدرتها على مقاومة المخاطر المحتملة. (الأندلسي، 2019، ص 01)

2.1.4.4 أهدافها:

يهدف اتفاق بازل الرابع إلى:

- ✓ تلبية متطلبات إدارة رأس المال و المخاطر في المستقبل بشكل كامل مع الاستفادة في الوقت نفسه من امكانات الكفاءة الحالية **(**Neisen & Christoph, 2019, p. 0**1)**
- ✓ تقييد استخدام نهج النماذج الداخلية من خلال وضع قيود على بعض المعلومات المستخدمة في حساب متطلبات رأس المال.
- ✓ استخدام عوازل جديدة لمعدلات الرافعة المالية لزيادة الحد من رافعة البنوك ذات الأهميّة النظامية عالميا
- ✓ تعزيز قوة وحساسية النهج الموحد لمخاطر الائتمان والتشغيل.(طريز، 2019، ص 01)
- ✓ أجبرت التغييرات البنوك في إعادة النظر في استراتيجياتها للمخاطر و إعادة تقييمها و دمجها بشكل افضل مع نماذج أعمالها و خططها الاستراتيجية **(**Neisen & Christoph, 2019, p. 01**)**
- ✓ و ينص اتفاق بازل 4 كذلك على تغييرات حساب متطلبات الأصول التنظيمية المرجحة للمخاطر و الهدف من ذلك هو الحد من درجات الحرية في تطبيق النماذج المصرفية الداخلية و تقليل الانحرافات عن استخدام النماذج القياسية استعداد للتطورات الجديدة ضد مخاطر التخلف عن السّداد بالنسبة لحاملي سندات البنوك الكبيرة غير المضمونة. **(**Susanne, 2019, pp. 1-3**)**

2.4.4 متطلبات تطبيقها و تحديات البنوك:

تم الانتهاء من بازل 4 (بشكل شبه كامل) من قبل لجنة بازل في ديسمبر 2017 ، ومن المقرر تنفيذها اعتبارًا من يناير 2022.

تضمنت اتفاقية ديسمبر 2017 تعديلات جوهرية على معالجة رأس المال لمخاطر الائتمان ، والمخاطر التشغيلية وتعديل تقييم الائتمان ، وفرض حد أدنى للإنتاج ، ومراجعات لتعريف نسبة الرافعة المالية ، وتطبيق نسبة الرافعة المالية على البنوك العالمية ذات الأهمية النظامية. . تم بالفعل الانتهاء إلى حد كبير من إطار مخاطر السوق المنقح في يناير 2016.

في الاتحاد الأوروبي ، سيتطلب التنفيذ الكامل لاتفاقية بازل 4 ليس فقط الانتهاء من حزمة / CRR2 CRD5تغطي في الغالب إطار مخاطر السوق المنقح) ولكن أيضًا تقديم حزمة CRR3 / CRD6 للعناصر الأخرى من بازل 4.

قام الاتحاد الأوروبي بالفعل بتنفيذ بازل 3 من خلال لائحة متطلبات رأس المال (CRR)وتوجيه متطلبات رأس المال المنقح (CRD4) وقد غطت هذه كمية ونوعية رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به البنوك ، وإدخال حد أدنى لنسبة الرافعة المالية ، ونسبتي سيولة دنيا جديدين (LCR) و (NSFR)، ومعالجة رأسمالية أكثر صرامة لعمليات التوريق ، واستخدام احتياطي رأس المال الدوري المضاد كأداة احترازية .

تحديد مصادر جديدة و مبتكرة للمعلومات و استخدام أساليب تحليل البيانات المتقدمة كالذكاء الاصطناعي و التصنيف الائتماني و المعايير المحاسبية كالمعيار الدولي للتقارير المالية 9 **(** Heichele, 2019, p. 01**)**، حيث ستبدأ مرحلة إدخال القواعد الجديدة في عام 2022 و لن تنتهي الفترة الانتقالية حتى عام 2027 و يقوم الخبراء و المحلّون حاليا بمناقشة كيفية تنفيذها **(**Wirtschafts, 2019, p. 01**)**

و ذلك بتطبيق المعيار المحاسبي الجديد 9 والذي يقضي بالتحوط أكثر من المخاطر، باستحداث وحدات للتنبؤ بآفاق النمو الاقتصادي وتحديد التحديات الاقتصادية المتوقعة على المستوى الاقتصادي المحلي والإقليمي والعالمي، يجب توفر **المعيار 9** الذي يتطلب تصور مستقبلي حول المخاطر والتوقعات الاقتصادية مع تفعيل إدارة المخاطر، حيث يلزم المعيار الجديد جميع البنوك بتكوين مخصصات احترازية للخسائر المتوقعة مستقبلاً على جميع الموجودات المالية الائتمانية عند نشأتها وخلال مراحل عمرها المختلفة، مع الالتزام بقواعد التحول لتطبيق المعيار وأثرها على الإفصاحات المالية والمخصصات في الوقت الذي تتواصل فيه مباحثات بشأن وضع حدود دنيا للتحوط للمخاطر الائتمانية إذن البنوك في تحدي للرفع من متطلبات رأسمالها و ذلك باستعمال نماذج و أساليب الاحتساب و التنقيط، كذلك تحدي البنوك و ذلك بالاستفادة من استعمالها لمعايير احتساب القروض نظرا لارتفاع تكلفتها الحقيقية. (Kpmg, 2016, p. 09)

4.4.4 أهم تعديلاتها:

1.4.4.4 بالنسبة لمخاطر القروض:

أكدّت بازل 4 على مراجعة طريقة معيار مخاطر الائتمان استخدام أكثر لأسلوب للتصنيف الخارجي كذا إجراءات تطبيق معايير القياس الداخلية (Gürcan, Güneş, 2016, p.08) فمنذ تطبيق بازل 2 ، كانت البنوك قادرة إما على استخدام نهج معياري تنظيمي لحساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ، أو اتباع نهج IRB من خلال الاستفادة من فهمهم الداخلي لقياس المخاطر

و كجزء من معايير بازل 4 النهائية ، أنهت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) إصلاحاتها للنهج الموحد-CR) SAوالنهج القائم على التصنيف الداخلي (CR-IRB) لحساب الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان خطر. بموجب بازل 4 ، تتم معالجة هذه المشكلات من خلال تقييد ما هو مقبول في المراجعة المستقلة ، من خلال تطبيق حد أدنى إلى المدى الذي يمكن أن تنخفض فيه أوزان المخاطر عن طريق استخدام النماذج الداخلية ، ومن خلال جعل النهج الموحد أكثر حساسية للمخاطر.

يتبع CR-SA المنقح إلى حد كبير المقترحات الواردة في ورقة استشارة BCBS لشهر ديسمبر 2015 ، وبالتالي فإن التغييرات ليست شديدة كما كانت تخشى البنوك في السابق. ومع ذلك ، بموجب CR-SA المنقح ، فإن إعادة معايرة أوزان المخاطر في معظم فئات الأصول سيكون لها تأثير مباشر على متطلبات رأس المال. في هذه المقالة ، نناقش الآثار المحتملة التي قد تحدث على متطلبات رأس المال ونماذج الأعمال للبنوك أثناء تنفيذها للمعيار الجديد. **(**Anand Patel, 2018, p.01)

و من المتوقع أن تجبر اتفاقية بازل 4 البنوك على إعادة فحص ممارسات إدارة البنوك لتعكس التغييرات في متطلبات رأس المال. على وجه الخصوص ، يجب على البنوك التي تستخدم نهج IRB مراعاة التأثير على حسابات التعرض للمخاطر والعمليات والبيانات والأنظمة **(**Anand, Quinten, 2018, p.01)

2.4.4.4 بالنسبة لمخاطر السوق:

معايير متطلبات رأس المال الجديد الصادرة عن لجنة بازل في ديسمبر 2017 ثلاثة رئيسية الآثار المترتبة على مخاطر السوق ، و هي استخدام النماذج الداخلية عند تحديد مخاطر البنك الأصول المرجحة (**RWAs**) كذلك استخدام النماذج الداخلية للائتمان والطرف المقابل يمكن أن تقلل مخاطر الائتمان والسوق البنك بشكل عام الأصول المرجحة بالمخاطر (**RWAs**) لن يُسمح بالنماذج الداخلية لـ مخاطر التشغيل وتعديل تقييم الائتمان مخاطر) إلى أقل من

إجمالي **RWAs** كما هو محسوب في إطار منهج موحد. هوامش رأس المال والركيزة 2 لاتفاقيات بازل و تاريخ تنفيذ المراجعة تم دفع إطار العمل لمخاطر السوق إلى 1 يناير 2022، كما تلعب البيانات هي عنصر أساسي تقوم عليه اثنين من أهم الجوانب من إطار مخاطر السوق المعدلة، و تنفيذها يتطلب الجهود التشغيلية تلبية للمتطلبات الجديدة.**(** KPMG, 2018, p.05)

شكل (18.1): متطلبات رأس المال و الوزن المرجح لمخاطر السوق

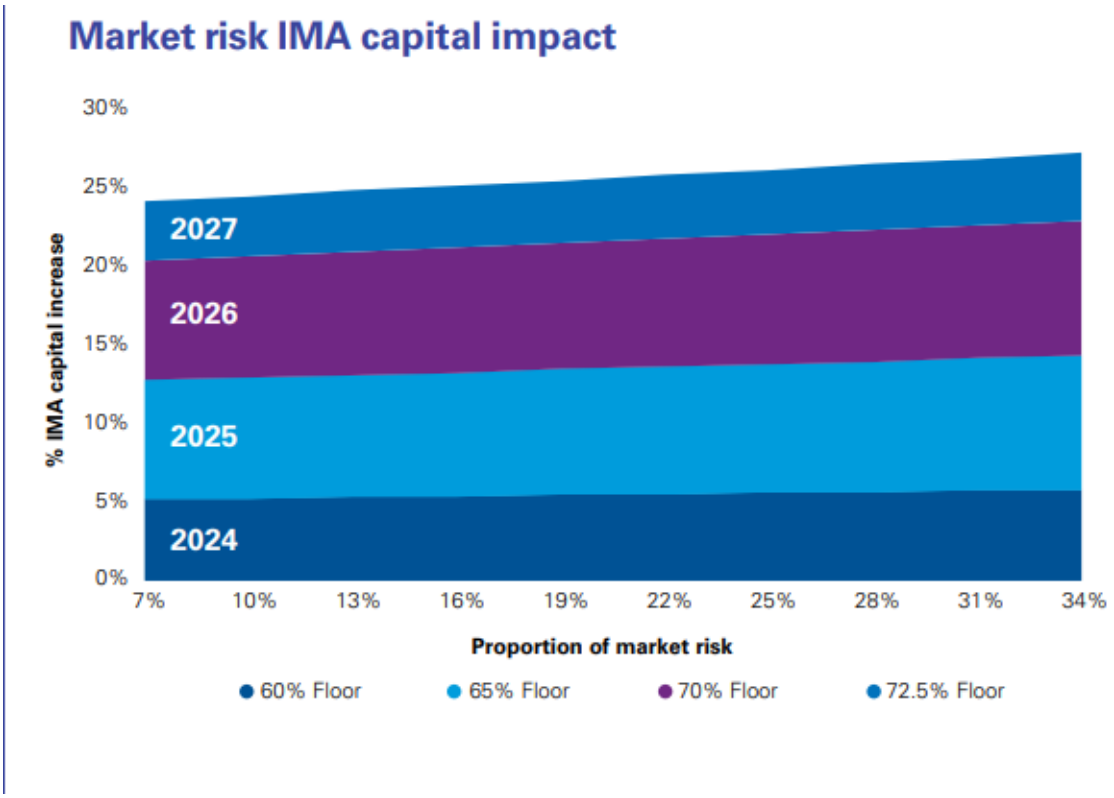

Source: Dodhia, Smith, 2018, p.05, Basel 4: The way ahead, Market Risk Is the output floor a game changer for internal models?, KPMG, https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2018/03/basel-4-market-risk-fs.html consulted 14.12.2020 6:42

يظهر التحليل أن : التطبيق غير ملزم أثناء الأول سنتان من الفترة الانتقالية (2022 و 2023) ، لذلك لا يلزم رأس مال إضافي و الاستفادة الكاملة من الانتقال من **SA** إلى **IMA**. ونحن نقترب من عام 2027 ، تصبح الأرضية ملزمة وفي المتوسط **IMA** مخاطر السوق زيادة متطلبات رأس المال بحوالي **5 %** في عام 2024 و **8%** أخرى في (عام 2025 و 2026) و عام 2027 .بشكل عام ، في المتوسط خلال الفترة الانتقالية الكاملة ، **إذن** مخاطر السوق تزيد متطلبات رأس المال **IMA** بمقدار حوالي **25%** مع إدخال المخرجات

هذا ما يعني أن فائدة رأس المال من التحرك من **SA** إلى **IMA** بنسبة **15%** .

3.4.4.4 بالنسبة لمخاطر التشغيل:

في مارس 2016 نشرت لجنة بازل مسودة اطار جديد لتحديد كفاية رأس مال المخاطر التشغيلية(**Op-Risk**) يحل الاطار الجديد محل جميع الأساليب الحالية لتحديد متطلبات رأس المال من خلال منهج و اسلوب قياسي واحد **SMA** ليحل محل على نموذج أو أسلوب القياس المتقدم **AMA** (Markus, 2019, p. 01) و نسبة الملاءة المالية (**solVv (Solvabilitatsverordunung** بشأن احتساب مخاطر التشغيل **(Bundesbank, 2018, p. 01)**، و ذلك لتحسين قابلية مقارنة النتائج بين المؤسسّات و معالجة نقاط الضعف في المناهج السابقة **(Markus, 2019, p. 01)**، أصدرت هذه اللجنة في ديسمبر 2017 الورقة النهائية التي تتضمن مجموعة من التعديلات الإصلاحية على المناهج المعيارية لقياس وإدارة مخاطر الإئتمان ومخاطر التشغيل والتي تعتبر بمثابة المراجعة النهائية لإتفاقية بازل 3، والتي تمهد الطريق لما ينتظر ان يطلق عليه بازل 4 (عامر، 2019، ص 01)، كما نصت اتفاقية بازل الرابعة على ضرورة الزيادة في متطلبات رأس المال البنوك لمواجهة مخاطر التشغيل و كمثال على ذلك مثلما هو موضح في الشكل التالي:

شكل (19.1): متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية

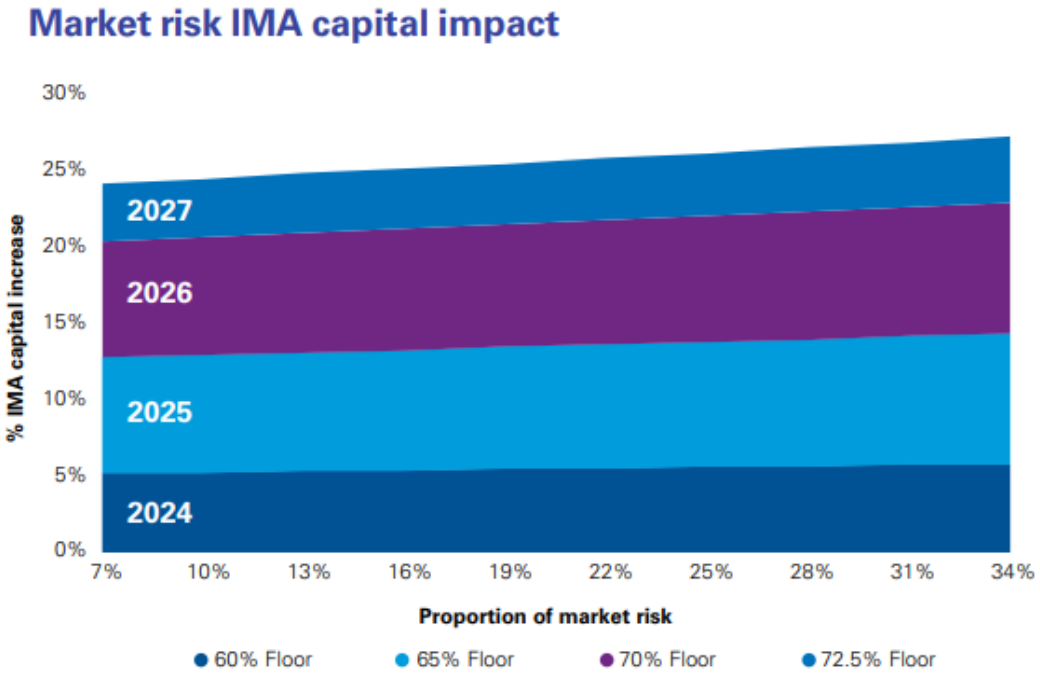

Source : Colombo, Kaiser, Townson, 2018, p.07, Basel 4: Operational Risk he newly released Basel 4 standards introduce a single non-model based method for the calculation of OpRisk capital, the Standardised Approach, KPMG https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2018/02/basel-4-operational-risk-fs.html consulted 14.12.2020 07:33

يوضح الشكل أن التأثير المقدر على رأس المال موجب (تخفيض رأس المال) أو صفر خسارة منخفضة (بالمقارنة مع الدخل) – نسبة خسارة تصل إلى 1% ومع ذلك ، فإن يصبح تأثير رأس المال سلبيًا بشكل متزايد مثل الخسارة زيادة النسبة ، مع زيادة رأس المال **OpRisk** تصل إلى 25% عندما تكون نسبة الخسارة بين 1 و 2% ، وحوالي 40% عند الخسارة تصل النسبة إلى 3 ، وهي عتبة بشكل عام تميز البنوك شديدة الخطورة.

خاتمة الفصل:

تناول هذا الفصل أهم نماذج التنبؤ يالفشل المالي من جهة كذا قواعد الحيطة المصرفية من جهة اخرى كونها بمثابة معايير (مقاييس) وقائية للتسيير يجب احترامها و التقيد بها بصفة دائمة من طرف مؤسسات القرض سواء تعلق الأمر بالملاءة، السّيولة أو تسيير الخطر، و ذلك بهدف تحقيق بنية مالية متوازنة وحد ملائم من رأس المال حيث توصي لحساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال مع مناقشة المبادئ الرئيسية و توجيه إدارة المخاطر و مطالبة البنوك بمجموعة من الافصاحات عن رأس المال و المخاطر وعمليات التقييم و تعزيز انضباط السوّق جاءت اتفاقية بازل 2 بأساليب متعددة لقياس المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وأعطت الحرية للبنوك في انتهاج الأسلوب الذي يناسبها في قياس مخاطرها تم اعتماد بازل 2 في عام 2004 من قبل محافظي البنوك المركزية و المنظمين في الدول الصناعية الرائدة ثم معايير اتفاقية بازل الثالثة المكملة لمعايير الاتفاقية التي سبقتها ثم اهم الاضافات سنة 2016 لاتفاق بازل الرابع و هذا كله لمواجهة المخاطر البنكية و تسييرها

الفصل الثاني

الدّراسات السابقة

مقدمة الفصل الثاني:

هناك العديد من الدّراسات السابقة التي اهتمت و تطرقت لموضوع إدارة المخاطر و اتفاقيات بازل الدولية و تناولته من زوايا مختلفة، و قد تنوعت هذه الدّراسات بين العربية و الأجنبية (الإنجليزية خاصة) و سوف نستعرض من خلال هذا الفصل جملة من الدّراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة الى افضل ملامحها مع تقديم النتائج المتوصل اليها لكل دراسة.

كما أشارت الباحثة الى الدراسات التي استعرضتها جاءت في الفترة الزمنية بين 2007 و 2020 و شملت جملة من البلدان العالمية و التي تشير كذلك إلى تنوعها الزمني و الجغرافي، نعرضها بمجموع 46 دراسة سابقة :

1. عرض الدراسات السابقة:

سنقوم بعرض أهم الدراسات التي تناولها و اعتمدها الباحثين لقياس المخاطر المصرفية و كذا تطبيق معايير اتفاقيات بازل الدولية، و كذلك الأبعاد التي تعرف متغيرات كل دراسة عيناتها و مختلف الطرق الإحصائية المستعملة وصولا لأهمّ النتائج المتوصل إليها.

و من هذا المنطلق نستكمل جهود الباحثين السابقين و أهّم الدراسات هي كالاتي: :

- ✓ **1دراسة (Bendehina, Kouadria, 2020)**

بعنوان: Risk control in the Algerian banking system according to Basel standards

اعتبرت هذه الدرّاسة أنّ عمليات الإشراف المصرفي مهّمة لأنها تهدف إلى ضمان رأس مال مالي كافٍ لتغطية المخاطر العامة التي يواجهونها عند القيام بأنشطتهم ، كما تهدف هذه الدراسة أيضًا إلى تشجيع استخدام الأساليب فيما يتعلق بالإشراف التحوطي والمخاطر مقارنة ضبط المخاطر المصرفية مع معايير بازل الدولية ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي على الرغم من التغييرات الهيكلية والتعديلات التي مرت على القطاع المصرفي الجزائري غير أن كل ما جاء ونص عليه لم يتم تنفيذ اتفاقيات بازل ، على الرغم من حاجة كلا البنكين والسلطات الإشرافية لهذه المعايير ، وبالتالي فهو يتطلب جهودا كبيرة لتطوير هذا القطاع المصرفي باحتياجات كل من البنوك والجهات الرقابية و ذلك من خلال تحليل مختلف بيانات بنك الجزائر حول الرقابة الاحترازية.

- ✓ **2 (بن دهينة، زيرار، 2020):**

بعنوان: معيار كفاية رأس المال في ظل اتفاقية بازل الثالثة

هدفت هذه الدّراسة إلى معرفة مدى إشراف القطاع المصرفي الجزائري لتطبيق أساليب بازل 3 لمعرفة تطور كفاية رأس المال البنكي و قواعد الحيطة المصرفية و التي هي بمثابة معايير (مقاييس) وقائية للتسيير يجب احترامها و التقيد بها بصفة دائمة من طرف مؤسسات القرض سواء تعلق الأمر بالملاءة، السّيولة أو تسيير الخطر، و ذلك بهدف تحقيق بنية مالية متوازنة وحد ملائم من رأس المال، فمن خلال تحليل مجموعة من البيانات المستخرجة من تقارير بنك الجزائر تبينت حالات عدم الامتثال للمعايير الاحترازية و التنظيمية الجديدة كمعامل الملاءة و السيولة فحسب

المعطيات نلاحظ تميز سنة 2017 بانخفاض عدد النقائص التي سجلتها البنوك و المؤسسات المالية و بلغت 48 مؤسسة مقارنة بالسنوات 2015، 2016، التي بلغت عدد 73، 75 بنك و مؤسسة غير ممتثل للمعايير الاحترازية، الملاحظ أيضا تسجيل مصرف واحد نقص في تشكيل وسادة او هامش الامان و تسجيل 4 حالات فيما يتعلق بالسّيولة، و من أهّم النتائج المتوصل إليها في هذه الدّراسة أنّ البنوك الجزائرية لا تلتزم بتطبيق معيار كفاية رأس المال لإدارة المخاطر حسب ما ورد في اتفاقيات بازل الدوّلية، وأنّ تكوين رأس مال كاف لمجابهة المخاطر البنكية ضروري كذا تحديث أنظمة الرقابة و إدارة المخاطر من طرف بنك الجزائر مع ما هو معمول به دوليا.

- ✓ **3 دراسة (Bendehina & Zirar, 2019)**

بعنوان:

Basel III and Algerian Banks _"Field study a sample of Algerian Banks"

قامت هذه الدراسة على التعرف على أهم نصوص اتفاقية بازل من معايير جديدة لكفاية رأس المال لا سيما شريحة رأس المال التنظيمي و معيار السيولة الطويلة و القصيرة المدى كذلك معيار الرافعة المالية، تم الاعتماد على التقارير السنوة للبنك المركزي و مختلف البنوك محل الدّراسة لهدف تقييم كفاية رأس المال للفترة 2006-2013، و رأس المال الاساسي لغاية 2016، ثم نسبة تطور معدل كفاية رأس المال لمجموعة من البنوك العمومية و الخاصّة حيث عرفت نسبة الملاءة تطورا ملحوظا في جميع البنوك محل الدراسة هذا فيما يخص الركيزة الاولى من اتفاقية بازل اما بالنسبة للركيزة الثانية و الثالثة و التي تخص عمليات الرقابة المصرفية و ضوابط السوق فحسب الدراسة و بالاعتماد على بنك التسويات الدولية **BIS** فالقطاع المصرفي الجزائري لم يطبق بعد هذه الركيزتين.

- ✓ **4 دراسة (سمر، 2019) :**

بعنوان : استخدام نموذج Dupont system في تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية – دراسة حالة البنك الاسلامي الأردني–

هدفت الدراسة إلى تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية وذلك بعرض البيانات المالية للمصرف الاسلامي الاردني الدراسة (البنك الإسلامي الأردني) حيث تعد التقارير من أهم الأدوات المستخدمة في قياس الأداء المالي للعمل المصرفي، وبذلك تكون من الأدوات المهمة في تقييم الأداء المصرفي، فهي التي توفر المعلومات عن الوضع الفعلي للعمل المصرفي ليتم مقارنتها بالمعايير والحكم على مدى كفاءة هذا العمل سيتم الاعتماد على نموذج دوبونت المعدل **Modified DuPont Formula** لحساب العائد على حقوق الملكية **(ROE)**لقياس

الأداء بشكل عام، ويوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو معدل العائد على الأصول **(ROA**)وكما يبين قدرة الرافعة المالية **(FLM)**على رفع العائد على حقوق الملكية (**ROE)** ، وأهّم النسب المالية المتعلقة في هذ المجال هي : العائد على حقوق الملكية و العائد على الاصول ، منفعة الاصول، قدرة الرافعة المالية أو الرفع المالي ، و اخيرا هامش الربح ، و من اهم النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدّراسة مؤشر الرفع المالي **(EM)** أو ما يعرف بمضاعف حقوق الملكية فقد بدأ بمعدلات جيدة واستمر في الارتفاع خلال سنوات الدراسة ليستقر في الأخير عند نسبة منخفضة مقارنة بالسنوات التي شهدت ارتفاعا، ولكنها تقارب لنسبة سنة الأساس 2009، ويمكن الإشارة إلى أن مضاعف حقوق الملكية أو ما يعرف بمؤشر الرفع المالي يحسب بحاصل قسمة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية وهو مؤشر لمقارنة الأصول مع حقوق الملكية حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية فهو مقياس للرفع المالي، كما يمثل مقياسا لكل من الربح والمخاطرة. كذلك مؤشر منفعة الأصول (**AU**) في المصرف بدأ بنسب ضعيفة جدا خلال سنوات الدراسة، وتذبذب في النسب، ويمكن الإشارة إلى أن مؤشر منفعة الأصول يحسب بقسمة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول فهو مؤشر لقياس قدرة الأصول على تحقيق إيرادات للبنك، فارتفاعها يدل على قدرة أصول البنك المساهمة في إيرادات المصرف والعكس.

- ✓ **5 دراسة (العربي ، رقايقية ، 2019)**

بعنوان : الطرق غير التقليدية في تقدير مخاطر القروض البنكية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد آلية إدارة مخاطر القروض المصرفية ، من خلال محاولة إعطاء وصف للطرق التقنية، مع إظهار الفارق في التطبيقات العملية لأهم الطرق التي تعتمد على التقنيات الإحصائية وتستخدم التنبؤ بالحدود المعلمية كالتحليل التمييزي والتحليل اللوجيستي مع طرق أخرى غير معلمية كالأنظمة الخبيرة والشبكات العصبية، فبعض البنوك تستخدم أنواعا عديدة من النماذج الإحصائية وبعضها يستعمل التحليل المالي، وهناك من يمزج بين طريقتين أو أكثر للوصول تصنيف ائتماني ممتاز، ولكن ما يعاب على الطرق التقليدية أن العديد منها يفترض وجود علاقة خطية بين المتغيرات على الرغم من أنه قد لا تكون هذه العلاقة خطية، خاصة إذا كانت العلاقة بين المتغيرات غير معروفة، إذ يحتاج حلها إلى قاعدة معرفية وعمليات استدلال تستند على الخب ا رت الفردية الط ويلة في مجال تقدير مخاطر القروض، ولهذا تم في الآونة الأخيرة تطوير خوارزميات بديلة يمكن أن توفر دقة أفضل فيما يتعلق بالتصنيف، تعتمد على الذكاء الاصطناعي كبديل مناسب للتقنيات الإحصائية الموجودة، فنجد من بين هذه النماذج

النظم الخبيرة، والشبكات العصبية الاصطناعية التي أثبتت فعاليتها في تطبيقات الأعمال المختلفة ولقد وجدت طريقها بما يتلاءم مع أهداف تقدير خطر القروض.

ومن أهّم نتائج هذه الّدراسة أن" الطرق غير المعلمية لها قدرة تصنيفية أفضل من الطرق المعلمية وذلك لما حققته من معدلات تصنيف عالية الدقة وأكثر مرونة في التعامل بها كأدوات مساعدة لطريقة التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح القروض.

- **6دراسة (: (BCBS, 2019**

بعنوان:

Sixteenth progress report on adoption of the Basel regulatory framwork, Bank for international Settlemnets.

هذه الدراسة عبارة عن تقرير يحدد حالة اعتماد معايير بازل 3 لكل لجنة بازل للعمليات المصرفية اعتبارا من نهاية مارس 2019 و التي بدأ العمل بها منذ أكتوبر 2011 حيث راقبت اللجنة بشكل دوري تنفيذ معايير بازل 3 حيث ركزت على مراقبة متطلبات رأس المال المستندة الى المخاطر نسبة الرافعة ، مستوى المخاطر بشكل كلّي و تعديل تقييم مخاطر الائتمان ، و الدول التي قام عليها التقرير في مدى تنفيذ بازل 3 هي : الارجنتين، استراليا، البرازيل، كندا، الصين، هونغ كونغ، الهند، اليابان، إندونيسيا، كوريا، المكسيك، روسيا، السعودية ، سنغافورة، جنوب افريقيا، سويسرا، هولندا، المملكة المتحدة، لوكسمبورغ، المانيا، إيطاليا، اسبانيا، السويد، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، بلجيكا و فرنسا، تركيا، حيث ركزت على مجموعة من الإصلاحات لما بعد الازمة في بازل 3 التي نشرتها اللجنة في ديسمبر 2017 و التي سوف تدخل حيز التنفيذ من جانفي 2022 و نهاية 2026 لتصبح فعالة بالكامل في جانفي 2027 و سوف تكون على مراحل في اكثر من خمس سنوات .

- **7دراسة (نوال سمر *، 2019)**

بعنوان: دراسة تحليلية لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري –

تناولت الدراسة موضوع البنوك الإسلامية و اهم المخاطر التي تتعرض لها وهي المخاطر الناتجة عن التقصير والتعدي والمتعلقة بتحويل الأموال من ذوي الفائض إلى ذوي العجز عن طريق عقد المضاربة (بحيث رأس المال غير مضمون والعائد غير مضمون) ونتيجة لهذا التحويل تنتج عدة مخاطر (مخاطر أخلاقية مرتبطة بالعميل، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل...الخ)، والبنوك الإسلامية في هذه الحالة مسؤولة فقط عن المخاطر الايجابية الناتجة عن التعدي أو التقصير، كما إن الإشاعات والأحكام المسبقة على البنك نتيجة نقص الوعي المصرفي لدى العملاء، قد يكون الخطر الأكبر مقارنة بالمخاطر البنكية، لأنه –سيكون عامل الثقة المتبادل بين البنك والعملاء كما تم ت**حليل إدارة**

المخاطر على مستوى بنك البركة الجزائري باستعمال SPSS هو أول بنك إسلامي مشترك (بين القطاع العام والخاص)، يؤسس في الجزائر، أنشئ بتاريخ 20 مايو 1991م، كشركة مساهمة، في إطار قانون النقد والائتمان (القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990م). و تم اعداد **استبيان خاص بالمتعاملين مع بنك البركة** يتمثل هذا الجزء من دراسة حالة بنك البركة الجزائري، في بحث ميداني من خلال إعداد قائمة من الأسئلة الموجهة لعملاء البنك (الزبائن) سواء كانوا مستثمرين (المتعاملين بالصيغ)، أو مدخرين (إيداع الأموال)، و من اهم نتائج الدراسة أن هناك ارتباط بين المستوى العلمي وكيفية التعرف على الصيغة المتعامل بها في بنك البركة، فالطبقة المثقفة في المجتمع، تم تعرفها على الصيغ التمويلية الإسلامية البنكية بواسطة أقدم الطرق للمعرفة وهي: الحصول على المعلومة من صديق أو عائلة، ناهيك عن أن النصف منهم ما زال لم يتعرف عليها بعد، وبالتالي يجب على البنك القيام بالإشهار الأوسع للتعريف بمنتجاته التمويلية (الصيغ التمويلية). كذلك هناك ارتباط بين الصيغ المتعامل بها وكيفية التعرف عليها، بحيث أن العملاء الذين لم يتعاملوا بالصيغ التمويلية ليست لديهم معلومات إن سبب عدم تعامل بعض العملاء بالصيغ التمويلية الإسلامية وهو لأنهم لم يتعرفوا عليها بعد، أما عن العملاء الذين يتعاملون بها فتختلف كيفية نعرفهم على الصيغة.

- ✓ **8 دراسة (بن دهينة، و اخرون، 2018):**

بعنوان: واقع مسايرة النظام المصرفي الجزائري لمقاييس اتفاقية : BALEدراسة قياسية للنظام المصرفي الجزائري.

قامت هذه الدراسة على معرفة و تحديد مدى إشراف النظام المصرفي الجزائري على رقابة البنوك الجزائرية لتطبيق أساليب بازل بهدف معرفة تطور كفاية رأس المال البنكي لمواجهة المخاطر البنكية، ناقشت الدراسة تحليلا لاختبار الفرضيات المطروحة باستخدام اختبار T للعينة الواحدة و هذا باستعمال البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية« SPSS version « 10تم استخدام البرنامج الإحصائي **T-test** و تبين من خلال النتائج أن النظام المصرفي لم يطبق بعد أساليب قياس بازل2 على الرغم من أهميتها في تقييم و تقليل المخاطر المصرفية خاصة مخاطر القروض، و هذا بسبب افتقار البنوك العمومية خاصّة إلى تقنيات عالية في مجال ترجيح المخاطر، ففي ظل التطورات الحاصلة عالميا في المجال البنكي العالمي يجب التكيف و توفير المقومات اللازمة للعمل بما جاءت به هذه الاتفاقية .

- **9دراسة (Quansah, 2018)**

بعنوان:

Capital Adequacy under Basel 3 Its Implications for Large Commercial Banks in Ghana and Kenya

أشار الباحث في هذه الدراسة الى الآثار المترتبة لمعايير كفاية رأس المال في بازل 3 على البنوك التجارية الكبيرة في غانا وكينيا بتقييم وتحليل الآثار المستقبلية كذلك معيار كفاية رأس المال في بازل 3 البنوك التجارية في غانا وكينيا، و اعتبار ان غانا وكينيا مثل بعض الدول الأفريقية الأخرى تأثرت بالأزمة المالية العالمية (على الرغم من أنه ليس بنفس القدر مثل بعض الدول الأوروبية) ، إلا أن كلا الدولتين بالإضافة إلى معظم الدول الأفريقية كانتا غائبتين بشكل واضح خلال مرحلة المفاوضات في بازل 3 ، ربما باستثناء جنوب افريقيا. وعلى الرغم من هذا التمثيل الناقص من جانب البلدان الأفريقية ، من المتوقع أن يكون لـ Basel 3 درجة من التأثير والتأثيرات على البنوك التجارية الكبيرة في غانا وكينيا والقارة الأفريقية عمومًا.

استعان الباحث في الدراسة التطبيقية بالاستبيان حيث تم إرسال الاستبيان إلى 18 بنك تجاري كبير في غانا و 10 بنوك تجارية كبيرة في كينيا. من 18 المحتملة البنوك المشاركة من غانا، أكمل 16 بنك فقط الاستبيان معدل الاستجابة من حوالي 89 ٪، من بين 10 بنوك مشاركة محتملة في كينيا ، أكملت 6 بنوك فقط استبيانها و كان معدل استجابة 60 ٪. وبالتالي قدمت الدراسة النتائج التالية و تمثلت في أنه إذا تم تزويد البلدان الأفريقية بالأموال والدعم الفني مثل تطوير كفاءة الموظفين وأنظمة تكنولوجيا المعلومات، فستكون هناك قفزة كبيرة في تطبيق معايير بازل 3 ، وآثارها على البنوك في الواقع (غانا وكينيا) في حين سيكون هناك آثار سلبية عند تطبيق كامل معايير بازل 3 مثل مخصّصات السيولة.

- **10 دراسة (صابري، 2018) :**

بعنوان: تأثير القواعد الاحترازية من بازل 1 الى بازل 3 على التسيير المالي في البنوك الجزائرية العمومية

تتألف الدراسة من جانب نظري و جانب تطبيقي، و من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدمنا منهجين، المنهج الاستقرائي بهدف جمع البيانات و تحليلها و اختبار الفرضيات، و المنهج الوصفي التحليلي و هو من أكثر المناهج استخداما في الدراسات الاجتماعية و الإنسانية و الذي يحاول وصف الظاهرة موضوع الدراسة)تأثير القوانين الاحترازية من بازل 1 إلى بازل 3 على التسيير المالي في البنوك العمومية الجزائرية(و تحليل بياناتها و بيان العلاقة بين

مكوناتها و الآراء التي تطرح حولها و العمليات التي تتضمنها و الآثار التي تحدثها و للتوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في الدراسة ، أستخدم مصدرين أساسيين لجمع البيانات.

اعتمدت منهجية معالجة بيانات هذه الدراسة ببرمجية تفريغ البيانات و تحليل النتائج بالاستعانة باستخدام البرنامج الإحصائي الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

Statistical package for Social Science(SPSS)و استخدمت الأدوات الإحصائية التالية:

- Cronbach's Alpha .اختبار ألفا كرونباخ

-معامل التحديد والارتباط للنموذج المقدر.

- Pearson.معامل الارتباط لبيرسون

-التكرارات و النسب المئوية، لوصف بيانات مجتمع البحث المستهدف من حيث خصائصها.

(One Sample T test) .المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج فرديا - tاختبار

- (One Way ANOVA).جدول تحليل التباين للنموذج

-المتوسطات الحسابية، لمعرفة درجة موافقة مجتمع البحث المستهدف على فقرات الاستبيان، كما تم استخدام الانحراف المعياري لقياس درجة تشتّت قيم استجابات مجتمع البحث المستهدف عن المتوسط الحسابي

✓ **11دراسة (بوبكر و سعداوي ، 2018) :**

بعنوان: تكيف إدارة مخاطر الائتمان والملاءة في النظام المصرفي الجزائري مع مقررات لجنة بازل 3 "نحو تبني وتنفيذ مقاربة الاحتراز الكلي لتحقيق الاستقرار المالي"

اعتمدت هذه الدرّاسة على منهجية التقييم على القروض المتعثرة وحجمها في النظام المصرفي، مما يسمح للبنوك بتسيير أفضل لمخاطر القرض حيث شهدت تحيين برنامج اختبارات تقييم القطاع بشكل مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. تسمح باكتشاف نقاط الضعف في البنوك منفردة وفي النظام المصرفي في مجمله. بالاعتماد على بيانات القروض المتعثرة ، واستخدمت اختبارات حساسية لفحص نقاط الضعف و الاضطرابات في البنوك، بدلالة اختبارات الملاءة في سيناريو الاقتصاد الكلي. والممارسة تضمنت تحليل تنازليا من أعلى إلى أسفل**(top-down)**ركزت على 20 بنكا ومؤسسة مالية ، واختبار مقاومة تصاعدي **(bottom-up)** ركزّت على ستة بنوك عمومية و ذلك بالاعتماد على البيانات الفردية للبنوك حتى نهاية 2012 . وافترضت السيناريوهات صدمة نفطية عالمية وتباطئ لفترة طويلة في الاقتصاد الأوروبي وذلك باستخدام أحدث التوقعات المتاحة لتوقعات الاقتصاد

العالمي لصندوق النقد الدولي. فتعاظم كل صدمة تم ترجيحها انطلاقا من الذروات التاريخية التي وصلت إليها القروض المتعثرة، بحكم الخبراء وتجربة العديد من البلدان.

- ✓ **12 دراسة (بن دهينة* و حمودي، 2018) :**

بعنوان : واقع تطبيق معايير بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري– دراسة تحليلية لعينة من البنوك العمومية–

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع النظام المصرفي الجزائري و مدى إشرافه على رقابة البنوك الجزائرية العمومية لتطبيق أساليب بازل لمعرفة تطور كفاية رأس المال البنكي لمواجهة المخاطر البنكية ،وعليه تم تحليل نسبة ملاءة مجموعة من البنوك الجزائرية العمومية ، كما قامت الدراسة كذلك بحساب الأموال الخاصة والأصول المرجحة بالمخاطر من خلال ميزانيات البنوك العمومية، بالنسبة للأموال الخاصة فوفقا لميزانيات البنوك العمومية وخطوات حساب الأموال الخاصة حسب تعليمات بنك الجزائر المعتمدة كذلك نسب كفاية رأس المال (الملاءة) في البنوك العمومية لقد تبين لنا من خلال النظام المصرفي الجزائري أنه يعاني من تخلف نتيجة تأثره بمخلفات التسيير المركزي سابقا خاصة بالبنوك العمومية في حين فشل العديد من الإصلاحات التي سعت إلى تطويره و تأهيله، للإجابة عن التساؤل المطروح و المتمثل في الحد من المخاطر البنكية فقد تبين لنا من النتائج أن البنوك لا تطبق فعليا معايير بازل3 حيث هناك غياب فريق عمل ذو مهارة و متخصص ,فالبنوك الآن تعمل على تطوير و تنمية الكفاءات البشرية لمواكبة التطورات الحديثة فيما يخص إدارة المخاطر كما تعاني البنوك الجزائرية العمومية من ضعف تكنولوجي كبير هذا ما أدى إلى عدم تطبيقها لأساليب احتساب المخاطر السوقية.

- ✓ **13 دراسة (مجدوب، بوزرب ، و عريس، 2018) :**

بعنوان: تكييف الأنظمة المصرفية وفق معايير إتفاقية بازل3 : حالة الولايات المتحدة الأمريكية

حاولت هذه الدّراسة معرفة أهم الاجراءات المتخدة من قبل السلطات الرقابية المصرفية الأمريكية لأجل تكييف نظامها وكذا واقعها المصرفي مع معايير اتفاقية بازل 3 حيث فرضت القواعد الصارمة التي جاءت بها الإتفاقية على نطاق تطبيق اتفاقية بازل 3 المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية انطلاقا من زيادة متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ بها من قبل هذه المؤسسات مع زيادة نسبة الرفع المالي لهذا النوع من المؤسسات، وفي الأخير يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد كيفت نظمها المصرفية مع مقررات بازل مع وجود اختلاف طفيف في نطاق تطبيقها و صرامتها بالإضافة إلى معرفة التحديات التي تواجهها في ذلك على الرغم من الآثار الإيجابية المرتقبة من التنظيم المصرفي الجديد على القطاع المصرفي الأمريكي والاقتصاد الأمريكي ومن امه النتائج التي توصلت اليها الدراسة

في انه تم تقدير العجز في رأس المال الأساسي من المستوى 1 في الولايات المتحدة بنحو 500 مليار يورو ونقص إجمالي رأس المال من المستوى 1 بمبلغ 600 مليار يورو، وتقدر الفجوة في التمويل الطويل الأجل للولايات المتحدة بمبلغ 2.2 تريليون يورو، وسوف تؤثر أوجه القصور هذه على ربحية بنوكها بما يؤدي إلى انخفاض في العائد على حقوق المساهمين بنحو% 3

- **14 دراسة (شيلي و قدي، 2018) :**

بعنوان: تجربة القطاع المصرفي اللبناني في تطبيق إتفاقية بازل 3

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان تجربة القطاع المصرفي اللبناني في تطبيق اتفاقية بازل3 كذلك المجهودات المبذولة، ومدى التزام البنوك اللبنانية بالخطة الموضوعة من قبل البنك المركزي اللبناني بحيث يلتزم القطاع المصرفي اللبناني بأحدث المعايير الدولية وعلى رأسها معايير لجنة بازل 3 وهذه النسب تتجاوز معايير بازل بالتطبيق التدريجي لنسب الملاءة في وقت مبكر يتمتع القطاع المصرفي في لبنان بمعدلات سيولة مرتفع بالليرة اللبنانية ومعدلات سيولة بالعملات الأجنبية مقارنة مع المعيار الدولي المطلوب تحقيقه، مع البدء في تطبيق نسب الملاءة الجديدة تراجعت معدلات العائد على حقوق المساهمين بسبب الزيادة الكبيرة في الأموال الخاصة، لكنها تبقى فوق الحد الأدنى وهو 12 % و يعود سبب النجاح في الالتزام باتفاقية بازل3 إلى التنسيق الفعال بين مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف ومراقبتهم بوتيرة دقيقة، واكتشاف المصاعب والمشاكل ومعالجتها وقد بينت النتائج أن القطاع المصرفي اللبناني صلب منذ عام 2012 وحاليا يستوفي نسب كوك او الملاءة الجديدة، ويرجع ذلك إلى المجهودات المبذولة من قبل اللجنة الثلاثية (مصرف لبنان، لجنة الرقابة على المصارف، وجمعية مصاف لبنان(لإنجاح عملية التطبيق الفعلي.

- **15 دراسة (لويزة، 2018) :**

بعنوان : دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية– دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر–

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف استراتيجيات البنوك المركزية لكل من الجزائر مصر ة تونس في تطبيق اتفاقيات بازل 1 و 2 و 3 وآثارها على البنوك التجارية تحت سلطتها، حيث ركزت على دراسة آثارها على سلامة البنوك من جهة، ومن جهة أخرى على أهم الجوانب التي تحكم نشاطها والمتمثلة في جانب حقوق الملكية، السيولة ، والائتمان المصرفي تم تقديم البنوك المركزية محل الدراسة و مقارنتها بالاعتماد على بيانات البنوك للفترة الممتدة من 2010 الى 2015 لمكونات رأس المال وفقا لاتفاقية بازل1، تطبيق البنوك المركزية محل الدراسة للدعامة الأولى و

الثانية و الثالثة لاتفاقية بازل2 الى غاية ديسمبر 2016 بالإضافة الى مدى تطبيق اتفاقيات بازل3 في القطاع المصرفي الجزائري، التونسي و المصري و من اهم النتائج ضرورة عمل البنوك المركزية لكل من الجزائر، تونس ومصر في تهيئة البيئة المناسبة لتطبيق اتفاقية بازل 3خاصة منها إنشاء هيئات محلية خاصة بتصنيف الجدارة الائتمانية، تفعيل الأنظمة الداخلية في البنوك، تنمية وتطوير الموارد البشرية العاملة في البنوك، تطوير إدارة المخاطر المصرفية وتبني اختبارات الضغط، كذلك تدعيم عملية الإفصاح و الشفافية بالبنوك وتطوير النظم المحاسبية في القطاع المصرفي.

- **16 دراسة (نعاس و عباس، 2018) :**

بعنوان: محدّدات الملاءة المالية في المصارف وانعكاساتها على الاستقرار المالي– دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري –

هدَفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل دور المخاطر المصرفية في تحديد الملاءة المالية وانعكاس ذلك على الاستقرار المالي، حيث شملت عينة الدراسة المصارف العاملة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017 وبالاعتماد على تحليل لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية **Panel Data** وتحليل مجموعة من مؤشرات المخاطر التي تكتنف النشاط المصرفي الجزائري ، حيث وصلت إلى تحديد العلاقة بين درجة الملاءة المالية ومؤشّرات المخاطر التي تكتنف النشاط المصرفي في الجزائر، وتبعاً لطبيعة البيانات نستخدم أسلوب البيانات نموذج ،**Panel Least Squares** التي تحتوي على نموذج الانحدار التجميعي **" Panel Data "** المقطعية **Random -effects GLS regression** ونموذج الآثار العشوائية ، **Fixed-effects regression** الآثار الثابتة وبهدف اختيار النموذج الملائم لتقدير العلاقة، سيتم تقدير النماذج الثلاثة المذكورة كخطوة أولى، ثم الذي يفاضل بين نموذج الانحدار تتم المفاضلة بينها وفقا لاختبارين، الأول اختبار فيشر" **F–test** " التجميعي وبين نموذج التأثيرات الثابتة، أما الثاني يتمثل في اختبار هوسمان **Hausman Test** للمفاضلة بين النماذج التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر تركز الأصول، مخاطر خارج الميزانية، مخاطر العمليات أي التشغيل وبين الملاءة المالية، في حين لم تُظهر النتائج دلالة إحصائية لتأثير مخاطر السّيولة ومخاطر التحيز إلى الدين على الملاءة المالية.

- **17 دراسة (غزازي و صغيري، 2018) :**

بعنوان: أثر الالتزام بمعايير الملاءة المالية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة قياسية للفترة (2005–2015)

هدفت هذه الدراسة لتحديد العوامل المؤثرة على استقرار و أمان البنوك الجزائرية و هي ثلاثة بنوك: بنكين عموميين و بنك خاص اجنبي **BNA,CPA,AGB** حسب مقررات بازل 1، 2 ، 3 و بالاعتماد على نماذج بانل **Panel** و التي تحتوي على سلاسل زمنية مقطعية خلال الفترة 2005-2015 لكل بنك بلغ مجموع المشاهدات 33 مشاهدة وجدت الدراسة ان النموذج الملائم هو نموذج الانحدار التجميعي ، حيث اعتمد الباحثين في الدراسة القياسية التطبيقية على ستة 06 مؤشرات لقياس استقرار و امان البنوك الجزائرية محل الدراسة و توصلت الدراسة الى نتائج تكمن في ان نسبة الملاءة و مردودية الاصول لم تؤثر على استقرار البنوك ، في حين وجد تأثير ايجابي لكل من مؤشر العائد على الاصول **ROA** و السيولة النقدية و تأثير سلبي لكل من مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي القروض و العائد على حقوق الملكية **ROE** كذلك لا توجد اختلافات بين البنوك الثلاثة في تطبيق اتفاقية بازل.

- ✓ **18 دراسة (Swamy, 2018)**

بعنوان: **Modeling the impact of Basel III regulations on loan demand**

هدفت هذه الدراسة الي تحليل طلب القروض ففي حال كان الطلب على القروض غير مرن نسبياً ، يتعين على البنك المركزي أن يغير سعر الفائدة نسبياً ليحفز مستوى الإنفاق في الاقتصاد. من أجل تحقيق الهدف النقدي المنشود، كما يسهل فهم مرونة الطلب على القروض البنك المركزي لاتخاذ قرار بشأن حجم تغيير سعر الفائدة، تم الاستعانة بالبيانات السنوية من عام 1979 إلى عام 2012 للاقتصاد الهندي مصدرها قاعدة بيانات من بنك الاحتياطي الهندي. تم وضع نموذجًا محددًا لطلب القروض مع افتراضين: (1) وجود علاقة وظيفية تمثل الطلب بدلاً من جانب العرض ، (2) اتجاه السببيّة من الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة للقروض. يجب أن يكون طلب القرض وظيفة إيجابية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ووظيفة سلبية لمعدل الإقراض. وبعبارة أخرى ، من المنطقي أن تظهر علاقة خطية طويلة المدى. ثانياً ، تقدير تأثير الزيادة في متطلبات رأس المال والسيولة في سياق مقترحات بازل 3 بشأن القطاع المصرفي الهندي ، ولا سيما على فروق الإقراض البنكي ومن ثم تقييم أثر ارتفاع معدل الإقراض (معدل الإقراض) على طلب القروض.

وقد أثبتت الدراسة أنه يمكن تفسير سلوك الطلب على القروض بشكل أفضل من خلال معدل الإقراض والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي. في نظام مالي يهيمن عليه البنك مثل الهند ، تلعب معدلات الإقراض دوراً هاماً للغاية في نقل السياسة النقدية ، فضلاً عن تحفيز الطلب على القروض والتحكم فيه ، وبالتالي ممارسة تأثير واسع على الناتج في الاقتصاد. هذه الدراسة بصرف النظر عن إعادة التأكيد على العلاقة السلبية ذات الدلالة الإحصائية بين معدلات

الإقراض والطلب على القروض يثبت أهمية أسعار الفائدة على الناتج الاقتصادي في الاقتصاد. كما كشفت الدراسة أن التغير في فروق القروض بسبب تأثير قواعد بازل III على متطلبات رأس المال والسيولة له تأثير سلبي كبير على طلب القروض الذي يتعين على البنوك مواجهته.

- ✓ **19 دراسة (بكاي و سايب، 2018) :**

بعنوان: "إنعكاسات تبني معايير و مؤشرات الملاءة المالية الدولية على واقع الاستقرار المالي في الجزائر–قراءة قياسية تقييمية لتجربة الجزائر في مجال الاستقرار المالي خلال الفترة (2003 / 2020)

هدفت الدراسة الى الكشف عن طبيعة العلاقة الإحصائية بين الملاءة المالية و الاستقرار المالي الجزائري، ولبيان العلاقة تم تحليل جوانب التأثير ضمن 08 مجالات أساسية: سلامة البنوك، سهولة الحصول على القروض، تطور السوق المالي، جودة التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية، جودة التمويل المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، معدل نمو السيولة المحلية، جودة توافر الخدمات المالية، القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية، وذلك استخدام البرنامج الإحصائي **SPSS 24** ثم برنامج **Eviews** لدراسة الاتجاه العام ودوال الارتباط الذاتي وجذر الوحدة، رتبة التكامل المشترك، استنتاج العلاقات الديناميكية طويلة وقصيرة الأجل، أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين الملاءة المالية وجوانب الاستقرار المالي التي تشمل أساساً سلامة البنوك، سهولة الحصول على القروض، جودة التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية، معدل نمو السيولة المحلية، جودة توافر الخدمات المالية، مع عدم وجود أي علاقة بين الملاءة المالية و مؤشرات الاستقرار المالي التي تشمل كلاً من تطور السوق المالي، جودة التمويل المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية، وهو ما يؤدي بنا إلى القول بوجود علاقة توازنية دينامكية في الأجل الطويل والقصير بين الملاءة المالية و الاستقرار المالي في الجزائر، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ديناميكية طويلة وقصيرة الأجل بين الملاءة المالية (كفاية أ رس المال إلى إجمالي الموجودات المصرفية **Ratio of total capital bases to total banking assets RTCB**، وجوانب الاستقرار المالي التي تشمل أساساً سلامة البنوك ، جودة التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية **Financing through local equity** سهولة الحصول على القروض **Ease of access to loans EAL** ، جودة توافر الخدمات **Availability of financial services AVFSE** ، معدل نمو السيولة المحلية ، مع عدم وجود أي علاقة بين الملاءة المالية و مؤشرات الاستقرار المالي التي تشمل كلاً من تطور السوق المالي ، القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية **Affordability of financial services AFFSE** ، جودة التمويل

المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ،*و استنتجت الدراسة* صحة فرضيتها الرئيسية التي تنص على أن "هناك انعكاسات هامة ومؤثرة لمؤشرات الملاءة المالية على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2003 الى غاية 2020".

- **20 دراسة (حيمودة و اخرون ، 2017) :**

بعنوان : قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة بنك CPA و BBA للفترة 2014-2016:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأداء المصرفي باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية **ROE** في كل من بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري. كما تم إجراء مقارنة ما بين أداء كلا البنكين محل الدراسة من حيث العائد أو المردودية، والكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، وإنتاجية أصول كل بنك من جهة، ومن حيث المخاطر التي تواجه كل بنك من جهة أخرى. كما توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن بنك البركة الجزائري هو أحسن حال مقارنة بالقرض الشعبي الجزائري رغم أنه حقق متوسط معدل عائد على حقوق الملكية أقل نسبيا، إلا أنه حقق متوسط معدل عائد على الأصول أعلى نسبيا من الذي حققه القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة، لذلك يمكن القول أنه أحسن إدارة للأصول، كما أنه أقل مخاطرة بالمقارنة مع القرض الشعبي الجزائري وهذا ما يظهره متوسط مضاعف حق الملكية ، بحيث اعتمد على أموال ومصادر مالية خارجية بصورة أقل من القرض الشعبي الجزائري، كما أظهرت نتائج معدل هامش الربح بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري فقد حقق قيم مستقرة نسبيا خلال فترة الدراسة، تراوحت ما بين 10.08 % كأدنى نسبة و 10.01 % كأعلى نسبة. أما فيما يتعلق ببنك البركة الجزائري فقد حقق معدلات هامش ربح متزايدة خلال فترة الدراسة. و أنّ معدل منفعة الأصول في القرض الشعبي الجزائري فقد عرف نسب مختلفة ومتقاربة جدا من حيث الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة، تراوحت ما بين 9.69 % كأدنى نسبة و 9.06 % كأعلى نسبة، أما فيما يتعلق بمعدل منفعة الأصول على مستوى بنك البركة الجزائري فقد حقق قيم مختلفة ولكن مستقرة نسبيا تراوحت ما بين 6.04 % كأدنى نسبة و 0.90 % كأعلى نسبة.

- **21دراسة (صيد و رقايقية، 2017) :**

بعنوان : انعكاسات معايير بازل 3 على منظومة الرقابة والإشراف في النظام المصرفي الجزائري

بينت هذه الدراسة الحزمة الجديدة من القواعد والمعايير التنظيمية والإجراءات الرقابية للتعامل بصورة أكثر احترازا وشمولية مع المخاطر، من خلال العمل على تعزيز متطلبات رأس المال و معيار السيولة للمؤسسات المالية والمصرفية،

وقد تجسدت هذه القواعد فيما يعرف بمقررات الرقابة الإشرافية لبازل على ضوء هذه التطورات، أصبح من الضرورة إدراك بنك الجزائر باعتباره سلطة الإشراف والرقابة على أعمال البنوك لأهمية جعل قواعد العمل المصرفي و نظمه و معاييره تندرج في سياق ما هو مطروح عالميا، وأن يعمل على خلق صناعة مصرفية قائمة على القواعد الدولية وعلى الأحكام الرقابية الفعالة التي يجب توافرها كحد أدنى للضوابط والأساليب الموضوعة لأغراض تنظيم و مراقبة أعمال البنوك بما يتناسب و أفضل الممارسات و بعد تحليل مختلف النسب مثلا للملاءة و السيولة و الودائع و القروض في البنوك الجزائرية من سنة 2011-2014 بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر وصلت الدراسة للنتائج التالية إن مسايرة النظام المصرفي الجزائري للتطورات الحاصلة في مجال الرقابة يعتبر فرصة حقيقية لتطوير الإشراف المصرفي ممثلا في متطلبات بازل البنوك العمومية و الخاصة و ربطها بالمنظومة المصرفية العالمية.

- **22 دراسة (قادري و قارة ، 2017) :**

بعنوان: نحو نموذج لتسير وتقدير مخاطر القروض البنكية باستخدام طريقة القرض التنقيطي –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية معسكر–

هدفت هذه الدراسة إلى تسيير وتقدير خطر تعثر القروض من خلال بناء نموذج قرض تنقيطي للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات المقترضة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية العامل بولاية معسكر إذ يجب توفر ضوابط ومعايير لاتخاذه على نحو يساهم في تحقيق الهدف منه كون هذا القرار قد ينتج بعد تنفيذه مخاطر ائتمانية تتمثل في خطر التعثر أي عدم القدرة على الوفاء، خطر انخفاض التصنيف الائتماني، ومخاطر هوامش الائتمان والخطر صفة ملازمة للنشاط الائتماني في البنك ينشأ عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة غير معروفة. 2 تمثل مخاطر الائتمان التحدي الأساسي الذي تواجهه عملية قياس وإدارة المخاطر.

و من أهّم النتائج التي توصلت اليها الدراسة التي أجريت على عينة عشوائية مكونة من 50 مؤسسة مقترضة في سنة 2014 . تضم 42 مؤسسة سليمة و 08 مؤسسات متعثرة. و ذلك باستخدام أسلوب التحليل التمييزي توصلنا إلى نموذج قرض تنقيطي يساهم في تسيير وتقدير خطر التعثر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية معسكر ذو قدرة تنبؤية بلغت 96% .

- **23دراسة (زايدي، 2017) :**

بعنوان : إتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية دراسة حالة مصرف أبوظبي الإسلامي.

تناولت هذه الدراسة المشاكل التي تواجهها المصارف الاسلامية في كيفية تطبيق معايير بازل والتي ترجع بصورة أساسية إلى أن كون هذه الأخيرة جاءت بما يتلاءم وطبيعة العمل المصرفي التقليدي لا الإسلامي، وهذا ما دفع بمختلف الهيئات تطوير العمل المصرفي الإسلامي، وعلى رأسهم مجلس الخدمات المالية الإسلامية لبذل جهود كبيرة لأجل تحديد معيار (Chartered، 2016)قائم على اتفاقية بازل 3 يمكن من خلاله قياس كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية وفي نفس الوقت يكون متماشيا وطبيعة هذه الأخيرة، بما يزيد ويعزز من كفاءة وفعالية النظام الرقابي فيها، وبالتالي زيادة الثقة والمصداقية في عملها تدعيما لمسيرتها ودورها في المجتمع.

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة في محاولة لتوضيح كل ما جاءت به اتفاقية بازل 3حول معدلات رأس المال البنكية والمعيار المنبثق عنها الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامي، وذلك لتبين العلاقة بين مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في مصرف أبو ظبي الإسلامي ومعيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وفقا لما جاءت به معايير بازل 3 و أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة في هذه الدراسة على ضرورة إدخال نسبة من مخاطر صيغ التمويل الممولة من الحسابات الاستثمارية في مقام معادلة كفاية رأس المال او الملاءة لتغطية المخاطر التشغيلية والمخاطر التجارية المنقولة، كون هذه المخاطر يتحملها المصرف في الكثير من الأحيان وتحديد هذه النسبة يكون من قبل البنك المركزي أو المؤسسات المسؤولة عن إعداد المعايير الخاصة بالمصارف الإسلامية ومختلف المؤسسات المالية كمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

- ✓ **24 دراسة (Chartered، 2016) :**

بعنوان :

Risk review and disclosures under Basel III Framework for the period ended 30 June 2016

هي مجموعة دولية تقدم خدمات مصرفية و مالية تركز بشكل خاص على أسواق أسيا و افريقيا و الشرق الأوسط و رقابة السلوك المالي من طرف المملكة المتحدّة و بهدف مراجعة المخاطر و الافصاح وفق بازل 3 في القطاع المصرفي الهندي قامت المجموعة بدراسة أهم البنوك الهندية و هو بنك **Solo Bank** بنك الاحتياطي الهندي المرخص الرئيسي للمجموعة في الهند لغرض محدود من اطار كفاية رأس المال بحيث قامت الدراسة بشرح ركائز بازل الثلاثة و اعتمدت على ميزانيات و بيانات البنكي **Banks & Consolidated Solo** و مقارنتهما خلال سنتي 2015 و 2016 حيث قامت باحتساب شرائح راس المال الأساسي **Tier1** و التنظيمي**Tier2** و المساند

Tier3 ثم بعد ذلك معدلات كفاية تو متطلبات رأس المال في البنكين متضمن مخاطر القروض، التشغيل، و السوق و بلغ هذا الأخير في البنكين سنة 2016 معدل 13.19% و 13.64% على التوالي و 12.34% ، 12.70% التوالي لسنة 2016 و ذلك بهدف الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير نشاط البنكين، في حين قامت الدراسة كذلك على احتساب نسبة الرافعة المالية وفق ما أقرته معايير بازل 3 فالمطلوب من البنوك الحفاظ على نسبة الحد الأدنى للرافعة المالية 4.5 ، فقد احتفظ كلا البنكين على ما نسبته 10.45% و 10.85% في سنة 2016 و ما نسبته 10.04% و 10.38% سنة 2015 .

- **25دراسة (Martini, 2016)**

بعنوان : **Greening Basel 3: towards a « Green » Basel 4**

ركزت هذه الدراسة على الأساليب القياسية احتساب مخاطر الائتمان تحت اطار عمل احترازي لكفاية راس المال كحافز لتوجيه التمويل المصرفي حيث ينص الاتحاد المصرفي الفرنسي على ضرورة تخفيض التمويل في الاطار التنظيمي لاتفاقية بازل 3 و لهذا سيتم تحفيز البنوك لعملية التمويل الأخضر و استعمال التصنيف الأخضر وفق اتفاقية بازل 4 و ذلك حسب التصنيف الداخلي و الخارجي المستخدم في الاطار التحوطي لمخاطر الائتمان و هو عامل دعم اخضر مقترح من طرف الاتحاد المصرفي الفرنسي، تم احتساب راس المال في احدى البنوك الفرنسية من خلال ميزانيات البنك و بلغت نسبة راس المال في ديسمبر 2014 11.7% بينما في ديسمبر 2015 13% متضمنة الشريحة الأولى من رأس المال و الأصول المرجحة بالمخاطر باوزانها بعد الاعتماد على التصنيف الخارجي لمؤسسات التصنيف الخارجية كمؤسسة: **Poor & Moody's** ، ثم احتساب نسبة الرافعة المالية و التي بلغت سنة 2014 و 2015 نسبة 3.6% ، 4.0% على التوالي و هذا ما يبين مدى صلابة الجدار المالي للبنك في تعامله و طرح أسهمه في السوق المالي حيث حدد معيار الرافعة المالية حسب بازل 3 نسبة 3% في حين بينت الدراسة انه لتطبيق ما اقترحته بازل 4 هو إضافة مبالغ إضافية لمجابهة المخاطرة المصاحبة لعائد الأسهم.

- **26دراسة (فيلالي، 2016) :**

بعنوان: **قياس وإدارة المخاطر الائتمانية باستعمال طريقة القرض التنقيطي: حالة بنك الجزائر الخارجي.**

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج من بين عدّة نماذج يمكن للبنوك الجزائرية بشكل عام في اتخاذ قرارات خاصة للتنبؤ بإفلاس الشركات المقترضة وهذا من أجل مساعد الاقراض من جهة ، حيث قام الباحث بتشكيل قاعدة بيانات مكونة من مجموعة من المتغيرات المالية وغير المالية على حد سواء انطلاقا من القوائم المالية والوثائق

التكميلية المدرجة في ملف طلب القرض المقدم من طرف عينة مكونة من 60 مؤسسة مقترضة قسمت بالتساوي الى مؤسسات سليمة وأخرى متعثرة.

قد تم اخضاع بيانات الدراسة الى سلسلة من الاختبارات الاحصائية باستخدام برنامج **SPSS** وذلك بغية تحديد الخصائص الوصفية لأفراد العينة والتأكد من مدى ملائمة هذه البيانات لتطبيق النموذج الخاص لقياس المخاطر الائتمانية المتبع في هذه الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق طريقة القرض التنقيطي قد حقق نسب تصنيف صحيح وصلت دقتها إلى غاية 98.3% من اجمالي المؤسسات المصنفة، الأمر الذي من شأنه مساعدة البنوك التجارية العاملة في الجزائر على التحكم الأمثل في مخاطر القروض وبالتالي اتخاذ قرار ائتماني سليم.

- **27 دراسة (رجوان و سالم، 2016) :**

بعنوان: أثر تطبيق اتفاقيات بازل على البنوك المركزية في البلدان النامية:

-قامت هذه الدراسة بتسليط الضوء على مدى التزام البنوك المركزية بمعايير بازل الدولية و تحديات تطبيقها، حيث أن البنوك الكبيرة و العالمية تستفيد من اتفاقية بازل 2 لقياس المخاطر و ذلك بزيادة متطلبات الحد الادنى لرسملة السنوات المستقبلية و ذلك لعدم وجود أجهزة رقابية لدى البنوك فتكون لديها القدرة على قياس المخاطر خاصة التقييم الداخلي في صيغتها الاولية و المتقدمة و يعني ذلك أن الدول العربية ستبقى في المقاربة البسيطة و المعروفة بالنموذجية كذلك تطبيق في المقاربة الى الرسملة المطلوبة لمخاطر الإقراض و هي الرسملة الاضافية المطلوبة في الاتفاق الجديد و اللاّزمة لتغطية مخاطر التشغيل، الملاحظ أيضا من الدراسة انه من ضمن التحديات التي تواجهها البلدان النامية هي قدرة البنوك على مسألة ضمانات القروض و الكفالات حيث اخذت هذه الاتفاقية برفض اي تخفيض لخطر الاقراض، و منه توصلت الدراسة الى النتائج التالية: لابّد من الفهم الجيد و المقبول لمعايير بازل و كافة متطلباتها و كذا الوسائل الارشادية لادراة المخاطر الائتمان و مخاطر السوق و مخاطر التشغيل و لتطبيقها يجب التأكد من التعليمات و القواعد التي وردت في الوثائق التي قد صدرت قبل صدور الطبعة الثالثة لبازل كذلك الإلمام بسياسات و استراتيجيات التقييم لكفاية رأس المال .

- **28دراسة (Gürcan & Güneş, 2016)**

بعنوان :

Basel IV: Bankaları Bekleyen Zorluklar ,Türkiye Bankalar Birliği

أشارت هذه الدّراسة الى التحديات التي تواجه البنوك التركية لتطبيق اتفاقيات بازل خاصة فيما يخص مكوّنات رؤوس الأموال و الأصول المرجحة بالمخاطر و المخاطر الناتجة عن التعامل بالأسهم بهدف تعزيز قواعد السيولة و الرافعة المالية، كما يأكد اتحاد البنوك في تركيا الى تقييم مخاطر الائتمان بالاعتماد على العامل الأخضر و التغييرات التي نصا عليها بازل 4 للحد من التباين في الأصول المرجحة بالمخاطر و جعد قواعدها قابلة اكثر للفهم و التطبيق في البنوك بصورة واضحة حيث قامت الدراسة باحتساب حساسية المخاطر وفق المناهج القياسية و تقليل التباين في العمليات الحسابية في النماذج الداخلية بهدف التقلب المفرط في نسب راس المال القانوني في البنوك و ذلك بمراجعة الطريقة القياسية لمخاطر الائتمان المصنفة تصنيفا خارجيا الأكثر حذرا للخطر، كذا مراجعة مخاطر السوق باستخدام النموذج القياسي الداخلي **VAR** الى نموذج اكثر دقة **CRR** التغيير في حساب هامش الخطر و الضمان) اما فيما يخص احتساب المخاطر التشغيلية فغيرت كل الأساليب بطريقة قياسية جديدة باستخدام مؤشرات النشاط/ العمل **(Goster)** كما اشارت الى اهم 12 مبدأ اضافته بازل 4 لهذه التغييرات في اطار كفاية رأس المال و الذي سيصمم قاعدة رأس مال جديدة اذن لا شك ان معايير بازل 4 ستؤثر على جميع البنوك.

- ✓ **29دراسة (Maria & Georgoulea, 2016)**

بعنوان:

The Impact of Basel III Indexes of Leverage and Liquidity CRDIV/CRR on Bank Performance: Evidence from Greek Banks

تم استخراج البيانات المستخدمة من قاعدة البيانات **Bankscope** تتألف البيانات من 19 بنك تجاري و تعاوني للفترة 2003-2014 اما بالنسبة للمتغيرات التابعة فتمثلت في نسبتين نسبة العائد على حقوق الملكية **ROE** و نسبة العائد على حقوق المساهمين **ROA**، أمّا بالنسبة للمتغيرات المستقلة هي نسبة تغطية السيولة ، نسبة الرافعة المالية، نسبة التمويل الصافي المستقر، كذلك متغيرات وسيطيه: (إجمالي الأصول، نسبة القروض غير العاملة ، أرباح غير موزّعة) تم تحليل المتغيرات بطرح قيمتها من المتوسط الحسابي للمتغير و قسم النتيجة على الانحراف المعياري ثم تقدير معاملات الارتباط للمتغيرات المستقلة و التابعة ثم استخدمت الدراسة نموذج الانحدار التجميعي لتستنتج ان تأثير متغيرات السيولة و الرافعة المالية للبنوك اليونانية فان صافي نسبة التمويل المستقرة لها تأثير سلبي على المتغيرات التابعة في فترة الازمات المصرفية في حين أظهرت النتائج ان نسبة الرافعة المالية تهر ارتباطا مهما من الناحية و ان كان إيجابيا بمؤشرات الأداء مما يدل على ان ارتفاع قيم الأداء بسب زيادة الرافعة يعني زيادة مخاطر الملاءة المالية للبنوك، اما تأثير السيولة على أداء البنك إيجابي في كل فترة مما يعكس حقيقة السيولة لدى البنوك و التي تساعد على زيادة ربحيتها و بتكلفة أقل.

- **30دراسة (بوعبدلي، سعيد 2015):**

بعنوان: إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية –دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر–

تناولت هذه الدراسة بكيفية ادارة المخاطر التشغيلية وفق معايير بازل 2 مع الاشارة الى الممارسات السليمة لمبادئها في تحديد و تقييم المخاطر، و تمّ تطبيق هذه المبادئ على عينة من البنوك المتمثلة في BEA ,BDL,BADR,BNA,CPA,SGA,و عرضت النتائج الاحصائية التي افرزت

من خلال برنامج SPSS الاحصائي و قسم الاستبيان محل الدراسة الى 4 محاور و ضم 29 سؤال و توصلت النتائج الميدانية افادت في ان البنوك مهتمة بتكوين اطار للتعرف على المخاطر التشغيلية و تقوم بوضع استراتيجيات لمواجهة هذا النوع من المخاطر في حين لا يتم تشكيل اية خطط طوارئ احتياطية لمواجهة اي خسائر تسببها المخاطر التشغيلية وفقا لما ورد في تحليل SPSS ، و ذلك لعدم اتباع قواعد الادارة السليمة للمخاطر التشغيلية حسب ما ورد في بازل 2 و بذلك تهتم البنوك من نفس المخاطر التشغيلية على الجانب النظري اكثر من العملي كما تعاني جل البنوك من نفس المخاطر و التي تتمحور في العنصر البشري بداية من عدم الكفاءة و ارتكاب الاخطاء وصولا الى الجانب الاخلاقي فيما يتعلق بعملية النصب و الاحتيال من سرقة و اختلاس....و اقرحت الدراسة توصيات تمثلت في العمل على زيادة كفاءة الموارد البشرية بما يتماشى و التطورات في جانب الادارة الحديثة للمخاطر المصرفية و المخاطر التشغيلية بشكل خاص، كذلك على الدولة انشاء خطط طوارئ لمجابهة اي احداث من شأنها في وقوع خسائر اثناء ادائه لأنشطته.

- **31دراسة (Lubberink, 2015)**

بعنوان :

Liability Management Exercises of European Banks in Anticipation of Basel 3

بحثت هذه الدّراسة في التأثيرات الناتجة عن ممارسات إدارة الخصوم للميزانيات على سلامة واستقرار القطاع البنكي والتي تلجأ لها البنوك لسندات الدّين من حامليها قصد الاستعداد لتنفيذ متطلبات بازل 3 في حين قامت الدراسة على أخذ عينة تتكون من 720 ممارسة إدارة الخصوم للبنوك الأوروبية و تحليل القوائم المالية و البيانات الاحصائية لهذه البنوك في الفترة الممتدة 2009 إلى 2013 وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن ممارسات إدارة الخصوم

لا تساهم في تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي، حيث تؤثر العلاوة الكبيرة المدفوعة لأصحاب السندات المستدعاة سلبا على سيولة وملاءة البنوك, كما يمكن أن تكون انعكاسا لآثار سياسية خلافا لأهداف قواعد الملاءة المصرفية.

- **32دراسة (Zaichao & Escanciano, 2015)**

بعنوان :

"Backtesting Expected Shortfall: Accounting for Tail Risk"

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد سبل و حلول للمشاكل التي تواجهها مختلف المؤسسات المصرفية فما يتعلق و أسلوب قياس مخاطر السوق الحديث من قبل اتفاقية بازل والمتمثل في أسلوب العجز المتوقع **Shortfall Expected** كبديل عن أسلوب القيمة المعرضة للخطر**,(VAR (Value At- Risk** ، وذلك بسبب غياب أدوات بسيطة تساعد على تقدير تنبؤات إضافة إلى القيمة المعرضة للخطر في حين اقترحت الدراسة اختبار خلفي بالاعتماد على الانتهاكات التراكمية بالتماثل مع اسلوب العجز المتوقع مشروط ل إنشاء خصائص مقاربة للاختبار والتحقق من أداء العينة المحدودة من خلال بعض المحاكاة لنموذج مونت كارلو. ومن خلال تطبيق عملي لثلاثة من مؤشرات الأسهم لا تستجيب عادة للأحداث المتطرفة مثل **(VAR)**

- **33دراسة (Al-FAWAZ & Ghazi, 2015)**

بعنوان:

Capital Adequacy of the Jordanian Banking Sector for the Period 2000-2013

سعت هذه الدّراسة الى تحديد كفاية رأس المال للنظام المصرفي الأردني للفترة 2000-2013 و ذلك بالاعتماد على البيانات التي حصل عليها الباحثين من سوق عمان للأوراق المالية و البنك المركزي الاردني و وزارة المالية الاردنية للفترة 2000-2013 ، تم استخدام قيم عامل التباين **VIF** لتقييم مشكلة الارتباط المتعدد بين معاملات الارتباط بين كفاية رأس المال (إجمالي الاصول) و السيولة (صافي التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية، صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل او الاقراض) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة العلاقة بين رأس المال و سيولة البنوك التجارية الأردنية، حيث وأظهرت النتائج أنّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال و

السيولة و بين كفاية راس المال و مخاطر الائتمان و الاستثمارات في محفظة الاوراق المالية كما يوصي الباحثين على تطوير اساليب تقييم مخاطر السوق بحيث يتم تضمينها في حساب نسبة كفاية رأس المال البنوك التجارية الأردنية

- ✓ **34 دراسة (FIGUET, HUMBLOT, & LAHET, 2013)**

بعنوان :

" BALE 3 : QUELS IMPACTS SUR LE FINANCEMENT BANCAIRE EXTERIEUR DES PAYS EMERGENTS ?"

هدفت هذه الدراسة على تحليل تأثير معايير اتفاقية بازل 3 على التدفقات لرؤوس الأموال البنكية ل 12 دولية صناعية وما نحوه 30 دولة نامية .و يعمل على جعل كل المعايير على متغيرات مفسرة و مستقلة هذه الدراسة تبين الدور القوي و الفعال لمردوديات البنوك في تسيير ميزانيتها و منحها للقروض و تبرز أيضا نسبة السيولة اللاّزمة لمنح القروض للدول النامية و أخذت عينة تتكون من 30 دولة نامية و 12 دولة صناعية و هذا باستعماله نموذج**"méthodes des moments généralisés "** خلال المرحلة ما بين 1999و2010، و من أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة هو وجود تأثير سلبي للقوانين الاحترازية ضد المخاطر و التحوطية الجديدة على التمويل البنكي للدّول النامية .

- ✓ **35 دراسة (Al tamimi & Obeidat, 2013)**

بعنوان :

Determinants of Capital Adequacy Ratio in commercial banks of Jordan empirical Study

حاولت هذه الدّراسة الالمام بمفاهيم معايير جديدة اشارت لها بازل 3 محددة بذلك اهم العوامل التي تؤثر على رأس المال في البنوك التجارية الأردنية و تقييم العائد و المخاطرة المصاحبة له لهذه البنوك في بورصة عمان حيث تم اعتماد الباحثين على عينة مكونة من 12 بنك مدرج في هذه الأخيرة بالاعتماد على التقارير و البيانات السنوية من سنة 2000 الى غاية سنة 2008 و بهدف التأكد من صحة فرضيات الدراسة تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد و تكونت المعادلة من مجموعة من المتغيرات كفاية رأس المال، نسبة حقوق الأصول الخطرة للملكية، العائد على حقوق الملكية ، العائد على الأصول، معدل القوة الايرادية و تبين ان هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بالاعتماد على معامل بيرسون بين راس المال و المتغيرات التالية: مخاطر سعر الفائدة و معدل العائد على حقوق الملكية ، مخاطر الائتمان و نسبة القوة الايرادية كما اشارت النتائج ان المتغيرات المستقلة لها تأثير مرتفع على

كفاية رأس المال في حين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين راس المال البنوك الأردنية و المتغيرات المستقلة التالية مستوى السيولة و معدل العائد على الأصول

- **36دراسة (Taskinsoy, 2013)**

بعنوان: RIGOROUS CAPITAL REQUIREMENTS UNDER BASEL III, POSSIBLE IMPACT ON TURKEY'S FINANCIAL SECTOR

قامت هذه الدراسة تحليل القطاع المالي التركي و الذي شهد أكبر أزمة مالية و اقتصادية عام 2001 و نتج عنه إصلاح شامل لهذا القطاع بصفة عامة و للقطاع المصرفي بصفة خاصّة و الذي كلّف الحكومة التركية مبلغ 50 $ مليار دولار حيث قدم صندوق النقد الدولي مساعدة مالية للإصلاح بقيمة 24$ مليار دولار ، و كانت تركيا قادرة على امتصاص هذه الصدمة الاقتصادية و تخطي الضغط المالي لتصبح كقوة اقتصادية في المرتبة السادسة عشر عالميا بحجم 1$ ترليون دولار من الناتج المحلي الاجمالي كما بلغ معدل كفاية رأس المال في البنوك التركية نسبة 16% و هو اعلى من المعدل المقرر من طرف لجنة بازل 3 و هو 10.5% تم دراسة تحليل النظام البنكي التركي قبل الازمة من سنة 1990 بالاعتماد على بيانات مختلف الدول و مقارنتها مع تركيا كالولايات المتحدة ، منطقة اليورو، اليونان، اليابان....لكل من التطور لمعدل راس المال، هامش الإقراض المصرفي، زيادة نسبة الأسهم، الحد الأدنى لمتطلبات راس المال لمواجهة الصدمات و الازمات المصرفية في البلدان المذكورة خاصة بعد ازمة الرهان في الولايات المتحدة الامريكية، استنجت الدراسة انه من الضروري امتصاص الصدمة عن طريق الحد من فائض السيولة و الرفع من راس المال في البنوك و تخفيض منح الائتمان لحماية النظام المصرفي و معالجة المخاطر حسب ما نصت علية اتفاقية بازل 3.

- **37دراسة (نجار، 2013):**

بعنوان: "اتفاقية بازل 3 و اثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على بازل 3 و ما جاءت به من مقترحات على ضوء الازمة المالية العالمية، و هذا ما دفع البنوك المركزية الى التفكير جديا في زيادة رؤوس الاموال للبنوك لتفادي الازمات الائتمانية، كما أشارت الدراسة الى النظام المصرفي الجزائري و الذي يعتبر اتفاق بازل 3 فرصة له لتطوير ذاته بعيدا عن التأثيرات السلبية لهذه الاقتراحات، نظرا لسيطرة البنوك العمومية عليه و انغلاقه عن الاسواق المالية العالمية و قلة تعامله بالابتكارات المالية، اعتمدت الدراسة على تحليل مختلف الجداول للبنوك العمومية تمثلت في تطور حجم الودائع الكلية خلال

الفترة (2005-2011) كذا مؤشرات تنافسية تطور السوق المالي في الجزائر و كذلك تطور نسبة كفاية النظام المصرفي الجزائري للفترة (2008-2011) في حين بينت هذه الدراسة التحليلية مدى تطور راس مال البنوك العمومية لسنتي 2009 و 2010 و تطور الرافعة المالية للفترة (2003-2010) وبينت كذلك فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري حيث بلغ ما قيمته 3008.3 مليار دج سنة 2011 بعد ما كان 1621.43 مليار دج سنة 2006 و من اهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة ان اتفاقية بازل 2 جاءت لتدعم متانة و صلابة النظام المصرفي و ان التعديلات التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 استنبطت من دروس الازمة المالية و تهدف الى تحصين البنوك و حمايتها من ازمة جديدة كمت قدمت مجموعة توصيات تمثلت في ان المضي قدما في تطبيق بازل3 على مستوى البنوك العمومية و ذلك حتى لا تكون بمعزل عن التطورات الدولية كذلك استغلال البنوك العمومية الجزائرية فرصة تطبيق هذه الاتفاقية للخروج من نفق التخلف بتحديث اساليب عملها و تنويع منتوجاتها و الاهتمام بادارة المخاطر، و تطوير اطاراتها البشرية.

- ✓ **38دراسة (عيّاش، 2013)** :

بعنوان: اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي

عالجت هذه الدراسة اهم تعديلات اتفاقية بازل 2 و صدور بازل 3 ، و تأثير تطبيقها على النظام البنكي العالمي، و ذلك بهدف تحسين الملاءة للبنوك و الارتقاء بأساليب تسيير المخاطر مع ضمان استقرار النظام المالي و ذلك من خلال اصدار اتفاقية بازل3 حيث محث البنوك لتطبيق معاييرها حتى عام 2019 على ان يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013، و على الرغم من أن غالبية الاقتصاديين الماليين في الدول الغربية قد رحبو بالقوانين الجديدة في حين ان بعضهم قد عبر عن خشية من ان تؤدي هذه الخطوة الى وضع المزيد من الضغوط المالية على البنوك فهذه الاخيرة ستضطر الى تقليل حجم القروض التي تمنحها خصوصا بعد الازمة المالية العالمية الاخيرة ادت الى زيادة الاهتمام بتعزيز النظام البنكي الدولي و حمايته من الهزات و الازمات المالية ، و من ضمن اهم النتائج المستخلصة تمثلت فيما انه يبقى تطبيق ما جاءت به الاتفاقية يحتاج لبعض الوقت، لذا فقد منحت بازل 3 البنوك حتى عام 2019 لتطبيق هذه القواعد الكلية ، على ان يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013.

✓ **39دراسة (Lilius, 2012)**

بعنوان :

Basel 3 : Mapping the effects to stability, output and lending in the Nordics

تهدف هذه الأطروحة إلى شرح أهم مميزات اتفاقية بازل و طريقة العمل بمعايير بازل 2 و 3 و دور معايير مستويات رأس المال و السيولة في البنوك الكبرى في إسكندينافيا و التي تمثل جزء من القطاع المصرفي السويدي في تصحيح العوامل الخارجية السلبية و فشل السوق التي عرفتها بلدان الشمال الاوروبي أعطت الدراسة كذلك هيكل راس المال الأساسي تم الاعتماد على بيانات إحصائية لسبعة بنوك رئيسية تبين أنّ متوسط نسب رأس المال الأساسي قد ارتفع بشكل ملحوظ من 7.40% عام 2006 إلى ما متوسطه 12.5% في عام 2011 في القطاع المصرفي السويدي، هذا ما يدّل أن الزيادة في رأس المال الأساسي تحقق انخفاض في احتمال الوقوع في الازمة بنسبة 85% و الذي يؤدي بدوره إلى الارتفاع في مستوى الناتج المحلي الإجمالي للبلد من5% الى 4% مقارنة بما كان عليه في 2006 من جهة أخرى ، توصلت الدراسة الى أنّ معدلات نمو القروض و المتوسط المرجح لنسبة السيولة فالزيادة في الأصول الثابتة و الانخفاض في الودائع قصيرة الاجل سيؤدي الى انخفاض نمو الإقراض و هذه إحدى شروط نجاح تطبيق معيار بازل 3.

✓ **40دراسة (Gersl & Seilder, 2012)**

بعنوان : credit growth and contercyclical capital buffers : evidence from central and eastern european countries

تناولت هذه الدّراسة موضوع الطرق التي أقرتها و حددتها لجنة بازل للرقابة على المصارف و ذلك بالاعتماد على التجربة الأوروبية الوسطى و الشرقية و كيفية منحها للقروض بإتباع طريقة احترازية حيث تمت مناقشة كفاية رأس المال التحوطي الاحترازي لحماية البنوك من الأزمات و التقلبات الاقتصادية و تم من خلال هذه الدراسة تحديد نسبة الملاءة الملائمة باستخدام مرشح **Hodrick-prescot** و مدى تناسبه و مقترحات بازل لحساب تعثر القروض في اطار كلي لرأس المال تحوطي وفق التعديلات التي أضافتها معايير بازل 3 و التي رفعت من راس المال التحوطي خصوصا بعد ازمة 2008 من 8% الى 10.5%.

✓ **41 دراسة (BOSSY, 2012)**

بعنوان :

" Pouvoir Expliquer les Répercussions des Accords de Bâle III sur les Activités d'une Banque à Dimension Internationale

أشارت الدراسة إلى الخسائر و المخاطر المرتبطة بالنشاط البنكي السويسري وما تأثير اتفاقيات بازل على هذا النشاط حيث أوضحت الدراسة أنّ تدابير بازل3 جاءت بهدف ضمان استقرار الانظمة البنكية العالمية و حماية المودعين و عليه فان هذه التدابير معادية و لا تخدم النظام البنكي الامريكي و عليه ينبغي أن تنسحب الولايات المتحدة الامريكية من لجنة بازل، تم شرح تأثير اتفاقية بازل3 على النشاط البنكي في هذه الدراسة من خلال النمذجة المالية و البنكية من خلال تحليل نوعي و كمّي و ذلك باستخدام النموذج القياسي **VAR** لتغطية الخسارة البنكية و تقييم الأصول لحساب متطلبات رأس المال بشرائحه الثلاثة **Tier1, Tier2, Tier3** لبازل 3 و الأصول المرجحة و المخاطر الثلاثة : الائتمان و التشغيل و السوق، و من أهّم النتائج المتوصل إليها أن تطبيق معايير بازل 2.5 تؤدي الى زيادة الأصول المرجحة للمخاطر و بالتالي زيادة تعرض البنوك لمخاطر السوق بنسبة 45% أي ما نسبته 49.2 مليار فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2011 مقارنة بأصول بازل 2 المرجحة للمخاطر 20.8 مليار فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2010 إذن مضاعفتها و بالتالي تتوقع زيادة مضاعفتها حين تطبق معيا+++ر بازل 33 التي تعزز زيادة رؤوس الأموال في البنوك.

- ✓ **42دراسة (Cosimano & S. Hakura, 2011)**

بعنوان:

Bank Behavior in Response to Basel III: A Cross-Country Analysis

بحثت هذه الورقة عن مدى تأثير قواعد بازل الثالثة بخصوص متطلبات رأس المال الجديدة على معدلات الاقراض المصرفي و نموها في مجموعة من الدول حيث قسمت عينة الدراسة باستخدام بيانات سنوية تم الحصول عليها من قاعدة البيانات **Bank scope** كل دولة أي **Panel** الى 3 مجموعات مختلفة من البنوك : الاولى خصت أكبر 100 بنك حول العالم كالدنمارك، سويسرا، ألمانيا، السويد، بريطانيا، ايرلندا ، الولايات المتحدة الامريكية، كوريا و اليابان، و قبل حدوث الازمة المالية و تقاس بإجمالي أصولها عام 2006، الثانية: البنوك التجارية في الاقتصاديات المتقدمة و التي شهدت الازمة المصرفية بين عامي 2007 و 2009، و الثالثة: البنوك التجارية في الاقتصاديات المتقدمة التي لم تشهد الازمة المصرفية بين عامي 2007 و 2009 في حين استبعدت فرنسا و هولندا و النمسا لعدد توفر البيانات للدراسة ، تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد **GMM** حيث تم تحديد الازمات المصرفية

باستخدام مؤشر ضغط السوق المالي حيث يعرفها بانها الفترات التي توجد فيها زيادات مفرطة في الطلب على السيولة في سوق المال، أظهرت النتائج في هذه الدراسة ان معايير و قواعد بازل اثرت بشكل كبير على التي لم تشهد الازمة كالدنمارك و اليابان في حين لم تؤثر على بعض الدول التي شهدت الازمة كالولايات المتحدة الامريكية.

- ✓ **43دراسة (Moulay–Khatir, 2008)**

بعنوان :

"Gestion et évaluation des risques de crédit : Essai d'exploration de la méthode scoring – Cas du secteur des travaux publics en Algérie"

وضحت هذه طرق تسيير و تقييم و تحليل خطر القروض في البنوك الجزائرية بدءا بإظهار مدى قدرة نظام التسيير و تبيين هل تسيير مخاطر القروض مراقبة القروض البنكية مع عدم التطبيق الفعال في البنوك الجزائرية مبنية على نظام معلوماتي فعال . أما الجزء الثاني فتمثل في دراسة تطبيقية على مدى إمكانية تطبيق جميع الطرق الكمية في عملية تقييم خطر القروض في البنوك الجزائرية و هل تسمح الطريقة التقليدية)الكلاسيكية(المطبقة من طرف البنوك الجزائرية بتقدير حجم الخطر و إبراز نقائصها من ثم توضيح دور عملية التنقيط في إدارة مخاطر القروض عند البنك باعتماده على طريقة التنقيط. **Scooring** و أخيرا دراسة مقارنة بين الطرق الكلاسيكية لتسيير مخاطر القروض و الحديثة من حيث الفعالية كنتيجة لهذا البحث من المهم تطوير النظام المالي و عملية اتخاذ القرار في البنوك الجزائرية و يجب وضع في كل مؤسسة بنك معلوماتي على حسب تصنيف القروض و الزبائن و وضع إدارة للأخطار و إدارة لمنح القروض في كل بنك و وضع نظام معلوماتي متناسق و متكامل بين إدارة المخاطر و القروض و الوكالات البنكية و أهمية السماح لهذه الأخيرة في اتخاذ قرار منح القروض و معرفة خصوصيات أنواع كل القروض الممنوحة مع تجنب المخاطر التي يمكن مواجهتها في ظروف حرجة و إيجاد آليات لتسيير و إدارة مخاطر القروض مند الموافقة إلى حين التسديد الكلي ، مع إدماج التدقيق البنكي و المراقبة كإحدى المهام الأساسية و الإجبارية للمؤسسة البنكية في الوقت الراهن و وضع الإطار العام و النظم الخاصة بقواعد الحيطة و الحذر للسهر علي تطبيق كل القوانين الاحترازية و في الأخير تطوير الطرق الإحصائية للتنبؤ من أجل اتخاذ القرارات السليمة في الموافقة في منح القروض.و من خلال هذه الدراسة، نسعى إلي محاولة تطبيق الطرق الكمية التي تقلل من المخاطر من جهة وتساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة في منح القروض مع الاعتماد على الطرق الكلاسيكية.

✓ **44دراسة (صوار، 2008):**

بعنوان : محاولة تقدير عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية – دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية :BADR

تناولت هذه الدراسة تقييم و تقدير خطر عدم تسديد القروض بإحدى طرق تسيير مخاطر القروض و هي طريقة القرض التنقيطي و طريقة التقنية العصبية الحديثة الاصطناعية و ذلك بتطبيقها على احدى البنوك الجزائرية العمومية و هو بنك التنمية الريفية و الفلاحة **BADR**، هذه الطريقة استطاعت التحكم في تسيير مخاطر القروض باستخدام اسلوب التحليل التمييزي للبرنامج الاحصائي (**SPSS V 14**)و تقنية الشبكات العصبية حسب تصنيف المؤسسات العالمية **C±** و جاء الجانب النظري الى ذكر عدّة طرق منها الطريقة الكلاسيكية و طريقة **credit–men** ، طريقة الترميز **rating**، طريقة التنقيط **scoring** بالاعتماد على مؤسسات التصنيف الخارجي العالمية كمؤسسة **standars by**, **moody's** كما اشارت الدراسة نظريا الى محتوى اتفاقيات بازل.

و من أهّم النتائج التي توصلت اليها الدراسة التي اجريت على عينة 52 مؤسسة منها 42 مؤسسة سليمة و 10 مؤسسات عاجزة و التي استفادت من القرض في فترة 10 سنوات من خلال الاعتماد على وثائق محاسبية تساعد على اتخاذ القرار في منح القروض و امكانية العمل بهذه الطريقتين من أجل السير الحسن لمخاطر القروض و بالتالي استبعاد المخاطر.

✓ **45دراسة (Lokman، 2008) :**

بعنوان : Outil de gestion du risque de crédit :RACOC

هدفت هذه الدّراسة إلى معرفة كيفية إدارة المخاطر على مستوى البنوك الجزائرية و التركيز على البنوك الخاصّة و ما مدى تماشيها مع إحدى أهم الطرق لاحتساب الخطر في البنوك الجزائرية و هي طريقة تعديل خطر العائد على رأس المال بما أنّ التأكيد على رؤوس الاموال البنكية امر جد هام و ان أي عائد يقابله خطر و بعد دراستها للجانب الإلمامي النظري لهذه الطريقة **RACOC(Risk Ajusted Return On Capital)**

قام الباحث بتطبيقها على مجموع القروض الممنوحة من طرف البنك و بالاعتماد على قاعدة البيانات المركزية لمجموعة البنك و استخراج البيانات الازمة للدّراسة من 31 ماي 2007 الى غاية 31 ماي 2008 في احدى

البنوك الخاصة بالجزائر **Bnp Paribas** كون هذه الطريقة تكون حل فعّال في تسيير مخاطر القروض و ادارتها في البنوك.

- ✓ **46دراسة (القطناني، 2007):**

بعنوان: أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية "دراسة تحليلية في المصارف الأردنية".

استهدفت هذه الدراسة التعرف على بعض خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات (الخصائص الإدارية، خصائص الملاءمة، خصائص الأمن والسلامة) وقياس مدى توافرها في المصارف الأردنية، بالإضافة إلى تحديد مدى تأثير هذه الخصائص في مخاطر الرقابة التشغيلية في المصارف الأردنية من وجهة نظر كل من العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المصارف الأردنية والمدققين الخارجيين لهذه المصارف ومدى توافق آراء عينة الدراسة في الإجابة عن تساؤلات الدراسة. وقد قام الباحث بتطوير أداة الدراسة (الاستبيان) استنادا إلى الإطار النظري والدراسات السابقة وتم توزيع (64) استبانه على عينة من مجتمع الدراسة الذي يتكون من العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف الأردنية والمدققين الخارجيين لهذه المصارف. وباستخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لبيانات الدراسة (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار **T-test Paired sample)** توصل الباحث الى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف الأردنية والمدققين الخارجيين لهذه المصارف بشأن مدى توافر خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات (الخصائص الإدارية، الملاءمة، الأمن والسلامة) في المصارف الأردنية. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينتي الدراسة لهذه المصارف بشأن مدى تأثير خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية في المصارف الأردنية. وفي ضوء نتائج التحليل قدم الباحث مجموعة من التوصيات التي يراها ضرورية لتحسين خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في المصارف الأردنية للحد من مخاطرها الرقابية.

2.تحليل و مناقشة الدراسات السابقة :

بعد عرض الدراسات نقوم بإحصاءها ، و التطرق لأهم الطرق الإحصائية المعتمد عليها في معالجة الموضوع ثم مناقشها.

1.2 الطرق الاحصائية المعتمدة في الدراسات السابقة :

اختلفت الطرق القياسية و الاحصائية التي عالجت موضوع اتفاقيات بازل و طريقة قياسها في مختلف البنوك العالمية كذلك طبيعة و طريقة جمع البيانات التي تختلف حسب مكان و زمان كل بنك كذلك طبيعة اقتصاد و قطاع بلد لبلد اخر، و هذه الطرق قسّمت كالاتي في الجدول التالي:

جدول (1.2): الطرق المعتمدة في الدراسات السابقة

الدراسات السابقة	احتساب معدل كفاية رأس المال	النماذج القياسية	تحليل البيانات الاحصائية	طريقة القرض التنقيطي و الشبكات العصبية	Stastical Package for Social Science
1دراسة (بن دهينة، زيرار، 2020)					
2دراسة (Bendehina, Kouadria2020)					
3دراسة (سمر، 2019)					
4دراسة Bendehina & Zirar, 2019					
5دراسة (العربي ، رقايقية ، 2019)					
6دراسة ((BCBS, 2019					
7دراسة (نوال سمر *، 2019)					
8دراسة (بن دهينة* و حمودي، 2018)					
9دراسة (بن دهينة، تلمساني، و زدون، 2018)					
10دراسة (مجدوب، بوزرب ، و عريس، 2018)					
11 دراسة (بوبكر و سعداوي ، 2018)					
12دراسة Quansah, 2018					
13دراسة Swamy, 2018					
14دراسة (شيلي و قدي، 2018)					
15دراسة (صابري، 2018)					
16دراسة (لويزة، 2018)					
17دراسة (نعاس و عباس، 2018)					
18دراسة (بكاي و سايب، 2018)					
19دراسة (غزازي و صغيري، 2018)					
20دراسة (حيمودة و اخرون ، 2017)					

21دراسة (صيد و رقايقية، 2017)					
22دراسة (قادري و قارة ، 2017)					
23دراسة (زايدي، 2017)					
24 دراسة Martini, 2016					
25 دراسة Chartered, 2016					
26دراسة (فيلالي، 2016)					
27دراسة (رجوان و سالم، 2016)					
28دراسة Gürcan & Güneş, 2016					
29دراسة Maria & Georgoulea, 2016					
30دراسة (بوعبدلي، سعيد 2015)					
31دراسة Lubberink, 2015					
32دراسة Zaichao & Escanciano, 2015					
33دراسة Al-FAWAZ & Ghazi, 2015)					
34دراسة FIGUET, HUMBLOT, & LAHET, 2013					
35دراسة Al tamimi & Obeidat, 2013					
36دراسة Taskinsoy, 2013					
37دراسة (نجار، 2013)					
38دراسة (عيّاش، 2013)					
39دراسة Lilius, 2012					
40دراسة Gersl & Seilder, 2012					
41دراسة BOSSY, 2012					
42دراسة Cosimano & S. Hakura, 2011					
43دراسة Moulay-Khatir, 2008					
44دراسة (صوار، 2008)					
45دراسة Lokman, 2008					
46دراسة (القطناني، 2007)					
المجموع	46				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسآت السّابقة المذكورة

أحصينا 46 دراسة من خلال نتائج الجدول أعلاه للفترة الممتدة من 2007 الى 2020 للأساليب و الطرق الإحصائية المختلفة و سنقوم بتحليلها و مناقشتها

2.2 مناقشة و تحليل الدّراسات السّابقة:

أحصينا 46 دراسة من خلال نتائج الجدول أعلاه للفترة الممتدة من 2007 الى 2020، حيث اختلفت الطرق القياسية و الاحصائية التي اعتمدتها في جانبها التطبيقي و التي عالجت موضوع اتفاقيات بازل و طريقة قياسها في مختلف البنوك العالمية و هي كالتالي:

- الاعتماد على **احتساب معدل كفاية رأس المال البنوك حسب اتفاقيات بازل الثلاثة فقط** بمجموع 7 دراسات ، أي ما نسبته **15%**

- الاعتماد على **النماذج القياسية فقط** كاستعمال النموذج القياسي **VAR** لتغطية الخسارة البنكية و تقييم الأصول لحساب متطلبات رأس المال، كذلك أسلوب البيانات نموذج ،**Panel Least Squares** التي تحتوي على نموذج الانحدار التجميعي **" Panel Data "** المقطعية **Random -effects GLS regression** ونموذج الآثار العشوائية ، **Fixed-effects regression**، بمجموع 11 دراسات ، أي ما نسبته **24%**

- الاعتماد على **البرنامج الاحصائي Spss فقط** كاستخدام قيم عامل التباين **VIF** لتقييم مشكلة الارتباط المتعدد بين معاملات الارتباط بين كفاية رأس المال (إجمالي الاصول) و السيولة (صافي التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية، صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل او الاقراض) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة العلاقة بين رأس المال و سيولة البنوك مثلا، بمجموع دراسة واحدة ، أي ما نسبته **2%**

- الاعتماد على **تحليل البيانات الاحصائية فقط** كتحليل مختلف النسب مثلا للملاءة و السيولة و الودائع و القروض في البنوك بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك المركزية، بمجموع 14 دراسات ، أي ما نسبته **30%**

- الاعتماد على **طريقة القرض التنقيطي و الشبكات العصبية فقط** بالاعتماد على مؤسسات التصنيف الخارجي العالمية كمؤسسة **standars by, moody's**، بمجموع 7 دراسات ، أي ما نسبته**15%**

- كذلك تم المزج في بعض الدراسات بين **النماذج القياسية** و **Spss** بمجموع 4 دراسات أي ما نسبته **8%**، أيضا دراسة واحدة اعتمدت على **تحليل البيانات و احتساب معدل كفاية رأس المال**، أي ما نسبته **2%**، و اخيرا **طريقة القرض التنقيطي** و **Spss** بمجموع دراستين أي ما نسبته **4%.**

خاتمة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل أهّم الدّراسات السّابقة المماثلة و المشابهة لموضوع الدّراسة، و حسب إطلاع الباحثة فقد تم الاستعانة بمجموعة من الدراسات التجريبية التي اجريت على العديد من الدول حيث اختلفت طرق معالجتها و تم الاسترشاد بها للتعرف أكثر على موضوع البحث و المتمثل في تطبيق اتفاقيات بازل و تأثيرها على النشاط المصرفي من اهم المواضيع التي اهتم و بحث فيها العديد من المختصين و الباحثين الاقتصاديين في مجال البنوك و الصيرفة و ذلك لمجابهة المخاطر المترتبة عن نشاط البنوك و ما يسببه من اضطرابات و ازمات مالية شهدتها الدول المتقدمة، ، حيث تم تقسيم الدراسات حسب الطرق المنتهجة من طرف الباحثين وأهّم النتائج المتوصل إليها و ذلك لتكوين و الاطار النظري من جهة و لتعزيز الجانب التطبيقي من جهة أخرى.

الفصل الثالث:

القطاع المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل الدّولية

2020-1830

مقدمة الفصل الثالث:

رغم التغييرات الهيكلية و التعديلات التي مرت عليها القطاع المصرفي الجزائري الا انه لم يطبق كل مل جاءت و نصت عليه اتفاقيات بازل الثلاث بالرغم من احتياج كل من البنوك و الجهات الرقابية و الإشرافية لهذه المعايير و بالتالي الا ان الامر يتطلب بذل جهود كبيرة لتطوير هذا القطاع و تنفيذ أحكام الاتفاقيات و متابعتها، مع القدرة على وضع نماذج للمخاطر و استخدام الطرق المناسبة لقياسها و توفير البيانات اللازمة و استخدام إدارة المخاطر لضمان سلامة البنوك و كفاءة ادارتها، و بالتالي توفير الاستقرار المصرفي و المالي.

1.القطاع المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات المصرفية لسنة 1990:

لقد مر القطاع البنكي و المالي في الجزائر بعدة مراحل منذ الاحتلال إلى يومنا هذا ، كما خضع إلى عدة تغيرات، إذ تميزت كل مرحلة منها بخصائص معينة ، فبعد الاستقلال السياسي ورثت الجزائر جهازا بنكيا متنوعا قائما على أساس النظام الليبرالي يخدم المصالح الفرنسية ، و هذا ما جعل السلطات الجزائرية تهتم بإنشاء جهاز بنكي يوافق نموذج التنمية الاقتصادية. ففي سنة 1966 بدأت الحكومة بتأميم البنوك الأجنبية ليتشكل بذلك
الجهاز المصرفي الجزائري. و احتفظ هذا الأخير بهيكله كما هو إلى غاية بداية الثمانينات ، أين أعيد النظر في تنظيمه و وظائفه تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية المكثفة (صابري، 2018، ص 29) بهدف إدارة الأنشطة و التعاملات بطريقة امنة و سليمة وفقا للقوانين السارية (عكاش و معمري، 2018، ص 268) لذلك، سنحاول من خلال هذا المبحث الأول إعطاء لمحة تاريخية عن القطاع المصرفي الجزائري في اطار مختلف الاصلاحات التي مر بها.

1.1 القطاع المصرفي خلال فترة الإحتلال 1830:

كانت الجزائر جزء من الامبراطورية العثمانية تتميز بقلة دور النقود في المبادلات و نظام المعدنيين – الذهب و الفضة – الى ان عرفت احتلالا فرنسيا، و أول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في 1843/07/19 لتكون بمثابة فرع بنك فرنسا و بدأ هذا الفرع بإصدار النقود فعلا بداية 1848.حيث انشاء بنك الجزائر بموجب القانون المؤرخ في 04 أوت 1851 اهتمت به السلطات الفرنسية و منحته اعتمادا (القزويني، 2008، ص48)، بالرغم من وجود هذا النوع من البنوك المركزية قبل أكثر من قرنين من الزمن، إذ تأسس أول بنك مركزي و هو بنك ريكس السويدي سنة 1668 ، ثم بنك إنجلترا سنة 1694 ، كما يمثل هذا الأخير تاريخ تطور قواعد و قوانين و أساليب الصيرفة المركزية. ثم تبعه بنك فرنسا في 1800 ، الذي كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالحكومة أي الدولة ، و من بعد تأسست كل من البنوك المركزية التالية: بنك هولندا في 1814، بنك النرويج في 1817 ، بنك الدانمارك الوطني في 1818 ، البنك الوطني البلجيكي في 1850 ، ثم البنك الحكومي الروسي سنة 1860، و بنك الرايخ الألماني عام 1876 أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد
تأخر إنشاء بنوك الاحتياطي الفدرالي إلى غاية 1913 (جاسم، 1999، ص 223) ، و قد مر هذا البنك بأزمة شديدة في الفترة من سنة 1880 إلى سنة 1900 نتيجة إسرافه منح القروض للمعمرين الزراعية و العقارية، مما دفع السلطة الفرنسية عام 1900 إلى اتخاذ اجراءات جذرية بشأنه، نقل مقر البنك إلى باريس، و تغيير اسمه إلى بنك الجزائر و تونس و تغير أسس الاصدار و التغطية و تعيين محافظ و نوابه و 15 عضوا (من فرنسا و من الجزائر و تونس)، أمم بنك الجزائر عام 1946 و في 1958/09/19 فقد البنك حق الاصدار بالنسبة لتونس بعد

استقلالها و عاد مجددا اسمه بنك الجزائر و قد ظل يعمل إلى تاريخ 1962/12/31 حيث ورثته ابتداءا من اليوم التالي البنك المركزي (القزويني، 2008، ص 49)

2.1 القطاع المصرفي خلال فترة السيادة الوطنية (1962-1968):

عرف القطاع المصرفي الجزائري عدة مراحل منذ الاستقلال، بداية من مرحلة تكوين القطاع المصرفي الجزائري وذلك من الفترة الممتدة بين 1962 م إلى سنة 1985 م، لكنها وهي مرحلة سيطرت فيها الدولة الجزائرية على البنوك العمومية و قامت بتأميمها ثم جاءت مرحلة ما بعد 1986 أي بعد انخفاض أسعار البترول التي أظهرت ضعف القطاع النقدي الجزائري وبالتالي ضرورة إصلاحه.

1.2.1 مرحلة (1962-1965):

تم انشاء البنك المركزي الجزائري ((BCAفي 13 ديسمبر 1962 بموجب قانون 62/ 144 **(القزويني، 2008، ص 57)** ، فكان القطاع المصرفي قائما على النظام الليبيرالي الحر تابعا للاقتصاد الفرنسي (ناصر،2004 ،ص 292)، و لهذا عمل بنك الجزائر منذ الاستقلال على استرجاع سيادته المالية و النقدية للخروج من دائرة الفرنك الفرنسي لتستقل بالسلطة النقدية و بذلك حدث انفصال جزئي بين السلطات الجزائرية و الفرنسية و وفقا لقانون المالية لسنة 1965 فإنه وضع كلية لخدمة الخزينة العمومية يمنحها تسبيقات وقروض غير منتهية دون شرط (أوصغير، 2018، ص 149)، أما بالنسبة للخزينة الجزائرية العمومية فبتاريخ 08 أوت 1962 ، تم إنشاءها و هذا للقيام بالنشاطات التقليدية لعمل الخزينة مع صلاحيات واسعة فيما يخص الحصول على قروض الاستثمار و قروض التجهيز للقطاع الفلاحي (شارفي، 2005، ص 100)، ثم تم انشاء الصندوق الجزائري للتنمية (CDA) في 7 ماي 1963 الذي يقوم بتمويل الاستثمارات المتوسطة و الطويلة المدى، و أصبح اسمه البنك الجزائري للتنمية (BDA)في 1972 (Benhalima, 1996, p. 49)

ثم أنشأت الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في 10 أوت 1964 و من مهامها تجميع ادخار العائلات و تمويل احتياجاتها للسلع المعمرة و خاصة السكن و تم استرجاع جميع أصول الصناديق التي كانت موجودة في السابق، و وجه نشاطها فيما بعد تمويل البرامج المخططة للسكن الجماعي

2.2.1 مرحلة تأميم البنوك (1966-1968):

تميزت هذه المرحلة بتأميم البنوك الفرنسية و جعلها بنوك جزائرية:

1.2.2.1 البنك الوطني الجزائري: BNA

يعتبر أول بنك تجاري أنشئ في 13 جوان 1966، دعم القطاع الفلاحي و الزراعي و قام بتمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا أو زراعيا تبعا لمبدأ التخصيص في القطاع المصرفي الجزائري البنك الوطني الجزائري حيث ضم كغيره من البنوك أنظمة متشابهة نذكرها فيما يلي: البنك للقرض العقاري الجزائري التونسي (CFAT)و البنك الوطني للتجارة و الصناعة (BNCI) (NAAS, 2003, p. 44)

2.2.2.1 القرض الشعبي الجزائري: CPA

تم إنشاء البنك الوطني الجزائري تم تقوية النظام البنكي الوطني بإنشاء وسيط مالي آخر بنكي متمثل في القرض الشعبي الجزائري وهذا بمرسومين 1966/12/19 و 1967/05/11 (BENHALIMA, 2001, p. 49) حيث تكفل بتمويل النشاط الحرفي

و الفنادق و المهن الحرة (علي، 2009، ص 31)

3.2.2.1 بنك الجزائر الخارجي: BEA

تأسس بنك الجزائر الخارجي بتاريخ 01 أكتوبر 1967 فهو ثالث و آخر بنك تجاري تم تأسيسه و هو يضم خمسة بنوك أجنبية هي:

- القرض اللتوني
- الشركة العامة و بنك باركالاي
- قرض الشمال و بنك الصناعة الجزائرية و البحر المتوسط

أما التخصص الأصلي لبنك الخارجي الجزائري فهو التحكم في عمليات التجارة الخارجية و تمثيل الدولة على المستوى الدولي و يضمن تمويل المؤسسات الموطنة على مستوى شبابيك و خاصة تلك المتعلقة بالاستغلال البترولي و الصناعات التحويلية (NAAS, 2003, p. 51)

3.1 مرحلة إصلاحات السبعينيات و الثمانينات:

1.3.1 مرحلة إصلاح السبعينيات: عرفت هذه المرحلة الكثير من التغييرات بموجب قانون المالية لسنة 1970 والأمر رقم96/107 و الذي وضع إجراءات تمويل المؤسسات العمومية الوطنية بالإضافة إلى قانوني المالية لسنتي 1973 و 1975 ، الذي يبين كيفية تمويل المؤسسات العمومية المحلية (سحنون، 2005، ص 8)

إن المبدأ الذي يقوم عليه الاصلاح المالي لسنة 1971 هو مركزه النظام المالي للاقتصاد في يد الخزينة العمومية، و هذا المبدأ تحكمه ثلاثة اعتبارات (لطرش، 2005، ص 176-182) و هي:

- ضرورة انسجام نظام التمويل مع الفلسفة العامة التي يقوم عليها تنظيم الاقتصاد الوطني القائم على النهج الاشتراكي.
- أن مركزية نظام التمويل تعاظم مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الأول ضمانا لمبدأ الانسجام
- تعاظم أهداف الاستثمار استوجب تكييف نظام تمويل يناسب تحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على مركزية التمويل.

إن الاصلاح الذي قامت به الدولة في النظام المصرفي سواء في تمويل المخططة المبرمجة في المخطط الرباعي الأول (70-1973) أو المخطط الرباعي الثاني (74-1977).

للإشارة فإنه ابتداءا من سنة 1978 تم التراجع عن الاصلاحات التي حملتها اصلاحات 1971 بمرسوم 78-13 في ديسمبر 1978، تم الغاء تمويل المؤسسات عن طريق القروض البنكية متوسطة الأجل، حيث حلت "الخزينة محل البنوك في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل". (Goumiri, 1993, p. 101)

2.3.1 مرحلة إصلاح الثمانينات:

1.2.3.1 مرحلة إعادة هيكلة البنوك (1982-1985):

في بداية الثمانينات تمت إعادة الهيكلة مؤسسّات القطاع العام بما فيها القطاع المصرفي تماشيا مع إصلاح المؤسسات الاقتصادية بعد أن كان التخطيط المالي يحصر دور البنوك لمدة طويلة في مجرد شباك خدمة المؤسسات العمومية تحت وصاية الخزينة العمومية. إن إعادة هيكلة البنوك التي قامت بها السلطات من سنة 1982 لمجموع مؤسسات القطاع العام (الصناعة، النقل، التجارة، السياحة، البناء...) نتج عنها مصرفان جديدان هما:

- ✓ **بنك الفلاحة و التنمية الريفية: BADR**

تأسس في مارس 1982 بمرسوم 106-82 مهمته هي المساهمة في التنمية الريفية لمختلف الأنشطة الزراعية و الصناعية و الحرفية (BADR ,2004)و حسب المواد **100-119 لقانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض** فسنة 1982 هي السنة المعروفة بإعادة هيكلة البنوك التي تندرج ضمنه 7 أبواب متمثلة في 67 مادة قانونية، و في جانفي 1985 (**BADR ,2015**)كانت له 29 مديرية جهوية و 173 وكالة و بفعل المنافسة القوية في السوق أصبحت له 300 وكالة مؤطرة ب 7000 عامل بين إطارات و موظفين.

- ✓ **بنك التنمية المحلية: BDL**

يعتبر البنك الثاني التي أنشئ في 30 افريل 1985 و تولى جزءا من النشاطات التي كان يقوم بها القرض الشعبي الجزائري و كما أنه ورث الأربعين (40) مقرا لاستغلال القرض الشعبي الجزائري عبر الوطن بممارسة نوعين من النشاطات: نشاط مصرفي تقليدي و نشاط متخصص التقليدي يتمثل في جمع أموال التوفير الوطني و القيام بعمليات الصرف و التجارة الخارجية (صالح، 2005، ص 111)

و عليه فإن إعادة هيكلة القطاع المصرفي أصبح يتكوّن من :

شكل (1.3) : القطاع المصرفي الجزائري للفترة (1962-1985)

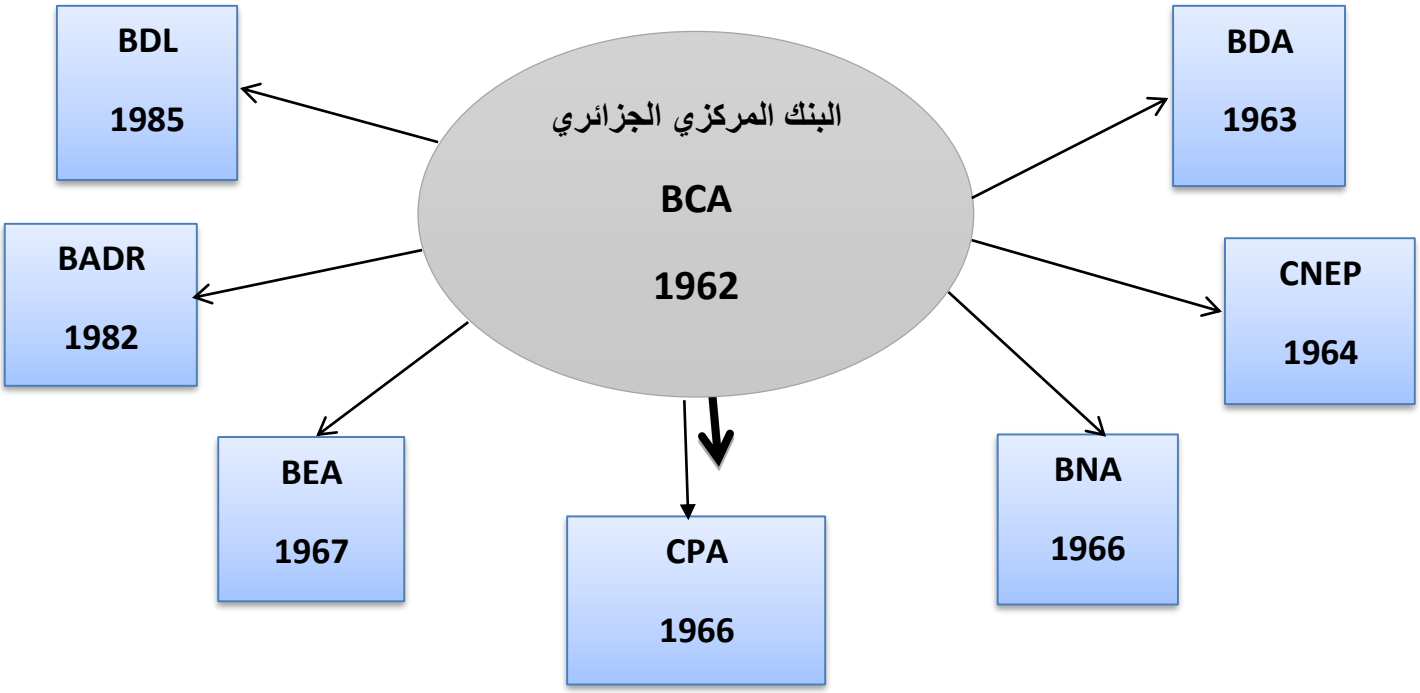

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التقسيمات المذكورة

2.2.3.1 مرحلة إصلاحات (1986-1990):

❖ **إصلاح 1986 (قانون النقد و البنك):**

عرفت سنة 1986 انهيار في أسعار البترول، فواجهت الخزينة عدة مشاكل مالية من ناحية التمويل و من ناحية دورها كأداة لضبط الاقتصاد، فبحثت عن مصادر أخرى لتمويل المؤسسات العمومية، هنا كان بداية دور البنك المركزي مهما في مراقبة سياسة منح القروض بهدف استقرار العرض النقدي، لأن الخزينة لم تتحكم في منحها للقروض فكانت تمنحها بطريقة فوضوية للمؤسسات العمومية (ghernaout, 2004, p. 20)لهذا شرعت الدولة في بداية الثمانينات في عملية إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات و عملية التطهير المالي، و في هذا الشأن صدر القانون المتعلق بنظام البنوك و القروض بموجب الأمر رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، حيث تم ادخال اصلاح جذري على الوظيفة البنكية الا ان نظام التمويل الذي كان سائدا قبل هذا القانون عرف ضعف أو عدم وجود السوق النقدي و المالي (NACER, 1990, p. 13)ينقسم قانون النقد و البنك المؤسسات المالية إلى البنك المركزي و إلى البنوك التي تصنف حسب طبيعة نشاطها، و تعد هذه المؤسسات، مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي (لشعب، 2004، ص 38).

❖ **قانون 1988 و تكييف الإصلاح:**

حسب المواد 11، 16، 26 من قانون 12-86 من الجريدة الرسمية الجزائرية للعدد 34 ، الصادر في 20 اوت 1986 الذي نص على استقلالية البنوك والمؤسسات المالية و ضرورة استعادة البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية، في حين تتكفل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بتمويل مشاريع المؤسسات العمومية الاقتصادية، فأهّم المبادئ و القواعد التي تضمنها و قام بتكميلها قانون 88-06 تتمثل فيما يلي: (بلعزوز، 2003، ص 184)

- دعم دور البنك المركزي في إعداد و إدارة السياسة النقدية بغرض تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي مع إعطاء الاستقلالية للبنوك في اطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي
- يمكن لمؤسسات القرض أن تطلب قروض من السوق الداخلي أو الخارجي

يمكن المؤسسات المالية غير المصرفية أن تقدم بتوظيف أموالها لاقتناء أسهم و سندات تصدرها مؤسسات تنشط داخل التراب الوطني أو خارجه

2.القطاع المصرفي بعد الإصلاحات المصرفية للفترة (1990-2020):

1.2 الإصلاحات في ظل قانون النقد و القرض 10/90:

يعتبر مطلع التسعينيات نقطة تحول أساسية في عملية الإصلاح المصرفي تمثلت في صدور قانون النقد والقرض 90/10 المؤرخ في 14 أفريل 1990والذي أصبح بمقتضاه البنك المركزي الجزائري يتمتع بالاستقلالية التامة عن وزارة المالية ومسؤولا عن إدارة السياسة النقدية، كما منحت له امتيازات جديدة باعتباره بنك البنوك، يضطلع بتنظيم و مراقبة القطاع المصرفي وتوزيع الائتمان في الاقتصاد، تنظيم وتسيير السوق النقدي وغرف المقاصة وسوق الصرف، وفتح مكاتب معتمدة في الجزائر لممثلي البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية...الخ، كما تم الاحتفاظ بنفس المؤسسات البنكية السابقة مع ادراج بعض التعديلات فيما يخص الاختصاصات وتسيير
العمليات المصرفية (بجار، 2014، ص 226) ، كذلك تشجيع البنوك على تقديم منتجات و خدمات مصرفية جديدة لمواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني و الأجنبي (الجيلالي، 2006، ص 306-307)، و من أهّم أهداف هذا القانون وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي (لعشب، 2001، ص26).

- ✓ **مبادئ قانون 10/90:**

  - **الفصل بين الدائرة الحقيقية و النقدية :**

يبنى قانون النقد و القرض مبدأ الفصل بين السلطات النقدية و السلطة الحقيقية و معنى ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المنفذة على أساس "كمي" من كرف هيئة التخطيط.

و من خلال هذا المبدأ في قانون النقد و القرض تسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف:

- استفادة البنك المركزي لدورة في قمة النظام النقدي و المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.
- تحريك السوق النقدية و تنشيطها و احتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي

- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حسب المؤسسات العامة و المؤسسات الخاصة (لطرش، 2005، ص 196-197)

- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:**

لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى القرض أي يمول البنك المركزي عجز الميزانية، الأمر الذي أدى إلى تداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية وخلق تداخلات بين أهدافها، و أصبحت تمويلات الخزينة تربطه قواعد وإجراءات.

- **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة القرض:**

لقد أبعد هذا القانون الخزينة عن منح القروض إلى المؤسسات العمومية، و بقي دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية من طرف الدولة، في حين أصبح الجهاز المصرفي هو المسؤول على منح القروض في إطار مهامه التقليدية، إضافة إلى ذلك أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، بل يرتكز على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع (بوعبدلي، 2011، ص 87)

1.1.2 هيكل بنك الجزائر و تنظيمه:

1.1.1.2 تعيين المحافظ :Le Gouverneur يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده 3 نواب محافظ، يعين جميعهم بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية، نشير هنا إلى أن المشرع لم يحدد مدة سواء للمحافظ أو نوابه على رأس إدارة بنك الجزائر، عكس ما كان عليه قانون 90/10 المتعلق بالنقد و القرض حيث كانت المدة التي يشغلها المحافظ محددة بستة سنوات (6) و خمسة سنوات بالنسبة لكل واحد ن نوابه، و هي غير قابلة للتجديد إلا مرة واحدة.

إذا جاء قانون هذا القانون الذي عدل و تمم بموجب أمر 01/01 ثم ألغي بالأمر 11/03 الذي جاء نتيجة عدة أسباب منها و أهمها تلك الهزات التي ضربت القطاع البنكي (بلودنين، 2009، ص 20-21)

2.1.1.2 البنك الجزائري:

حسب المادة 11 من قانون 10/90: "البنك المركزي هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي" ، وحسب ما جاء كذلك في **نص المادة 13، 14، 16 من قانون 90/10 ،المؤرخ في 14 افريل 1990 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 المؤرخة في 16 افريل 1990** فإن بنك الجزائر يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية تاجرا في علاقاته مع غيره ، و قامت بإنشاء لجنة مصرفية مكلفة

بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها مختلف البنوك والمؤسسات المالية حسب **المادة 143** و **نصت المادة 148** من نفس القانون فإن رأسماله مكتتب من طرف القولة و يتم تحديده من خلال هذه المادة، كما تتاح له القدرة على فتح فروع مراسلين في التراب الوطني، أما فيما مجلس النقد و القرض فبمراجعة المواد **19، 20 ،22 من نفس القانون الصادر في الجريدة الرسمية في 16 افريل 1990 مجلس النقد والقرض** هو هيئة رقابية يترأسها محافظ البنك المركزي، ويتولى تنظيم وضبط العلاقات النقدية و العمليات التي تخص منح الائتمان في القطاع المصرفي كما يوفر الظروف المناسبة للقرض والصرف الأجنبي لضمان الاستقرار النقدي.

3.1.1.2 المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون 10/90

إثر صدور قانون 10/90 بدأ انفتاح القطاع المصرفي في اتجاه القطاع الخاص الوطني و الأجنبي يتسارع و خصوصا بعد 1998 سنة انتهاء انجاز برنامج هيكلي و في نهاية 2001 أصبح القطاع المصرفي الجزائري ليكون من 26 بنك و مؤسسة مالية عمومية و خاصة و مختلطة معتمدة من مجلس النقد و القرض، بالإضافة إلى بنك الجزائر و الخزينة العمومية و المصالح المالية للبريد و المواصلات و هذه المؤسسات المالية التي أنشأت عقب اصدار قانون النقد و القرض:

- ✓ **البنوك الخاصة الجزائرية :**

مع نهاية 2001 أنشأت البنوك الخاصة الجزائرية و أصبحت كما يلي (علي، 2009، ص 44):

- الخليفة بنك و تم اعتماده من قبل مجلس النقد و القرض بتاريخ 1998/07/27
- البنك التجاري و الصناعي الجزائري (**BCIA**)و تم اعتماده في 1998/09/24
- المجمع الجزائري البنكي **(CAB)**و تم اعتماده في 1990/10/28

- ✓ **البنوك الخاصة الأجنبية:**

سبعة بنوك خاصة أجنبية و بنك مختلط المعتمدة بالجزائر (صابري، 2018، ص 41):

1. City Bank : سيتي بنك 18 ماي 1998
2. Arab Banking Corporation :. الشركة العربية البنكية في 24 سبتمبر 1998

3. Bank Natixis Amana : أمانة بنك في 27 اكتوبر 1998
4. Al Ryan Algerian Bank : بنك الريان الجزائري في 8 اكتوبر 2000
5. Arab Bank :البنك العربي في 15 اكتوبر 2001
6. BNP Paribas : بنك باريس 31 جانفي 2002

7. البنك المختلط البنك المختلط (**B.A.M.I.C**)أنشئ بتاريخ 1988/06/11 ما بين البنك الخارجي الليبي بنسبة 50% و الأخرى هي **BADR، BNA، BEA،CPA** أما فيما يخص نشاطه فهو مكلف بترقية الاستثمارات و التنمية التجارة في بلدان المغرب العربي، بالإضافة إلى القيام بكل العمليات المصرفية.

8. البنك الجزائري المختلط البركة (**BARAKA**)تأسس بتاريخ 1990/12/06 بمساهمة بنك البركة الدولي و مقره جدة في السعودية و بنك ((**BADR**، و تم توزيع حصص رأسمال يعطي الأغلبية للجانب الجزائري بنسبة 51% و هو بنك تجاري يخضع نشاطه المصرفي بقواعد و أحكام الشريعة الاسلامية و لقد تطورت أعماله في مجال الآربوي (زيدان، 2005، ص 238) ، مقره الرئيسي الجزائر العاصمة و يمتلك 30 وكالة منتشرة عبر التراب الوطني (حدوش، 2016، ص 234).

2.2 القوانين التعديلية لقانون النقد و القرض خلال الفترة الألفينية (2000-2017):

1.2.2 تعديلات (2001-2003):

حسب ما ورد في **الجريدة الرسمية العدد 14 الصادرة بتاريخ 28 فيفري 2001** قسم مجلس النقد و القرض إلى جهازين من خلال تعديلات 2001:

/ 1يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة و تسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون .

/ 2يتكون من مجلس النقد و القرض، و هو مكلف بأداء دور السلطة النقدية و التخلي عن دوره كمجلس إدارة البنك الجزائري.

و حسب **المادة 03 من الأمر 01/01** لتعدل بعض موّاد قانون النقد و القرض 10/90 و التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ و نواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي، و لا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة أو وظيفة عمدتهم، ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولية ذالت الطابع النقدي أو المالي أو الاقتصادي (ميدان، 2009، ص 6) و حسب **الأمر 03/11 المتعلق بقانون النقد و القرض الصادر**

في الجريدة الرسمية للعدد 52 في 27 أوت 2003 تلغي هذه المادة أحكام المادة التي تنص على أنه يعين محافظ لمدة سنوات و نوابه لمدة 5 سنوات، يمكن تجديد ولاية المحافظ و نوابه مرة واحدة، تتم إقالة المحافظ و نوابه في حالة العجز الصحي أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم رئاسي.

و ظلت الجزائر و منذ بداية التسعينات تطبق سياسة التحرير الاقتصادي و المالي و سياسات الاصلاح المصرفي، فقد تم عدة اصلاحات على المنظومة المصرفية كان آخرها أهم التعديلات من **الأمر 11/03 الصادر في 2003/08/26** وبالاعتماد على كل من **موآد الامر المعدل في أوت 2003** التي عرفها قانون النقد و القرض خاصة بعد الأزمات التي عرفتها بعض البنوك الخاصة (بنك خليفة، و البنك الصناعي و التجاري الجزائري) و ذلك بموجب القوانين و التشريعات التي تنظم العمل المصرفي:

- ✓ **السماح لبنك الجزائر ممارسة أحسن لصلاحياته عن طريق:**

1- الفصل بين صلاحيات مجلس النقد و القرض و صلاحيات مجلس الادارة

2- توسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض

3- تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية و تفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك

- ✓ **تقوية الاتصال و التشاور بين بنك الجزائر و الحكومة فيما يخص الجوانب المالية للبلاد عن طريق:**

1- تدعيم الشروط و المعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك و مسيرها، و اقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط و قواعد العمل المصرفي

2- انشاء صندوق التأمين على الودائع الذي يلزم البنوك التأمين على جميع الودائع

3- توضيح و تدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

- ✓ **توفير أحسن حماية للبنوك و الادخار الجمهور عن طريق:**

1- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية و الدين الخارجي.

2- اثراء شروط و محتوى التقارير الاقتصادية و المالية و تسيير بنك الجزائر

3- التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المالي المصرفي

كما أنه بموجب هذا القانون (نجار، 2014، ص234) تم تخصيص نظام ضمان الودائع المصرفية و الذي يهدف إلى تعويض المودعين في حالة عدم امكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر

✓ **الاستقرار المالي للبنوك:**

تقوم الجزائر بسلسلة من الاصلاحات التي تشمل المنظومة المصرفية من أجل دعم سلامة البنوك و المؤسسات المالية، و ينعكس ذلك في الأمر 11/03 بتاريخ 2003/08/26 الذي يعيد النظر في بعض الأحكام القانونية التي جاء بها القانون رقم 10/90، و بخاصة فيما يتعلق بالإجراءات التالية (العال، 1999، ص 65):

- تخفيض حجم الديون المتعثرة
- تحسين نوعية المحافظ و ادارة المخاطر
- تحضير البنوك لتطبيق معايير اتفاقية بازل "2"
- تكثيف سياسات و أدوات ضمان القروض
- انشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية
- توسيع أنظمة الرقابة الداخلية.
- توفير نظام دقيق لتسجيل عملية المصرف، و لاستخراج المعلومات بسهولة و بسرعة و بأقل تكلفة ممكنة
- توفير نظام مراجعة و المراقبة الداخلية و الخارجية لتفادي الأخطاء، اكتشافها و تصحيحها
- ملاءمة النظام لطبيعة نظام المصرفي
- توفير نظام شامل للتقارير لخدمة فئات المستخدمين

2.2.2 تعديلات (2004، 2008، 2009):

1.2.2.2 تعديل 2004:

حسب **القانون رقم 10-04 الصادر في 04 مارس 2004** الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الاجباري للبنوك الناشطة في الجزائر و **القانون رقم04 -02 الصادر في 04 مارس 2004** كذلك حول معدل الاحتياطي الإجباري والذي تم تخصيص معدل الإحتياطي القانوني بنسبة تتراوح ما بين 0% و 15 % كحد أقصى (خبابة، 2008، ص 194) و **حسب المادة 07/05 المعدّلة للمادة 92/70** فإنّ البنوك العمومية والخاصة استفادت من إنشاء مركزية جديدة للقروض الممنوحة للافراد و الخواص بمساعدة البنك العالمي، في حين تبين حسب (تقرير بنك الجزائر، 2005، ص 109) أنّ أن هذه المركزية الجديدة التي أطلق عليها اسم "المركزية السلبية"، والتي دخلت حيز الاستغلال الفعلي في 2006، إلى جانب المركزية الموجبة، و التي قامت بتدعيم النظام القائم وذلك من خلال توفير المعلومات للبنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في المركزية، والتي من شأنها أن تساعد على تقييم مخاطر القروض وتسييرها والتحكم فيها.

- ✓ **استخدام التكنولوجيا المصرفية:**

أمّا فيما يخص استخدام التكنولوجيا المصرفية في تلك الفترة فالقطاع المصرفي الجزائري لا يزال يستخدم البطاقات المصرفية ضعيفا في السوق الجزائرية، حيث أن التأخر الحاصل في استعمال أنظمة الدفع الالكترونية لدى البنوك الجزائرية جعل 80% من المعاملات التجارية في الجزائر تتم نقدا، و بالنسبة للعمل المصرفي عبر الأنترنت فإن البنوك الجزائرية مازالت بعيدة عن استخدامه، حيث أن معظم البنوك تمتلك مواقع عبر الأنترنت غير أنها مواقع تعريفية و ليست لتقديم الخدمات المصرفية.

جدول (1.3) : مظاهر التكنولوجيا المصرفية في السوق الجزائرية

بداية العمل	النظام الالكتروني
1995	انشاء شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك Société d'autermatisation des transactions international et de mobétique "SATIM"
1997	اصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا من قبل 7 بنوك: BEA, BADR, BEA§N CAP, BDL مؤسسة بريد الجزائر+CNEP-BANK, AL BARAKKA
2003	اصدار بطاقة الدولية من قبل " "CPA
2004	نظام الدفع بالمقاصة الجزائر للمقاصة ما بين البنوك عن بعد Algeria télé compensation intrebancaire (ATCI)
2005	نظام السنوية بين البنوك للقيم الكبيرة و العاجلة Algeria real time settlemouts « ARTS »

المصدر: بالرقي تيجاني، حمزة شودار،2011، ص 287، الخدمات المالية و ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، بحوث و أوراق عمل الندوة الدولية المنعقدة خلال الفترة 18–20 أفريل 2010، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع.

2.2.2.2 تعديل 2008:

اجريت تعديلات خلال سنة 2007 حسب ادرجت كل قوانينها و موادها في **النظام 01–07 المؤرخ في 15 محرم عام 1428 الموافق 3 فبراير 2007** المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج و الحسابات بالعملة لتأتي تعديلات 2008 بعدها و التي نصت على:

النظام 01–08 المؤرخ في 12 محرّم عام 1429 الموافق 20 يناير 2008 : المتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار شيكات دون رصيد و مكافحتها.

النظام 02–08 المؤرخ في 18 رجب عام 1429 الموافق 21 جويلية 2008 : المتعلق بالحد الادنى لرأس المال تعاونيات الادخار و القرض.

النظام 03–08 المؤرخ في 18 رجب عام 1429 الموافق 21 جويلية 2008: المحدد لشروط ترخيص إقامة تعاونيات الادخار و القرض و اعتمادها.

النظام 04–08 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1429 الموافق 23 ديسمبر 2008 : المتعلق بالحد الادنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالّية العاملة في الجزائر.

رأس مال البنوك و المؤسسات المالية:

حسب ما ورد في **الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة بتاريخ 28 أفريل 2004** فإنّ قانون **04-01 الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية الصادر في 2004/03/04** حدد المعدّل الأدنى لرأسمال في سنة 2004 ب 2.5 مليار دينار للبنوك و 50 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية لينما حدده قانون المالية لسنة 1990 الحد الأدنى لرأسمال البنوك ب 500 مليون دينار جزائري و ب 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية و بهدف كذلك رفع مستوى تقييم الجدارة المالية للزبائن، **فحسب المادة 09/05 و التي تخص القروض المصرح بها من قبل البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر قام بنك الجزائر سنة 2008بإصدار تعليمة 08/01** المتعلقة بجمع المعلومات الخاصة بالقروض الممنوحة، كذلك فيما يخص رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية في 2008/12/23 تم إصدار **النظام رقم 08-04 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر** خلال أجل مدته سنة واحدة و ذلك على النحو التالي :

جدول (2.3) : رأس مال البنوك و المؤسسات المالية في نهاية 2008

	رأس المال الأدنى للبنوك	رأس المال الأدنى للمؤسسات المالية
النظام 10/90 المؤرخ في 1990/07/04	**500 مليون دينار جزائري.**	**100مليون دينار جزائري.**
النظام 04/01 المؤرخ في 2004/03/04	**2.5 مليار دينار جزائري.**	**500مليون دينار جزائري.**
النظام08/04 المؤرخ في 2008/12/23	**10مليار دينار جزائري.**	**3.5 مليار دينار جزائري.**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نصوص الأنظمة المذكورة أعلاه للسنوات 1990-2004-2008.

3.2.2.2 تعديل 2009:

حسب ما ورد في **الجريدة الرسمية العدد 53 الصادرة بتاريخ 13 سبتمبر 2009** مع بروز اختلالات في السياسة النقدية المتبعة وآليات مراجعة البنوك و المؤسسات المالية بالإضافة إلى تغير نمط التسجيل المحاسبي و الرغبة في تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف مع البيئة الدولية، كل هذه الأسباب دعت إلى إصدار **قانون النقد و القرض لسنة 2009 الصادر وفق الأمر 09-03** في ماي 2009 ليكمل نقص **الامر 03-11 المتعلق بقانون النقد و القرض 2003** .

وردت في تقرير أنظمة بنك الجزائر لسنة 2009 محافظ بنك الجزائر (**محمد لكصاسي**):

النظام 01-09 المؤرخ في 21 صفر عام 1430 الموافق 17 فبراير 2009: المتعلق بحسابات العملة الصعبة للأشخاص الطبيعيين من جنسية اجنبية، المقيمين و غير المقيمين و الاشخاص المعنويين غير المقيمين.

النظام 02-09 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1430 الموافق 26 ماي 2009 : المتعلق بعمليات السياسة النقدية ،أدواتها ،إجراءاتها.

النظام 03-09 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1430 الموافق 26 ماي 2009: المحدد للقواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية.

النظام 04-09 المؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق 23جوان 2009 : المتضمن مخطط الحسابات البنكية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.

و أهم التعديلات حول اجراءات التسوية و السيولة في البنوك:

المادة 39 من النظام 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009: لا تجرى تسوية الاموال الا بعد التحويل النهائي غير القابل للإلغاء للأوراق الموضوعة على سبيل الضمان، يتم تحويل الاوراق الموضوعة على سبيل الضمان و المسيرة من قبل الوديع المركزي بواسطة حسابات تسوية السندات المفتوحة في سجلت هذا الأخير.

المادة 41 من النظام 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009: تتم حركات الاموال من طرف بنك الجزائر سواء بالنسبة لاستعمال تسهيلة القرض الهامشي المتضمنة المساهمة بالسيولة بواسطة نظام " أرتس".

المادة 42 من النظام 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009: تتم تسوية الاموال سواء بالنسبة سواء بالنسبة لاسترجاع السيولة او المتعلقة بتسهيلة الودائع المتعلقة بالفائدة في حسابات التسوية للمقابلات المعينة من خلال نظام " ."RTS

3.2.2 تعديلات (2010، 2011، 2012):

1.3.2.2 تعديل 2010:

حسب **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50 ، الصادر في أول سبتمبر 2010 الامر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل للامر 11-03 من قانون النقد و القرض** ينص على إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي ناجع يهدف إلى التأكد من التسيير الحسن الداخلي التي تساعد على

المحافظة على مبالغها وتضمن شفافية العمليات المصرفية ومصادرها الأخذ بعين الاعتبار وبصفة ملائمة كل المخاطر بما فيها المخاطر التشغيلية.

كذلك ورد في تقرير لسنة 2010 محافظ بنك الجزائر (**محمد لكصاسي**) مواد معدّلة لقانون **11-03** نذكر بعضها:

المادة 32 : فالمضاف هو إلغاء كل العمليات المرتبطة بنشاطات البنك من الضرائب و الحقوق و الرسوم مهما كانت طبيعتها.

المادة 83 : الشيء المضاف فيها و المعدل هو منع الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك و المؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري حيث تمثل المساهمة الوطنية المقيمة 51 % على الأقل من رأس المال.

لقد أعطت مجمل التعديلات المذكورة المزيد من استقلالية لبنك الجزائر خاصة فيما يخص استقرار الأسعار و ضبط أسبقية للمستثمرين المحليين ب 51 % في رؤوس أموال البنوك و المؤسسات المالية.

2.3.2.2 تعديل 2011:

لتأتي سنة 2011 بإصدار قانون جديد 11-08 للبنوك والمؤسسات المالية بهدف تكوين أنظمة للرقابة الداخلية تمكنها من تقدير وتقييم مخاطره بشكل موضوعي، وهو ما يعبر عن نية بنك الجزائر في الاهتمام بقضية الرقابة الداخلية التي تعتبر خط الدفاع الأول للتصدي للأزمات ومعالجة الانحرافات في أوانها (**نجار، 2014، ص 238**)، و بعض أهم الموّاد التي وردت في سنة 2011 و المتعلق بمراقبة المخاطر ما بين البنوك:

المادة الأولى من النظام 11-03 المؤرخ في 24 ماي 2011: يجب على البنوك و المؤسسات المالية أن تحوز وفق الشروط المحددة في هذا النظام على منظومة مراقبة داخلية لتوزيع قائمتهم من القروض و الإقتراضات ما بين البنوك، لا سيما تلك التي تمّت في السوق النقدية

المادة الثانية من النظام 11-03 المؤرخ في 24 ماي 2011: تحدد البنوك و المؤسسات المالية لكل طرف مقابل المبلغ الاقصى للقروض المقدمة و الاقتراضات المتحصل عليها من الاطراف المقابلة المصرفية و يجب ان تكون هذه المبالغ محددة وفقا لشروط تضمن توزيع التوظيفات المحققة و التمويلات المتحصل عليها التي تكون مطابقة لقرارات الهيئة المداولة المتعلقة بأخذ المخاطر و تسيير السيولة.

3.3.2.2 تعديل 2012:

تم إصدار نظاما جديدا للرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية في **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد48 الصادرة في 29 أوت 2012** ألغيت بموجبه أحكام **النظام 03/02 المؤرخ في 4 نوفمبر**

2002 و كذلك **نظام رقم 12-01 المؤرخ في27 ربيع الاول عام 1433 الموافق 20 فبراير 2012** الذي يتضمن تنظيم مركزية المخاطر و الأسر و عملها أهّم ما جاء به:

المادة الاولى: تنقسم مركزية المخاطر إلى قسمين:

- **مركزية مخاطر المؤسسات:** التي تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأشخاص المعنويين و الاشخاص الطبيعيين الدي يمارسون نشاطا مهنيا بدون أجر.
- **مركزية مخاطر الأسر:** التي تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأفراد

المادة الثانية : ان هذه المركزية تكلف بالقيام في كل بنك و كل مؤسسة مالية و هي متعلقة بجمع هوية المستفيدين من القروض و طبيعة و سقف القروض الممنوحة.

المادة الخامسة: يتعين على المؤسّسات المصرحة أن تصرح إلى مركزية المخاطر حسب طبيعة المعطيات في قسمها المخصص للمؤسسات المخصص للأسر كالتعريف بالمستفيدين من القروض و سقف و قائم القروض الممنوحة لزبائنهم مهما كان المبلغ و كذا الضمانات المأخوذة و يسمى هذه المعطيات بالمعطيات الايجابية.

كذلك :

***نظام 12-02 المؤرخ في 9 رجب 1433 الموافق 30 ماي 2012** :يتضمن إنشاء و إصدار و تداول قطعة نقدية بقيمة مائتي (200) دينار جزائري

***نظام رقم 12-03 المؤرخ في 14 محّرم عام 1434 الموافق 28 نوفمبر 2012:** المتعلق بالوقاية من تبييض الاموال و تمويل الارهاب و مكافحتهما.

4.2.2 تعديلات (2013، 2014، 2015):

1.4.2.2 تعديل 2013:

تضمنت النظامين التاليين حسب (**تقرير بنك الجزائر لسنة 2013**):

النظام 01-13 المؤرخ في 26 جمادى الاولى عام 1434 الموافق 8 أفريل 2013: المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية على العمليات المصرفية

النظام 02-13 المؤرخ في 15 محّرم عام 1435 الموافق 19 نوفمبر: و المتضمن سحب من التداول الاوراق النقدية مائة (100) دينار من صنف "1981"، و بقيمة مائتي (200) دينار و عشرين (20) دينارا و عشرة (10) دنانير جزائرية من صنف "1983".

2.4.2.2 تعديل 2014:

تضمنت تعديلات 2014 مجموعة من الانظمة حسب محافظ البنك (**محمد لكصاسي**) :

تمثلت في :

النظام 01-14 المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 16 فبراير 2014: المتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية

النظام 02-14 المؤرخ في 16 ربيع الثاني الموافق 16 فبراير 2014: المتعلق بالمخاطر الكبرى و بالمساهمات

النظام 03-14 المؤرخ في 16 ربيع الثاني الموافق 16 فبراير 2014 :المتعلق بتصنيف المستحقات و الالتزامات بالتوقيع للبنوك و المؤسسات المالية و تكوين المؤونات عليها.

النظام 04-14 المؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1435 الموافق 29 سبتمبر 2014: المحدد لشروط تحويل الاموال الى الخارج بعنوان الاستثمار في الخارج من طرف المتعاملين الاقتصاديين الخاضعين للقانون الجزائري.

3.4.2.2 تعديل 2015:

تضمنت تعديلات 2015 نظام واحد تمثل في **النظام رقم 01-15 المؤرخ في 30 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 19 فيفري 2015** و المتعلق بعميات خصم السندات العمومية و إعادة خصم السندات الخاصة، التسبيقات و القروض للبنوك و المؤسسات المالية حيث يهدف هذا النظام حسب **مادته الاولى و الثانية** الى تحديد القواعد و الشروط و الاجراءات التي يطبقها بنك الجزائر فيما يخص عمليات خصم السندات العمومية و

إعادة خصم السندات الخاصة، التسبيقات و القروض للبنوك و المؤسسات المالية كما يمكن لبنك الجزائر القيام بعملية الخصم للسندات العمومية للبنوك و للمؤسسات الصادرة او المضمونة من طرف الدولة.

5.2.2 تعديلات (2016، 2017):

فيما يلي سنعرض أهم تعديلات نسة 2016 و 2017 في القطاع المصرفي الجزائري:

1.5.2.2 تعديل 2016:

تضمنت التعديلات الخاصة بسنة حسب **تقرير بنك الجزائر لسنة 2016** الأنظمة التالية:

النظام 01-16 المؤرخ في 26 جمادى الاول عام 1437 الموافق 6 مارس 2016: المتمم و المعدّل للنظام رقم 01-07 المؤرخ في 3 فبراير 2007 و المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج و الحسابات بالعملة الصعبة

النظام 02-16 المؤرخ في 13 رجب عام 1437 الموافق 21 أفريل 2016: المحدد سقف التصريح باسترداد و تصدير الاوراق النقدية بصفة حرة من طرف المقيمين و غير المقيمين.

النظام 03-16 المؤرخ في 23 شوال عام 1437 الموافق 28 جويلية 2016: المتمم للنظام 01-15 المؤرخ في 19 فبراير و المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية و إعادة خصم السندات الخاصة و التسبيقات و القروض للبنوك و المؤسسات المالية.

النظام 04-16 المؤرخ في 17 صفر عام 1438 الموافق 17 نوفمبر 2016: المعدّل و المتمم للنظام 01-07 المؤرخ في 3 فبراير 2007 و المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج و الحسابات بالعملة الصعبة

2.5.2.2 تعديل 2017:

تضمنت التعديلات الخاصة بسنة 2017 الأنظمة التالية:

/1**النظام 01-17 المؤرخ في 16 شوال عام 1438 الموافق 10 جويلية 2017**: المتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف و بأدوات تغطية خطر الصرف

/2**النظام 02-17 المؤرخ في 4 محرم عام 1438 الموافق 25 سبتمبر2017** : المعدل و المتمم **للنظام رقم 01-07 المؤرخ في 15 محرم عام 1428**: و المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج و الحسابات بالعملة الصعبة **كالمادة 23** التي نصّت على خيار الصرف من الصنف الأوروبي بانه حق و ليس التزاما للشراء و البيع كذلك نصت على ضرورة إبلاغ الزبائن بجميع المخاطر الممكن التعرض لها بموجب العمليات المقترحة عليهم

و **المادة 28**: التي تنص على تغطية خطر الصرف من الاموال الخاصة و التي تساوي 10% من صافي مجموع الوضعيات القصيرة و الطويلة بالعملة الصعبة و تقوم بإلزام المؤسسات بتغطية خطر الصرف عندما يفوق هذا الرصيد 2% من اجمالي الميزانية ، و الجدول الموالي يبين لنا وضعيات عمليات الصرف في البنوك الجزائرية.

جدول (3.3):تغطية خطر الصرف حسب طبيعة وضعيات علمياته لسنة 2017

العملات الصعبة	المبلغ الممتلك	الالتزام	الوضعية	طبيعة الوضعية
الأورو €	20	30	10	قصيرة
الدولار$	25	18	+7	طويلة
الجنيه الإسترليني£	15	12	+3	طويلة
الين الياباني¥	14	19	-5	قصيرة
عملات أخرى	7	10	-3	قصيرة

Source : Ilmane Mohamed-Chérif, 2014, p.39, La nouvelle réglementation prudentielle algérienne, Papier présenté dans le séminaire organisé par l'institut algérien des hautes études financière, Alger.

/3**النظام 03-17 المؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1439 الموافق 6 ديسمبر 2017**: المعدل و المتمم **لنظام رقم 02-09 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1430 الموافق 26ماي 2009** و المتعلق بعمليات و ادوات و اجراءات السياسة النقدية.

6.2.2 تعديل (2018–2020):

1.6.2.2: تعديل 2018:

تضمنت التعديلات الخاصة بسنة 2018 الأنظمة التالية:

النظام رقم 18–03 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل 4 نوفمبر 2018و الذي يتعلّق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

نصت **المادة الاولى و الثانية** من هذا النظام على تحديد الحد الادنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية محرر كلي و نقدي كما هو موضح في الجدول أدناه :

جدول (4.3) : رأس مال البنوك و المؤسسات المالية في نهاية 2018

	رأس المال الأدنى للبنوك	رأس المال الأدنى للمؤسسات المالية
النظام 03/18 المؤرخ في 2018/10/04	20مليار دينار جزائري	6.5مليار دينار جزائري

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المادة الاولى و الثانية من النظام 03/18 المؤرخ في 2018/10/04

كما ألزمت **المادة الرابعة** من نفس النظام البنوك و المؤسسات المالية كما هو موضح في الجدول أدناه أن تمتلك في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2019 رأسمالا محررا نقدا يساوي على الاقل، كما ألزمت على الامتثال لأحكام هذا النظام في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2020.

جدول (5.3) : رأس مال البنوك و المؤسسات المالية في نهاية 2019

	رأس المال الأدنى للبنوك	رأس المال الأدنى للمؤسسات المالية
النظام 03/18 المؤرخ في 2018/10/04	15مليار دينار جزائري على الأقل	5مليار دينار جزائري على الأقل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المادة الرابعة من النظام 03/18 المؤرخ في 2018/10/04

2.6.2.2تعديل 2020:

- ✓ **التعليمة رقم –05 2020 المؤرخة بتاريخ 06 أفريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية :**

من أهم المواد الصادرة في هذه التعليمة تزامنا و تفشي **وباء كورونا**:

المادة الأولى : نصت هذه التعليمة لتحديد الإجراءات الاستثنائية المتعلقة بتخفيض بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية في مجال السيولة، الأموال الخاصة و تصنيف القروض، جراء تبعات انتشار **فيروس كوفيد 19** على الاقتصاد العالمي و تأثيره على سائر القطاعات على المستوى المحلي

المادة الثانية : المادة الثانية من التعليمة 05-2020 : يخفض الحد الأدنى لمعامل السيولة المحدد بأحكام المادة 03من النظام رقم 04-2011 المؤرخ في 24ماي 2011 والمتضمن تعريف، قياس، تسيير ورقابة خطر السيولة

كما لقد تم تحديد المعامل الأدنى للسيولة: الذي يجب أن تحترمه البنوك والمؤسسات المالية، ويعرف بأنه نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة ومن جهة أخرى، بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات المقدمة. وتحدد مكونات وطرق إعدادها بتعليمة من بنك الجزائر. وتلتزم هذه الأخيرة بأن تكون هذه النسبة على الأقل 100% بالمحصلة يعني انه قد تم تخفيض النسبة من 100% الى حدود 60% لأجل الرفع من سيولة ومقدرة البنوك على مواجهة التزاماتها، وهذه النسبة تسمح لبنك الجزائر من مراقبة وضعية وخطر السيولة لدى البنوك والمؤسسات المالية.

المادة الثالثة : تعفى البنوك و المؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المحددة بأحكام المادة رقم 04 من النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16فيفري 2014 المتعلقة بمعاملات الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، و عليه يجب على المصارف والمؤسسات المالية أن تشكل وسادة، تدعى وسادة أمان، تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي (2.5%) من مخاطرها المرجحة.

المادة الرابعة :وفقا لتقديرها، يمكن للبنوك و المؤسسات المالية أن تؤجل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض زبائنها المتأثرين بالظروف الناجمة عن **تفشي وباء كوفيد 19**

المادة السابعة : تسري أحكام هذه التعليمة ابتداء من **أول مارس 2020 إلى غاية 30 سبتمبر 2020**.

- ✓ **تعليمة رقم –10 2020 المؤرخة في 12 أكتوبر 2020 ،تُعدّل و تتمّم التعليمة رقم –05 2020 المؤرخة في 6 أفريل 2020 ،المتضمنة الإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية:**

المادة الأولى: هدفت إلى تعديل وإتمام التعليمة رقم –05 2020 المؤرخة في 6 أفريل 2020 ، المتضمنة الإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

المادة الثانية :يتم تمديد تدابير التعليمة رقم -05 2020 المؤرخة في 06 أفريل 2020 إلى غاية 31 ديسمبر 2020

3.2 خوصصة القطاع المصرفي الجزائري و تصنيف البنوك الجزائرية:

1.3.2 خوصصة القطاع المصرفي الجزائري:

-حسب **تقرير بنك الجزائر لسنة 2010** فشبكة البنوك العمومية تغطي 1077 وكالة معتمدة موزعة في الجزائر، أمّا البنوك الخاصة فقد اتسعت ل 270 وكالة معتمدة

-و حسب (KPMG, 2012, p. 13) قائمة البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر و المعتمدة و المنشورة في التقرير السنوي لبنك الجزائر نهاية 2011، عشرون بنك منها 6 بنوك عمومية و 14 بنك خاص و سبعة مؤسسات مالية من بينها مؤستين عموميتين: مؤسسة مالية في شكل تعاضديه للتأمين الفلاحي معتمدة تقوم بعمليات البنوك و مؤسستين خاصتين للتمويل بالاستئجار.

2.3.2 تصنيف البنوك الجزائرية:

تحتل البنوك الجزائرية مراتب حسنة في التصنيفات الخارجية و يتجلى ذلك من الترتيب الذي يعتمد على عدة سنوات مؤشرات هامة في العمل المصرفي أهمها: حجم الأصول و حجم القروض، حجم الودائع، حقوق المساهمين، صافي الربح في قائمة أكبر 200 مصرف افريقي عام 2008، حيث احتل 20 مصرف مغاربي مراتب متقدمة في القائمة وفقا لمعيار اجمالي الأًصول و هي موزّعة كالتالي:

- 7 بنوك مغربية .
- 6 بنوك فرنسية.
- 50 بنوك جزائرية BDL، CPA، BEA، BNA، CNEP-BANQUE
- 2 بنوك ليبية (تيجاني و شودار، 2011، ص 288)

جدول(6.3) تصنيف البنوك الجزائرية في السوق المصرفية المغاربية و الافريقية عام 2008

Afr	Mag	Bank	Country	Total assets	Lants	Deposuits	Equity	Net earning	Profit
6	1	Banque extérieur d'algerie	Algeria	3166200	963000	27458000	1316000	510000	247000
8	2	Crédit populaire du maroc	Morocco	21735616	11061687	17094901	2104625	893733	334868
9	3	Attijawafabank	Morocco	19782639	10064365	15928083	1900803	803697	248910
10	4	Banque mardu extérieur	Morocco	14028052	7719371	10731395	1023827	585566	180434
14	5	Banque national d'algerie	Algeria	10410721	6024514	6208421	653200	403264	63406
16	6	Caisse nat d'Epargne et prev	Algeria	10236000	3695000	9366000	444000	119000	7400
22	7	Banque Mar Cce et Industrie	Morocco	7284127	4799218	6290968	521688	274277	158142
23	8	Crédit populaire d'algerie	Algeria	7083713	2000000	529439	491690	248074	70000
27	9	Sté glemar de banque	Morocco	6352958	5078780	5065295	528183	325862	112628
31	10	Crédit du maroc	Morocco	4244688	2690013	3667986	248932	182110	86154
32	11	Société tunisienne de banque	Tunisia	4228732	3143519	2978284	351499	170300	25923
33	12	Banque nat agricole	Tunisia	4181848	3212813	3005033	294554	158277	23075
37	13	Banque de dév local	Tunisia	4016472	2387310	3134344	224955	118972	7575
38	14	Banque int arabe de tunisie	Tunisia	4002379	2267951	3391372	348868	189237	20993
47	15	Banque de l'habitat	Tunisia	3249968	2539384	2022721	260361	139844	42633
49	16	Wahda banque	Libya	2981026	740021	2479153	203465	60829	26978
50	17	National commercial bank	Libya	2978145	748226	1153183	66904	34713	4686
55	18	Crédit immobilier et hotelier	Morocco	2572450	1978726	1504035	281041	136886	49910
60	19	Amen bank	Tunisia	2289131	1643240	1715458	199801	95133	24154
61	20	Arabtunisianbank	Tunisia	2270540	1005564	1855663	165571	83043	20784
				165591205	82435702	130319734	11629668	5532817	1755653

المصدر: بالرقي تيجاني، حمزة شودار،2011، ص 288، الخدمات المالية و ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، بحوث و أوراق عمل الندوة الدولية المنعقدة خلال الفترة 18–20 أفريل 2010، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع.

في حين هدفت جميع القوانين الجديدة في القطاعات المصرفية لدول شمال افريقيا إلى تعزيز السلطات الرقابة و الإشراف للبنوك المركزية و توسيع صلاحياتها التنظيمية و الرقابية و العقابية و هي تتماشى في هذا التوجه مع توصيات الحوكمة المصرفية السليمة، و لكن بالرغم من تطور الجانب التشريعي الا أنّ دول شمال افريقيا ما عدا المغرب لا تزال

تعاني من صعوبات و مشاكل على مستوى التنظيم الاحترازي و الرقابية المصرفية و مشاكل في نظام المعلومات (حبار، 2009، ص 93) .

شكل (2.3): مستوى التنظيم الاحترازي و الرقابة المصرفية لدول شمال افريقيا لسنة 2008:

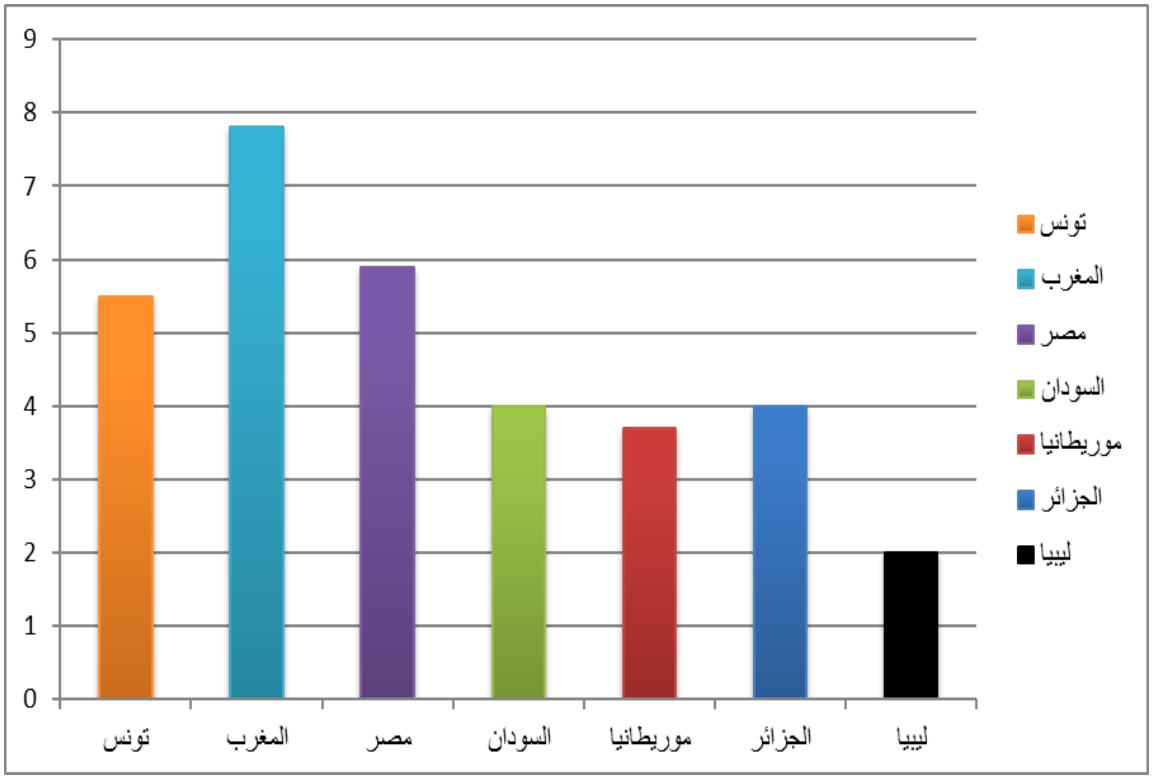

المصدر: حبار عبد الرزاق، 2009، ص 94 ،الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرسال الحوكمة في القطاع المصرفي العربي حالة دول شمال افريقيا – جامعة الشلف – الجزائر – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السابع.

و الشكل أعلاه يوضح ذلك فالمغرب تحتل المرتبة الأولى تليها تونس و احتلت الجزائر المرتبة السادسة و هي المرتبة لدول شمال افريقيا ما قبل الأخيرة في نوعية التنظيم و الرقابة بالرغم من صدور عدة قوانين تنص على مراقبة المخاطر خاصّة أنظمة بنك الجزائر لسنة 2014 .

3.واقع التطبيق العملي لإتفاقيات بازل 1، 2، 3 في القطاع المصرفي الجزائري:

عرف الاقتصاد الجزائري تغيير من نظام اشتراكي الى نظام اقتصاد السوق فكان ملزم عليها تبني المعايير العالمية و الدولية حتى تتماشى و العولمة العالمية ، و من أهم هذه المعايير هي المعايير الخاصة بالعمل المصرفي و تطبيق ما أقرته

لجنة بازل للرقابة المصرفية الأولى و الثانية، فقامت السلطات النقدية الجزائرية فكانت سنة 1992 هي بداية العمل بالنظم الاحترازية ففي هذا البحث سنتعرف على واقع التطبيق العملي لاتفاقيات بازل في القطاع المصرفي الجزائري.

1.3 تطبيق اتفاقية بازل الأولى على القطاع المصرفي:

حددت تعليمات قانون النقد و القرض الوقوف على مدى تطبيق و احترام المعايير و القواعد الاحترازية في القطاع المصرفي من بنوك و مؤسسات مالية، أهمّها تلك المتعلقة بالحد الادنى لرأس مال البنوك، نسب الملاءة و السيولة .....الخ.

1.1.3 رأس المال الأدنى:

يعتبر أول نظام في الجزائر المحدد لرأسمال الأدنى هو **النظام 90-01 الصّادر في 04 جويلية 1990** المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات العاملة في الجزائر الذي نص على (ايت عكاش، 2013، ص 226):

* الحد الأدنى لرأسمال البنوك 500 مليون دج، دون أن يقل عن 33% من الأموال الخاصة.

*الحد الأدنى لرأسمال المؤسسات المالية 100 مليون دج، دون أن يقل عن 50% من الأموال الخاصة.

-و قد تم تعديل الحد الأدنى لرأسمال البنوك سنة 2004 ليصبح محددا ب 2.5 مليار دج بالنسبة للبنوك و 500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية.

و حسب **المادة 3 من النظام 08-04 الصادر في 23 ديسمبر 2008** الذي يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر تم رفعه بالنسبة للبنوك إلى 10 ملايير دج و للمؤسسات المالية إلى 3.5 ملايير دج.

جدول (7.3): الحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية

الحد الأدنى لرأس المال			
السنوات	1990	2004	2008
البنوك	500 مليون دج	2,5 مليار دج	10 مليار دج
المؤسسات المالية	100 مليون دج	500 مليون دج	3,5 مليار دج

المصدر: بن دهينة، كيفاني، 2020، ص127، واقع تطبيق معايير بازل 2في النظام المصرفي الجزائري – دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية– ، مجلة التنمية الاقتصادية 3490-2543 – ISSN المجلد 05، العدد 01

2.1.3 نسبة تغطية المخاطر:

قامت السلطات النقدية الجزائرية بإدخال هذه النسب ابتداءا من الفاتح جانفي 1991 في شكل:

- ✓ نسبة الملاءة
- ✓ نسبة السيولة

1.2.1.3: نسبة الملاءة المالية:

حسب ما ورد في **المادة الثالثة من التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994** و التي نصت على العلاقة التي تربط الأموال الخاصة بمجموع المخاطر المرجحة حيث انه من الواجب أن تمثل الأموال الخاصة نسبة 8% من القروض المرجحة حسب طبيعة المقترض و بمجموع أصول البنك و المستخدمين ، سندات التوظيف و المساهمة....الخ ووفق ماجاءت به اتفاقية بازل في الفصل الأول من الرسالة

إذن نسبة الملاءة المالية تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الملاءة المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مجموع المخاطر المرجحة}}$$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المادة الثالثة من التعليمة رقم 74-94

و قد امتدت مدة تطبيقها (**سليمان، 2011، ص 293**) لغاية 1999:

- 4 % ابتداء من نهاية جوان 1995
- 5 % من نهاية شهر ديسمبر 1996
- 6 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1997
- 7 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1998
- 8 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1999

- **نسبة تقسيم المخاطر :**

نصّت **المادة الثانية من التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 نسب تقسيم المخاطر الكبرى:**

- بالنسبة لكل عميل من العملاء أو المستفيدين الذين تتعدى أصولهم المرجحة بالمخاطر 15% من أموال البنك الخاصة. و يجب ان لا تتعدى 10 مرات الأموال الخاصة للبنك.
- بالنسبة لكل عميل من العملاء أو المستفيدين الذين تتعدى أصولهم المرجحة بالمخاطر 25% من أموال البنك الخاصة.

المخاطر المتعلقة بنفس المستفيدين بالأموال الخاصة > 25%

و استنادا **للمّادة الثانية من التعليمة 74-94 و النقاط** (أ) **و** (ب) **من المادة من القانون 91- 09 الصادر في 14 أوت 1991 و الذي عدله و تممه النظام 95-04 الصادر في 20 افريل 1995** يلزم البنوك و المؤسسات المالية باحترام ما يلي :

لا يجب أن لا يتعدى مجموع المخاطر المتعلقة بنفس المستفيد المعدلات التالية بالنسبة لصافي الأموال الخاصة :

40%- ابتداءا من 01 جانفي 1992.

30% ابتداءا من 01 جانفي 1993.

25%- ابتداءا من 01 جانفي 1995

و ما يمكن تأكيده أن البنوك الجزائرية تلتزم بمعيار كفاية رأس المال و أن تطبيقها لاتفاقية بازل1 قد تأخر إلى نهاية 1999 و ذلك كما نصت عليه التعليمة 94/74 و في الوقت الذي حددت فيه لجنة بازل آخر اجل لتطبيقها بنهاية سنة 1992 ، كما أن هذه اللجنة منحت للبنوك فترة انتقالية منها 3 سنوات للالتزام بمعيار كفاية رأس المال ، بينما منحت التعليمة السابقة الذكر للبنوك الجزائرية فترة تصل إلى خمسة سنوات ، وذلك تماشيا و فترة الانتقالية للجزائر (نجار، 2014، ص 271).

- **مكوّنات الأموال الخاصة الصافية للبنوك و المؤسّسات المالية:**

وفقا لنصوص **المادة 04 و 06 من التعليمة 94-74** بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية تتكون الأموال الذاتية من :تتكون ان مكونات الاموال الخاصة الصافية للبنوك و المؤسسات المالية على الاموال الذاتية القاعدية أو الاموال الخاصة الاساسية و الاموال الذاتية المكمّلة او الاموال الخاصة التكميلية مع خصم بعض العناصر:

الاموال الخاصة الصافية= الاموال الذاتية القاعدية + الاموال الذاتية المكملة – عناصر الخصم

❖ **الأموال الذاتية القاعدية :**

حسب **المادة الخامسة من التعليمة رقم 94-74** تشتمل الأموال الذاتية العناصر التالية :

- رأس المال الاجتماعي
- الاحتياطات من غير احتياطات إعادة التقييم و هي تضم :
- الأرباح السنوية غير موزعة آو مخصصة لأي حساب من الاحتياطات
- النتيجة الموجبة لأخر سنة التي تكون في انتظار التخصيص منقوصا منها توزيع الأرباح
- مؤونة الأخطار البنكية العامة
- الارباح المحددة عند تواريخ وسيطية
- ربح النشاط السنوي مطروح منه قيمة الضريبة على ارباح الشركات IBS

➢ من هذه الأموال الذاتية القاعدية يجب طرح العناصر التالية :

- -الحصص غير المحررة من رأس المال الاجتماعي

- الأسهم الخاصة المكتسبة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من طرف البنوك و المؤسسات المالية مقيمة بقيمتها المحاسبية
- الرصيد المدور عندما يكون في الجانب المدين
- الاصول غير المادية بما فيها نفقات التأسيس
- النتائج السلبية المحددة عند تواريخ وسيطية
- خسائر النشاط
- النقص في المؤونات المخصصة لمخاطر الاعتماد كما يقيمها بنك الجزائر

❖ **الاموال الذاتية المكملة :**

تتضمن الأموال الذاتية المكملة العناصر التالية حسب **المادة السادسة من التعليمة 94-74** :

- احتياطات و فروقات اعادة التقييم
- ديون مرتبطة بفترة استحقاق غير محددة
- السندات و الديون ذات فترة استرداد اكثر من 5 سنوات

➢ كما يتم طرح من الاموال الذاتية المكملة العناصر التالية :

- مساهمات البنوك و المؤسسات المالية التي تظهر في الميزانية
- القروض و الأوراق المالية و قروض المساهمة على البنوك و التي تستجيب لشروط **المادة 06 من التعليمة رقم 94-74**

❖ **العناصر المحذوفة:**

✓ الحصة غير المحررة من رأس المال الاجتماعي.

✓ الأسهم الخاصة الممتلكة مباشرة أو بصفة غير مباشرة.

- ✓ النتيجة المؤجلة للسنة الجديدة عندما تكون مدينة.
- ✓ الأصول غير المادية بما فيها نفقات التأسيس.
- ✓ مساهمات البنوك والمؤسسات المالية التي تظهر في الميزانية .

2.2.1.3: نسبة السيولة:

و تعرف بالعلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الآجل القصير و عناصر الخصوم قصيرة الآجل، هدفها ضمان قدرة البنوك و المؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أي لحضت من اللحظات و من جهة أخرى إلى قياس و متابعة الخطر لعدم السيولة للبنوك و المؤسسات المالية حيث تكون هذه البنوك و المؤسسات مستعدة لتسديد ديونها في أجال استحقاقها و ضمان قدرتها على تقييم القروض للغير نفسه تقوم بتجنيبها اللجوء إلى البنك المركزي من اجل التصحيح في وضعية خزينتها (دريس و بحري، 2006، ص 08)

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائدة في المدى القصير}}{\text{الخصوم المستحقة في المدى القصير}}$$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه

3.1.3 :تغطية المخاطر وترجيحها:

بناءا على التعليمة **74-94** ، فقد حددت مجموع البنود التي تتوفر فيها المخاطرة وقامت بتقسيمها حسب درجة المخاطرة ووفق أوزان ترجيحية من 0% إلى 100 بالنسبة للبنود داخل وخارج الميزانية كما يلي:

1.3.1.3 ترجيح المخاطر داخل الميزانية:

الجدول أدناه يضم عناصر الأصول داخل الميزانية و المرجحة بمخاطر بمعامل ترجيح معين ،و هذه المعاملات أو المعدّلات خاصّة لكل نوع من هذه الأصول من 0% 5%، 20%، 100% :

جدول (8.3): المخاطر المرجحة داخل الميزانية حسب التعليمة 74-94

معدل الترجيح	100%	20%	5%	0%
الأخطار المحتملة للبنود داخل الميزانية	-قروض الزبائن -الأوراق المخصومة. -القرض الايجاري -الحسابات المدنية. -سندات المساهمة و التوظيف غير الخاصة بالبنوك و المؤسسات المالية -الأصول الثابتة	-قروض البنوك و المؤسسات الائتمانية من الخارج: -حسابات عادية. -توظيفات. -سندات المساهمة و التوظيف لمؤسسات القرض التي تعمل في الخارج.	-قروض البنوك و المؤسسات المالية التي تعمل في الخارج: -حسابات عادية. -توظيفات -سندات التوظيف و المساهمة للبنوك و المؤسسات المالية المقيمة في الجزائر.	-حقوق على الدولة أو ما شابهها -سندات أخرى مشابهةلسندات الدولة. -حقوق أخرى على الدولة. -ودائع لدى البنك.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المادة 11 من التعليمة 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بقواعد تسيير الحذر المصرفي.

2.3.1.3 ترجيح المخاطر خارج الميزانية:

يتم ترجيح المخاطر خارج الميزانية للالتزامات بالشكل المقترح من طرف لجنة بازل، و يتم تصنيف الالتزامات خارج الميزانية وفقا لدرجة مخاطر القروض باستعمال معدّل ترجيحي لكل صنف من الخطر، ثم ينتقل إلى المرحلة الثانية للترجيح و التي تتوقف على طبيعة المدين ليتم الحصول على المخاطر المرجحة و تصنف الالتزامات الى أربعة أصناف للمخاطر خارج الميزانية كما سنوضحه في الجدول أدناه.

جدول (9.3): المخاطر المرجحة خارج الميزانية حسب التعليمة 74-94

طبيعة المدين	تصنيف الخطر	معدّل الترجيح للخطر
بنك الجزائر، البريد و المواصلات الخزينة العمومية	ضعيف	10%
مؤسسات مالية و بنوك مقيمة في الجزائر	ملائم	20%
مؤسسات مالية و بنوك مقيمة في الخارج	متوسط	50%
عملاء اخرين	مرتفع	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

المادة 11 من التعليمة 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بقواعد تسيير الحذر المصرفي.

4.1.3 دراسة مقارنة بين الرقابة المصرفية في الجزائر و مبادئ لجنة بازل:

-إن للرقابة دور كبير بتطبيقها لمعايير في تسيير المخاطر البنكية تتوافق و معايير اتفاقيات بازل فأصدرت بشأنها لجنة بازل 25 مبدأ تندرج في سبعة مجموعات و يتوجب على أي مصرفي احترامها و التقيد بها كمرجع أساسي و بشان تطبيق هذه المبادئ حتى قبل صدورها سنة 1997 م و هو ما بينه الجدول التالي:

جدول (10.3): مقارنة معايير رقابة القطاع المصرفي الجزائري مع معايير رقابة لجنة بازل

معايير الرقابة المصرفية في الجزائر	معايير رقابة لجنة بازل
-1-يتضح هذا المبدأ من خلال : **-أ- المادة 44 من قانون 10-90** **-ب- المادة 143 من القانون 10-90**	**-1-شروط تأسيس نظام مصرفي فعال** **-أ - يعتمد المبدأ الأول للرقابة المصرفية الفعالة في توفير الشروط اللازمة لتطبيق نظام رقابي مصرح فعال**
-2-تتضح هذه المبادئ من خلال : **-أ- المادة 126 من القانون 90-10** **حددته المواد التالية :** **-ب- الأساس التنظيمي المتعلق يمنح الاعتماد في المواد 45 و 127 و131 من ق 10-90** **-بالإضافة إلى التعليمة رقم 2000 -04 المحددة للعناصر المكونة لملف الاعتماد المواد 135 و136 من القانون 10-90** **-ج- المادة 139 من القانون 90-10** **-د- المادة 94 من القانون 90-10**	**-2-منح التراخيص و الهياكل المطلوبة للبنوك:** **-أ- حسب المبدأ الثاني فانه يجب عدم إطلاق كلمة بنك على المؤسسة إلا إذا كانت تمارس فعلا العمل المصرفي.** **-ب- المبدأ الثالث متعلق بشروط ممارسة المهنة المصرفية.** **-ج- المبدأ الرابع متعلق بمراجعة سلطات المراقبة و الإشراف لحيازات و استمارات البنوك.**
-3-يتضح هذه المبادئ من خلال: **-أ- المادة 92 من القانون 10-90 و حدد هذا المبدأ بشكل أدق من خلال النظام 91-01 و النظام رقم 95-04 و التعليمة 74-94** **-ب- التعليمة 91-34 و التعليمة رقم 94-74** **-ج- المادة 02 من النظام رقم 91-04 من النظام رقم 92-02**	**-3-الترتيبات و القواعد الاحترازية:** **-أ - المبدأ السادس متعلق باعتماد نسبة الملاءة** **-ب- المبدأ الثامن متعلق بضرورة تأكد السلطات الرقابية من تبني البنك لمخصصات كافية لمراقبة الديون المشكوك في تحصيلها فضلا عن توفر الاحتياطات مناسبة** **-ج- المبدأ السابع يجب أن تقتنع السلطات الرقابية بان لدى المصارف أنظمة معلومات تمكن الإدارة من تحديد التركزات في المحافظ الائتمانية و تعيين على هذه السلطة**

–د– التعليمة 99–02 التي تخضع للشروط المنصوص عليها في المادة 168 من القانون 10–90 –هـ– النظام رقم 02–03 –و– النظامان رقم 92–01 رقم 92–02	وضع حدود معقولة للحد من التعرض المصارف لخطر ائتماني لمقترضين منفردين أو مجموعة من المقترضين ذوي العلاقة –د– المبدأ العاشر المتعلق بالإعلان عن مبالغ القروض الممنوحة لمديري و مساهمي البنك أو المؤسسة المالية –هـ–المبدأ الرابع عشر المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية ، و شمل مختلف النظم و الترتيبات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية للبنوك –و– المبدأ الخامس عشر المتعلق بسير تنظيم مركزية المخاطر الذي يفرض على البنوك و المؤسسات المالية إرسال المعلومات الخاصة بالعملاء المستفيدين من القروض و طبيعة و القروض الممنوحة و المبالغ المسحوبة و الضمانات المعطاة لكل قرض لمركزية المخاطر
–4–تتضح هذه المبادئ من خلال : –أ – المادة 147 من قانون 10–90 –ب – المادة 94 من قانون 90–10 –ج – المادة 150 من القانون 90–10 –د – المادة 148 من القانون 10–90	–4–طرق الرقابة المستمرة : –أ – المبدأ السادس عشر متعلق بضرورة وجود رقابة الداخلية و الخارجية –ب – المبدأ السادس عشر: متعلق بضرورة و جود اتصال منظم بين الإدارة البنك و سلطات الرقابة و الإشراف –ج – المبدأ الثامن عشر: تمنح اللجنة المصرفية الصلاحيات في تحديد قائمة المستندات و المعلومات و نجاحها و مدة تسليمها الخاصة بالبنوك و المؤسسات المالية على أسس منفردة و مجمعة –د – المبدأ التاسع عشر: تمنح للبنك المركزي صلاحيات الحصول على المعلومات الرقابية بصورة مستقلة من خلال الفحص الداخلي أو تنظيم وحدة الإدارية خاصة للرقابة تكلف بأي شخص تختاره بأي عمل
–5–يتضح هذا المبدأ من خلال : –أ – المواد : 166 – 167 من قانون 10–90 من خلال النظم 92–08 ، 94– 18 ، 92– 09 ،97– 01	–5–توافر المعلومات: –أ – المبدأ الحادي و العشرون: يجب أن تتأكد السلطة الرقابية من أن كل مصرف يحفظ و ممارسات محاسبية متكاملة، تمكنها من تكوين رأي حقيقي، و أن تتأكد من أن المصرف يقدم بشكر بياناته المالية التي تعكس بصورة صحيحة مركزه المالي

-6-يتضح هذا المبدأ من خلال : **المادة 140 من قانون 90-10**	**-6-السلطات الرسمية للمراقبين:** **المبدأ الثاني و العشرون : المتعلق بإمكانية اللجنة المصرفية اتخاذ إجراءات عقابية في حق البنك و المؤسسة المالية في حال تسجيل انتهاك للقوانين التنظيمية أو القواعد الاحترازية**
-7-يتضح هاذين المبدأين: **-أ – المادة 151 من قانون 90-10 بالنسبة للمبدأ الثلاثة و العشرين ، أما المبدأ الخامس و العشرون فهو محترم عن طريق نصوص المواد 12،،130،131 من 90-10 ،بالإضافة إلى التعليمة 2000 .02 الهادفة إلى تخفيض عدالة الأداء المصرفي**	**-7-العمليات المصرفية عبر الحدود:** **-أ – المبدأ الثالث و الخامس و العشرون المتعلقان على التوالي بمراقبة فروع البنوك و المؤسسات المالية في الخارج و عدالة عمل هذه الأخيرة بنفس مستويات الأداء المطالب بها البنوك المحلية ة إلزامها بتوفير المعلومات المطلوبة لتعميم الرقابة الموحدة**

المصدر: بن دهينة و اخرون، 2018، ص61-64، واقع مسايرة النظام المصرفي الجزائري لمقاييس اتفاقية BALE دراسة قياسية للنظام المصرفي الجزائري، مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية و الاقتصادية، العدد 1، جوان، جامعة تلمسان – الجزائر –.

و حسب ما نصت عليه **المادة 96 من قانون النقد و القرض المؤرخ في 26 أوت 2010** :

- إن المبادئ الخمسة و العشرون هي مبادئ استرشادية تحدد الخطوط الرئيسية و تترك التفصيلات لكل دولة حسب ظروفها ، حيث بالنسبة للجهاز المصرفي الوطني فهو يتماشى بشكل عام من حيث الجانب القانوني مع هذه المبادئ في اغلبها (20 من أصل 25 مبدأ) إلا أن التطبيق العملي لهذه المبادئ هو الأهم.

- في ما يخص تنظيم المهنة لا سيما في تحسين تقنيات البنوك و القروض ، و تحفيز المنافسة و محاربة العراقيل و إدخال تكنولوجيات جديدة.

- حيث يتم تنظيم برنامج عمليات المراقبة التي تقوم بها و تحدد قائمة التقديم و صيغة و اجال تبليغ الوثائق و المعلومات التي قد تراها مفيدة.

وحسب **المادة 109 من قانون النقد و القرض المؤرخ في 26 أوت 2010** يخول للجنة المراقبة أن تطلب من البنوك و المؤسسات المالية جميع المعلومات و الإيضاحات و الإثباتات اللازمة لممارسة مهمتها، و أن لا يحتج بالسر المهني اتجاه اللجنة.

و نصت **المادة 114 من قانون النقد و القرض المؤرخ في 26 أوت 2010** إذا ادخل البنك أو المؤسسة مالية بأحد الأحكام التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بنشاطه أو لم يأخذ في الحسبان التحذير يمكن اللجنة ان تقضي بإحدى العقوبات الآتية:

- ✓ الإنذار
- ✓ التوبيخ
- ✓ المنع من ممارسة بعض العمليات و غيرها من أنواع الحد من ممارسة النشاط.
- ✓ التوقيف المؤقت لمسير أو أكثر مع تعيين قائم بالإدارة مؤقتا أو عدم تعيينه.
- ✓ إنهاء مهام شخص او اكثر من هؤلاء الاشخاص انفسهم مع تعيين قائم بالإدارة مؤقتا او عدم تعيينه
- ✓ سحب الاعتماد ، وزيادة عن ذلك يمكن للجنة أن تقضي إما بدلا عن هذه العقوبات المذكورة اعلاه ، و اما بالاضافة عقوبة مالية تكون مساوية على الاكثر للراس المال الادنى الذي يلزم البنك او المؤسسة المالية بتوفيره

- أما فيما يخص بالصرف و حركات رؤوس الاموال :

فينظم بنك الجزائر سوق صرف في إطار صرف التي يقررها المجلس ، و يضمن احترام الالتزامات الدولية مع تنفيذ استراتيجية الاستدانة الخارجية و تسيير الارصدة و المديونية الخارجية حسب ما نصت عليه **المادتين 127 و 128 من قانون النقد و القرض المؤرخ في 26 أوت 2010** ، حيث يعرض وزير المالية بالاشتراك مع محافظ البنك الجزائر على رئيس الجمهورية تقريرا سنويا بمخالفة التشريع و التنظيم الخاصيين بالصرف و حركة رؤوس الاموال من و الى الخارج حسب ماورد في **الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 19 فيفري 2003**

فإذا انخفض سعر الصرف فإذا أنخفض سعر الصرف تنخفض مداخل الدولة من العملة الصعبة فتنقص بذلك السيولة في الاقتصاد، و تنقص الاستثمارات (بن بوزيان، بلدغم، 2004، ص 21) و عليه و حسب ما نصّت عليه **المادة الثانية من التعليمة رقم 78-95 المؤرخة في 26 ديسمبر 1995 و التي تضمت للقواعد المتعلقة بوضعيات الصرف** فعلى البنوك و المؤسسات المالية احترام و باستمرار النسبتين التاليتين:

/1نسبة حدّها الأقصى محددة ب 10% بين وضعية الصرف الطويلة و القصيرة لكل عملة أجنبية مع مبلغ مالها الخاص:

$$\frac{\text{وضعيات الصرف الكلية لكل عملة أجنبية}}{\text{الأموال الخاصّة الصافية}} \leq 10\%$$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المادة الثانية من التعليمة رقم 78-95

/2نسبة حدّها الأقصى لا يتعدى 30 بين مجموع وضعيات الصرف لجميع العمليات و مبلغ الأموال الخاصّة الصافية:

$$\frac{\text{وضعيات الصرف الكلية لجميع العمليات}}{\text{الأموال الخاصّة الصافية}} \leq 30\%$$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المادة الثانية من التعليمة رقم 78-95

2.3 تطبيق اتفاقية بازل الثانية على القطاع المصرفي(2002-2014):

يكلّف مجلس النقد والقرض بوضع التنظيم المصرفي للنشاط المصرفي خاصة فيما يتعلق بمقاييس وشروط عمليات البنك المركزي (SADEG, 2004, p. 36) ، و عليه سوف نحاول من خلال هذا المطلب التعرف على مدى تطبيق القطاع المصرفي الجزائري مع ما جاءت به اتفاقية بازل الثانية و التي طبقت بداية من عام 2002 وفقا **للنظام رقم 03-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2002 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 84 ،في 18 ديسمبر 2002 الموافق 14 شوال 1423** و الذي بين كيفية تطبيق معايير بازل 2 **فحسب المادة الاولى** من هذا النظام التي عرفت مجموعة من المخاطر كخطر معدل الفائدة، خطر التسوية، الخطر السّوقي والخطر التشغيلي.

1.2.3 بالنسبة للدعامة الأولى لمتطلبات الحد الأدنى لرأس مال البنك:

1.1.2.3 نسبة كفاية رأس المال بالقطاع المصرفي الجزائري:

ذكرنا في المطلب الاول من نفس هذا المبحث أنّه قد تم تعديل الحد الأدنى لرأسمال البنوك سنة 2004 ليصبح محددا ب 2.5 مليار دج بالنسبة للبنوك و 500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية، ثمّ إلى 10 ملايير دج و للمؤسسات المالية إلى 3.5 ملايير دج سنة 2008.

حسب **التقرير السنوي لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي و النقدي لسنة 2004** تبين لنا أن البنوك و المؤسسات المالية العاملة بالجزائر مارست نشاطها و فاقت معدلات الملاءة النسبة المحددة فبلغت مثلا في :

- البنك الوطني الجزائري 12% سنة 2003 ثم 16% سنة 2006.
- بنك الاحتياط و التوفير: 14% سنة 2001 و 13% سنة 2002 (CNEP ,2002,p.19)

- **نسبة كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية:**

سنعرض في الجدول أسفله كفاية رأس مال البنوك العمومية و الخاصة و كذا القطاع المصرفي في الجزائر للفترة (2007-2010):

جدول (11.3): كفاية رأس مال البنوك البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2007-2010)

السنة	كفاية رأس مال البنوك		
	البنوك العمومية	البنوك الخاصّة	القطاع المصرفي
2007	11.62%	23.48%	%12.94
2008	15.97%	20.24%	%16.54
2009	19.10%	35.26%	%21.18
2010	21.78%	29.19%	%23.31

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

- **تقارير بنك الجزائر 2007-2010**
- **Bendehina et Zirar, 2019, p.128, Basel III and Algerian Banks _Field study a sample of Algerian Banks_, Finance and Business Economics Review JFBE Volume (03) Number (01(**

✓ **التحليل:**

يتبيّن من خلال الجدول أعلاه التزام البنوك الخاصة بمعدل كفاية راس المال المحدد و نسبة ملاءتها تفوق نسبة ملاءة البنوك العمومية و هذا راجع لطبيعة عمل كل من البنكين فالبنوك الخاصة تتمتع بصلابة راس مالها و الذي يعود لرأس مال اجنبي في حين البنوك العمومية معرضة اكثر للمخاطر بصفتها الجهاز الممول للمشاريع الاقتصادية بصفة خاصة و تمويل الاقتصاد الوطني بصفة عامة و مع ذلك لقد التزمت بالحد الادنى لكفاية رأس المال و عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة في القطاع المصرفي ككّل.

2.1.2.3حجم الودائع (الموارد) و حجم القروض (الاستخدامات) في البنوك التجارية الجزائرية:

لقد عرف حجم الودائع و القروض في كل من البنوك العمومية و الخاصّة تطورا خلال السنوات من 2006-2013 و هو ما سيتم توضيحه من خلال الجدولين التاليين:

1.2.1.2.3 حجم الودائع:

سنعرض من خلال الجدول أسفله حجم الودائع في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2006-2013):

جدول (12.3):حجم الودائع في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2006-2013)

السنوات	ودائع تحت الطلب		ودائع لأجل		اجمالي الودائع في البنوك العمومية	نسبة الودائع بالبنوك العمومية %	اجمالي الودائع في البنوك الخاصة	نسبة الودائع بالبنوك الخاصة %
⬇	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة				
2006	1597.514	152.918	1670.127	95.978	3267.641	92.93	2488.96	7.07
2007	2369.7	191.1	1671.5	89.5	4041.2	93.5	280.6	6.5
2008	2705.1	241.8	1870.3	120.7	4575.4	92.65	362.5	7.35
2009	2241.9	261	2079	149.9	4320.9	91.31	410.9	8.69
2010	2569.5	301.2	2333.5	190.8	4903	90.88	492	9.12
2011	3095.8	400	2552.3	235.2	5648.1	89.9	635.2	10.1
2012	2823.3	533.1	3053.6	280	5876.9	87.84	831.2	12.16
2013	2942.2	595.3	3380.4	311.3	6322.6	87.45	906.6	12.55

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسّنوات (2006-2013)

2.2.1.2.3 حجم القروض:

سنعرض من خلال الجدول أسفله حجم القروض للبنوك التجارية الممنوحة حسب القطاع للفترة (2006-2013):

جدول(13.3):حجم القروض للبنوك التجارية الممنوحة حسب القطاع للفترة (2006-2013)

السنوات	قروض للقطاع العام		قروض للقطاع الخاص	
	البنوك العمومية	البنوك الخاصّة	البنوك العمومية	البنوك الخاصّة
2006	847.305	1.103	879.275	176.419
2007	987.3	2	964	250.4
2008	1200.3	1.9	1086.7	325.2
2009	1484.9	1	1227.1	372.1
2010	1461.3	0.1	1374.5	430.8
2011	1742.3	0	1451.7	530.7
2012	2040.7	0	1675.4	569.5
2013	2434.3	0	2023.2	697.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسّنوات 2006-2013

✓ **التحليل:**

من خلال الجدولين أعلاه نلاحظ ان هناك ارتفاع في حجم الودائع سواء ودائع لأجل أو ودائع تحت الطلب، كما يلاحظ كذلك البنوك العمومية تستحوذ على الحصص الأكبر من الودائع و القروض مقارنة بالبنوك الخاصّة ففي سنة 2006 مثلا بلغت نسبتها 92.93% من أصل 100% بالنسبة للودائع، أمّا حجم القروض فإجمالي القروض سنة 2010، 2012، 2013 بلغ 3266.7، 4285.6، 5154.5 على التوالي إذن نسبة القروض للبنوك العمومية بلغت سنة 2010 ، 2012، 2013 ما نسبته 86.80%، 86.7%، 68.65% على التوالي من إجمالي القروض الممنوحة و بقيت النسبة متقاربة خلال جل السنوات في الجدولين.

3.1.2.3 تعزيز معايير إدارة السيولة:

أصدر **قانون رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتعلق بتعريف و تسيير مخاطر السيولة** و تضمن محاور اساسية متعلقة بتحديد معامل أدنى للسيولة و لابد من احترامه من كرف البنوك و المؤسسات المالية و تناولت المادة الثالثة على ضرورة احترام المعامل الادنى للسيولة و لابد ان يكون في حد ادنى لنسبة 100%، و الجدول

التالي يعرض تراكم السيولة في القطاع المصرفي الجزائري للفترة (2006-2011) و ذلك بطرح الودائع الإجمالية من القروض الاجمالية.

جدول (14.3): تراكم السيولة في القطاع المصرفي الجزائري:

	2006	2007	2008	2009	2010	2011
(الودئع الاجمالية) (طرح –) (القروض الاجمالية)	1621.43	2313.6	2547.7	2061.6	2019.87	3008.3

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على الجدولين السابقين:

- **جدول (12.3): حجم الودائع في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2006-2011)**
- **جدول(13.3): حجم القروض للبنوك التجارية الممنوحة حسب القطاع للفترة (2006-2013)**

4.1.2.3 المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية وفق اتفاقية بازل 2:

ركز نظام 03-02 الصادر في 14 نوفمبر 2002 و نظام 08-11 الصادر في 28 نوفمبر 2011 على المخاطر التي تتعرض لها البنوك و المؤسسات المالية نذكرها في الجدول التالي وفق النظام 08-11:

جدول (15.3): المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية وفق إتفاقية بازل2

الأمر 08-11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية	
نوع الخطر	**تعريف الخطر**
الخطر الائتماني	**عرفت في المادة 2 على أنها الخاطر الناتجة عن حالة تخلف طرف او عدة اطراف عن الدفع.**
خطر التركيز	**هي المخاطر الناتجة عن الائتمان الممنوح لنفس المستفيد او مجموعة من الاطراف و التي تعتبر كنفس المستفيد.**
خطر سعر الفائدة	**هو الخطر الناتج عن تغيرات معدلات الفائدة الخاصة بعمليات داخل و خارج الميزانية.**
الخطر السوقي	**ينتج هذا الخطر بسبب تغير اسعار السوق و تضم: مخاطر الصرف و مخاطر متعلقة بأدوات مرتبطة بسعر الفائدة.**

الخطر القانوني	**و التي تنتج عن النزاعات مع احد الاطراف او في خالة الوقوع في نقص مهما كانت طبيعتها و التي يتحملها البنك.**
الخطر التشغيلي	**و الناتج عن عدم ملائمة الانظمة الداخلية أو احتيال داخلي و خارجي.**
خطر التسوية و السيولة	**الناتجة عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته بسبب وضعية السوق كذلك الخطر الذي يتعرض له البنك جراء عمليات الصرف كخطر تسوية التسليم .**
خطر عدم المطابقة	**و هي عبارة عن خسائر ناتجة عن عقوبات قضائية و الناتجة عن عدم احترام قواعد نشاط البنوك و المؤسسات المالية.**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

-Regulation 11-08 Of November 28th, 2011 Relating To Internal Audit Of Banks And Financial Institutions.

2.2.3 الدعامة الثانية: عملية المراجعة الرّقابية:

أهّم النقاط التي وردت في **للنظام رقم 03-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2002 الصّادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 84 ،في 18 ديسمبر 2002 الموافق 14 شوال 1423**:

- أنظمة الرقابة الداخلية لعمليات البنوك.
- أنظمة المحاسبة ومعالجة المعلومات.
- أنظمة قياس المخاطر والنتائج.
- أنظمة مراقبة المخاطر في البنوك.
- أنظمة التوثيق و المعلومات.

- و بالتالي فإنّ هذا النظام سهّل للبنوك بتقدير و تحليل المخاطر التي تواجهها، و الأنظمة الخاصة بمراقبتها و التحكم فيها، وهي تشمل مخاطر عدم السداد والناشئة في حالة عجز الزبون عن السداد، ومخاطر سعر الفائدة الناتجة في حالة حدوث تغيرات في معدلات الفائدة، ومخاطر التسوية ضمن عمليات الصرف، ومخاطر السوق، والمخاطر القانونية، بالإضافة إلى خطر العمليات الناجم عن نقائص تصميم وتنظيم وتنفيذ إجراءات القيد في النظام المحاسبي وفي أنظمة الإعلام بشكل عام الخاصة بمجموعة الأحداث المتعلقة بعمليات البنك و المؤسسات المالية.
- وتم تعزيز أنظمة الرقابة الدّاخلية حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر و الذي يخص التطور الاقتصادي و النقدي لسنة 2003 و ترسيخ نظام إنذار دائم يتماشى و آلية كشف الصعوبات التي تعرفها البنوك على

أساس التصريحات التي تقدمها كذلك القيام بمتابعة خاصة للبنوك المنشأة حديثا، بدراسة وتقييم طلبات إنشاء البنوك من قبل مجلس النقد والقرض ابتداء من سنة 2002.

-ثم أصدر بعد ذلك **النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 و الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44 ، في 11 شوال 1433 و الموافق ل 29 أوت 2012** و الذي ألغى مواد **النظام 02-03** و بين حجم اهتمام بنك الجزائر بمضمون الرقابة و المراجعة الصارمتين حيث أعطى أوامر تلزم البنوك و المؤسسات المالية لتكوين أنظمة رقابة داخلية لمعالجة الانحرافات في وقتها

- كذلك تكفل بنك الجزائر على رقابة خارجية للبنوك التجارية من خلال المفتشية العامة DGIGبهياكلها المختلفة:

- مديرية التفتيش الداخلي DII
- مديرية التفتيش الخارجيDIE
- مديرية الرقابة على أساس المستندات DCP (نجار، 2014، ص 283)

جدول (16.3): الإنحرافات المسجلة بين معطيات مركزية المخاطر والوضعية المحاسبية الشهرية في 31 /2009/12

البنوك العمومية	تصريحات مركزية المخاطر			تصريحات المديرية العامة للدراسات	الانحرافات	معدّل التصريحات
⬇	مجموع القروض A	قروض مصنفة (ملّف سالب) B	C= A+B	D	E= C-D	C/D (%)
BNA	619770.12	346724.89	966495.01	91567.80	51327.21	105.61%
BEA	305096.71	180157.11	485253.82	431318.46	53935.36	112.50%
Badr	207649.06	54984.35	262633.41	403340.73	140707.32-	65.11%
CPA	234183.64	45691.33	279874.97	288722.73	8847.76-	96.94%
Cnep	164332.14	42108.00	206440.14	185107.93	21332.21	111.52%
BDL	71747.98	23991.49	95739.47	123125.70	27386.23-	77.76%
مجموع المخاطر المصرفية	1602779.65	693657.17	2296437.82	2346783.35	50346.53-	94.89%

المصدر: حياة نجار،2014، ص 286، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية–، رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس ، سطيف 1، الجزائر.

✓ **التحليل:**

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه الانحرافات المسّجلة بين معطيات مركزية المخاطر والوضعية المحاسبية الشهرية للبنوك العمومية بمجموعها الستة و التي صرح بها من طرف البنوك و من خلال مراقبة المخاطر و تصريحات المديرية العامة للدراسات في نهاية سنة 2009 فقد تم احتساب معدلات الانحرافات فسجل البنك الوطني الجزائري اعلى نسبة112.5% و بنك الفلاحة و التنمية الريفية ادنى نسبة قدرّت ب: 65.11% ، أمّا المجموع الكلي لمخاطر البنوك السنة بلغ 94.98%.

- و يختلف مستوى الرقابة بالتركيز على المخاطر إلى:

- **مستوى رقابي منخفض:** و التي تخص الرقابة على البنوك ذات الوضعية القوية و لا تتطلب رقابة عالية و يمكن أن تبرمج خلال مدة تقدّر ب 18 شهر.
- **مستوى رقابي متوسط:** و التي تخص الرقابة على البنوك ذات الوضعية المالية الضعيفة و التي تعاني بعض النقائص حيث تتطلب رقابة خاصة مدتها 12 شهر خلال السنة القادمة.
- **مستوى رقابي مرتفع:** و التي تخص الرقابة على البنوك ذات الوضعية المالية القلقة بشكل عام فتتطلب رقابة متواصلة و متابعة معمقة.

1.2.2.3 أنظمة قياس المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية وفق إتفاقية بازل2:

حدّد نظام 08-11 الصادر في 28 نوفمبر 2011 أنظمة قياس المخاطر التي تتعرض لها البنوك و المؤسسات المالية نذكرها في الجدول التالي:

جدول (17.3): أنظمة قياس المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية وفق إتفاقية بازل2:

الأمر 08-11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية	
أنظمة قياس المخاطر المصرفية	
I. **المخاطر الائتمانية**	**المادة47 و 48 : تديد و قياس و تجميع المخاطر الناجمة عن العمليات التي يتعرض لها البنك و يجب ان يقدم تحليلا لتطور نوعية قروضها كل 3 أشهر لتسهيل اعادة تصنيف العمليات الائتمانية.**
II. **مخاطر السيولة**	**المادة 50: إلزام البنوك بتحديد قياس و ادارة خطر السيولة و التركيز على القيام بالتنبؤات حول مصادر التمويل لمواجهة الحالات الطارئة**

III. مخاطر معدّل الفائدة	**المادة 51: يجب على البنوك انتظار اصدار نص يتعلق بطريقة قياس و تغطية المخاطر ووضع نظام معلومات داخلي لضمان المتابعة و تقديم حلول في حالة التعرض للمخاطر**
IV. مخاطر التسوية	**يجب على البنوك وضع نظام لقياس هذه المخاطر في عمليات الصرف**
V. المخاطر السوقية	**المادة 53: ضرورة قيام البنوك بالتسجيل اليومي لعمليات الصرف ووضع أنظمة لمتابعة العمليات التي تقوم بها في السوق مع متابعتها و مراقبتها.**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Regulation 11-08 Of November 28th, 2011 Relating To Internal Audit Of Banks And Financial Institutions.

3.2.3 الدعامة الثالثة: انضباط السوق المصرفي الجزائري:

لقد أصدر **الامر 02-03 المؤرخ في14 نوفمبر 2002** المتعلق بعمليات الإفصاح بالشكل المطلوب، بهدف تحسين الظروف الأمنية والمصداقية والشمولية إلى مراقبة تطابق العمليات الداخلية بالبنوك والمؤسسات المالية، مع الأحكام التشريعية والتنظيمية والمقاييس، ونوعية أنظمة الإعلام والاتصال لتحسين قيام البنوك بعملية الإفصاح عن بياناتها المالية ومركزها المالي بكل الشفافية و دقّة.

يليه **الأمر 09-02 المؤرخ في 16 ديسمبر 2002** العديد من التعليمات والأنظمة التي تلزم البنوك والمؤسسات المالية، بالقيام بالإفصاح عن مختلف البيانات ذات العلاقة بنشاطها. خصوصا و أنّ اتفاقية بازل ركزت على وجوب قيام البنوك بالإفصاح بشكل دقيق وفي التوقيت المناسب عن متطلبات رأس المال الذي تحتفظ به لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها، بالمقابل ألزمت اللجنة المصرفية بالجزائر البنوك والمؤسسات المالية العاملة ، على القيام بالإعلان كل ثلاثة أشهر عن معدل الملاءة الخاص بها، أو حتى في تواريخ أخرى غير محددة في إطار عملها الرقابي والإشرافي، و من أجل رفع و تحسين تطبيق المعايير الدولية للإشراف المصرفي و تكييف القطاع المصرفي به تم إصدار الامر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في نفس التاريخ المتعلق بالنقد و القرض.

3.3 تطبيق اتفاقية بازل الثالثة على القطاع المصرفي (2014–2018):

بادر بنك الجزائر بتهيئة الأرضية لبداية تطبيق المعايير الجديدة لبازل الثالثة فصمم، فأصدر مجلس النقد و القرض نصوص تنظيمية جديدة ضمها **التنظيم 14–01 المؤرخ في 16 فيفري 2014** :

1.3.3 تحديد نسبة الملاءة:

نصت **المادة الثانية من النظام 14–01** على ما يلي:

فرض الحد الأدنى لملاءة مالية قدرت ب 9.5% و تتضمن مخاطر الائتمان داخل و خارج الميزانية، و تحسب حسب **المادة الخامسة** كل من المخاطر العملياتية و السوق بضرب المخصصات من الأموال الخاصة في نسبة 12.5% كذا إلزام البنوك باحترام نسبة تغطية الأموال الخاصة القاعدية بمستوى 7% لمجموع مخاطر القروض، السوق و التشغيل حسب **المادة الثالثة من النظام 14–01**.

أما فيما يخص الحد الأدنى لرأس المال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر تم رفعه بالنسبة للبنوك إلى 10 ملايير دج و للمؤسّسات المالية إلى 3.5 ملايير دج حسب المادة 3 من النظام 08-04 الصادر في 23 ديسمبر 2008.

جدول (18.3): تطور نسبة الملاءة في القطاع المصرفي الجزائري

نسبة الملاءة (%)			
السنوات ↓		نسبة الملاءة الاجمالية	نسبة الملاءة القاعدية
2015	البنوك العمومية	%17.71	%14.59
2016		%18.47	%15.25
2017		%19.76	%14.56
2015	البنوك الخاصة	%21.09	%20.36
2016		%20.44	%19.63
2017		%18.68	%17.91
2015	القطاع المصرفي	%19.39	%15.75
2016		%18.68	%16.33
2017		%19.56	%15.18

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Banque d'Algérie, (2017) ,page 80,Rapport Annuel du développement économique et monétaire.

✓ **التحليل:**

ما يمكن تفسيره من الجدول أعلاه هو التطور في نسبة ملاءة البنوك و المؤسسات المالية العمومية و الخاصّة بنسب متقاربة فاقت معدل الملاءة المالية و التي حددت 9.5% في القوانين البنكية، رؤوس الأموال الخاصة القاعدية بمستوى 7% لتغطية المخاطر المصرفية (مخاطر القروض، المخاطر العملياتية و السوقية) ففي نهاية سنة 2017 معدلات اعلى بكثير من المعايير الموصى بالعمل بها في إطار اتفاقية بازل 3ن حيث بلغت معدّلات الملاءة الاجمالية 19.56% و 15.18% بالنسبة للأموال الخاصّة القاعدية في القطاع المصرفي الجزائري

2.3.3تحديد و تصنيف المخاطر :

1.2.3.3مخاطر القروض:

- نصّت **المادة 12** من نفس النظام على طريقة ترجيح هذه المخاطر وفق تنقيط و تقييم خارجي و طريقة ترجيح جزافية من طرف مجلس النقد و القرض.

¶ كما نصّت **المادة 14** من نفس النظام على طريقة التنقيط بواسطة معاملات ترجيح مخاطر الائتمان لغير المقيمين كما سنبيّنه في هذا الجدول:

جدول (19.3): تنقيط و ترجيح مخاطر المقترضين لغير المقيمين

التنقيط ⬇	مستحقات على دول أخرى و بنوكها المركزية	مستحقات على الهيئات العمومية دون الإدارات المركزية	البنوك و المؤسسات المالية أو المماثلة لها		مستحقات المؤسسات الكبيرة و المتوسطة
			أكبر من 3 اشهر	أصغر أو يساوي 3 أشهر	
الترجيح %					
AAA AA-	0	20	20	20	20
A+ A-	20	50	50	20	50
BBB+ BBB-	50	50	50	20	100
BB+ BB-	100	100	100	50	100
B+ B-	100	100	100	50	150
B	150	150	150	150	150
لا يوجد تنقيط	100	50	50	20	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Bank of Algeria, (2014)Article 14 of the regulation 14-01 of february 16 th 2014, relating to solvency ratio applicable to banks and financial institutions.

- و باعتبار القروض النشاط الأساسي للبنوك التجارية، سنعرض فيما يلي الودائع المجمعة و القروض المقدمة حسب القطاعات في النظام المصرفي الجزائري حيث عرف حجم الودائع و القروض في كل من البنوك العمومية و الخاصّة تطورا خلال السنوات من (2014 -2017) و هو ما سيتم توضيحه من خلال الجدولين التاليين:

1.1.2.3.3 حجم الودائع:

سنعرض من خلال الجدول أسفله حجم الودائع للبنوك التجارية الممنوحة حسب القطاع للفترة (2014-2017):

جدول (20.3):حجم الودائع في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2014-2017)

السنوات	ودائع تحت الطلب			ودائع لأجل		
	القطاع العام	القطاع الخاص	(%)	القطاع العام	القطاع الخاص	(%)
2014	2368.6	1159.7	44.9%	1195.7	279.7	%55.1
2015	2023.4	1076.2	41%	1222.9	383.4	%59
2016	1775.9	1099.9	36.9%	1084.8	370	%63.1
2017	2325.8	1138.4	40.1%	1147.7	446.2	%59.9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- **Banque d'Algérie, (2018), page 09, Bulletin des statistiques trimestriel, n° 44, Décembre**
- **Banque d'Algérie, (2017) ,page 74,Rapport Annuel du développement économique et monétaire.**

2.1.2.3.3 حجم القروض:

سنعرض من خلال الجدول أسفله حجم القروض الممنوحة للبنوك التجارية الممنوحة حسب القطاع للفترة (2014-2017):

جدول(21.3):حجم القروض الممنوحة للبنوك الجزائرية حسب القطاع للفترة (2014-2017)

السنوات	قروض للقطاع العام		قروض للقطاع الخاص	
	بملايير الدينارات	(%)	بملايير الدينارات	(%)
2014	3382.3	52%	3121.7	48%
2015	3688.2	50.7%	3588.3	49.3%
2016	3952.2	50%	3957.1	50%
2017	4311.3	48.6%	4568.3	51.4%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- **Banque d'Algérie**, (2017) ,**page 75**,**Rapport Annuel du développement économique et monétaire**.
- **Bank Of Algeria**, (2017), **Page 13**, **Quarterly Statistical Bulletin**, **n°39**, **September**

✓ **التحليل:**

الملاحظ من الجدولين أعلاه الخاص ببيانات القطاع المصرفي الجزائري أنّ حجم الودائع و القروض المقدمة للسّنوات الممتدة بين (2014 -2017) في نمو و ارتفاع مستمرين من سنة لأخرى فالنسبة للودائع نفسر ارتفاعها كنتيجة لقيام الدولة بسياسات توسعية تتطلب تمويل مشاريع الافراد و المؤسسات و الاقتصاد الوطني ككل حتى نهاية سنة 2014 و مع في سنة 2015 بدأت البنوك و المؤسسات المالية بتخفيض الإقراض نتيجة سياسة التقشف التي شهدها الاقتصاد الجزائري و كما هو مبين في الجدول (20.3) الانخفاض في إجمالي حجم الودائع تحت الطلب و لأجل مجمعة من 3564.1 سنة 2014 الى 2860.7 سنة 2016 في القطاع العّام، أما فيما يخصّ حجم القروض فالارتفاع الذي يشهده مستوى القروض في البنوك العمومية و الخاصّة نفسّره كنتيجة لتمويل البنوك للأفراد و المؤسسات العمومية و الاقتصادية و الاقتصاد الوطني ككل أيضا نتيجة غياب أسواق مالية تساعد بدورها في تمويل الاقتصاد اذن نستنتج ان البنوك هي العصب الممّول للاقتصاد ما يزيد من نسبة مخاطر القروض في ظل غياب أساليب عالية لاحتسابه على مستوى البنوك.

2.2.3.3 مخاطر السّوق:

نصّت **المادة 22 من نفس النظام** : تغطي متطلبات الأموال الخاصّة بموجب خطر السوق، خطر الوضعية على محفظة التداول و خطر الصرف

3.2.3.3 مخاطر التشغيل:

نصت **المادة 20 من نفس النظام**: مخاطر التشغيل هي خسارة ناتجة من نقائص الأنظمة الداخلية للبنوك و التي تضم الإجراءات و العاملين (المستخدمين)،و تنتج أيضا بسبب كوارث خارجية طبيعية و نصت كذلك **المادّة 21** على عملية قياس هذا النوع من المخاطر فتحسب متطلبات الأموال الخاصّة الازمة لتغطية الخطر العملياتي بنسبة تعادل 15% من متوسط صافي الناتج السنوي للبنوك للسنوات الثلاثة الأخيرة.

و قسمّت المخاطر الى نسبتين تلتزم بهما البنوك و المؤسسات المالية حسب **النظام 02-14 المؤرخ في 16 فيفري 2016**:

- نسبة فردية تساوي مجموع الأموال الخاصة القانونية مقسومة على مجموع مخاطر الائتمان الصافية و المرجحة على نفس المستفيد و تكون اكبر او تساوي 25% .

- نسبة اجمالية او كلية و تساوي مجموع المخاطر الكبرى أكبر او تساوي ثمانية مرّات الأموال الخاصة للبنوك.

شكل (3.3): تقسيم المخاطر وفق نظام 14-02:

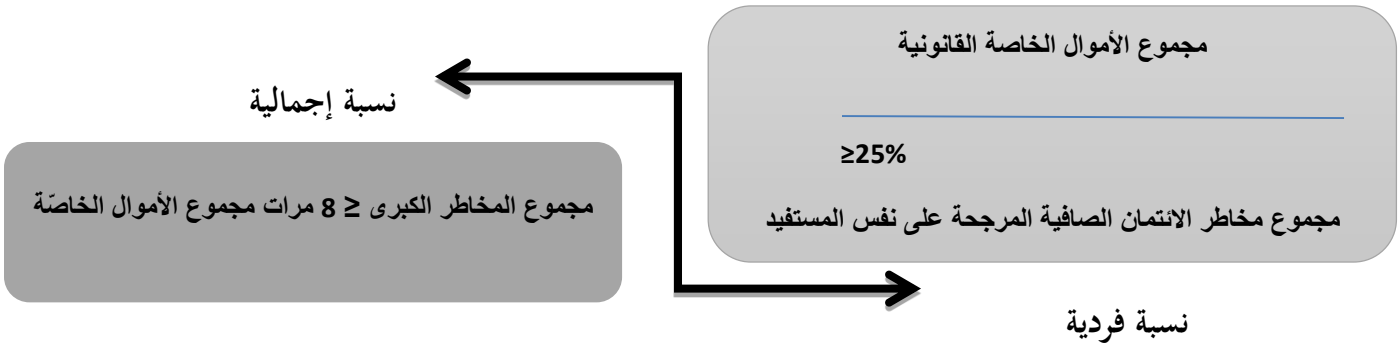

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

Bank of algeria, article 04 and 05 of the regulation 14-02 of february 16 th 2014, relating to solvency ratio applicable to banks and financial institutions.

كذا **نظام 03-14 المؤرخ في 16 فيفري 2016** المتعلق بتصنيف مستحقات والتزامات البنوك و المؤسسات المالية.

3.3.3 معيار السيولة و الرافعة المالية:

1.3.3.3 معيار السيولة:

تعتبر مشكلة السيّولة من أهمّ المشاكل التي واجهتها البنوك التجارية (جقريف، 2017، صفحة 04) في القطاع المصرفي الجزائري، و مع ذلك بقيت نسبة السيولة حسب ما نصّ عليه قانون رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتعلق بتعريف و تسيير مخاطر السيولة و تضمن محاور أساسية متعلقة بتحديد معامل ادنى للسيولة لنسبة 100%.

جدول (22.3): نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري

السيولة (%)			
السنوات ↓		الاصول السائلة إجمالي الأصول	الأصول السائلة الخصوم قصيرة الأجل
البنوك العمومية	2015	25.89%	22.64%
	2016	22.64%	58.84%
	2017	22.13%	52.18%
البنوك الخاصة	2015	35.88%	69.79%
	2016	29.11%	56.25%
	2017	33.11%	61.62%
القطاع المصرفي	2015	27.17%	64.64%
	2016	23.50%	58.39%
	2017	23.74%	53.68%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

Banque d'Algérie, (2017), p81, Rapport de développement économique et monétaire.

✓ **التحليل:**

يبيّن الجدول أعلاه نسب السيولة اذ نلاحظ تحسن في مستوى الأصول للقطاع المصرفي ككل بالزيادة المقررة +9.5% إضافة الى الارتفاع الملحوظ في معدل الأصول السائلة الى اجمالي الأصول من27.17% سنة 2015 الى 23.50% سنة 2016 و23.74% سنة 2017، المفسّر أيضا أنّ تزايد الأصول السائلة بنسبة 9.5% أدّى الى انخفاض معدّل الأصول السائلة المنسوبة للخصوم قصيرة الاجل فقد انخفض المعدل بالنسبة للبنوك العمومية من 58.84% سنة 2016 إلى 52.18% سنة 2017،كذلك بالنسبة للبنوك الخاصة و القطاع المصرفي ككل للسنتين 2015 و2016 من 56.25%، 58.93%، إلى 61.62%، 53.68% على التوالي.

2.3.3.3 معيار الرافعة المالية :

فيما يلي الجدول الذي يبين معيار الرافعة المالية في القطاع المصرفي الجزائري:

جدول (23.3): معيار الرافعة المالية في القطاع المصرفي الجزائري

السنوات		العائد على رأس المال	الرافعة المالية
البنوك العمومية	2015	21.76%	13%
	2016	%19.04	%11
	2017	18.68%	10%
البنوك الخاصة	2015	%16.33	%38
	2016	15.21%	36%
	2017	%14.65	%37
القطاع المصرفي	2015	%20.34	%11
	2016	18.14%	10%
	2017	17.84%	%9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

Banque d'Algérie, (2017), p83, Rapport de développement économique et monétaire.

✓ **التحليل:**

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه الانخفاض الطفيف للسنوات الثلاث (2015-2016-2017) على مستوى البنوك العمومية و الخاصة و على مستوى القطاع المصرفي ككل لمستوى العائد على رأس المال و الذي يحسب بالناتج منسوب لمتوسط رأس المال الخاص للبنوك و المؤسسات المالية بالمقابل نلاحظ انخفاض في معدل الرافعة المالية و التي تساوي متوسط الأصول منسوبة لمتوسط رؤوس الأموال الخاصّة و هذا دلالة على وجود علاقة طردية بين العائد و الرافعة و هذا بسبب الارتفاع في متوسط الأموال الخاصّة

4.3.3 دعائم بازل 3:

1.4.3.3 بالنسبة للدعامة الاولى:

فيما يلي جدول يبين الدعامة الاولى لاتفاق بازل الثالث في القطاع المصرفي الجزائري:

جدول (24.3): تطبيق الدعامة الاولى في القطاع المصرفي الجزائري

الدعامة الاولى لبازل3	بنك الجزائر	السنة
نسبة الملاءة	غير مطبّق	2013
رأس المال	غير مطبّق	2013
مراجعة مخاطر السوق	غير مطبق	2012
مراجعة مخاطر الائتمان و التوريق	غير مطبّق	2012
الاحتياطي الإضافي	قانون نهائي حيز التطبيق	2016
الاحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية	غير مطبّق	2016
نسبة الرافعة المالية	غير مطبّق	2015

Source: Financial stability institute FSI survey(2015) Basel 2 and 3 implementation, Bank for International Settlements

.2.4.3.3بالنسبة للدعامة الثانية و الثالثة:

بالنسبة لدعائم بازل 3 لم تنص عليها التشريعات البنكية بعد و لم تنشر أي تعليمة تخص سير و تطبيق الدعامة الثانية و الثالثة كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول (25.3): تطبيق الدعامة الثانية و الثالثة في القطاع المصرفي الجزائري

دعائم بازل 3	بنك الجزائر
Pillar2عملية المراجعة الرقابية	غير مطبقة
Pillar3انضباط السّوق	غير مطبق

Source : Bendehina et Zirar, 2019, p. 130, Basel III and Algerian Banks _Field study a sample of Algerian Banks_, Finance and Business Economics Review JFBE Volume (03) Number 01

.3.4.3.3مدى إلتزام البنوك و المؤسسات المالية بالمعايير الاحترازية :

في الجدول الادنى حالات عدم الامتثال للمعايير الاحترازية و التنظيمية الجديدة كمعامل الملاءة و السيولة فحسب المعطيات نلاحظ تميز سنة 2017 بانخفاض عدد النقائص التي سجلتها البنوك و المؤسسات المالية و بلغت 48 مؤسسة مقارنة بالسنوات 2015، 2016، التي بلغت عدد 73، 75 بنك و مؤسسة غير ممتثل للمعايير الاحترازية،

الملاحظ أيضا تسجيل مصرف واحد نقص في تشكيل وسادة او هامش الامان و تسجيل 4 حالات فيما يتعلق بالسيولة.

جدول (26.3): حالات عدم الامتثال للتنظيمات البنكية نهاية 2017

تردد التصريح		عدد البنوك و المؤسسات المالية	مجموع المخالفات
معامل الملاءة	ثلاثي	00	00
معامل الاموال الخاصة القاعدية	ثلاثي	00	00
وسادة الامان	ثلاثي	بنك واحد	2
25% من الاموال الخاصة القانونية	ثلاثي	بنكين	8
8 مرات ضعف الاموال الخاصّة القانونية	ثلاثي	00	00
قروض ممنوحة الى مؤسسات يملك فيها البنك مساهمات	كل شهرين	00	00
التزامات خارجية بالتوقيع	شهري	بنك واحد	10
10 من الاموال الخاصة حسب العملة الصعبة	شهري	00	00
30 من الاموال الخاصة /اجمالي العملات الصعبة	شهري	00	00
معامل الاموال الخاصة و الموارد الدائمة	سنوي	ثلاثة بنوك	3
معامل السيولة	ثلاثي	ثلاثة بنوك	13
صافي الاصول	شهري	مؤسسة مالية واحدة	12
المجموع		ست مؤسسات	48

Source : BENDEHINA , KOUADRIA, 2020, p.126, Risk control in the Algerian banking system according to Basel standards, AFAQ Review of Research and studies, Volume: 03 / N°: 02

4 . متطلبات إصلاح القطاع المصرفي الجزائري للتزافق مع معايير بازل الدولية:

رغم التغييرات الهيكلية و التعديلات التي مرّت علي القطاع المصرفي الجزائري إلاّ أنّه لم يطبق كل مل جاءت و نصّت عليه اتفاقيات بازل بالرغم من احتياج كل من البنوك و الجهات الرقابية و الإشرافية لهذه المعايير و بالتالي إلّا أنّ الأمر يتطلب بذل جهود كبيرة لتطوير هذا القطاع المصرفي.

1.4 مقومات و إصلاحات البنية الأساسية للقطاع المصرفي للاستجابة لمعايير لجنة بازل في الجزائر:

يتوجب القيام بعدة إصلاحات لمقومات البنية الأساسية للقطاع المصرفي الجزائري و ذلل بتطوير و وضع أنظمة خاصة بعمليات الرقابة الداخلية و الخارجية للمخاطر في البنوك و المؤسسات المالية.

1.1.4 تطوير الكفاءات البشرية:

يزداد احتياجات كل من البنوك و الجهات الرقابية و الإشرافية لهذه الكفاءات و بالتالي هو يتطلب نوعية متميزة من الكفاءات البشرية سواء في التحليل المالي أو في وضع النظم المحاسبية و مراجعتها لذلك فإن الأمر سوف يتطلب بذل جهود كبيرة في ميدان التدريب و نظم التعليم بصفة عامة حتى يمكن توفير الكفاءات البشرية المطلوبة و تنفيذ أحكام الاتفاقية الجديدة لبازل و متابعتها. (شعبان، 2007، ص 250)

2.1.4 بالنسبة للمخاطر الثلاثة (مخاطر القروض، مخاطر السوق و التشغيل):

لم تتم صياغة مواجهة مخاطر القرض بشكل نهائي إلى يومنا هذا، لذلك يتعين على المؤسسة التي تمنح القرض أن يتصف نظامها الداخلي بالمرونة الكافية ، و من هنا تبرز أهمية نوعية البيانات الخاصة بالقرض و طرق جمعها و تخزينها، كذلك أهمية مراجعة كافة النظم المستخدمة في البنك، كما يستلزم هذا النوع من النشاط أن يكون لدى البنك أو المؤسسة المالية نظام تقييم داخلي للضمانات مع ضرورة إدخال مخاطر التشغيل و السوق في مقام نسبة الملاءة المالية، لذلك يتعين استفاء متطلبات المعايير ذات الصلة الواردة بالاتفاق الجديد مع القدرة على وضع نماذج للمخاطر و استخدام الطرق المناسبة لقياسها و توفير البيانات اللازمة و استخدام إدارة المخاطر

3.1.4 تطوير النظم المحاسبية:

يفرض اتفاق بازل 2 المزيد من الاعتماد على السوق لتقدير المخاطر، فالاتجاه الذي تتبناه المقترحات الجديدة هو الحساسية العالية لما يقرره السوق حول تقدير هذه المخاطر، و هذا أمر مطلوب سواء تعلق الأمر بضمان سلامة البنوك و كفاءة ادارتها، أو بالعمل على توفير الاستقرار المالي بصفة عامة، و بالتالي يصبح توافر البيانات المالية المناسبة هو الأساس لترجمة اتجاهات السوق إلى معايير و قواعد لإدارة البنوك و الرقابة عليها،

و بناء على ذلك يجب على السلطات الجزائرية أن تعمل على التطوير و التنسيق بين متطلبات بازل 2 من ناحية، و ما تفرضه القواعد و المعايير الدولية و المحلية للنظم المحاسبية من ناحية أخرى كذلك يستلزم الأمر إحداث تطوير في مجال النظم المحاسبية المطبقة Trading Book ,Banking Book وكذلك ضرورة إحداث تطوير في مجال الإفصاح عن البيانات و التقارير المالية، و العمل على تطوير قواعد الشفافية و نشر المعلومات تبعا لتركيز لجنة بازل على ارتباط الإفصاح بالقواعد المحاسبية الدولية و على رأسها قواعد IAS، إضافة الى قواعد محاسبية أخرى IAS 32 ,IAS 39 التي تنص على التسجيل المحاسبي لبعض الأدوات المالية إلى قواعد محاسبية أخرى بالقيمة الحقيقية و ليس بتكلفتها التاريخية، ففي الجزائر مازلت البنوك العمومية تعتمد على النظام القديم في تحديد و إعداد وضعيتها المالية (ايت عكاش، 2013، ص 249-256) .

كذلك العمل بمعيار IFRS7 الذي ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار IAS32، أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بالأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات إذن كل وضعت كل في معيار جديد.

و ضمّ معيار IFRS7 إفصاحات أخرى:

- معلومات عن أهمية الأدوات المالية.
- معلومات عن طبيعة المخاطر التي تظهر بسبب الأدوات المالية، ويشمل ذلك

سياسة التحوط المستخدمة و المخاطر التي يتوقع أن تنتج عن التعامل بالأدوات المالية سواء تم عرض هذه الأدوات في الميزانية أو لد يتم عرضها.

- افصاحات تتعلق بمخاطر السيولة، السوق الائتمان، ومخاطر التدفقات النقدية ومتطلبات

الإفصاح المتعلقة بالتحوط النقدي، محاسبة التحوط كذا أداة التحوط والبند المتحوط له.

ويأتي تركيز المعيار IFRS7 على الإفصاحات عن المخاطر المتعقلة بالأدوات المالية، كمخاطر الائتمان والسيولة ، نظرا للتوسع الكبير في التعامل بالأدوات المالية، سواء كانت كمية أو نوعية من زيادة المعلومات عن الأدوات الدالية ووضوحها وشفافيتها، والتي تمكن المستفيدين وأصحاب العلاقة من اتخاذ قراراتهم برشد وعقلانية، خاصّة بعد ظهور مشاكل عدة نابذة عن عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، والمتعلقة بالأدوات الدالية للتعامل مع المخاطر المحيطة بها (بوقدوم و عمورة، 2018، ص 79-80)

4.1.4 وضع أنظمة تقدير المخاطر و النتائج:

يتوجب على البنوك و المؤسسات المالية وضع أنظمة خاصة للبنك لتقدير و تحليل المخاطر بحيث تتوافق هذه الأنظمة و حجم و طبيعة العمليات كما يمكنه تجنب كل أنواع المخاطر التي قد تواجهه منها المخاطر المرتبطة بالقروض و مخاطر السيولة و مخاطر السوق...الخ

5.1.4 وضع نظام للإعلام و التوثيق:

بهدف تحقيق الشفافية في مختلف العمليات المصرفية و إعداد التقارير الخاصة بكل بنك مع نشرها و إيصالها لأصحاب المصالح, و توثيق كل المعلومات الممكنة لتسهيل الرجوع إليها إذا ما تطلب الأمر ذلك. (زيدان، 2009، ص 25)

2.4 الجهود المبذولة في إطار تبني معايير بازل3 و4 في البنوك الجزائرية:

سعت السلطات النقدية إلى وضع البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية ضمن التوجه العالمي لتطبيق معايير لجنة بازل من خلال إقرار مجموعة من التدابير أو القواعد، والتي تمثلت في مجموعة من قواعد للحذر في تسيير البنوك و تنظيم المهنة المصرفية، وتوفير المناخ الملائم لممارسة النشاط المصرفي لكي تستطيع المؤسسات المالية وعلى رأسها البنوك القيام بمهمة الاستقرار المالي والاستمرار فيها بنجاح وتجنب الأزمات المالية بأنواعها، لابد من الالتزام بالمؤشرات الاحترازية، سواء تلك المتعلقة بكفاية رأس المال، ونوعية الموجودات وجودة الأصول، والتغير في مستوى الربحية والسيولة (كمال و عليش، 2018 ، ص 12-14) مع العلم أنّ التشريعات المصرفية في الجزائر لم معيار نسبة التمويل المستقر الصافية الذي جاءت به اتفاقية بازل 3 (بوشرمة، 2018، ص 113)

-التزام النظام المصرفي الجزائري بالمعايير الدولية الرقابية و تفعيل الرقابة الداخلية واستخدام نظام معلومات جيد لمعالجة المعلومات بطريقة جيدة.

-ضرورة التوفيق بين ضمان استقلالية البنك والتكيف مع القواعد الاحترازية التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة .

-اتفاقية بازل 3 لم تلغي اتفاقية بازل 2 فقد قامت بإجراء تحسينات عليها المعلومات التي يوفرها نظام مركزية المخاطر يؤدي بالبنك الى اتخاذ التمويل السليم والحد من المخاطر الائتمانية (بوعلاقة و فلاق ، 2018، ص 16-17)

كما قام بنك الجزائر بوضع نظام مركزية المخاطر و الهدف منه التقليل من التعرض للمخاطر, و هو نظام للإنذار المبكر عن الأزمات التي قد تواجهها البنوك في حالة عدم امتثالها لتعليمات بنك الجزائر. إضافة إلى إقامة نظام

لضمان الودائع المصرفية تشارك فيه كل البنوك المتواجدة بالجزائر سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص أو وطنية كانت أم أجنبية, الهدف منه سد حاجات المودعين في حالة عجز البنك عن الدفع لهم مما يساعد على المحافظة على السلامة المالية للبنك (زيدان، 2009، ص 26) مع إنشاء نظام لرقابة القروض، والاقتراض من البنوك خاصة تلك التي تمت في السوق النقدية، بحيث يتم تحديد حد أقصى للقروض المقدمة والقروض المتحصل عليها، وشروط كل عملية، وبالشكل الذي يمكن من توظيف التمويلات المتحصل عليها مع مراعاة إدارة المخاطر وتسيير السيولة (عمري، 2017، ص 157) حسب ما وضعه اطار بازل 03 المتطلبات التي تهدف إلى تعزيز قدرة صمود البنوك والنظام المالي (بركات، 2015، ص 10) و يعد إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس مال من المستوى الأول و هو رأس المال الأساسي و الذي يعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بعدما كانت هذه النسبة تمثل 2% في بازل2 (الصائغ، 2018، ص 136)

3.4 تحديات إجراءات تأهيل البنوك الجزائرية:

1.3.4 التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية:

ستواجه البنوك والمؤسسات المالية المصرفية تحديات في الدول النامية ، فعليها التهيؤ لما بعد بازل 2 وتوفيق أنظمتها الداخلية والمحاسبية وفقا للمستويات العالمية وعلى القائمين على المؤسسات المصرفية بهذه الدول الإسراع في خطط التطوير الالكتروني والأنظمة الداخلية وتنويع المنتجات المصرفية وإعداد وتهيئة الموارد البشرية المصرفية بما يتكيف مع متطلبات العولمة، فضلا عن تحسين إدارة المخاطر بما يتناسب والمنافسة خلال الفترة المقبلة مع اقتراب تحرير الأسواق وتطبيق المعايير المصرفية العالمية الجديدة على نطاق واسع بالنظر إلى أولويات العمل بالمعايير الجديدة لكفاية رأس المال، يمكن القول أن أوّل تحدي يفرض لتوجهات لجنة بازل الجديدة على البنوك العاملة في الدول النامية هو إعادة تقييم أنظمة وعمليات إدارة المخاطر، الأمر الذي يجعلها اليوم تواجه مهمة تتمثل في تطبيق أنظمة وأساليب متطورة ومتكاملة لإدارة المخاطر وترقية مستوى العاملين على إعادة تقييم سياسات إدارة المخاطر تماشيا مع ما حددته اتفاقية بازل2 خاصة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية (بوراس و عياش، 2017، ص 179)

2.3.4 إجراءات تأهيل البنوك الجزائرية:

في هذا الإطار باشر بنك الجزائر بإجراءات لتأهيل البنوك الجزائرية تمثلت في:

- إجبار البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية) تماشياً مع ما ورد في اتفاق بازل II الذي يتميز بالكثير من التعقيد وبالتالي الصعوبة في التطبيق (بن دهينة و حمودي، 2018، ص 11)

- احتفاظ البنوك برأس مال ذي نوعية جيدة يمكنها من تحصين نفسها من الأزمات في المستقبل ومواجهتها دون تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر الإمكان (بوعمامة و زايد، 2016، ص254)، كما أنّ زيادة رؤوس أموال البنوك التجارية يؤهلها لتحسين قدرتها التنافسية.
- الإستعداد لتطبيق ثقافة إدارية جديدة تأخذ في الاعتبار التغير المستمر في أوضاع السّوق المصرفية
- توسيع الشبكات المصرفية التي تكون بمثابة حلقة وصل إلكترونية بين المصارف من جهة و باقي فروعها بما يحقق السرعة في تدويل المعلومات الخاصة بالعملاء كذلك الربط بين الشبكات الإلكترونية الخاصة بالمصارف العالمية.
- تشجيع و تنشيط سوق الأوراق المالية و تكوين صناديق الاستثمار و تأسيس شركات متخصصة في كافة العمليات المالية و التوجه نحو التعامل في سوق الأوراق المالية و تفعيل دورها بما يسمح لها بتقويه قاعدة رأسمالها من جهة ، و تنشيط هذه الأخيرة من جهة
- تنويع الخدمات المصرفية تجمع ما بين التنوع و التطور وفق مفهوم المصارف.
- الاهتمام بالقروض الاستهلاكية كذلك الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تقديم القروض المشتركة و الاستشارة الفنية .
- ضرورة تبني الصيرفة الإسلامية كمدخل لعصرنة الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية بهدف استقطاب أكبر عدد من العملاء(خالدي و بن بوزيان، 2016، ص 351-352)

خاتمة الفصل الثالث:

تناول هذا الفصل القواعد والمعايير التنظيمية والإجراءات الرقابية للتعامل بصورة أكثر احترازا وشمولية مع المخاطر، من خلال العمل على تعزيز متطلبات رأس المال و معيار السيولة للمؤسسات المالية والمصرفية، وقد تجسدت هذه القواعد فيما يعرف بمقررات الرقابة الإشرافية لبازل على ضوء هذه التطورات، أصبح من الضرورة إدراك بنك الجزائر باعتباره سلطة الإشراف والرقابة على أعمال البنوك لأهمية جعل قواعد العمل المصرفي و أنظمته و معاييره تندرج في سياق ما هو مطروح عالميا، وأن يعمل على خلق صناعة مصرفية قائمة على القواعد الدولية وعلى الأحكام الرقابية الفعالة التي يجب توافرها كحد أدنى للضوابط والأساليب الموضوعة لأغراض تنظيم و مراقبة أعمال البنوك بما يتناسب و أفضل الممارسات و بعد تحليل مختلف النسب مثلا للملاءة و السيولة و الودائع و القروض في البنوك الجزائرية.

الفصل الرابع:

دراسة ميدانية قياسية حول تأثير اتفاقيات بازل الدولية على القطاع المصرفي الجزائري

للفترة (1990-2020)

مقدمة الفصل الرّابع:

يتناول هذا الفصل وصفا لمنهج الدراسة لمعالجة إشكالية موضوعيا من ناحية الواقع التطبيقي و ذلك من خلال تحليل بيانات البنوك العمومية الجزائرية باستخدام مختلف الأساليب الإحصائية ، سنحاول إسقاط ما جاء في الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال معرفة أثر تطبيق معايير اتفاقيات بازل على القطاع المصرفي الجزائري.

1.4 تحديد مجتمع الدّراسة و عينتها:

بهدف اختبار فرضيات الدّراسة قمنا بجمع البيانات وصفها، و تحليلها و دراسة العلاقة بين مكوّناتها لدعم فرضيات الدراسة، و تمّ إسقاط الجانب النظري على عينة من البنوك الجزائرية العمومية منها بنوك تجارية رئيسية و أخرى مديريات جهوية على مستوى الغرب الجزائري و شملت 4 ولايات و هي:

- **ولاية الجزائر (العاصمة).**
- **ولاية تلمسان.**
- **ولاية عين تموشنت و ولاية وهران.**

شكل(1.4): بنوك عينة الجزائر العاصمة

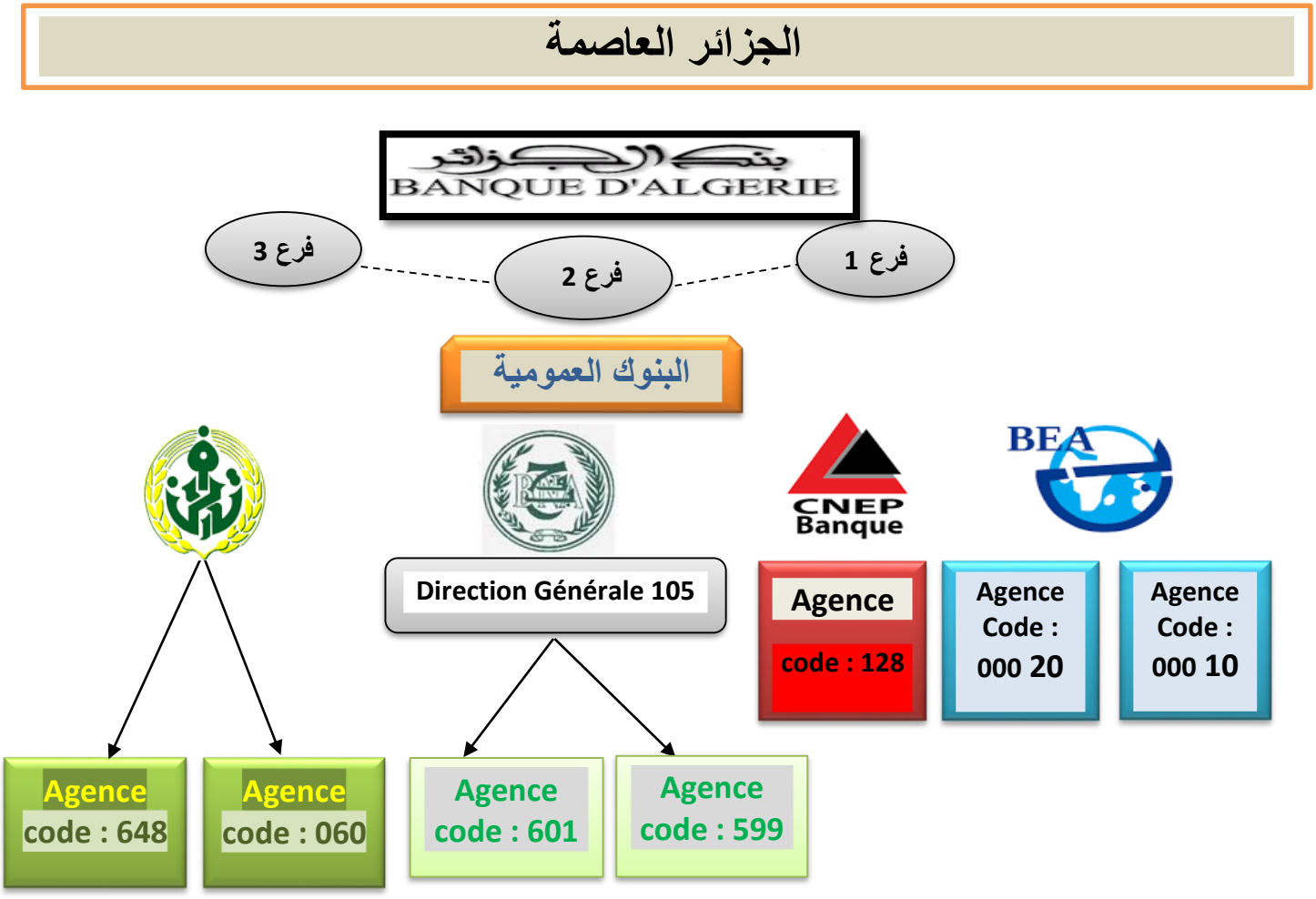

المصدر: من إعداد الباحثة

شكل(2.4): بنوك عينة ولاية تلمسان

ولاية تلمسان

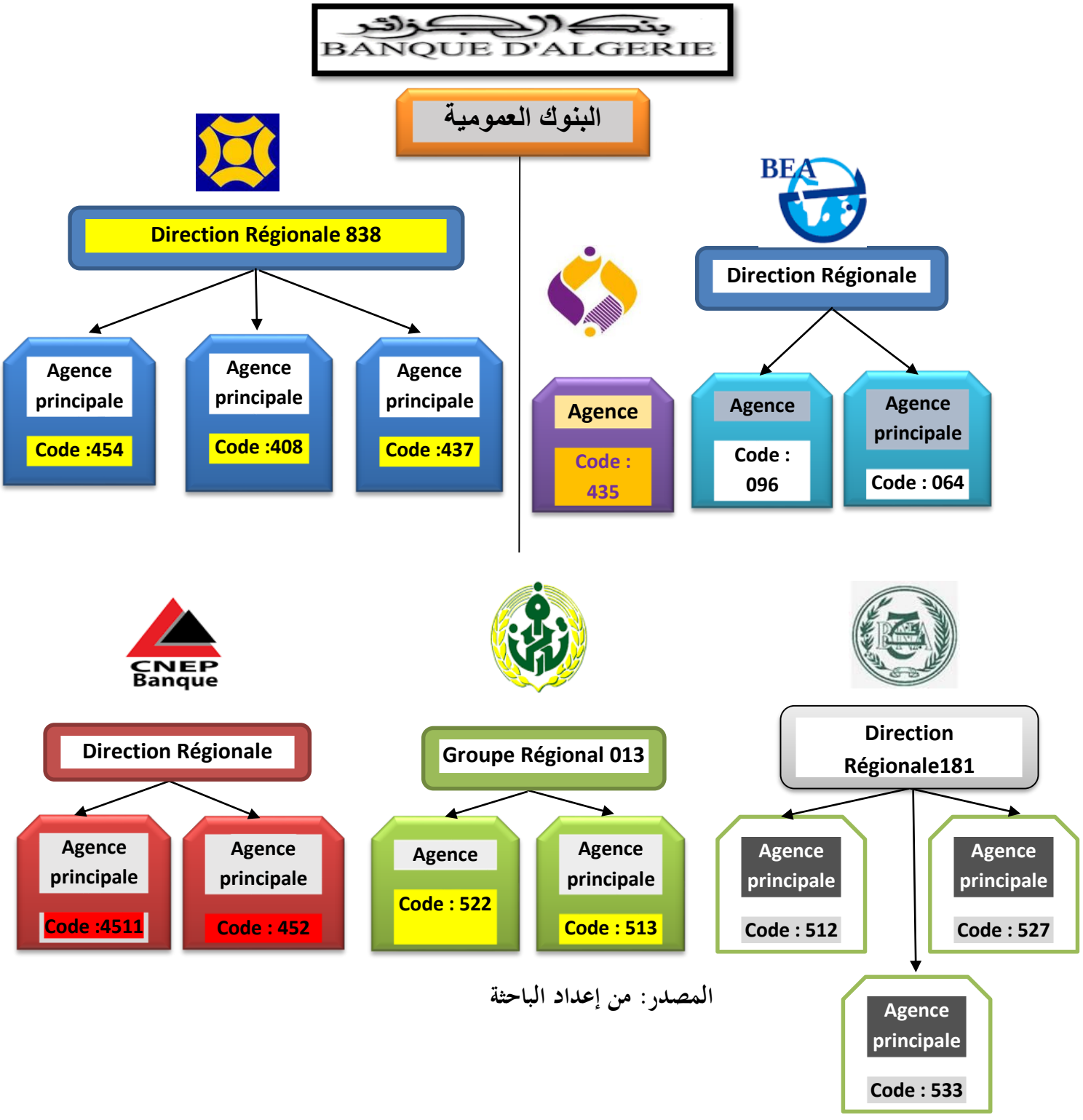

المصدر: من إعداد الباحثة

شكل(3.4): بنوك عينة ولاية عين تموشنت

ولاية عين تموشنت

البنوك العمومية

Agence
Code : 419

Agence
Code : 072

Agence principale
Code : 466

Groupe Régional 051

Agence principale
Code : 772

المصدر: من إعداد الباحثة

ولاية وهران

البنوك العمومية

Agence principale
Code :401

Direction Régionale 839

Agence principale
Code :416

المصدر: من إعداد الباحثة

ناقشت الدّراسة واقع تطبيق البنوك الجزائرية العمومية لمقترحات بازل بالرقابة المتعلقة بأساليب المخاطر البنكية التي عرضتها الإتفاقية، و تمّ توزيع 300 استمارة خلال الفترة الممتدة من **28 جويلية 2019** إلى غاية **9 سبتمبر 2019**، تمّ إسترداد (265) استمارة بعد تفحصهما جيّدا تبيّن أن (10) منها لم يتم الإجابة عن بعض الأسئلة الأساسية الخاصة بالمحور الثاني الذي يخص اتفاق بازل الثالث و الرّابع (255) استمارة أجيب على كامل أسئلتها، أي بنسبة 85% و هي نسبة جيّدة كون كان إستقبال الباحثة و الحصول على المعلومات جد صعب في معظم البنوك، و تم استهداف مسؤولي البنوك لأنّهم الأدرى بمعرفة المشاكل التي تعيق تطبيق اتفاقيات بازل في القطاع المصرفي الجزائري، الأمر الذي سهّل للباحثة الحصول على المعلومات الخاصّة بالبنوك من خلال إجراء مقابلة شخصية فالاستبيان لم يكن كتابي فقط، بل شفهي في نفس الوقت كان مبني على الملاحظة، ثم تفريغها و تحليل نتائجها باستخدام البرنامج الاحصائي و هو الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

Statistical package for Social Science SPSS و **PLS3 Smart** الملائمة لمنهجية الانحدار الجزئي من الدرجة الثانية.

- **الأساليب الإحصائية المستخدمة في البرنامج الاحصائي SPSS** :

تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية كما ذكرت سابقا، و عليه استخدمت مختلف الأدوات الإحصائية نذكرها فيما يلي:

- اختبار ألفا كرونباخ **Alpha Cronbach's**
- معامل التحديد و الارتباط للنموذج المقدّر.
- التكرارات و النسب المئوية التي وصفت خصائص عينة البحث .
- المتوسط الحسابي بهدف معرفة موافقة عينة البحث أسئلة الاستبيان، كذلك الانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم العينة عن المتوسط الحسابي.
- تحليل معامل التحديد و الارتباط لنموذج الإنحدار المتعدد.
- جدول التباين لنموذج الانحدار المتعدد **ANOVA**

1.1.4 تحليل عناصر عينة الدّراسة:

1.1.1.4 أداة الدّراسة:

- ✓ **الاستبيان:**

تم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة تحت عنوان اتفاقيات بازل و تأثيرها على النشاط المصرفي الجزائري و تم تقسيمها إلى :

- تحليل المتغيرات الوصفية للمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة و قد شملت : الجنس، المستوى العلمي، التخصص العلمي، المهنة، سنوات الخبرة، و نوع البنك.
- تحليل محاور الاستبيان بمجموع **30** سؤال حيث قسمّت هذه الأسئلة على أربعة محاور و هي كالتالي:

- **المحور الأوّل: تطبيق معايير و أساليب اتفاق بازل 1 و 2 في البنوك العمومية الجزائرية:** بمجموع 9 أسئلة.
- **المحور الثاني: تأثير معايير بازل اتفاق 3 و 4 على القطاع المصرفي الجزائري:** بمجموع 11 سؤال.
- **المحور الثالث: رقابة بنك الجزائر على البنوك العمومية الجزائرية:** بمجموع 10 أسئلة.

2.1.1.4 ثبات أداة الدراسة:

- تم استخدام معامل كرونباخ الفا لقياس معامل الثبات الكلي الذي بلغ 80.6% في حين تراوحت معاملات الثبات الخاصة بأبعاد الدراسة كما هو مبين في الجدول و الذي يقيس معاملات الثبات لأبعاد الدراسة

جدول(1.4): معاملات الثبات لمحاور الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	Alpha Cronbach's
تطبيق معايير و أساليب اتفاق بازل 1 و 2 في البنوك العمومية الجزائرية	9	0.660
تأثير معايير بازل اتفاق 3 و 4 على القطاع المصرفي الجزائري.	11	0.627
رقابة بنك الجزائر على البنوك العمومية الجزائرية	10	0.724
الدرجة الكلية	30	0.806

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V.25.

يتضح من الجدول (1.4) أن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغ **80.6 %** و هي قيمة مقبولة و ذات دلالة إحصائية إذن الاستبيان يتمتع بدرجة مقبولة من الثبات.

3.1.1.4 تحليل عناصر عينة البحث:

فيما يلي سنقوم بتحليل المتغيرات الوصفية للمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

- **بالنسبة للجنس:**

من خلال عينة الدراسة المتكونة من 255 فرد تبين لنا أن عدد الذكور بلغ 150 أي ما نسبته58.8% في حين بلغ عدد الإناث 105 أي ما نسبته 41.2% من مجموع الكلي لأفراد العينة، فهي نسب متقاربة و تدل على زيادة العنصر النسوي في البنوك و توليهم مناصب إدارية داخل القطاع المصرفي كما موضح في الجدول (2.4) و الشكل (5.4) التالي:

جدول (2.4) : توزيع العينة بالنسبة للجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
الذكور	150	58.8%
الإناث	105	41.2%
المجموع	255	100%

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V.25

شكل (5.4) توزيع العينة بالنسبة للجنس

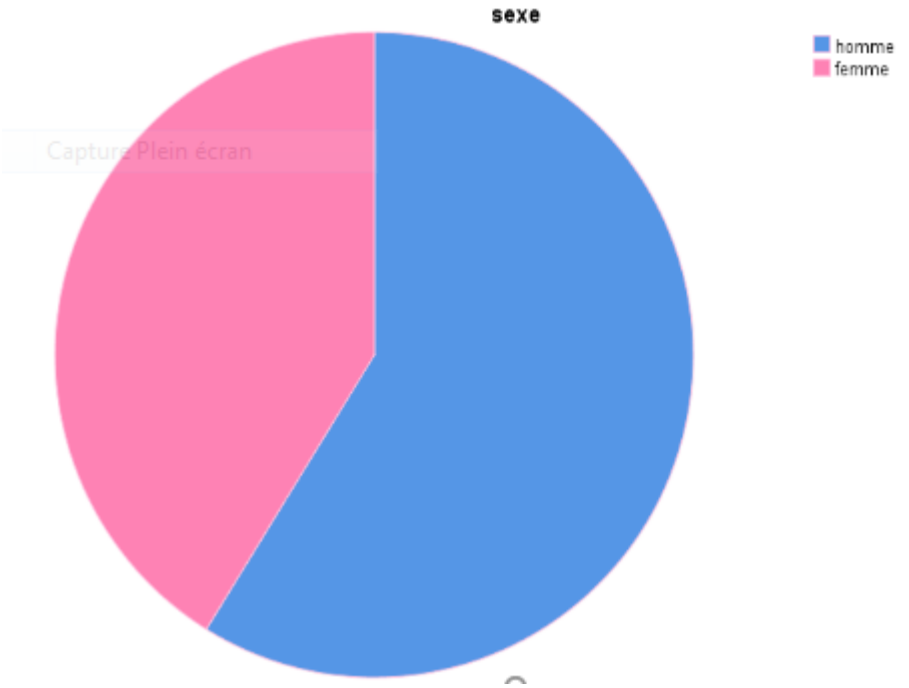

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V.25

- **بالنسبة للمستوى العلمي:**

أوضح التحليل للمعلومات الشخصية للإستبيان أن ما نسبته 51% حاملي شهادة الليسانس و أن ما نسبته 29.4%حاملي شهادة الماستر، أما ما نسبته 3.5% بالنسبة لحاملي شهادة الدكتوراه، و ما نسبته 8.6% فتنوعت المستويات أغلبها خريجو المدرسة العليا للصيرفة كما هو موضح في الجدول (3.4) و الشكل (6.4) التالي:

جدول (3.4) توزيع العينة بالنسبة للمستوى العلمي

المستوى	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	130	51.0%
ماستر	75	29.4%
دكتوراه	9	3.5%
DUEA	19	7.5%

مستوى اخر	22	8.6%
المجموع	255	100%

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V.25

شكل (6.4) توزيع العينة بالنسبة للمستوى العلمي

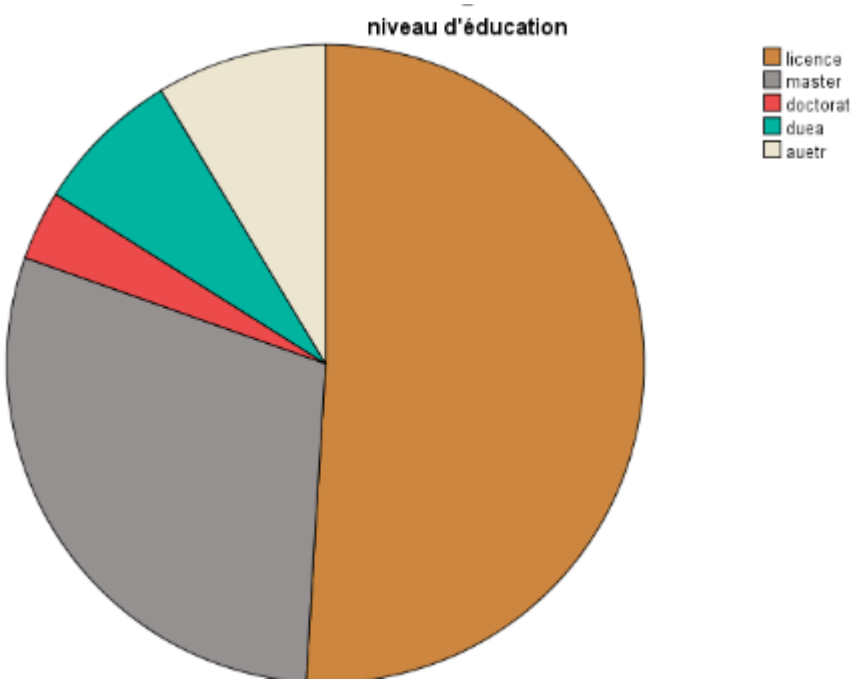

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V.25

- **بالنسبة للمهنة:**

تعددت مهن موظفي البنوك فبلغ مجموع مديري البنوك الجهوية و الرئيسية 22 مدير فيما تبين لنا نتائج التحليل 27 رئيس قسم بنسبة 10.6% و استحوذ مكلفو الدراسات الخاصة بدراسة القروض للمستوى الأول و الثاني و المكلفون الرئيسيون بمجموع 133 مكلّف بنسبة 52.2% و هي نسبة تفوق نصف عينة الدّراسة و الجدول(4.4) و الشكل (7.4) التاليين يوضحان لنا المهن أكثر:

جدول (4.4) توزيع العينة بالنسبة للمهنة

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
مدير بنك جهوي	6	2.4%
مدير بنك رئيسي	16	6.3%
نائب مدير البنك	18	7.1%
رئيس قسم	27	10.6%
رئيس مصلحة	39	15.3%
مكلّف بالزبائن	16	6.3%
مكلّف بالدّراسات (م1+م2)	133	52.2%
المجموع	255	100%

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V.25

شكل (7.4) توزيع العينة بالنسبة للمهنة

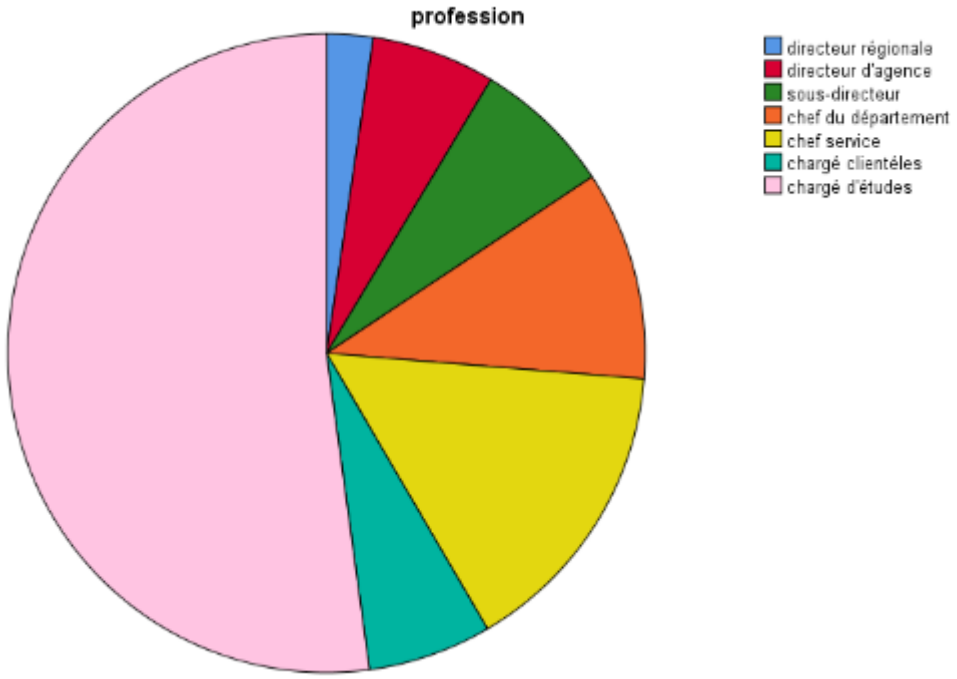

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V.25

- **بالنسبة للتخصص العلمي:**

من خلال تحليل تخصصات أفراد العينة تبين ان اغلب الموظفين تخصصهم مالية بمجموع 79 موظف و 64 بالنسبة لتخصص اقتصاد نقدي و مالي أي ما نسبته 25.1% و 43 موظف تخصّصه محاسبة أما بالنسبة للتخصصات الأخرى فبلغت 30 موظف بنسبة 11.8% تنوعت بين بنوك و تأمينات و القانون كذلك موظفين حاملي شهادة ماجستير رياضيات و الجدول (5.4) و الشكل (8.4) يوضح لنا اكثر تخصصات أفراد العينة.

جدول (5.4) توزيع العينة بالنسبة للتخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
مالية	79	31%
محاسبة و تدقيق	43	16.9%
إقتصاد نقدي و مالي	64	25.1%
تسيير الموارد البشرية	39	15.3%
تخصص اخر	30	11.8%
المجموع	255	100%

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V.25

شكل (8.4) توزيع العينة بالنسبة للتخصص العلمي

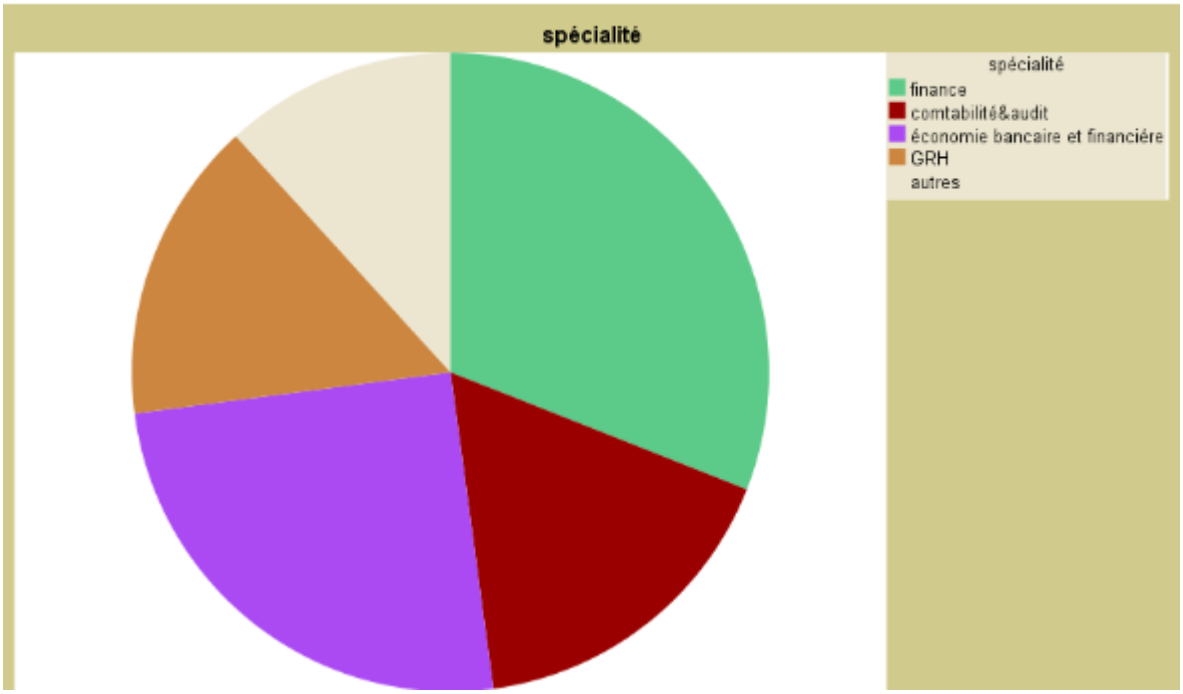

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V.25

- **بالنسبة للخبرة المهنية:**

يتبين من خلال الجدول (6.4) و الشكل(9.4) أنّ أغلبية خبرة موظفي البنوك متقاربة نوعا ما فما نسبته % 22.7 بمجموع 58 موظف خبرتهم تحت الخمس سنوات اغلبهم مكلّفو دراسات القروض و مكلفون بالزبائن، و ما نسبته 25.9% لديهم خبرة ما بين 5 و 10 سنوات بمجموع 66 موظف، و ما بين 10 و 20 سنة بلغت27.1% بمجموع 69 موظف، و ما نسبته 24.3% بمجموع 62 موظف فاقت خبرتهم العشرين سنة و هذا ما يوحي الى تعيينهم في أعلى مناصب المسؤولية و إدارة المخاطر و اتخاذ القرارات في البنوك.

جدول (6.4) توزيع العينة بالنسبة للخبرة المهنية

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
5-	58	22.7%
5 – 10	66	25.9%
10 – 20	69	27.1%
+ 20	62	24.3%
المجموع	255	100%

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V.25

شكل (9.4) توزيع العينة بالنسبة للخبرة المهنية

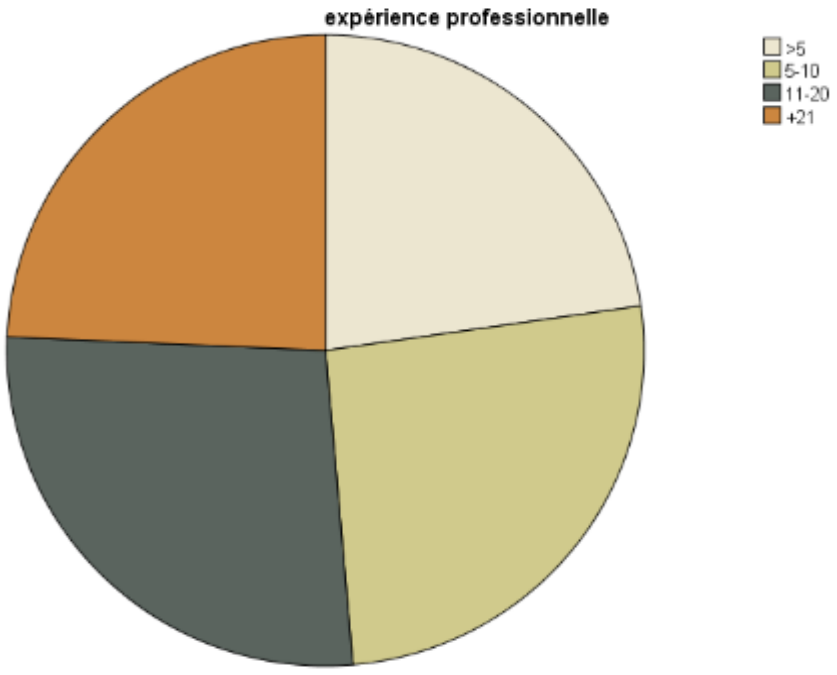

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V.25

- **بالنسبة لنوع البنك:**

بما أنّ الدّراسة الميدانية خصّت كل البنوك العمومية الجزائرية فإنّ تحليل أفراد العينة بين استراد 87 استبانة من القرض الشعبي الجزائري نظرا لكثرة فروعها يليها بنك الفلاحة و التنمية الريفية ثم البنك الوطني الجزائري بمجموع 44 استبانة أي ما نسبته **17.3%**، و تبين كذلك مجموع 10 استبانات تم استرادها من بنك الجزائر أي بنسبة 3.9% و الجدول (7.4) و الشكل (10.4) الموالي يوضح لنا ذلك اكثر.

جدول (7.4) توزيع العينة بالنسبة لنوع البنك

البنك	التكرار	النسبة المئوية
BNA	**44**	**17.3%**
CPA	**87**	**34.1%**
BADR	**33**	**12.9%**
BDL	**11**	**4.3%**
CNEP	**15**	**5.9%**
BEA	**55**	**21.6%**
Bank Of Algeria	**10**	**3.9%**
المجموع	**255**	**100%**

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V.25

شكل (10.4) توزيع العينة بالنسبة لنوع البنك

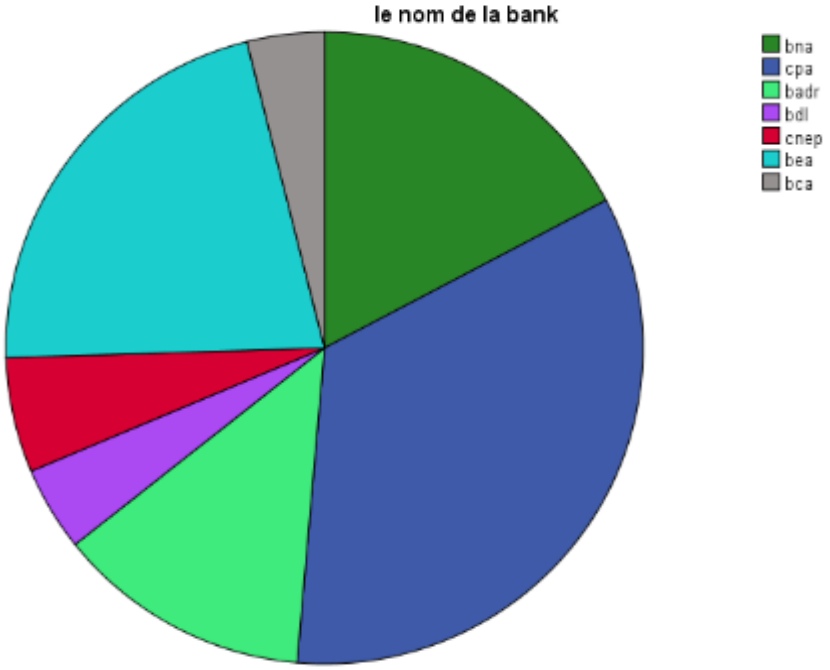

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V.25

2.1.4 تحليل نتائج أفراد العينة:

يتطلب تحليل نتائج كل فقرات الاستبيان في المحور الأول و الثاني و الثالث بحساب كل من المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لمعرفة درجة التشتت لكل فقرة من الفقرات، مع العلم انه يجب توضيح المقياس المتبع في الدّراسة و المتمثل في مقياس ليكارت الخماسي، اذا كانت إجابات كل محور وفق هذا ال مقياس كما هو مبيّن في الجدول الموالي :

جدول(8.4) : المقياس الخماسي "ليكارت" المستخدم في الدراسة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1 – 1.79	1.80 – 2.59	2.60 – 3.39	3.40 – 4.19	4.20 – 5

1.2.1.4 النتائج الإحصائية للمحور الأول: تطبيق معايير بازل 1 و 2 في البنوك العمومية الجزائرية

جدول (9.4):النتائج الإحصائية للمحور الأول: تطبيق معايير بازل 1 و 2 في البنوك العمومية الجزائرية

الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
بازل 1								
1-يحتفظ بنككم على نسبة الملاءة المالية أعلى من 8 ٪ من رأس المال.	96	133	13	12	1	4.2196	0.77790	عالية جدا
2-يتم تقييم مخاطر البنك وفقًا للأمر 02-03 المؤرخ 4 نوفمبر 2002.	96	118	19	19	3	4.1176	0.91890	عالية جدا
3-يضع بنككم آليات لتقييم لضمانات و رهونات القروض الممنوحة وفقًا للقانون التنظيمي 08-11 من القانون 08-04.	91	142	9	11	2	4.2118	0.76992	عالية جدا

بازل 2								
4-وضع أنظمة للرقابة وأنظمة لتقييم المخاطر وفقًا لمعايير بازل2.	52	141	22	33	7	3.7765	1.00444	عالية
5-لدى موظفي البنك مهارات فنية وإدارية لإدارة وحساب المخاطر الثلاثة (القروض، السّوق والتشغيل).	15	43	72	80	45	2.6196	1.13308	متوسطة
6-لدى البنك فريق متخصص لحساب مخاطر السوق وفقًا للنماذج القياسية الداخلية.	20	69	38	100	28	2.8157	1.17778	متوسطة
7-يحتفظ البنك بتكنولوجيا عالية لتبني إحدى طرق قياس المخاطر التشغيلية مثل طريقة القياس المتقدم.	24	74	55	86	16	2.5802	1.12232	متوسطة
8- يعتمد بنككم على الطريقة الكلاسيكية للتحليل المالي بسبب عدم وجود طرق تصنيف داخلية وخارجية متقدمة في تقييم ومراقبة مخاطر القروض	49	102	24	51	24	3.4321	1.32753	عالية
9- يتم قياس مخاطر القروض في بنككم وفقا لطريقة التنقيط الداخلي.	43	103	21	65	23	3.3959	1.26762	عالية

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V.25

✓ **التحليل:**

بالاعتماد على مخرجات **SPSS V.25** سنقوم بتحليل نتائج المحور الأول و الذي تضمن الأسئلة الخاصة بمعايير اتفاقية بازل الأولى و الثانية:

✓ أظهرت النتائج أن **المتوسطات الحسابية بلغت درجة الموافقة الدرجة الخامسة أي النسبة فاقت4** و عي درجة عالية جدا، هذا ما يفسّر أن معظم العينة **موافقون بشدة** على أنّ البنوك قد سايرت معايير بازل الأولى و التي حددّت تعليمات قانون النقد و القرض الوقوف على مدى تطبيق و احترام المعايير و القواعد الاحترازية في القطاع المصرفي من بنوك و مؤسسات مالية، أهمّها تلك المتعلقة ، نسب الملاءة و السيولة، كذا يتم تقييم مخاطر البنك، و هذا ما يبين صحة الفرضية الأولى: **لا تجد البنوك الجزائرية صعوبة كبيرة في استيعاب و تطبيق دعائم بازل1.**

✓ أمّا بالنسبة لتطبيق معايير بازل الثانية فلا تزال البنوك غير مؤهلة لتطبيق كل معاييرها خاصة فيما يخص نماذج القياس المتقدمة و المتطورة الداخلية لاحتساب المخاطر البنكية من جهة حسب تحليل كل من **السؤال 6**

و 7 و الذي كانت **درجة موافقته متوسطة** و اكثر من نصفها لم يوافق على تطبيق البنوك لهذا النوع من النماذج و هذا راجع لضعف التكنولوجيا و ضعف المهارات الفنية و التقنية و البشرية و هذا حسب إجابات **السؤال 5**، كما ان البنوك لا زالت تعتمد على الطريقة الكلاسيكية للتحليل المالي في تقييم ومراقبة مخاطر القروض و هذا حسب إجابات أفراد العينة **للسؤال التاسع و الأخير**، و المعروف أنّ البنوك العمومية معرضة اكثر للمخاطر بصفتها الجهاز الممول للمشاريع الاقتصادية بصفة خاصة و تمويل الاقتصاد الوطني بصفة عامة و مع ذلك لقد التزمت بالحد الادنى لكفاية رأس المال و عرفت تطورا ملحوظا في القطاع المصرفي ككّل و هذا ما يبين عدم صحة الفرضية الثانية: **البنوك الجزائرية العمومية مؤهلة و مطبقة لكل معايير بازل 2 بما فيها نماذج قياس المخاطر الرئيسية.**

2.2.1.4 النتائج الإحصائية للمحور الثاني: تأثير معايير بازل 3 و 4 على البنوك العمومية الجزائرية.

جدول (10.4): النتائج الإحصائية للمحور الثاني: تأثير معايير بازل 3 و 4 على البنوك العمومية الجزائرية.

الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
بازل 3								
10-لا يواجه بنككم صعوبة في تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال ، والذي يساوي 10.5 ٪.	101	115	11	23	5	4.1137	0.98353	عالية
11-بلغت نسبة رأس المال الأساسي من 2.5 ٪ إلى 4 ٪ في عام 2019	41	90	5	102	17	3.1412	1.28424	متوسطة
12-وفقًا للقانون رقم 04-01 الصادر بتاريخ 16 فبراير 2014 ، فرض بنك الجزائر الحد الأدنى من معدل الملاءة المالية بنسبة 9.5٪ بما في ذلك جميع المخاطر.	00	73	6	121	55	2.3804	1.11557	منخفضة جدا

13-لدى البنك وقت كافي لتطبيق معايير بازل **3** بحلول عام **2020**.	00	2	21	82	150	1.7765	0.62197	منخفضة جدا
14-هل طبق بنككم عامل الحد الأدنى للسيولة المنصوص عليه في القانون رقم **04-11** الصادر في **11** ماي **2011** بنسبة **100** ٪.	00	39	18	153	45	2.2000	0.90667	منخفضة جدا
15-احترم بنككم مقدار نسب السيولة قصيرة وطويلة الأجل لتوفير موارد مستقلة.	4	38	18	155	40	2.2588	0.94934	منخفضة جدا
16-هل يحتفظ بنككم بنسبة رافعة مالية بنسبة **3** ٪ بين (**2013-2019**).	00	44	19	116	76	2.1216	1.02572	منخفضة
بازل 4								
17-هل توافق بازل **4** على زيادة متطلبات رأس مال البنك الذي مستقبلا.	4	10	20	174	47	2.0196	0.750074	منخفضة
18-يقوم المكلفون بدراسة القروض بشكل دوري بتقييم ضمانات العملاء.	31	77	31	86	30	2.5551	1.26555	منخفضة
19-لا ترغب في تطوير وتقييم المعايير المحاسبية ، ولا سيما المعيار الدولي للتقارير المالية **7** ، و هل توقع المخاطر يتطلب إدخال المعيار الدولي للتقارير المالية **9**مستقبلا ؟	11	35	00	145	64	1.8023	0.7356	منخفضة جدا
20-سوف يحفز البنك توحيد نماذج قياس المخاطر المصرفية ، وفقًا لاتفاقية بازل **4** المستقبلية.	00	16	29	168	42	1.7925	0.72521	منخفضة جدا

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V.25

✓ **التحليل:**

بالاعتماد على مخرجات **SPSS V.25** سنقوم بتحليل نتائج المحور الثاني و الذي تضمن الأسئلة الخاصة بمعايير اتفاقية بازل الثالثة و الرابعة:

✓ رغم التغييرات الهيكلية و التعديلات التي مرّت علي القطاع المصرفي الجزائري إلاّ أنّه لم يطبق كل ما جاءت و نصّت عليه اتفاقيات بازل3 حيث أظهرت النتائج أن **المتوسطات الحسابية بلغت درجة متوسطة و منخفضة جدّا**، هذا ما يفسّر أن معظم أفراد العينة **غير موافقون** على أن البنوك طبقت معايير بازل 3 فيما يخص معيار السيولة و الرافعة المالية في **السؤال 14 و 15 و 16**، و فيما يخص **السؤال 10 و 12**

فبلغت نسبة رأس المال الأساسي من 2.5 ٪ إلى 4 ٪ في عام 2019، كما تم الزيادة في كفاية رأس المال ، والذي يساوي 10.5 ٪. و فيما يخص مدة تطبيق معايير بازل سنة 2020 فلن يتحقق هذا الشرط خصوصا و أنّ سنة2019 شهدت تسبب في تعميق التباطئ الاقتصادي و ربما الركود تلتها 2020 التي أظهرت ضعف المنظومة البنكية الجزائرية في توفير السيولة اللاّزمة، إضافة الى عدم تطبيق **الاحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية** و التي أدرجت في نظام القواعد الاحترازية لسنة 2014 و هذا ما يبين صحة الفرضية الثالثة : **تطبيق دعائم بازل3 له تأثير سلبي على القطاع المصرفي الجزائري لمواجهة المخاطر المصرفية .**

- أماّ فيما يخص اتفاقية بازل 4 فدرجة موافقة أفراد العينة كانت جد منخفضة فلم تذكر و لم يدرجها بنك الجزائر في أنظمته الاحترازية بعد خصوصا و أن الجزائر تجد صعوبة في تطبيق معايير بازل الثانية و الثالثة فهذه الأسئلة كانت عبارة عن طروحات للمستقبل الامر الذي أظهر لنا أن مسؤولي البنوك ليسو بدراية بورقة اتفاقية بازل 4 و اهم تعديلاتها التي تنص على ضرورة تكوين مخصصّات احترازية للخسائر المتوقعة مستقبلاً على الموجودات الائتمانية و ادخال معيار محاسبي جديد و هو معيار دولي للتقارير المالية (9) الذي يتطلب تصور مستقبلي حول المخاطر مع تفعيل إدارة المخاطر فيما يخص تعزيز قوة وحساسية النهج الموحد لاحتساب مخاطر الائتمان والتشغيل، و الزيادة في متطلبات رؤوس أموال البنوك و إن تأثير متطلبات رأس المال الجديد بموجب اتفاقية بازل 4 كبير و حسّاس، حيث يتطلب من البنوك مراجعة وتكييف رأس المال وفقًا لإطار عمل جديد و يصعب تطبيقها في الجزائر مستقبلا و هذا ما يبين عدم صحة الفرضية الرابعة : **تطبيق مضمون اتفاقية بازل4 مستقبلا لها تأثير إيجابي على القطاع المصرفي الجزائري**

3.2.1.4 النتائج الإحصائية للمحور الثالث: رقابة بنك الجزائر على القطاع المصرفي الجزائري.

جدول (11.4): النتائج الإحصائية للمحور الثالث: رقابة بنك الجزائر على القطاع المصرفي الجزائري.

الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
21-يفرض بنك الجزائر على البنوك العمومية وضع جهاز رقابي يضمن شفافية العمليات المصرفية طبقًا للأمر 04-01 المؤرخ 20 أوت 2010.	91	142	9	11	2	4.2118	0.76992	عالية جدا
22-لبنك الجزائر دور مهّم في تقليل المخاطر كذا توفيره دليل لإدارة المخاطر للبنوك العمومية الجزائرية.	85	138	19	11	2	4.1490	0.79451	عالية جدا
23-معايير بازل تطبق في الدول المتقدمة ولا تتوافق مع القطاع المصرفي الجزائري.	51	77	25	79	23	3.2118	1.31701	عالية
24-وجود تقييم وتصنيف خارجي لمؤشرات البنوك الجزائرية استجابة لاتفاقيات بازل.	00	45	18	151	47	2.2627	0.963362	منخفضة
25-توفير مصلحة متخصصة في العلاقة بسوق الأوراق المالية لتقريب الطلب والعرض للأوراق المالية المختلفة للبنوك العمومية.	00	32	19	161	43	2.1569	0.85049	منخفضة جدا
26-تطوير نظم المعلومات و الإتصال لتسهيل عملية الافصاح عن البيانات والإحصاءات المالية بشفافية ودقة من قبل بنك الجزائر.	44	19	00	116	76	2.1216	1.02572	منخفضة
27-يتبنى بنك الجزائر جهوداً كبيرة في ميدان تدريب الكفاءات وتنمية الموارد البشرية.	9	88	11	119	28	2.7294	1.15071	متوسطة
28-تبادل المعلومات بين السلطات التنظيمية المحلية والأجنبية فيما يتعلق بالأنشطة الإجرامية أو المشبوهة.	32	77	31	68	30	2.9725	1.26555	عالية
29-مراقبة بنك الجزائر لتطابق العمليات الداخلية للبنوك العمومية الجزائرية و النصوص التشريعية والتنظيمية.	82	130	8	25	10	3.9765	1.04967	عالية

30-معايير التشريعات المصرفية الجزائرية سايرت فقط معايير بازل 1.	96	133	13	12	1	4.2196	0.77790	عالية جدا

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V.25

✓ **التحليل:**

بالاعتماد على مخرجات **SPSS V.25** سنقوم بتحليل نتائج أسئلة الخاصة بالمحور الثالث حول رقابة بنك الجزائر على القطاع المصرفي الجزائري من خلال درجات الموافقة و انطلاقا من المتوسطات الحسابية.

من خلال تحليل أجوبة أفراد العينة بتبيّن أنّ لبنك الجزائر دور كبير و مهّم في تقليل المخاطر من خلال الرقابة على القطاع المصرفي ككّل كذا توفيره دليل لإدارة المخاطر للبنوك العمومية الجزائرية، و ذلك بوضعه جهاز رقابي يضمن شفافية العمليات المصرفية حيث يتوجب على البنوك و المؤسسات المالية تقدير و تحليل المخاطر بحيث تتوافق هذه الأنظمة و حجم و طبيعة عملياتها و مراقبتها و ذلك من خلال درجة موافقة أفراد عينة الدّراسة **الجد عالية** حيث كان معظم أفراد العينة **موافقون و بشدة** في **السؤال 21 و 22و 29**، بالرغم من أن معايير بازل تطبق في الدّول المتقدمة ولا تتوافق مع القطاع المصرفي الجزائري لدرجة كبيرة كما هو مفسّر في **السؤال 23 بدرجة عالية**، و ذلك راجع لعدة أسباب **حسب أجوبة أفراد العينة في السؤال 24 و 25 و 26 و 27** منها: عدم استجابة النشاط المصرفي لاتفاقيات بازل لضعف تكنولوجي و تقني لا يسمح بتطوير أحدث لتسهيل عملية الافصاح عن البيانات والإحصاءات المالية بشفافية ودقة من قبل بنك الجزائر و هذا ما يصعب تطبيق أساليب مؤشرات التصنيف الخارجية كذا عدم وجود سوق مالي كفئ يسمح للبنوك من خلال الوساطة المالية لتقريب الطلب والعرض للأوراق المالية المختلفة للبنوك العمومية لكسب ربحية و رأس مال إضافي من خلال توسيع استثماراتها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كذلك الضعف الكبير في ميدان التدريب و الذي يتطلب نوعية متميزة من الكفاءات البشرية سواء في التحليل المالي أو في وضع النظم المحاسبية و مراجعتها لذلك فإن الأمر سوف يتطلب بذل جهود كبيرة في ميدان التدريب و نظم التعليم بصفة عامّة حتى يمكن توفير الكفاءات البشرية المطلوبة، و مع ذلك قام بنك الجزائر حسب تشريعاته بوضع نظام مركزية المخاطر و الهدف منه التقليل من التعرض للمخاطر، و هو نظام للإنذار المبكر عن الأزمات التي قد تواجهها البنوك في حالة عدم امتثالها لتعليمات بنك الجزائر. إضافة إلى إقامة نظام لضمان الودائع المصرفية تشارك فيه كل البنوك المتواجدة بالجزائر سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص إذن تحليل نتائج المحور الثالث

يبيّن صحة الفرضية الخامسة : **سعي بنك الجزائر على تطبيق معايير بازل الدّولية لضمان استقرار و رقابة النشاط المصرفي .**

2.4 تحليل معامل التحديد و الارتباط لنموذج الإنحدار المتعدد:

بهدف التحقق من صحة الفرضيات التي استهدفت الدّراسة و اختبار مدى صحتها و اذا كانت ذات دلالة إحصائية و ذلك بعد جمع البيانات و تحليلها باستخدام مختلف الأساليب الإحصائية المناسبة سنقوم بتحديد متغيرات الدراسة و تحديد النموذج المناسب لهذه المتغيرات ثم تحليل معامل التحديد و الارتباط للنموذج المقدر.

1.2.4 تحديد متغيرات و نموذج الدراسة:

لقد قمنا بحصر المتغيرات التي تسمح لنا باختيار فرضيات الدّراسة:

المتغير التابع:

Act_B : و المتمثل في النشاط المصرفي

المتغيرات المستقلة:

X_1: اتفاقية بازل الأولى

X_2: اتفاقية بازل الثانية

X_3: اتفاقية بازل الثالثة

X_4: اتفاقية بازل الرّابعة

أمّا نموذج الإنحدار المتعدد للدّراسة هو كالتالي:

$$Y= \alpha + ß1X1 + ß2X2 + ß3X3 + ß4X4 + \mu\tau$$

و منه:

$$Act_B = \alpha + \beta 1Bazel1 + \beta 2Bazel2 + \beta 3Bazel3 + \beta 4Bazel4 + \mu\tau$$

حيث أنّ:

α،βi :معلمات النموذج القياسي.

μ_t : و هو حد الخطأ حيث أنّ النموذج القياسي* ذو طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ ، عوض متغيرات أخرى التي يمكن أن تأثر على النشاط المصرفي.

2.2.4 تحليل معامل التحديد و الارتباط لنموذج الإنحدار المتعدد:

سنقوم بتحليل معامل التحديد و الارتباط لنموذج الإنحذار المتعدد عن طريق مخرجات **SPSS** و المبينة في الجدول التالي:

جدول (12.4): معامل التحديد و الارتباط لنموذج الإنحدار المتعدد

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur Standard de l'estimation
1	0.700[a]	0.490	0.482	2.89250

a. **Prédicteurs : (Constante), Bazel 1. Bazel2 . Bazel3 . Bazel4**

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V.25

R= 0.700 $R = \sqrt{R^2} = \sqrt{0.490}$

من النتائج المبينة في الجدول أعلاه نجد أن:

*معامل الارتباط بين النشاط المصرفي ومعايير اتفاقيات بازل الدولية بلغ نسبة **R= 70%** فهو معنوي و دلالة على وجود ارتباط خطي قوّي و هذا ما يدل على انه كلما طبقت هذه المعايير في البنوك العمومية الجزائرية بمقدار وحدة واحدة سيساهم في التقليل من المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري.

*أما معامل التحديد أو التفسير= **R^2 49%** و هذا يعني أن اتفاقيات بازل قد فسرت بنسبة **49%** من التغيرات التي تحدث في النشاط المصرفي الجزائري و الباقي **51%** تعود لعوامل أخرى لم يفسرها النموذج منها ما هي سياسية و منها ما هي اقتصادية (تراجع النشاطات الاقتصادية، ونقص المشاريع التنموية في القطاع الاقتصادي الجزائري، ضعف الاستثمارات التي تشجع و تستقطب كفاءات و تكنولوجيا خارجية تساعد على تسيير البنوك الجزائرية، كذلك عدم توظيف مختصين في مجال الرياضيات و الفيزياء لاحتساب مختلف النماذج الرياضية و القياسية التي تعتمد على قدرة كبيرة من الذكاء لاحتساب المخاطر و تقييمها) .

3.2.4 جدول التباين لنموذج الانحدار المتعدد: ANOVA

سنقوم بتحليل جدول التباين لنموذج الانحدار المتعدد عن طريق مخرجات **SPSS** و المبينة في الجدول التالي:

جدول (13.4):التباين لنموذج الانحدار المتعدد: ANOVA

ANOVA [a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Regression	2013.326	4	503.331	60.160	0.00 [b]
	de Student	2091.639	250	8.367		
	Total	4104.965	254			

a. variable Dependante : $\mathbf{Act_B}$

b. Prédicteurs : (Constante), Bazel 1. Bazel2 . Bazel3 . Bazel4

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V.25

حيث يعتمد هذا النوع من التحليل على اختبار (F) **Fisher** لاختبار الدلالة الإحصائية للنموذج يستخدم اختبار(F) لاختبار المعنوية الاحصائية عند (أو للنموذج) بصفة عامة، عند درجة معنوية α= **0.05** و ذلك بغرض معرفة ما إذا كان النموذج قابل للتنبؤ بقيم المتغيرات تتم صياغة الفرضيات كما يلي :

فرضية العدم: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين اتفاقيات بازل و النشاط المصرفي $\mathbf{H_0}$

$$\mathbf{H_0 : = \alpha = \beta 1 = \ \beta 2 = \beta 3 = \beta 4 = \leq 0.05}$$

الفرضية البديلة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين اتفاقيات بازل و النشاط المصرفي $\mathbf{H_1}$

$$\mathbf{H_1 : \{\varepsilon \beta i > 0.05\}}$$

جدول (14.4): معلمات النموذج

Coefficients [a]

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
	B	**Erreur Standard**	**Beta**	**T**	**Sig**
1					
(Constante)	**6.697**	**2.172**		**3.084**	**0.02**
Bazel 1	**0.789**	**0.115**	**0.338**	**6.883**	**0.00**
Bazel2	**0.110**	**0.062**	**0.081**	**1.770**	**0. 78**
Bazel3	**0.647**	**0.065**	**0.489**	**9.950**	**0.00**
Bazel4	**0.184**	**0.100**	**0.084**	**1.844**	**0.66**

a. variable Dependante : $\mathbf{Act_B}$

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V.25

4.2.4 اختبار (Fisher (F :

النموذج قابل للتنبؤ بقيم المتغيرات بما أنه اختبار فيشر بلغ **60.61** و ذلك عند درجة معنوية **(Sig=0.00)** النموذج مفسر إحصائيا و توجد علاقة و اثر ذو دلالة إحصائية بين اتفاقيات بازل و النشاط المصرفي.

نموذج الانحدار المتعدد المقدر:

$$Y= 6.697+ 0.789\ Bazel1 + 0.110\ Bazel2 + 0.647\ Bazel\ 3 + 0.184\ Bazel\ 4$$

من خلال الجدول و النموذج المقدر نقوم باختبار الفرضيات بالمقارنة بدرجة معنوية كل معلمة ، نلاحظ:

- أنّ النموذج مفسّر إحصائيا و أنه توجد علاقة و اثر ذو دلالة إحصائية بين اتفاقيات بازل و النشاط المصرفي و هذا ما يبين **سعي بنك الجزائر على تطبيق معايير بازل الدّولية لضمان استقرار و رقابة النشاط المصرفي**، حيث بلغت المعلمة ($\alpha = 6.697$) إذن **نقبل** فرضية العدم H_0 و **نرفض** الفرضية البديلة H_1 **عند درجة معنوية (Sig =0.02)**
- **بالنسبة للمعلمة** ($\beta 1 = 0.789$) **الخاصة باتفاقية بازل الأولى** فهي مفسّرة إحصائيا و أنه توجد علاقة و اثر ذو دلالة إحصائية بين اتفاقية بازل1 و النشاط المصرفي **فلا تجد البنوك الجزائرية صعوبة كبيرة في استيعاب و تطبيق دعائم بازل1**، إذن **نقبل** فرضية العدم H_0 و **نرفض** الفرضية البديلة H_1 **عند درجة معنوية (Sig =0.00)**
- **بالنسبة للمعلمة** ($\beta 2 = 0.110$) **الخاصة باتفاقية بازل الثانية** فهي غير مفسّرة إحصائيا و أنه لا توجد علاقة و اثر ذو دلالة إحصائية بين اتفاقية بازل2 و النشاط المصرفي، إذن **نرفض** فرضية العدم H_0 و **نقبل** الفرضية البديلة H_1 **عند درجة معنوية (Sig =0.78) ، و بالتالي البنوك الجزائرية العمومية غير مؤهلة و لم تطبق بعد كل معايير بازل 2 بما فيها نماذج قياس المخاطر الرئيسية**
- **بالنسبة للمعلمة** ($\beta 3 = 0.647$) **الخاصة باتفاقية بازل الثالثة** فهي مفسّرة إحصائيا و أنه توجد علاقة و اثر ذو دلالة إحصائية بين اتفاقية بازل3 و النشاط المصرفي **تطبيق دعائم بازل3 له تأثير سلبي على القطاع المصرفي الجزائري لمواجهة المخاطر خاصة مخاطر السيولة** ، إذن **نقبل** فرضية العدم H_0 و **نرفض** الفرضية البديلة H_1 **عند درجة معنوية (Sig =0.00)**

- **بالنسبة للمعلمة** ($\beta 4 = 0.184$) **الخاصة باتفاقية بازل الرابعة** فهي غير مفسّرة إحصائيا و أنه توجد علاقة و اثر ذو دلالة إحصائية بين اتفاقية بازل4 و النشاط المصرفي **فتطبيق مضمون اتفاقية بازل4 مستقبلا لها تأثير إيجابي على القطاع المصرفي الجزائري، بل العكس لها تأثير سلبي** إذن **نرفض** فرضية العدم H_0 و **نقبل** الفرضية البديلة H_1 **عند درجة معنوية (Sig =0.66)**

❖ **و بهدف اثراء الدراسة الميدانية و التعمق في نتائجها** سنقوم بتحليل البيانات أفراد العينة من خلال النمذجة بالمعادلات الهيكلة، سنقوم بشرح أساسيات الأساليب الإحصائية من الجيل الثاني، الذي سيمكننا من فهم وتطبيق أحد أدوات الجيل الثاني الناشئة، التي يشار إليها باسم المربعات الصغرى الجزئية لنماذج المعادلات الهيكلية **PLS** و بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي **Smartpls3** لدراسة **تأثير اتفاقيات بازل على النشاط المصرفي الجزائري**.

3.4 النمذجة بالمعادلات الهيكلية:

تعد هذه طريقة من أفضل الطرق التي تستخدم لاختبار النماذج متعددة المتغيرات، و ذلك لأنها تعطي للباحث إمكانية اختبار فيما بينها مع تحديد مدى ملائمة النموذج للبيانات التي يتم تجميعيا من خلال مجموعة مؤشرات جودة المطابقة، و من هنا سيتم استخدام نموذج المعادلات الهيكلية من اجل اختبار مدى ملائمة و مطابقة النموذج للبيانات، و ذلك عن طريق برنامج Smartpls3 .

1.3.4 مفهوم و حالات استعمال طريقة المعادلات الهيكلية:

يعتبر نموذج المعادلات الهيكلية العلاقات خطية بين مجموعة من المتغيرات، و يعتبر استعمال نماذج المعادلات الهيكلية منذ نشأته سنة 1980 بأنّه جملة من الطرق التوكيدية، دوره يكمن في مساعدة الباحث في توكيد المكونات والمجال النظري الذي تناوله، على هذا الأساس قبل استعمال هذه الأداة(تحميل المعلومات) يتأكد الباحث أولا من جانبه النظري، ثم يقوم ثانيا ببناء شكل يوضح فيه العلاقات السببية، المرحلة الثالثة يتم فيها تحويل شكل العلاقات الخطية إلى نموذج هيكلي ونموذج لمقياس تليها المرحلة الرابعة : مخصصة لاختيار نوع مصفوفة المعلومات واختيار النموذج المقترح ثم يتم في المرحلة الخامسة تقييم تعيين النموذج الهيكلي وفي المرحلة السادسة يتم تقييم جودة تطابق النموذج مع المعلومات المكتسبة أما المرحلة السابعة والأخيرة يتم من خلالها شرح وتحليل النتائج المتحصل عليها أو القيام بتغيير النموذج إذا لم يتم التوصل إلى نتائج مرضية. (غوتي، 2018، ص 63)

و تعتبر منهجية النمذجة بالمعادلات البنائية الأسلوب الأحدث في بحوث التربية وعلم النفس و الاقتصاد والطب وغيرها ... من حقول المعرفة الاجتماعية والإنسانية، و الأكثر ملائمة لها، حيث توصف النمذجة بالمعادلة البنائية **SEM Structurel Equation Modling**بكونها الأقرب إلى النمذجة الرياضية القائمة على التحميل الإحصائي للبيانات (غوتي، 2018، ص 65)

2.3.4 أنواع متغيرات النمذجة بالمعادلات الهيكلية: SEM

هناك عدة أنواع للمتغيرات في النمذجة من بينها:

1.2.3.4 المتغيرات الكامنة Latent Variables

هي متغيرات (Constructs) نظرية لا يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة وهي

غير المقاسة Unmeasured variables بمعنى آخر هي متغيرات لا يمكن مشاهدتها قياسيا

مباشرة ولكن يمكن قياسها بشكل غير مباشر بواسطة مجموعة من المؤشرات التي يتم إعدادها لقياسها باستخدام الاختبارات والاستبيانات وغيرها من أدوات جمع البيانات.

2.2.3.4 المتغيرات الظاهرة Manifest Variables

هي متغيرات تستخدم لتحديد أو استدلال على البنية أو المتغير الكامن، يمكن إيضاح أن المتغيرات الظاهرة هي مؤشرات Indicators خارجية لمتغيرات كامنة مقاسة Measurable

3.2.3.4 المتغيرات ذات التأثير المباشر و غير المباشر Direct Effect Indirect Effect

هي متغيرات تؤثر مباشرة في متغير آخر داخل المتغيرات غير المباشرة تؤثر في متغير ما بواسطة متغير آخر داخل النموذج يمكن وصفها إما كامنة أو مشاهدة، داخلية المنشأ أو خارجية المنشأ، مستقلة أو تابعة، ذات تأثير مباشر أو ذات تأثير غير مباشر. (غوتي، 2018، ص.ص 66-67)

3.3.4 تحديد النموذج الهيكلي:

في المرحلة الاولى: إعداد مخطط يوضح فرضيات البحث و يعرض العلاقات بين المتغيرات التي سوف نفحصهاو يشار اليه بنموذج المسار و تتكون نماذج المسار من عنصرين اثنين:

- **النموذج الهيكلي الداخلي:** مهمته وصف العلاقات بين المتغيرات الكامنة .
- **نموذج القياس:** و تتمثل في العلاقات بين المتغيرات الكامنة و مؤشراتها و يجب تسلسل البناءات و العلاقات بينهما لتوضيح مفهوم النمذجة.

4.4 الدراسة الاستكشافية والتوكيدية بإستخدام منهجيةPLS

1.4.4 تقييم نموذج القياس :

1.1.4.4 موثوقية الاتساق الداخلي:

المعيار التقليدي للتناسق الداخلي هو ألفا كرونباخ و قد تم الاشارة اليه سابقا من خلال مخرجات **Spss v.25**، والذي بلغ ما نسبته لكن برنامج **PLS-SEM** يعطي الأولوية لمؤشرات أخرى للمتغيرات:

1.1.1.4.4 الموثوقية المركبةComposite Reliability

معيار ألفا كرونباخ يختبر عدد من العناصر في المقياس، وعموما تميل إلى التقليل من موثوقية الاتساق الداخلي .و يمكن استخدامه كمقياس أكثر تحفظا لموثوقية الاتساق الداخلي ، فنطبق مقياس ملاءم و مختلف عن موثوقية الاتساق الداخلي، ويشار إليه بالموثوقية المركبة **CR**

و حسب **(**Hair & Al, 2016, p.136**)** تتراوح قيمة الموثوقية المركبة بين **0** و**1** ، حيث تشير القيم الأعلى إلى مستويات أعلى من الموثوقية، و يفسّر بشكل عام بنفس الطريقة التي يستخدمها ألفا كرونباخ قيم الموثوقية المركبة من **0.6** إلى **0.7** مقبولة في البحوث الاستكشافية، بينما مقبولة في المراحل الأكثر تقدما من البحث، يمكن اعتبار القيم بين**0.7** و **0.9**، أمّا القيم الاكبر من **0.90** فهي غير مرغوبة خاصة القيم التي تفوق **0.95** لأنها تقيس جميع المتغيرات من نفس الظاهرة ومن ثم لا يحتمل أن تكون مقياسا صالحا للبناء.

جدول (15.4): معاملات الموثوقية المركبة

المتغيرات	Composite Reliability
النشاط المصرفي	0.848
بازل 1	0.784
بازل 2	0.753
بازل 3	0.775
بازل 4	0.765

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Smartpls3

شكل (11.4): معاملات الموثوقية المركبة

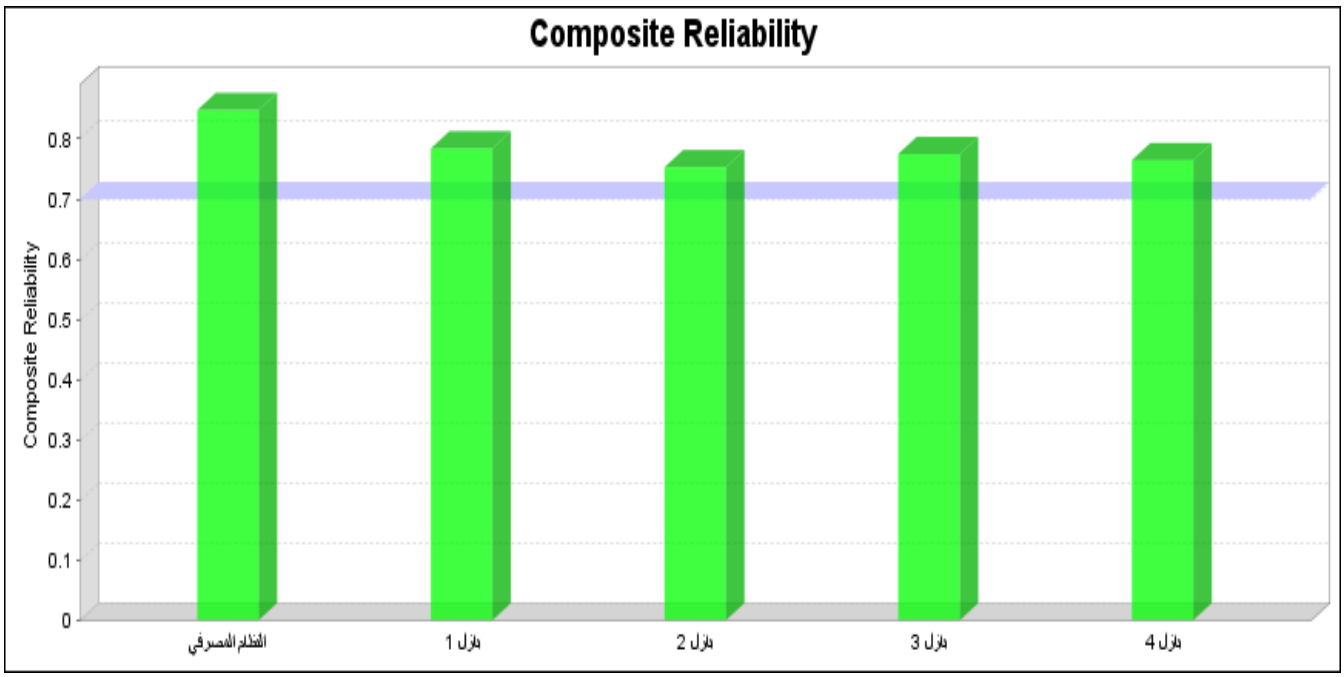

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Smartpls3

✓ **التحليل:**

نستنتج من خلال الجدول و الشكل أعلاه، نلاحظ أن جميع معاملات **CR** معنوية ومقبولة من الناحية الإحصائية لأنها أكبر من **0.7** ، وهذا ما يدل على وجود ارتباط بين فقرات الدراسة في قياس المتغيرات الكامنة، وبالتالي وجود موثوقية لنموذج القياس المستعمل.

2.1.4.4 المصداقية التقاربية:

1.2.1.4.4 متوسط التباين المستخرج Average Variance Extracted (AVE)

يعرف هذا المعيار بأنّه القيمة المتوسطة الكبرى لتربيع تحميلات المؤشرات، فإنّ قيم **AVE** البالغة **0.50** أو أكبر تشير الى ان النموذج يفسر في المتوسط أكثر من نصف تباين مؤشراته، و في المقابل تشير القيم الاصغر من **0.50** إلى كون تباين خطأ العناصر أكبر في المتوسط في التباين .

جدول (16.4): متوسط التباين المستخرج

المتغيرات	Average Variance Extracted (AVE)
النشاط المصرفي	0.528
بازل 1	0.55
بازل 2	0.506
بازل 3	0.535
بازل 4	0.521

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Smartpls3

شكل (12.4): متوسط التباين المستخرج

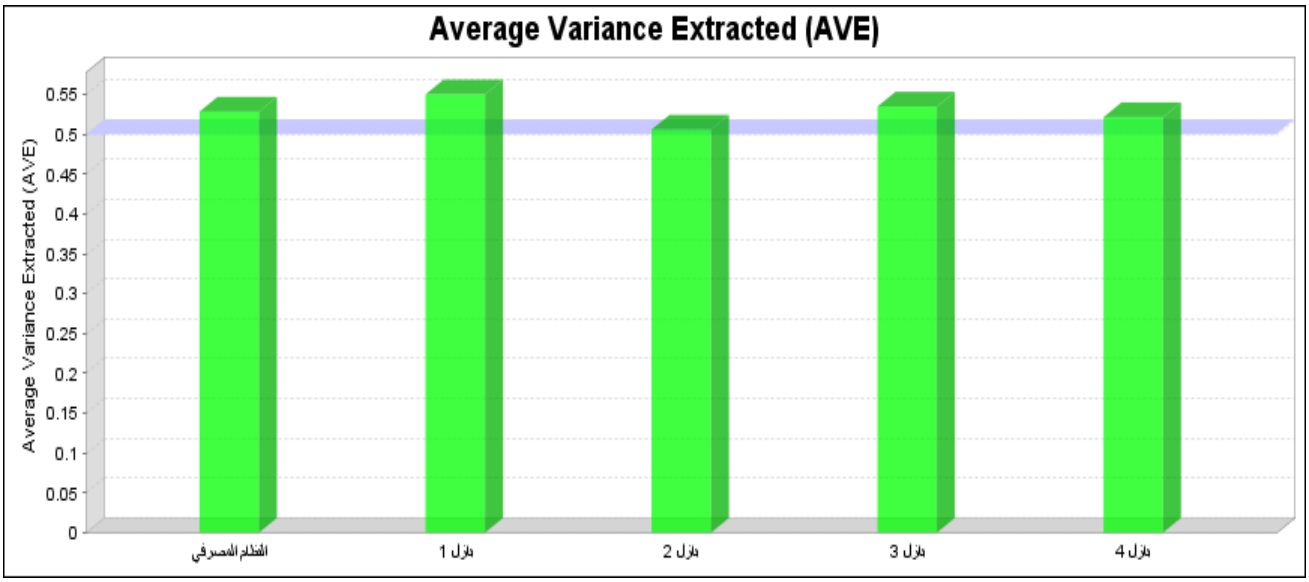

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Smartpls3

✓ **التحليل:**

من خلال الجدول و الشكل أعلاه، نلاحظ أن جميع قيم معاملات **AVE** معنوية ومقبولة من الناحية الاحصائية لأن قيميا أكبر من **0.5** ممّا يدل على أن كل متغير كامن يشرح أكثر من النصف بياناته، بالتالي فصدق التقارب قد تحقق في هذا النموذج، أي أنّ هناك توافق بين الأسئلة.

3.1.4.4 المصداقية التمايزية: Discriminant Validity

تعرف بأنها المدى الذي يكون فيه البناء متمايزا حقا عن البناءات الأخرى وفقا لمعايير تطبيقية، فإن إثبات صحة التمييز يعني أن البناء فريد من نوعه، ويلتقط الظواهر التي لا تمثلها بناءات أخرى في النموذج ونعتمد لحساب المصداقية التمايزية إلى معيارين: **التحميلات المتقاطعة و معيار فورنل–لاركر**.

1.3.1.4.4 التحميلات المتقاطعة:

يسمح لنا هذا المعيار للتحقق بأن الأسئلة التي تقيس متغير كامن ما لا تقيس متغير كامن أخر، وذلك بأن تكون قيمة العلاقة بين السؤال ومتغيره الكامن أكبر من قيمة علاقته مع متغير كامن كذلك يجب أن يكون التحميل الخارجي للمؤشر أكبر من تحميلاته المتقاطعة و أفضل طريقة لتقييم التحميلات المتقاطعة و تقريرها هي رصفها في جدول حيث تكون المؤشرات في الصفوف و المتغيرات الكامنة في الاعمدة (بلخامسة، 2020، ص.163) و الجدول و الشكل أسفله يبين نموذج دراستنا:

جدول (17.4): التحميلات المتقاطعة:

	النظام المصرفي	بازل 1	بازل 2	بازل 3	بازل 4
Act5	0.676	0.039	0.290	0.199	0.223
Act6	0.765	-0.055	0.296	0.204	0.201
Act7	0.767	0.060	0.288	0.346	0.131
Act8	0.761	0.162	0.260	0.299	0.165
Act9	0.658	0.354	0.269	0.325	0.168
Bzl1.1	0.079	0.676	0.173	0.075	0.013
Bzl1.2	0.017	0.715	0.166	0.156	-0.086
Bzl1.3	0.210	0.825	0.248	0.151	0.133
Bzl2.1	0.331	0.444	0.784	0.286	0.128
Bzl2.5	0.213	-0.094	0.631	0.164	0.217
Bzl2.6	0.246	-0.022	0.710	0.196	0.201
Bzl3.2	0.271	0.170	0.189	0.686	0.172
Bzl3.4	0.291	0.092	0.270	0.756	0.081
Bzl3.5	0.284	0.122	0.244	0.750	0.038
Bzl4.1	0.188	0.112	0.148	0.196	0.749
Bzl4.2	0.159	-0.020	0.218	0.053	0.769
Bzl4.3	0.180	0.040	0.125	0.024	0.642

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Smartpls3

شكل (13.4): نموذج المسار الكلي لمتغيرات الدراسة

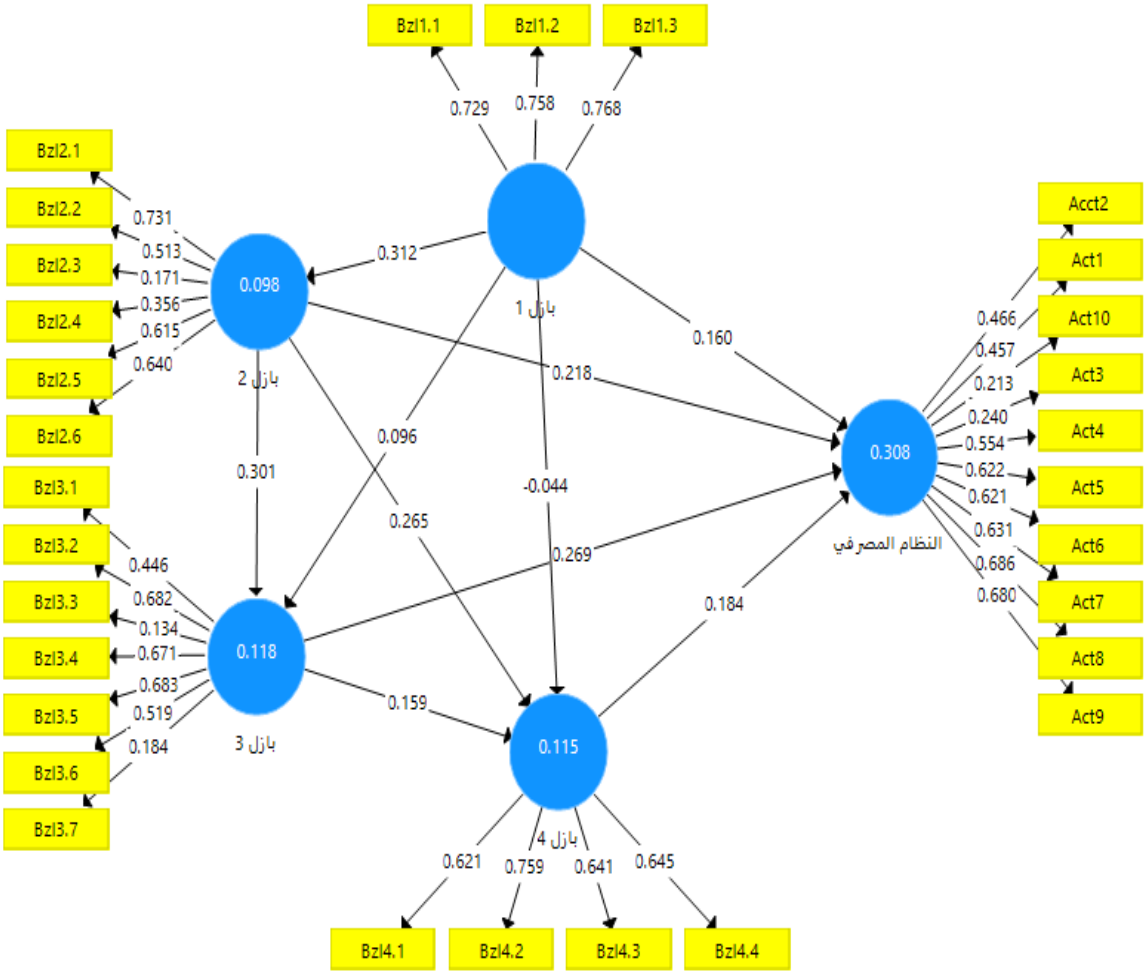

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Smartpls3

و منه فإن التحميلات الخارجية تكون على هذا النحو مثلما هو مبين في الجدول و الشكل أسفله:

جدول (18.4): التحميلات الخارجية

	النظام المصرفي	بازل 1	بازل 2	بازل 3	بازل 4
Act5	0.676				
Act6	0.765				
Act7	0.767				
Act8	0.761				
Act9	0.658				
Bzl1.1		0.676			
Bzl1.2		0.715			
Bzl1.3		0.825			
Bzl2.1			0.784		
Bzl2.5			0.631		
Bzl2.6			0.710		
Bzl3.2				0.686	
Bzl3.4				0.756	
Bzl3.5				0.750	
Bzl4.1					0.749
Bzl4.2					0.769
Bzl4.3					0.642

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Smartpls3

✓ **التحليل:**

نلاحظ من خلال مصفوفة التحميلات المتقاطعة و التحميلات الخارجية أن التحميل الخارجي لكل مؤشر أكبر من تحميلاته المتقاطعة و هذا ما يثبت وجود مصداقية تمايزية. و ذلك بعد تعديل **نموذج المسار المعدل** (**أي بعد ازالة التحميلات الخارجية الأقل من 0.4**)

شكل (14.3): نموذج المسار المعدل (بعد ازالة التحميلات الخارجية الأقل من 0.4)

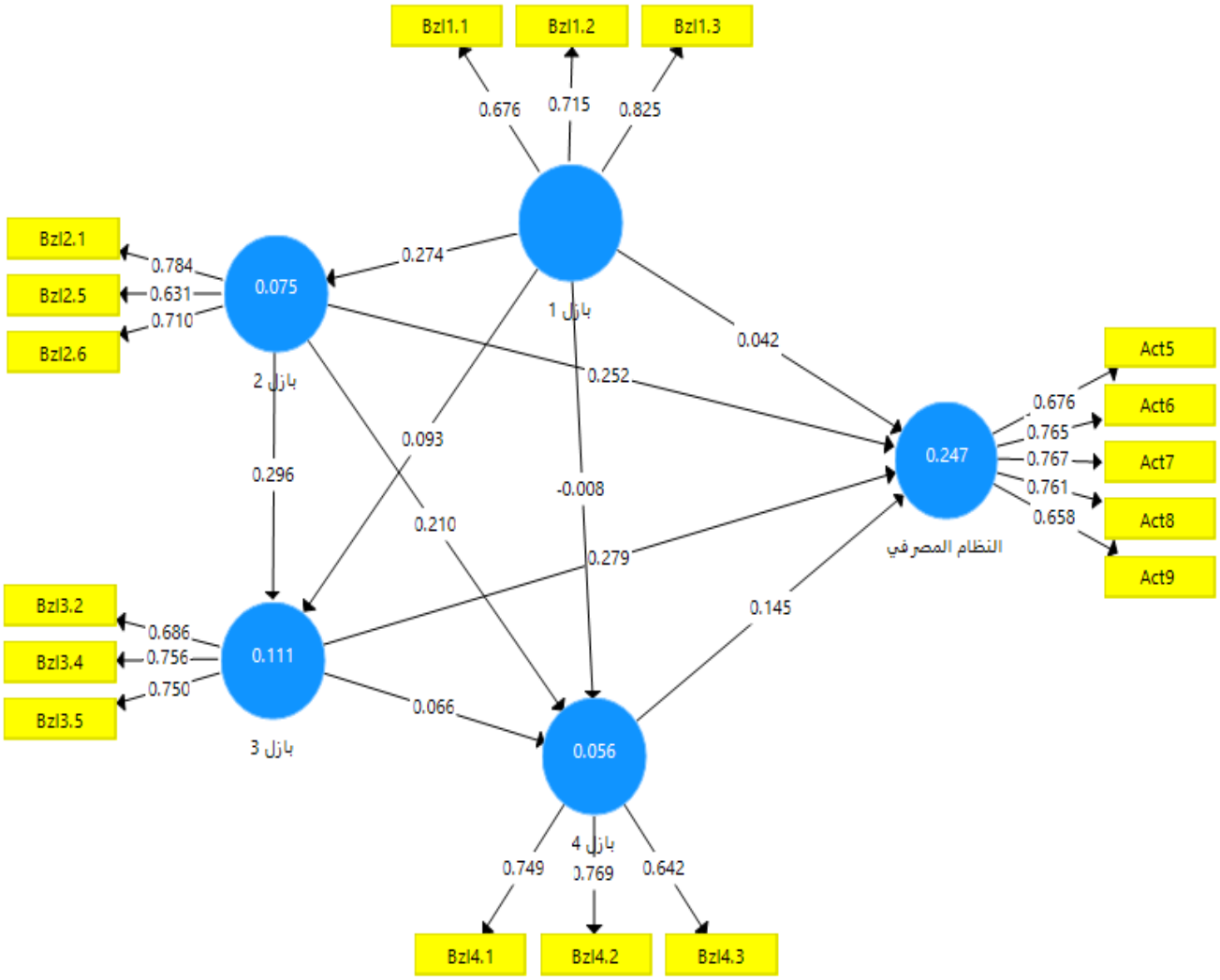

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Smartpls3

2.3.1.4.4 معيار فورنل لاركر:

يعتبر المعيار الثاني لقياس و تقييم المصداقية التمايزية يقيس اختلاف الأبعاد، ويجب أن تكون قيمة العلاقة بين البعد ونفسه أكبر من قيمة العلاقة مع بعد أخر، لكي نقول إن الأبعاد مستقلة و هو يقارن الجذر التربيعي لقيمة **AVE** مع الارتباطات الاخرى للمتغير الكامن.

جدول (19.4): معيار فورنل لاركر

	النظام المصرفي	بازل 1	بازل 2	بازل 3	بازل 4
النظام المصرفي	0.727				
بازل 1	0.168	0.742			
بازل 2	0.386	0.274	0.711		
بازل 3	0.386	0.174	0.321	0.731	
بازل 4	0.242	0.061	0.229	0.132	0.722

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Smartpls3

✓ **التحليل:**

نلاحظ في دراستنا أن كل المتغيرات الكامنة لها قيمة العلاقة مع نفسيا أكبر من قيمة العلاقة مع متغير كامن أخر، و عليه نقول إن هذه المتغيرات الكامنة مستقلة، و هذا ما يثبث وجود مصداقية تمايزية من خلال المعيار الثاني.

2.4.4 تقييم نتائج نماذج القياس العاكسة:

1.2.4.4 معامل التحديد R^2

معامل التحديد هو المقياس الأكثر استخداما لتقييم النموذج الهيكلي و هو مقياس القوة التنبؤية للنموذج و يتم حسابه بمربع الارتباط بين القيم الفعلية للبناء الداخلي المحدد و بين قيمه المتنبأ بها. و يمثل هذا المعامل مجموع التأثيرات للمتغيرات الكامنة الخارجية على المتغير الكامن الخارجي لذلك هو يشمل جميع البيانات التي استخدمت في تقدير النموذج للحكم على التنبؤية للنموذج، (بلخامسة، 2020، ص.263).

حيث حدد معيار قوة التأثير حسب قيمة(R^2 ضعيف، متوسطة، كبير): أكبر من 0,67 (التأثير كبير)، بين 0,33و 0,67 (التأثير متوسط)، و أقل من(0,33 التأثير ضعيفة)، نقبل قيمة R^2 عندما تكون أكبر من 0,10 (غوتي، 2018، ص89)

جدول (20.4): معامل التحديد R^2

	R Square	R Square Adjusted	حجم التفسير (الأثر)
النشاط المصرفي	0. 778	0.774	كبير
بازل 1	0.549	0.542	كبير
بازل 2	0.376	0.374	متوسط
بازل 3	0.431	0.430	ضعيف
بازل 4	0.112	0.111	ضعيف جدا

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Smartpls3

✓ **التحليل:**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ جميع المعاملات معنوية ومقبولة إحصائيا .بحيث أن معامل تحديد النشاط المصرفي مفسّر بنسبة **0.778** و هي نسبة كبيرة تليه نسبة اتفاقية بازل **0.549**، كما بلغ معامل تفسير اتفاقية بازل **0.112**و مع ذلك فكل المتغيرات مفسّرة لأنها اكبر من **0.1**

2.2.4.4 حجم التأثير f^2

إضافة إلى تقييم قيم معامل التحديد لجميع البناءات الداخلية البنى الذاتية، يمكن استخدام التغير في قيمة R^2 عند حذف بناء خارجي محدد من النموذج لتقييم ما إذا كان للبنية المحذوفة تأثير جوهري على البنى الذاتية، ويشار المقياس باسم حجم تأثير f^2 (بلخامسة، 2020، ص. 266).

و كقاعدة لتقييم حجم التأثير فقيمة 0.02 تمثل تأثيرا صغيرا للمتغير الكامن الخارج الخارجي، و تمثل قيمة 0.15 تأثيرا متوسطا و قيمة 0.35 تأثيرا كبيرا، أمّا قيم حجم التأثير التي تكون أصغر من 0.02 فتشير عدم وجود أي تأثير. (بلخامسة، 2020، ص. 267).

جدول (21.4): حجم التأثير f^2

	النشاط المصرفي	بازل 1	بازل 2	بازل 3	بازل 4
النظام المصرفي					
بازل 1	0.382		0.163	0.11	0
بازل 2	0.29			0.07	0.011
بازل 3	0.123				0.005
بازل 4	0.006				

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Smartpls3

✓ التحليل:

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ:

- **حجم تأثير اتفاقيات بازل على النشاط المصرفي:**

➢ **حجم تأثير اتفاقية بازل1 على النشاط المصرفي كبير لأنّه يفوق 0.35 و بلغ 0.382**

➢ **حجم تأثير اتفاقية بازل1 على النشاط المصرفي متوسط و يساوي 0.29**

➢ **حجم تأثير اتفاقية بازل3 على النشاط المصرفي ضعيف و يساوي 0.123**

➢ **لا يوجد تأثير اتفاقية بازل4 على النشاط المصرفي و يساوي 0.006**

- **حجم تأثير اتفاقية على كل اتفاقية :**

➢ **اتفاقيات بازل هي عبارة عن سلسلة معايير احترازية و كل اتفاقية مكمّلة لمعايير للاتفاقية التي سبقتها و هذا ما لاحظناه من خلال نتائج الجدول و التي تتماشى مع طبيعة الاقتصاد البنكي الجزائري و**

تشريعاته الاحترازية فحجم تأثير اتفاقية 2 على بازل 1 هو متوسط بنسبة 0.163 وفيما يخص تأثير اتفاقية بازل 3 على 1 و 2 فهو ضعيف جدّا بنسبة 0.11 و 0.07 على التوالي، و بالنسبة لتأثير مضمون بازل 4 على الاتفاقيات الثلاثة فلا يوجد أي تأثير مثلما هو مبين في الجدول.

3.2.4.4 الملائمة التنبؤية Q^2 :

ينبغي و يفضل بعد تقييم حجم قيم معامل التحديد كمعيار للملائمة التنبؤية دراسة ايضا هذا المقياس الذي يعتبر مؤشرا على القوة التنبؤية فهو يتنبأ بطريقة دقيقة بالبيانات التي لم يتم استخدامها في تقدير النموذج و تشير قيمة التي تكون أكبر من الصفر لمتغير كامن داخلي عاكس الى ملائمة تنبؤية لنموذج المسار لمتغير تابع اخر(بلخامسة، 2020، ص. 267).

جدول (22.4): الملائمة التنبؤية

المتغيرات	(Q^2)
النشاط المصرفي	0.652
بازل 1	0.586
بازل 2	0.442
بازل 3	0.40
بازل 4	0.132

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Smartpls3

✓ **التحليل:**

يتضح من خلال الجدول أعلاه، بأن جميع معاملات Q^2 معنوية ومقبولة من الناحية الإحصائية لأنها أكبر من قيمة الصفر حسب ممّا يدل على المتغيرات الكامنة الموجودة في نموذج الدراسة القدرة على التنبؤ.

4.2.4.4 جودة المطابقة GOF (Goodness-of-fit index)

يعتبر مؤشر حسن الملائمة **GOF** كمقياس شامل للنموذج المناسب ل: **PLS-SEM** ومع ذلك، فإن مؤشر **GOF**لا يمكن أن يميز بشكل موثوق بين النموذج المصادق عليه (التوكيدي) و النموذج الغير مصادق عليه

(الاستكشافي)، و هو يقتصر على تكوينات نماذج معينة .و يعمل **GOF** على قياس مدى إمكانية الاعتماد على نموذج الدراسة ، أي يبين الأداء العام للنموذج. (غوتي، 2018، ص95)

جدول (23.4): جودة المطابقة GOF

المتغيرات	Average Variance Extracted (AVE)	R Square
النشاط المصرفي	0.528	0. 778
بازل 1	0.55	0.549
بازل 2	0.506	0.376
بازل 3	0.535	0.431
بازل 4	0.521	0.112
	AVE =0.528	R^2 = 0.4492

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Smartpls3

$$GOF = \sqrt{AVE * R2} = \sqrt{0.528 * 0.4492} = 0.49$$

✓ **التحليل:**

قيمة **جودة المطابقة GOF** تساوي 0.49 (**أي** أكبر من 0.36 حسب (**غوتي، 2018، ص96**))، مما يدل على وجود جودة المطابقة في النموذج بين متغيرات الدّراسة.

5.2.4.4 نتائج الدراسة و مدى مطابقتها لفرضيات الدّراسة انطلاقا من مخرجات Smartpls3 :

- فيما يلي سنقوم بتحليل نتائج الدراسة و مدى مطابقتها لفرضيات الدّراسة كون القطاع المصرفي الجزائري شهد تغييرات هيكلية و تنظيمية كبيرة خلال التسعسنيات و الالفنيات و تم أخذ البنوك في أنشطة التعاملات المصرفية و التي أدت الى ظهور مخاطر في ظل غياب ثقافة إدارة المخاطر و عدم تناسق المعلومات في البنوك الجزائرية خاصة العمومية.

- و انطلاقا من نموذج الانحدار المتعدد للدّراسة تبين لنا:

- تطبيق معايير اتفاق بازل الاول له تاثير ايجابي و كبير على القطاع كون كل النصوص التشريعة له مطبقة في كل البنوك الجزارية حيث تمكنت كل البنوك من تطبيق نسبة كفاية رأس المال و توفير رؤوس الأموال المنصوص عليها في هذه التشريعات الجزائرية و العالمية و هذا ما يبين صحة الفرضية الأولى" لا تجد البنوك الجزائرية صعوبة كبيرة في استيعاب و تطبيق دعائم بازل1".
- عكس ما جاءت به في اتفاق بازل الثاني و بالرغم من النصوص التشريعية العالمية التي نصت على انظمة قياس و ادراج المخاطر المصرفية باتباع مختلف الطرق القياسية خاصة في قياس مخاطر القروض فلا زالت تكتفي البنوك الجزائرية العمومية بطرق كلاسيكية و نماذج التنبؤ بالفشل المالي مثل: **Z- score Interne** من جهة و عدم تطبيق كل من الدعامة الثانية للمراجعة و المراقبة و الثالثة لانضباط السوق الا ان القطاع المصرفي الجزائري لم يطبق بعد كل معايير بازل 2 و لتطبيقها تأثير سلبي راجع لعدة اسباب ضعف المنظومة البنكية الجزائرية و تأخرها بنسبة كبيرة عن التغيرات المالية الواقعة عالميا منها ضعف الكفاءات التقنية و الفنية و البشرية لمراجعة المخاطر من جهة و ضعف نظام الرقابة و المراقبة لبنك الجزائر بسبب منها ما هو تكنولوجي .... كذا كون طبيعة الاقتصاد الجزائري غير متطور لدرجة تمويل مشاريعه بدرجة كبيرة هذا الامر الذي يتطلب تقديم قروض استثمارية كبيرة من طرف البنوك ما يعرضها للخطر اكثر ، و بالرغم من ذلك تطبيقها نسبة كفاية رأس المال و توفير رؤوس الأموال إذن أثرها متوسط و هذا ما يبين عدم صحة الفرضية الثانية " البنوك الجزائرية العمومية مؤهلة و مطبقة لكل معايير بازل 2 بما فيها نماذج قياس المخاطر الرئيسية"
- و بالنسبة لتطبيق اتفاق الثالث البنوك العالمية على استعداد لتطبيق ورقة بازل الرابع في حين أن البنوك الجزائرية استطاعت فقط الرفع من رؤوس أموالها و هذا ما جاء في انظمة 2014 حسب بازل 3،أمّا بالنسبة لدعائم بازل 3 فلم تطبق معايير السيولة و معيار الرافعة فلم تطبق حسب ما ورد في تقارير بنك الجزائر بعدبعد خاصة معيار الرافعة المالية الذي يتطلب وجود أسواق مالية كفأة و هذا ما يبيّن صحة الفرضية الثالثة " تطبيق دعائم بازل3 له تأثير سلبي على القطاع المصرفي الجزائري لمواجهة المخاطر المصرفية

" أثر اتفاقية بازل3 على النشاط المصرفي ضعيف

- لم يدرج أي نظام و أي تعليمة حول معايير ورقة بازل 4 و البنوك الجزائرية تجد صعوبة في تطبيق معايير بازل الثانية و الثالثة فالأمر مستبعد لتطبيق هذه المعايير مستقبلا و لا يوجد أثير لاتفاقية بازل4 على

النشاط المصرفي الجزائري و هذا ما يبين عدم صحة الفرضية الرابعة " فتطبيق مضمون اتفاقية بازل4 مستقبلا لها تأثير إيجابي على القطاع المصرفي الجزائري"

- لبنك الجزائر تاثير مباشر لرقابة النشاط المصرفي و تقليل المخاطر من خلال وضعة تشريعات احترازية لذلك يسعى دائما للتقليل من التعرض للمخاطر ووضع أنظمة للإنذار لمواجهة الازمات المالية،كذلك بهدف مواكبة التطورات العالمية و الدولية المصرفية، و تطبيق معايير بازل الدوّلية، و هذا ما يبين صحة الفرضية الخامسة "سعي بنك الجزائر على تطبيق معايير بازل الدوّلية لضمان استقرار و رقابة النشاط المصرفي "

خاتمة الفصل الرابع:

توصلت دراستنا الميدانية الى أن القطاع المصرفي الجزائري طبق المعايير الاحترازية لاتفاقية بازل1 فقط، اما فيما يخص معايير اتفاقية بازل 2 فنظام رقابة بنك الجزائر الداخلي على البنوك الجزائرية العمومية و نسبة الملاءة و لكن لم تطبق تطبيق المعايير الاخرى بالخصوص مقاييس احتساب المخاطر الثلاث الرئيسية، أما فيما يخص اتفاقية بازل 3 فالنصوص التشريعية ألزم البنوك فالرفع من رؤوس أموالها لكن لم تطبق دعائم بازل 3 الخاصة بمعيار السيولة و الرافعة المالية، و عليه يتوجب على البنوك و المؤسسات المالية و القطاع المصرفي ككل وضع أنظمة خاصة للبنك لتقدير و تحليل المخاطر بحيث تتوافق هذه الأنظمة و حجم و طبيعة العمليات كما يمكنه تجنب كل أنواع المخاطر التي قد تواجهه منها المخاطر المرتبطة بالقروض و مخاطر السيولة و مخاطر السوق...الخ

خاتمة عامّة

احتوت هذه الأطروحة على مفهوم المخاطرة و كيفية إدراتها بمختلف الطرق الرياضية فمنها إدراة المخاطر المالية المختلفة و المتعددة باستخدام نماذج تتنبأ بالفشل المالي للبنوك لمعرفة وضعية البنك إذا ما كانت درجة المخاطرة عالية أو متوسطة أو منخفضة و لكل نموذج متغيراته، نسبه و فئات خطورته، إذن فهي عبارة طرق تنقيطية تعتمد على أسلوب التنقيط بواسطة اوزان للمخاطرة كذلك طرق الشبكات العصبية في البنوك كمخاطر الائتمان الداخلية و الخارجية، و مخاطر السّوق التي تتفرع الى: مخاطر أسعار الفائدة و مخاطر أسعار الصرف...الخ، بالإضافة الى مخاطر التشغيل كالمخاطر الاستراتيجية، و مخاطر نظم المعلومات الداخلية... الخ، ثم التطرق الى اهم الأساليب و المعايير التي اضافتها اتفاقيات بازل الدولية الخاصة بالرّقابة و المراجعة المصرفية في إدارة هذه المخاطر مع كيفية احتسابها، مع العلم ان لكل اتفاقية و معاييرها الخاصّة و كل اتفاق عقد ليكمل نقائص الاتفاق الذي سبقه، فمنذ السبعينيات بدأ التفكير في انشاء قواعد الحيطة و الحذر سنة 1974 بسبب تفاقم و تزايد الأزمات المالية و التي أثرت على اقتصاديات الدوّل العظمى و كان عام 1988 انعقاد و تأسيس أوّل اتفاقية سميّت باتفاقية بازل1 بين مجموعة الدول العشر (بلجيكا، اليابان، كندا، فرنسا، ايطاليا، ألمانيا، لكسمبورغ، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة ،الولايات المتحدة)، في مدينة بازل السويسرية، و سميّت لاتفاقية بازل الأولى، و حدّد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بنسبة 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA)الذي يجب ان تحتفظ به البنوك للحد من المخاطر و الوفاء بالتزاماته و ادراج كل من مخاطر الائتمان و السّوق في عمليات احتساب كفاية رأس المال، و في عام 2001 بدأ التفكير في اتفاق جديد سمي باتفاق بازل الثاني، حيث يوفر إطار عمل بازل 2 طريقة أكثر قياسية للخطر في تقييم المخاطرة و احتساب رأس المال القانوني، أي الحد الأدنى لرأس المال، و يهدف إطار عمل بازل 2 إلى تعزيز ممارسة إدارة المخاطر في البنوك، و في عام 2004 أعادت النظر لجنة بازل للرقابة المصرفية في كيفية مراجعة معاييرها لاحتساب رأس المال و إدراج مخاطر التشغيل في عملية احتساب ملاءة البنك

تقوم لجنة بازل الثانية بمراجعة الأساليب القياسية للمخاطر الثلاثة التي حددتها: المخاطر الائتمانية، السّوقية و المخاطر التشغيلية و ذلك بتكوين رأس مال لمواجهة هذه المخاطر هدفت اتفاقية بازل الى تحسين قدرة القطاع المصرفي للحد من المخاطر الناجمة عن نشاطها و ذلك بتحسين إدارة مخاطرها و تعزيز شفافية عمليات البنوك لإنشاء قطاع مصرفي اكثر استقرارا و في اطار اتفاقية بازل 2 و الذي احتوى على ثلاثة ركائز الاول هو كيفية الاحتساب لمعدل كفاية رأس المال و عرض اساليب قياسية و رياضية لكل نوع من المخاطر كأسلوب التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان و الخارجي الذي يعتمد على تصنيفات الخطر من أهمّ مؤسسات التصنيف الخارجي كمؤسسة **Moody's** و **Poor's & Standard**، و أساليب قياس المخاطر السّوقية كأسلوب القياس المعياري، و

نموذج القياس الداخلي، و طرق احتساب المخاطر التشغيلية كطريقة المؤشر الأساسي و الأسلوب المعياري و الأسلوب المعياري البديل، ثم الركيزة الثانية و هي عملية الاشراف و الرقابة على البنوك و الركيزة الثالثة و المتمثلة في عملية ضبط البنوك و تعزيز شفافية البنوك و الافصاح عنها، و مع ظهور أزمة الرهان البنكية في عام 2007 عقدت هذه اللجنة اجتماع جديد يخص إضافة معايير جديدة لضبط ادارة المخاطر و نشرت لجنة بازل اتفاق جديد سمّي ببازل 3 في عام 2008 و أضافت المعايير التالية أولّها عو الرفع من رأس المال لغايات التحوط إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% و بذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال 10.5% و اعتبرت السيولة المصدر الرئيسي لضعف البنوك و الرافعة المالية عاملا مساهما رئيسيا في الازمة المالية العالمية و عليه قسمت نسبة السيولة الى نسبتين أحدهما يهدف على المدى القصير و الاخر يركز على المدى الطويل، و ستكون البنوك بحاجة للإحتفاظ بنسبة رافعة مالية و التي ستكون بمثابة رأس مال الخلفي للبنوك و تخفيف المديونية التي يمكن ان تلحق الضرر بالنظام المالي و الاقتصادي مستقبلا، و في مارس 2016 نشرت لجنة بازل مسودة لإضافة اطار جديد سمّي ببازل 4 لتحديد كفاية رأس مال المخاطر ينص على زيادة رأس المال في البنوك و إجراء تقييمات بصورة دورية للضمانات التي تتلقاها من زبائنها، والتي تعتبر بمثابة المراجعة النهائية لإتفاقية بازل 3، والتي تمهد الطريق لما ينتظر ان يطلق عليه بازل 4 و إدخال تعديلات في احتساب المخاطر التشغيلية و رأس المال المخصص لها، فاتفاقية بازل 4 تساهم بشكل كبير و فعال في تعزيز صلابة البنوك و قدرتها على مقاومة المخاطر المحتملة و ذلك عن طريق استخدام أساليب تحليل البيانات المتقدمة كالذكاء الاصطناعي و التصنيف الائتماني و المعايير المحاسبية كالمعيار الدولي للتقارير المالية 9 و مرحلة إدخال القواعد الجديدة ستبدأ في عام 2022 و لن تنتهي الفترة الانتقالية حتى عام 2027.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدّراسة توصلنا الى مجموعة من النتائج:

- **طبق القطاع المصرفي الجزائري معايير بازل 1 و له تأثير إيجابي على القطاع ككل في حين لم يستجب النشاط المصرفي لكل معايير اتفاقيات بازل 2 و 3 راجعة للعديد من الأسباب الاقتصادية و التقنية بالرغم من القيام بعدة إصلاحات لمقومات البنية الأساسية للقطاع المصرفي الجزائري و ذلك بتطوير و وضع أنظمة خاصة بعمليات الرقابة الداخلية و الخارجية للمخاطر في البنوك الجزائرية أدرجت في الأنظمة و القوانين الاحترازية .**

- **يشهد القطاع المصرفي ضعف الكبير في ميدان التدريب و الذي يتطلب نوعية متميزة من الكفاءات البشرية سواء في التحليل المالي أو في وضع النظم المحاسبية و مراجعتها لذلك فإن الأمر سوف يتطلب بذل جهود كبيرة في ميدان التدريب و نظم التعليم بصفة عامّة حتى يمكن توفير الكفاءات البشرية و التخصصات العلمية المطلوبة.**

- **البنوك الجزائرية لم تهيئ بعد أرضية تطبيق كل دعائم معايير بازل 2 فيما يخص نماذج القياس المتقدمة و المتطورة الداخلية لاحتساب المخاطر البنكية، أمّا بالنسبة لدعائم بازل 3 لم تنص عليها التشريعات البنكية بعد و لم تنشر أي تعليمة تخص سير و تطبيق الدعامة الثانية و الثالثة ، إلا أنه يتطلب من البنوك مراجعة وتكييف رأس المال وفقًا لإطار عمل جديد و يصعب تطبيقها في الجزائر مستقبلا يتوافق و متطلبات رأس المال الجديد لاتفاقية بازل 3.**

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل اليها، نقترح بعض التوصيات :

- ✓ **جلب و استقطاب و تعديل مناخ الاستثمار المصرفي الاجنبي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بهدف توفير تكنلوجيا تقنية للبنوك الجزائرية لتسهيل عملية الافصاح عن البيانات والإحصاءات المالية بشفافية ودقة من قبل بنك الجزائر من جهة، و تطبيق أساليب مؤشرات التصنيف الخارجية.**

- ✓ **كذا عدم وجود سوق مالي نشيط لا يسمح للبنوك من خلال الوساطة المالية لتقريب الطلب والعرض للأوراق المالية المختلفة للبنوك العمومية لكسب ربحية و رأس مال إضافي و تشجيع الوساطة البنكية الجزائرية و تنشيط سوق الأوراق المالية و تكوين صناديق الاستثمار و تأسيس شركات متخصصة في كافة العمليات المالية و التوجه نحو التعامل في سوق الأوراق المالية و تفعيل دورها بما يسمح لها بتقويه قاعدة رأسمالها من جهة أخرى.**

- ✓ تطبيق ثقافة إدارية جديدة تأخذ في الاعتبار التغير المستمر في أوضاع السّوق المصرفية كذلك تدريب و توظيف كفاءات بشرية ذات التخصصات العلمية القياسية : كالرياضيات و الفيزياء و الاقتصاد القياسي التطبيقي قادرة على استخدام الطرق المناسبة لقياس و احتساب المخاطر و توفير البيانات اللازمة و استخدام إدارة المخاطر.

- ✓ يجب على السلطات الجزائرية أن تعمل على التطوير و التنسيق بين متطلبات بازل **2** من ناحية، و إحداث تطوير في مجال النظم وتوفير المناخ الملائم لممارسة النشاط المصرفي البنوك القيام بمهمة الاستقرار النقدي المالي والاستمرار فيها بنجاح وتجنب الأزمات المالية بأنواعها، و لابد من الالتزام بالمؤشرات الاحترازية، سواء تلك المتعلقة بكفاية رأس المال، و على مستوى الربحية والسيولة من ناحية أخرى.

- و في الأخير موضوع اتفاقيات بازل الدولية موضوع العصر و جد مهّم و تطبيق هذه المعايير حسّاسة و مهمّة تساعد على تطوير و ضبط القطاع المصرفي و توسيع نشاطاته كون أنّ البنوك الجزائرية لازال نشاطها تقليدي يتمثل في منح القروض، في حين يتغير الاقتصاد العالمي و طريقة تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق البنوك و الأسواق المالية، كذلك التغيرات و الأوضاع التي مرّت بها الجزائر من فترة الحراك و أزمة الكورونا فيمكن ادراج هاتين المتغيرتين في دراسات و أطروحات أخرى مستقبلا لتحليل تأثيرها على النشاط المصرفي الجزائري.

تمت بعون و حمد الله

قائمة المراجع

1. أحلام بوعبدلي. (2011). سياسة رأس المال في المصارف الجزائرية قبل و بعد إصلاحات 1990 دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري–1987–2006–. مجلة الواحات للأبحاث و الدّراسات،

2. أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد. (2015). إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية – دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد3، جامعة غرداية.

3. أحمد بكاي، عبد الله سايب. (24–25 أكتوبر 2018). "إنعكاسات تبني معايير و مؤشرات الملاءة المالية الدولية على واقع الاستقرار المالي في الجزائر–قراءة قياسية تقييمية لتجربة الجزائر في مجال الاستقرار المالي خلال الفترة 2003 م/ 2020 م. ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر. جامعة المدية.

4. أحمد بلودنين. (2009). الوجيز في القانون البنكي الجزائري. دار بلقيس للنشر.

5. أحمد بوراس، زبير عياش. (2017). المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها. مجلة العلوم الإنسانية العدد 27 .

6. أحمد شعبان محمد علي. (2010). الأزمات و المتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي . الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر الطبعة الاولى.

7. الأمر 09–02 المؤرخ في 16 ديسمبر 2002

8. الأمر 08–11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية

9. الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 19 فيفري 2003

10. الأمر 03/11 المتعلق بقانون النقد و القرض الصادر في الجريدة الرسمية للعدد 52 في 27 أوت 2003

11. اسماعيل ابراهيم عبد الباقي. (2016). إدارة البنوك التجارية،. عمّان: دار غيداء للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى.

12. البنك المركزي المصري. (بلا تاريخ). متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق. (وحدة تطبيق مقررات بازل2).

13. الجمعية المصرية لإدارة الأخطار. (بدون سنة). معيار إدارة الخطر.

14. الطاهر لطرش. (2005). تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4.

15. البنك المركزي المصري. (2014). إدارة المخاطر فى المستجدات العالمية مفاهيم وتحديات. منتدى أتحاد المصارف العربية بيروت – لبنان.

16. البنك المركزي المصري*. (بدون سنة). ورقة مناقشة بشأن متطلبات راس المال الازم لمقابلة مخاطر التشغيل. وحدة تطبيق بازل2.

17. البنك المركزي المصري**. (بدون سنة). وحدة تطبيق مقررات بازل2. متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق.

18. التقرير السنوي لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي و النقدي لسنة 2004

19. التنظيم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014.

20. النظام رقم 18-03 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل 4 نوفمبر 2018و الذي يتعلّق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

21. النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 و الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44 ، في 11 شوال 1433 و الموافق ل 29 أوت 2012

22. النظام رقم 03-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2002 الصّادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 84 ،في 18 ديسمبر 2002 الموافق 14 شوال 1423

23. النظام 90-01 الصّادر في 04 جويلية 1990 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات العاملة في الجزائر

24. النظام 01-14 المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 16 فبراير 2014النظام 02-14 المؤرخ في 16 ربيع الثاني الموافق 16 فبراير 2014

25. النظام 03-14 المؤرخ في 16 ربيع الثاني الموافق 16 فبراير 2014

26. النظام 04-14 المؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1435 الموافق 29 سبتمبر 2014

27. النظام رقم 01-15 المؤرخ في 30 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 19 فيفري 2015

28. النظام 01-16 المؤرخ في 26 جمادى الاول عام 1437 الموافق 6 مارس 2016

29. النظام 02-16 المؤرخ في 13 رجب عام 1437 الموافق 21 أفريل 2016

30. النظام 03-16 المؤرخ في 23 شوال عام 1437 الموافق 28 جويلية 2016

31. النظام 04-16 المؤرخ في 17 صفر عام 1438 الموافق 17 نوفمبر 2016

32. المادة الثانية من التعليمة رقم 78-95 المؤرخة في 26 ديسمبر 1995

33. المادتين 127 و 128 من قانون النقد و القرض المؤرخ في 26 أوت 2010

34. المادة 109 من قانون النقد و القرض المؤرخ في 26 أوت 2010

35. المادة 96 من قانون النقد و القرض المؤرخ في 26 أوت 2010

36. المادة 11 من التعليمة 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بقواعد تسيير الحذر المصرفي.

37. المادة الثانية من التعليمة 74-94 و النقاط (أ) و (ب) من المادة من القانون 91- 09 الصادر في 14 أوت 1991 و الذي عدله و تممه النظام 95-04 الصادر في 20 افريل 1995.

38.المادة 03، 04، 05، 06، 11 من التعليمة 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بقواعد تسيير الحذر المصرفي.

39.المادة 13، 14،16، 19، 20 ،22 من قانون 90/10 ،المؤرخ في 14 افريل 1990 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 المؤرخة في 16 افريل 1990

40.المادة 03 من الأمر 01/01

41.المادة 07/05 المعدّلة للمادة 92/70

42.المادة 09/05 و التي تخص القروض المصرح بها من قبل البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر

43.المادة 3 من النظام 08-04 الصادر في 23 ديسمبر 2008

44.المادة 39 من النظام 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009

45.المادة 41، 42 من النظام 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009

46.المادة 32، 83 من الامر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل للامر 11-03 من قانون النقد و القرض.

47.المادة الأولى و الثانية من النظام 11-03 المؤرخ في 24 ماي 2011

48.المادة الثانية و الخامسة من النظام 03/02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2002 و كذلك **نظام رقم 12-01 المؤرخ في27 ربيع الاول عام 1433 الموافق 20 فبراير 2012**

49.المادة 23، 28 النظام 02-17 المؤرخ في 4 محرم عام 1438 الموافق 25 سبتمبر2017 المعدل و المتمم للنظام رقم 01-07 المؤرخ في 15 محرم عام 1428

50. المادة الاولى و الثانية و الرابعة من النظام رقم 18-03 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل 4 نوفمبر 2018و الذي يتعلّق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

51. المادة الاولى و الثانية و الرابعة و السابعة من التعليمة رقم -05 2020 المؤرخة بتاريخ 06 أفريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية

52. المادة الاولى و الثانية من التعليمة رقم -10 2020 المؤرخة في 12 أكتوبر 2020 ،تُعدّل و تتمّم التعليمة رقم -05 2020 المؤرخة في 6 أفريل 2020 ،المتضمنة الإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية

53. القانون رقم 10-04 الصادر في 04 مارس 2004

54. القانون رقم04 -02 الصادر في 04 مارس 2004

55. القانون 04-01 الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية الصادر في 2004/03/04

56. الويزة أوصغير. (2018). دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل و اثارها على البنوك التجارية – دراسة مقارنة الجزائر تونس مصر. رسالة دكتوراه. جامعة محمد بوضياف المسيلة .

57. بالرقي تيجاني، و حمزة شودار. (2011). الخدمات المالية و ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، بحوث و أوراق عمل الندوة الدولية المنعقدة خلال الفترة 18-20 أفريل 2010. دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع.

58. بحوصي مجدوب، خير الدين بوزرب ، و عمار عريس. (2018). تكييف الأنظمة المصرفية وفق معايير إتفاقية بازل3 : حالة الولايات المتحدة الأمريكية. الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد التاسع.

59. بطاهر علي. (2009). إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية. رسالة دكتوراه. الجزائر.

60. بلخامسة زكريا. (2020). الاساس في نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM). مركز الكتاب الاكاديمي. الطبعة الاولى. عمان. الاردن.

61. بلعزوز حسين. (2009). مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية. الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

62. بلقلة براهيم، عبد الله الحرتسي. (5-6 ماي2009). "النظام المصرفي الاسلامي نموذجا"، نمح إطار جديد لقياس نهاية رأس المال في البنوك الاسلامية وفقا لإطار منسجم مع Basel 2 الملتقى الدولي الثاني.

63. بلهاشمي جيلالي طارق. (2005). الإصلاحات المصرفية في الجزائر. مجلة آفاق اقتصادية ، ، العدد الرابع.

64. بن علي بلعزوز. (2003). محاضرات في النظريات و السياسات النقدية. ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة.

65. بن علي بعلزوز، و أحمد مداني. (2010). التصنيف الائتماني بين مسببي للأزمة المالية العالمية وبالبحث عن مخرج لها، دراسة وضعية وشرعية. مداخلة مقدمة لللمؤتمر الدولي الرابع بالكويت.

66. بنك أويسيسكابيتال. (2011). اتفاقية بازل 2، الركيزة الثالثة، الافصاح.

67. بوعبدلي أحلام. (2011). سياسة رأس المال في المصارف الجزائرية قبل و بعد إصلاحات 1990. مجلة الوحدات للبحوث و الدراسات العدد 13 المركز الجامعي ، غرداية.

68. توفيق زرمان. (2017). إدارة المخاطر التشغيلية وأثرها على السلامة المصرفية وفق إتفاقية بازل 2 دراسة حالة بنك سوسيتيه جنرال 2008 – 2015. مجلة دراسا اقتصادية، العدد رقم: 04 ، المجلد 2.

69. حسن صلاح. (2010). تحليل وإدارةوحكومة المخاطر المصرفية الإلكترونية. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

70. حياة نجار. (2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية–. رسالة دكتوراه. جامعة فرحات عباس ، سطيف1.

71. حياة* نجار. (2013). "اتفاقية بازل 3 و اثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري" . مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جيجل ، الجزائر.

72. حيدر عباس عبد الله الجنابي. (2015). الأسواق المالية والفشل. عمّان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

73. خالد بن عمر. (2010). أسلوب التحليل التمييزي وقياس مخاطر الإئتمان البنكي دراسة حالة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية. Revue des Reformes Economiques et Integration en Economie Mondiale, ECS

74. خالد محمود القطناني. (2007). أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية "دراسة تحليلية في المصارف الأردنية". مجلة المنارة للبحوث و الدراسات مجلد 13 العدد 2.

75. رشيد دريس، سفيان بحري. (24–25 أفريل2006). مقررات لجنة بازل و النظم الاحترازية في الجزائر,. ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية، بشار.

76. رضوان العمار، و قصيري حسين. (2015). دارسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 37 العدد 5.

77. ريم عمري. (2017). الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية – دراسة حالة الجزائر–. رسالة دكتوراه. جامعة ام البواقي.

78. زبير عيّاش. (2013). اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي. مجلة العلوم الانسانية العدد 31/30 بسكرة، الجزائر .

79. زياد طريز. (17 09, 2019). الطريق الى بازلVI: التعديلات الأساسية المتوقعة في مرحلة ما بعدالأزمة.تم الاسترداد من إتحاد المصارف العربية: http://www.uabonline.org/ar/events/conferences/theroadtobaselivfinalisingpostcrisisreforms/55564/0

80. سارة بركات. (2015). دور الاجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة الى حالة الجزائر. مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 27 .

81. سليمان ناصر. (15–14 ديسمبر, 2004). النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية بالشلف.

82. سليمان ناصر. (2019). التسيير البنكي (إدارة البنوك). دار المعتز للنشر و التوزيع، عمّان، الطبعة الأولى.

83. سمر نوال سمر *. (2019). دراسة تحليلية لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري –. مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمي.

84. سمر نوال سمر. (2019). استخدام نموذج Dupont system في تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية – دراسة حالة البنك الاسلامي الأردني. مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمي.

85. سمير الخطيب. (2005). قياس و ادار المخاطر بالبنوك. الإسكندرية: منشأة المعارف.

86. سمير الشاهد. (2008). البنوك الإسلامية وتحديات بازل. حوليات البركة مجلة متخصصة بصفة العملاء والعمل المصرفي الإسلامي،العدد.

87. سمير ايت عكاش. (2013). تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية. رسالة دكتوراه. جامعة الجزائر 3.

88. سمير ايت عكاش، نارجس معمري. (2018). واقع تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري من خلال الالتزام بمتطلبات لجنة بازل. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، العدد 7.

89. شاكر القزويني. (2000). محاضرات في اقتصاد البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،.

90. شروق حدوش. (2016). النظم و المعايير الإحترازية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية–حالة الجزائر(بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك البركة الجزائري). رسالة دكتوراه. جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

91. شعبان محمد. (2007). انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية، دراسة تحليلية – تطبيقية لحالات مختارة من الدول العربية. الاسكندرية: دار الجامعية.

92. شعبان محمد أحمد علي. (2007). انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية، دراسة تحليلية – تطبيقية لحالات مختارة من الدول العربية. الاسكندرية: دار الجامعية.

93. شعيب شنوف. (2012). التحليل المالي الحديث. الأردن: دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى.

94. شاكر القزويني. (2008). محاضرات في اقتصاد البنوك . ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة .

95. صلاح الدين نعاس، بوهريرة عباس. (24–25 اكتوبر2018). محدّدات الملاءة المالية في المصارف وانعكاساتها على الاستقرار المالي– دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري –. ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر. جامعة المدية.

96. صلاح حسن. (2011). تحليل وإدارة و حكومة المخاطر المصرفية الإلكترونية. الجزائر: دار الكتاب الحديث.

97. طارق فيلالي. (2016). قياس وإدارة المخاطر الائتمانية باستعمال طريقة القرض التنقيطي: حالة بنك الجزائر الخارجي. مجلة الابتكار و التسويق العدد الرابع.

98. طارق حسن عامر. (09 10, 2019). مصر تستضيف الطريق الى بازل 4. تم الاسترداد من الاستثمار http://www.alestethmar.net/news.php?id=34404 :

99. طارق عبد العال. (1999). اندماج و خوصصة البنوك. الاسكندرية: الدار الجامعية.

100. طارق فيلالي. (2017). التنبؤ بتعثر الشركات المقترضة باستعمال نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية : دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي. مجلة التنظيم و العمل المجلد 6 العدد 3.

101. عامر كمال، عليش فطيمة. (24-25 أكتوبر 2018). الأنظمة الاحترازية نموذجا لتلافي الصدمات البنكية(مقررات لجنة بازل 3). مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الخامس حول:انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر". المدية.

102. عبد الحق بوعتروس. (2000). الوجيز في البنوك التجارية، عمليات تقنيات وتطبيقات. جامعة منتوري قسنطينة.

103. عبد الحميد الشواربي. (2002). إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية. مصر: منشاة المعارف الاسكندرية.

104. عبد الحميد بوشرمة. (2018). مقررات اتفاقية بازل 3 ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية– دراسة حالة الجزائر و الأردن. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات، العدد الثالث عشر جوان.

105. عبد الحميد عبد المطلب. (2005). "العولمة و اقتصاديات البنوك". الدار الجامعية.

106. عبد الرزاق حبار. (2009). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرسال الحوكمة في القطاع المصرفي العربي حالة دول شمال افريقيا. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السابع – جامعة الشلف – الجزائر –.

107. عبد اللطيف أولاد حيمودة، زوبيدة محسن، و بن علال بلقاسم . (2017). قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة بنك CPA و BBA للفترة 2014–2016. الادارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد 12.

108. عبد الله خبابة. (2008). الاقتصاد المصرفي. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

109. عبد الله عقيل جاسم. (1999). لنقود و المصارف. الأردن: دار مجدلاوي للنشر.

110. عبد الوهاب رجوان ، و محمد سالم. (2016). أثر تطبيق اتفاقيات بازل على البنوك المركزية في البلدان النامية. مجّلة الدراسات العليا–جامعة النيلين، العدد 15 السودان.

111. عجة الجيلالي. (2006). الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في ظل إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و المال. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 4 جامعة الشلف ، الجزائر.

112. عكاش سمير ايت. (2013). تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية. جامعة الجزائر 3.

113. علي أحمد شعبان محمد. (2011). الأزمات و المتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي. الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر الطبعة الاولى.

114. علي بوعمامة، و موراد زايد. (2016). المخاطرة البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية الدولية. مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد2.

115. علي جقريف. (2017). مدى استعداد البنوك التجارية الجزائرية لتطبيق بنود اتفاقية بازل 3 ؟ . مجلة الباحث الاقتصادي. العدد السابع

116. علي كنعان. (1997). الاقتصاد الإسلامي دراسة في اقتصاديات المال ودور الدولة في الاقتصاد. دمشق، سوريا: دار الحسيني، الطبعة الأولى.

117. عماد غزازي، سيد علي صغيري. (24–25 اكتوبر2018). أثر الالتزام بمعايير الملاءة المالية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة قياسية للفترة (2005–2015). ورقة بحثية مقدمة

لفعاليات الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر. جامعة المدية.

118. غـوتي محمـد، (2018). أثر ممارسات ادارة الجودة الشاملة على الاداء التنظيمي – دراسة حالة شركات الاتصال الجزائرية–. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

119. فاطمة رحال، نادية بلورغي. (2019). واقع و افاق تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل3 –مصرف الراجحي الإسلامي نموذجا–. تم الاسترداد من https://giem.kantakji.com/article/details/ID/550

120. فتحي بلدغم، محمد بن بوزيان. (29.30ديسمبر2004). مداخلة بعنوان التحرير المالي و البنكي و التنمية الإقتصادية–دراسة حالة الجزائر.

121. فريد العرين، هاني دويدار. (2002). قانون الاعمال. الاسكندرية : الادارة الجامعية الجديدة .

122. فلاح حسن عداي الحسيني. (2006). إدارة البنوك. الاردن: دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة.

123. فوضيل نادية. (2002). الاوراق التجارية في القانون الجزائري. الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع.

124. قتيبة عبد الرحمان العاني. (2013). التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية والتجارية – دراسة مقارنة . الاردن: دار النفائس، الطبعة الأولى.

125. قانون رقم 11–04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتعلق بتعريف و تسيير مخاطر السيولة

126. كاسر نصر المنصور، و شوقي ناجي جواد. (2000). إدارة المشروعات الصغيرة. الاردن: دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع, جامعة مؤتة.

127. كندة البيطار. (2010). إدارة المخاطر المصرفية. رسالة ماجستير. جامعة دمشق، سوريا.

128. لطرش الطاهر. (2008). تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة.

129. ماجد صيد ، فاطمة الزهراء رقايقية. (2017). انعكاسات معايير بازل 3 على منظومة الرقابة والإشراف في النظام المصرفي الجزائري. مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية.

130. إضاءات مالية مصرفية. (2012). بازل الأولى وبازل الثانية Basel I and Basel II. نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية السلسلة الخامسة– العدد دولة الكويت.

131. مجلة بدر. (2004). العدد 39.

132. محفوظ لشعب. (2004). الوجيز في النظام المصرفي الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

133. محفوظ لعشب. (2001). القانون المصرفي. الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية.

134. محمد الأندلسي. (09 10, 2019). البنوك طبقت المعيار «9» ومستعدة لـ«بازل 4». تم الاسترداد من الوطن الاقتصادي: http://www.al-watan.com/news-details/id/116069

135. محمد البلتاجي. (2005). صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية. المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمّان، الأردن.

136. محمد بن بوزيان، فؤاد بن حدو، و عبد الحق بن عمر. (2011). البنوك الاسلامية و النظم و المعايير الاحترازية الجديدة واقع و آفاق تطبيق لمقررات بازل 3. مداخلة مقدّمة في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الاسلامي. الدوحة، قطر.

137. محمد زيدان. (2005). دور التسويق في القطاع المصرفي حالة البنك الفلاحة و التنمية الريفية أف. رسالة دكتوراه. جامعة الجزائر.

138. محمد زيدان. (2009). أهمية. مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس, سطيف, العدد 09.

139. محمد سحنون. (2005). إصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر واقع وآفاق. فعاليات الملتقى الأول حول إصلاح المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة جامعة جيجل.

140. محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2009). ادارة البنوك . الاردن: دار المناهج.

141. محمد علي أحمد شعبان. (2007). انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية– دراسة تحليلية لحالات مختارة من البلدان العربية. الاسكندرية: الدار الجامعية.

142. محمد مصطفى نعمات. (2017). إدارة البنوك. عمّان: دار الابتكار للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى.

143. محمود سحنون، و ميلود زنكري . (بلا تاريخ). انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الاسلامي. المؤتمر العلمي الدّولي حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري. الجزائر.

144. مروة بوقدوم، جمال عمورة. (2018). الرقابة المصرفية في الجزائر ودورها في تعزيز الإفصاح بالبنوك التجارية. مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة2

145. مريم بن دهينة، شهيدة كيفاني. (2020)، ص127، واقع تطبيق معايير بازل 2في النظام المصرفي الجزائري – دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية– ، مجلة التنمية الاقتصادية 3490– 2543 – ISSN المجلد 05، العدد 01

146. مريم بن دهينة، سمية زيرار. (09 جانفي 2020). معيار كفاية رأس المال في ظل اتفاقية بازل الثالثة. مداخلة مقدمة في يوم دراسي حول تطبيق معيار كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية بين الواقع و التحديات. جامعة تلمسان. الجزائر.

147. مريم بن دهينة، سمية زيرار. (2019). اتفاقيات بازل و تأثيرها على البنوك التجارية الجزائرية. مجلة العلوم الانسانية جامعة أم البواقي. .ISSN 1112-9255المجلد 6. العدد 2.

148. مريم بن دهينة، سمية زيرار و اسية براهيمي. (28 فيفري 2019). إدارة المخاطر المالية في البنوك باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي _دراسة قياسية بتطبيق نموذج SHERROD في القرض الشعبي الجزائري_. ورقة مقدمة لليوم الدراسي حول النمذجة المالية و البنكية. جامعة تلمسان– الجزائر –.

149. مريم بن دهينة ، نورية بوريش. (6 مارس 2017). وسائل الدفع والخدمات الإلكترونية في البنوك الجزائرية الخاصة (بنك سوسيتي جنرال). يوم دراسي حول وسائل الدفع الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري الواقع والافاق. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان–الجزائر–.

150. مريم بن دهينة، إيمان حمودي. (24–25 اكتوبر2018). واقع تطبيق معايير بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري––دراسة تحليلية لعينة من البنوك العمومية––. الملتقى الدولي الخامس حول :انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر. المدية.

151. مريم بن دهينة، حنان تلمساني، جمال زدون. (2018). واقع مسايرة النظام المصرفي الجزائري لمعايير اتفاقيات بازل، دراسة قياسية إحصائية للنظام المصرفي الجزائري. مجلة شمال افريقيا للدّراسات المالية و الاقتصادية ، جامعة تلمسان، الجزائر .NARAFE

152. مريم زايدي. (2017). إتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية دراسة حالة مصرف أبوظبي الإسلامي. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. جامعة محمد خيضر بسكرة.

153. مصطفى بوبكر ، فريد سعداوي . (24–25 اكتوبر2018). تكيف إدارة مخاطر الائتمان والملاءة في النظام المصرفي الجزائري مع مقررات لجنة بازل 3 "نحو تبني وتنفيذ مقاربة الاحتراز الكلي لتحقيق الاستقرار المالي". ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر . جامعة المدية.

154. مفتاح صالح. (08–09 مارس, 2005). أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فتر الاصلاحات. المؤتمر العالمي الدولي و الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات جامعة ورقلة .

155. مكرم صادر. (09 10, 2019). هل ترى بازل 4 النور؟ تم الاسترداد من Arab Economic News:
http://www.arabeconomicnews.com/details/145673/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B1%D9%89-%D8%A8%D8%A7%D8%B2%D9%84-4-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B1

156. منصور منال. (2009). إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية و الإقليمية. الملتقى العلمي الدّولي حول الازمة المالية و الاقتصادية العالمية و الحوكمة الدّولية .

157. مولاي ختير صالح صابري. (2018). تأثير القواعد الاحترازية من بازل 1 الى بازل 3 على التسيير المالي في البنوك الجزائرية. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان–.

158. مولاي خثير. (05 02. 2011). قوانين الحذر و الحيطة المصرفية :محاضرة في الاقتصاد البنكي. تم الاسترداد من بوابة شبكة العرب:
http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=530355

159. مولود ميدان. (2009). قانون النقد و القرض. دار بلقيس.

160. ناصر سليمان. (14–15 ديسمبر 2011). النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية– واقع و تحديات. الشلف.

161. ناصر شارفي. (2005). تحديث النظام المصرفي في الجزائر. مجلة آفاق اقتصادية ، العدد الخامس.

162. نبيل ذنون الصائغ. (2018). الائتمان المصرفي. لبنان: دار الكتب العلمية.

163. نوال بن خالدي، و محمد بن بوزيان. (2016). النظام المصرفي الجزائري:بين معوقات تطبيق نموذج الصيرفة الشاملة و محدودية الصيرفة التقليدية Les cahiers du MECAS N° 12.

164. نورة بوعلاقة، علي فلاق . (24-25 أكتوبر 2018). آليات تطبيق مقررات بازل 3 في القطاع المصرفي الجزائري – دراسة حالة الجزائر-. مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الخامس حول:انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر. المدية.

165. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار. (2010). استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل شركات المساهمة الصناعية. مجلّة تنمية الرافدين،العراق،مجلد 32.

166. وليد ناجي الحيالي. (2009). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي. الاردن: اثراء للنشر و التوزيع، الطبعة1.

167. إضاءات مالية و مصرفية. (2010). التصنيفات الائتمانية. العدد 4، الكويت.

168. نورية قادري، عشيرة نصر الدين قارة . (2017). نحو نموذج لتسير وتقدير مخاطر القروض البنكية باستخدام طريقة القرض التنقيطي -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية معسكر-. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية العدد الأول.

169. وسام شيلي، عبد المجيد قدي. (2018). تجربة القطاع المصرفي اللبناني في تطبيق إتفاقية بازل 3. مجلة الإستراتيجية والتنمية المجلد: 80 / العدد: 51 مكرر.

170. يخلف العربي ، رقايقية فاطمة الزهراء.(2019). الطرق غير التقليدية في تقدير مخاطر القروض البنكية. مجلة الدراسات المالية و المحاسبية لجامعة أم البواقي –E/2352–9962 ISSN . ISSN 2572–0147المجلد 6. العدد4.

171. يوسف صوار. (2008). محاولة تقدير خطر عدم تسديد القروض باستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الاصطناعية للبوك الجزائرية. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه. جامعة سعيدة، الجزائر.

172. Al tamimi , k., & Obeidat, S. (2013). Determinants of Capital Adequacy Ratio in commercial banks of Jordan empirical Study. international journal of academic research in economics and management sciences.

173.A.HADJ NACER. (1990). les cahiers de la réforme. éditions ENAG Vol. n° 4.

174. Abdel Elizalde. (2007). From BASEL 1 to BASEL 2 : an analysis of Three Pillars. CEMFI Working Paper No.070403 .

175. Abdelkarim NAAS. (2003). Le system Bancaire Algérien. paris, France: Maisonneuve & LAROSE.

176. Adam Gersl & Jakub Seilder. (2012). credit growth and contercyclical capital buffers : evidence evidence from central and eastern european countries. Charles university in prague.

177. Adrian Blundell-Wignall, Paul Atkinson. (2010). Thinking Beyond Basel 3: Necessary Solutions For Capital And Liquidity. OECD Journal: Financial Market Trend Issue 1.

178. Afonsi, G. (1984). Pratique de gestion et d'analyse financière. Paris: les éditions d'organisation.

179. Aldaas, B. (2002). Auswirkung der kreditrisikin auf die kreditfinannzierungseffektivitat. Magister Okonom . Kassel .

180. AL-FAWWAZ, T. M., & ALRGAIBAT, G. A. (2015). Capital Adequacy of the Jordanian Banking Sector for the Period 2000-2013. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol. 5, No.1 HRMARS.

181. **Allen, L., Jacob , b., & anthony , S. (2004). Under standing market crédit and operational. wiskblackwell publishing.**

182. **Ameni Ghenimi, Hammami Algia, Brahim Omri Mohammed Ali . (2018). The impact of prudential regulation on risk-taking within dual banking systems: interest-free vs.interest-based banking industies. INDERSCIENCE: International Journal of Accounting and Finance vol8 no.3.**

183. **Ammour Benhalima. (1996). Le sustème Bancaire, textes et réalité. édition Dahleb.**

184. **Andrea Colombo,Thomas Kaiser, Heather Townson, (2018) . Basel 4: Operational Risk he newly released Basel 4 standards introduce a single non-model based method for the calculation of OpRisk capital, the Standardised Approach, KPMG https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2018/02/basel-4-operational-risk-fs.html consulted 14.12.2020 07:33**

185. **Anand Patel, Daniel A Quinten (2018). Basel 4: Credit Risk - IRB approach, KPMG, https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2018/04/basel-4-credit-risk-irb-approach.html consulté le 06/12/2020 à 23:42**

186. **Anand Patel. (2018).Basel 4: Credit Risk - the Standardised Approach, ging the gap to internal models,KPMG** https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2018/04/basel-4-credit-risk-the-standardised-approach.html **consulté le 06/12/2020 à 23:20**

187. **Arnand serving, ivan zelenko. (2001). Le risque de crédit move aux enjeux bancaires. paris.**

188. **Auxmoney. (03 09, 2019). Auxmoney Finanzlexikon GmbH. received Ausfallrisko: auxmoney.com/kredit/Finanzlexikon/ausfallrisko.html**

189. **BAHAMAS, C. B. (2013). BASEL II & III IMPLEMENTATION ROAD MAP. Bahamas.**

190. **BangladeshBank. (2014). Guidelines on Risk Based Capital Adequacy (Revised Regulatory Capital Framework for banks in line**

with Basel III). Récupéré sur https://www.bb.org.bd/mediaroom/baselii/dec212014basel3_rbca.pdf

191. Bank of Algeria. (2014). Article 14 of the regulation 14-01 of february 16 th 2014, relating to solvency ratio applicable to banks and financial institutions.
192. Bank Of Algeria. (2017). Quarterly Statistical Bulletin, n°39, September
193. Banque d'Algérie. (2017). Rapport Annuel du développement économique et monétaire.
194. Bank of algeria, article 04 and 05 of the regulation 14-02 of february 16 th 2014, relating to solvency ratio applicable to banks and financial institutions.
195. BANKOFTHEBAHAMAS, C. (2013). BASEL II & III IMPLEMENTATION ROAD MAP.
196. Banque d'Algérie. (2018) . Bulletin des statistiques trimestriel, n° 44, Décembre .
197. Banque d'Algérie. (2017). Rapport Annuel du développement économique et monétaire.
198. Barfield Richard. (2012). A PRACTITIONER'S GUIDE TO BASEL III AND BEYOND. THOMSON REUTERS.
199. Basler. (1999). Entwicklung von Modellen: zum Kreditrisiko aktuelle Verfahren und Verwendung. Basler Aussuchuss fur Bankenaufsicht02 .
200. Basler Ausschuss fur Bankenaufsicht. (2012). Grundsatze fur ein wirksame Bankenaufsicht. Bank Fur Internationalen Zahlungsausgleich (BIZ).
201. Basel Committee on banking Supervision. (2011). Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks andbanking systems , see the website: https://www.bis.org/publ/bcbs189_dec2010.pdf consuled on the 10/10/2019 in 17:42
202. Basel Committee on Banking Supervision, Bank of International Settlements.(2006).International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Bank Of International settlements.

203. **Basel Committee on Banking Supervision. (2005). Internatinal Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Bank for InternationalSettlements,seethewebsite: https://www.bis.org/publ/bcbs118.pdf consuled the 12/10/2019 in 12h14**

204. **BCBS. (2019). Sixteenth progress report on adoption of the Basel regulatory framwork. Bank for international Settlemnets.**

205. **BENHALIMA, A. (2001). Le Système Bancaire Algérien. 2EME édition.**

206. **Berg Tobias. (2011). Auswirkungsstudie Basel3, Die Folgen fur den deutschen Mittelstand. BVMW: Bundesverband mittelstandische Wirtschaft.**

207. **biS. (14 09, 2019). History- foundation and crisis (1930-39. received: bis.org/about/history.htm**

208. **bis. (2019). SCO Scope and definitions. Bank for International Settlements.**

209. **BiS. (jan 2019). Calculation of RWA for market Risk Definition and application for market risk. Basel Committee on Bnaking Supervision.**

210. **Bis. (july 2019). Regulatory Consistency Assessment Programme (RCAP) Assessment of Basel large exposures regulations – Australia. Basel Committee on Banking Supervision.**

211. **BIS*. (2006). International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards. Basel Committee on Banking Supervision, Bank of International Settlements.**

212. **BIS, B. f. (14 August 2019). Frequently asked questions on the Basel III standardised approach for operational risk. Basel Committee on Banking Supervision.**

213. **BOSSY, E. (2012). Pouvoir Expliquer les Répercussions des Accords de Bâle III sur les Activités d'une Banque à Dimension Internationale. Haute école de Gestion de Genève (HEG-GE), Genève.**

214. Bouider Lokman. (2008). Outil de gestion du risque de crédit :RACOC :. école supérieure de banque Alger- DEA.

215. Boujelbene, S. khemakhem. (2013). Prévision du risque de crédit "Une étude comparative entre l'Analyse Discriminante et l'Approche Neuronale ". Hal Id3 .

216. Brost-Steffens Heibe. September. (2019). Stategische Risiken . Retrieved from GABLER BANKLEXIKON SPRINGER Gabler: https://www.gabler-banklexikon.de/definition/strategische-risiken-61665

217. Bulletin, R. B. (2015). BULLETIN, VOL. 78, NO. 5.

218. Bulot, N. S. (2013). Indirect Financial Distress Costs: Evidence from Trading and Services Sector,. the second International Business Conference. 7-8 December.

219. Chairman, S. I. (2018). Basel III: Are we done now? Basel Committee on Banking Supervision.

220. Christian Heichele. (23 August, 2019). kreditrisiko-Management: Ganzheitlicher Ansatz zur Steigerung der Wettbewerbsfähigkeit bei gleichzeitiger Erfullung externer Normen in der Wertschopfungskette kredit.received KPMG International Cooperative: https:/home.kmpg

221. Christos Vl. Gortsos. (2011). "Basel III": the reform of the existing regulatory framework of the Basel Committee on Banking Supervision for strengthening the stability of the international banking system. Europa Europa-Institut Institut, , Universit Universität des Saarland.

222. CNEP-Banque.(12mai,2019).Retrievedfrom https://fr.wikipedia.org/wiki/CNEP-Banque

223. CNEP, B. (2002). Les chiffres clé, Rapport annuel.

224. Coen, W. (2018). The market risk framework: 25 years in the making. Basel Committee on Banking Supervision.

225. Cognizant. (2014). Dissecting Basel III by GeographyWhile Basel III regulations apply worldwide, the challenges of implementation vary across economies. cognizant 20-20 insights.

226. Colquitt,J. (2007). credit Risk Management. Mc Cravo,UAS,3rd.

227. D R. (juillet 2010). Evolution Economique et Monétaire en Algérie.

228. DAV.(2016).OperationelleRisikenin Versicherungsunternehmen GrunduberlegungenundaktuarielleAsperct.DEUTSCHE AKTUARVEREINIGUNG e.V.

229. David Jurčík, Briatka Ľuboš . (2013). Basel III Expected changes in Basel II. Deloitte.

230. Debut Christian, Carsten Jakel, Plein Stephan. (2016). Integriertes Wahrungsmanagement. KPMG, Deutschland03 ،.

231. Delved, G. (2019, 10 07). Basel Accords " after stumbling upon the acronym"CAR" once. Retrieved from Quero: https://www.quora.com/What-are-BASEL-1-2-and-3-norms-What-are-the-basic-differences-between-these-norms

232. Deutsche Bundesbank. (01 03, 2018). Deutsche Bundesbank EUROSYSTEM. Retrieved from Fachgremium Operationelles Risiko: https://www.bundesbank.de/.../bankenaufsicht/.../fachgremien/fachgremium-operationelles-risiko-598156

233. DeutscheBank. (2010). Basel II Pillar 3 Report 2010.

234. Deyoung Robert, Distinguin Isabelle, Tarazi Amine . (2017). Bank Liquidity Management and Bank Capital Shocks . HAL,01 .

235. Dhoir Lauquete charline. (1999). Droit du credit. lyon: edition ellipes.

236. Distinguin Isabelle, Roulet Caroline, Tarazi Amine. (2014). Bnak Regulatory Capital and Liquidity : Evidence from U.S and European publicly traded banks. HAL02 .

237. Douglas W. Diamond, H. Dybvig Philip. (1983). Bank Runs, Deposit Insurance, and Liquidity. STOR The Journal of Political Economy Vol 91 university of Chicago Press401 .

238. Du Zaichao, Juan Carlos Escanciano. (2015). "Backtesting Expected Shortfall: Accounting for Tail Risk". , with Juan Carlos Escanciano, Management Science (SSCI, SCI)

239. Dupuy, R., & Analía. (2007). Loan portfolio loss distribution: Basel II unifactorial approach vs. Non parametric estimations. Munich Personal RePEc Archive MPRA.

240. E.Knips Susanne. (2019). CREDIT SPECIAL Europäische Banken: Finale Basel 3-Regeln sorgen fur Autregung. Helaba Volkswirtschaft/Research.

241. Edighoffer, G., & Etienne , M. (1993). Crédit Management, Prévention gestion des risques d'inpayes dans L'Entreprise. NATHAN.

242. Elisa Achterber, Heintz Hans . (2012). BASEL 3. RISKQUEST 07.

243. Emmanouil Schizas. (2012). Basel III and SMEs: getting the trade-off right. The Association of Chartered Certified Accountants.

244. Evan GATEV, Philip E.STRAHAN. (2006). Banks' Advantage in Hedging Liquidity Risk: Theory and Evidence from the Commercial Paper Market. The journal of Finance vol LXL no 2870 .

245. Felicity Barker. (2015). The Reserve Bank's application of the Basel 3 capital requirements for banks. ReserveBank of New Zealand Te Potea Mtua /Bulletin vol 78, No 05.

246. FIGUET, J.-M., HUMBLOT, T., & LAHET, D. (2013). BALE 3 : QUELS IMPACTS POTENTIELS POUR LE FINANCEMENT BANCAIRE EXTERIEUR DES PAYS EMERGENTS ? École doctorale Entreprise, économie.

247. Financial stability institute FSI survey(2015) Basel 2 and 3 implementation, Bank for International Settlements

248. FINANZCHECK. (03 09, 2019). Ausfallrisiko: Wie wirkt sich das auf ihren Kredit aus? Jezt Risiko mindern und Zinsen senken!

Retrieved from FINANZCHECK.DE finanzportale GmbH : finanzcheck.de/kredit/ausfallrisiko/

249. Finma. (2008). Rundschreiben 2008/21 Operationelle Risiken-Banken. Swiss Financial Market Supervisory Authority FINMA30 .

250. Funaro, D., & Jan-Alexander , H. (2018, july 10). how can manage operational riskJan Alexander Huber. Retrieved from BAIN COMPANY: https:/www.bain.com

251. Garuana, J. (2010). Basel 3: towards a safer financial system. BIS: Bank of international settlements.

252. Gauvin Alain. (2000). La nouvelle gestion du risque financier.

253. Gauvin, A. (2000). la nouvelle gestion du risque financier.

254. GerShenson. (2001). Artificial Neural Networks for Beginners. School of Cognitive and Computer Sciences, 3.

255. Getter, D. E., & Gary , S. (2012). U.S. Implementation of Basel II.5, Basel III, and Harmonization with the Dodd-Frank Act. Congressional Research Service.

256. Goel, S., & Raj , K. (2013). Basel III: An Enhancement of Basel II Norms. International Journal of Research in Management, Science & Technology Vol. 1; No. 2.

257. Gondane, A. (2019, 10 07). What are BASEL 1,2 and 3 norms? What are the basic differences between these norms? Retrieved from Quora: https://www.quora.com/What-are-BASEL-1-2-and-3-norms-What-are-the-basic-differences-between-these-norms

258. Goumiri, M. (1993). L'offre de Monnaie en Algérie. Alger: ENAG/EDITION.

259. Groups The Standard Chartered. (2016). Risk review and disclosures under Basel III Framework for the period ended 30 June 2016.

260. Güneş Sari, Avc Gürcan. (2016). Basel IV: Bankaları Bekleyen Zorluklar. Türkiye Bankalar Birliği.

261. Hair, J. F. J., Hult, G. T. M., Ringle, C., & Sarstedt, M. (2016). A Primer on
262. Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) 2nd Ed.
263. SAGE Publications (Vol. 46).

264. Hans-H. Bleuel. (2014). Ökonomische Wechselkursrisiken Relevanz, Bestimmung und Steuerung im russisch-deutschen Geschäftsverkehr. Düsseldorf Working Papers in Applied Management and Economics , econstor02 ،.

265. Hans-Martin Beyer. (2012). T. M. (n.d.). bazel3.

266. Heid, F. (2007). The cyclical effects of the Basel II capital requirements. Journal of Banking & Finance 31 ELSEVIER.

267. Hildebrand, P. M. (2008). Is Basel II Enough? The Benefits of a Leverage Ratio. Embargp Financial Markets Group Lecture.

268. IBM. (2019, 10 07). Basel 2 summary. Retrieved from IBM Knowledge Center: https://www.ibm.com/support/knowledgecenter/en/SSN364_8.8.0/com.ibm.ima.tut/tut/bas_imp/bas2_sum.html

269. Ilmane Mohamed-Chérif. (2014)La nouvelle réglementation prudentielle algérienne, Papier présenté dans le séminaire organisé par l'institut algérien des hautes études financière, Alger.
270. Investopedia. (16 August, 2019). Investopedia. Retrieved from CurrencyRisk: https://www.investopedia.com/terms/c/currencyrisk.asp

271. Jalpa Dodhia, Robert Smith. (2018). Basel 4: The way ahead, Market Risk Is the output floor a game changer for internal models?, KPMG, https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2018/03/basel-4-market-risk-fs.html consulted 14.12.2020 6:42

272. JEFFERY, A. (2014). EU IMPLEMENTATION OF BASEL III IN THE SHADOW OF EURO CRISIS. REVIEW OF BANKING & FINANCIAL LAW Vol. 33.

273. Jorion, P. (without year). Financial Risk Manager Hand Book. Willey Finance: Second edition.

274. Josiah Gershon De-Graft Quansah. (2018). Capital Adequacy under Basel 3 Its Implications for Large Commercial Banks in Ghana and Kenya. Thesis of Doctorat.

275. Khemaies Bougatef, Nidhal Mgamdi. (2016). The impact of prudential regulation of bank capital and risk-taking: Take case of MENA countries. ELSEVIER The Spanish Review of Financial Economics52 ،.

276. King, M. R. (2013). The Basel III Net Stable Funding Ratio and bank net interest margins. Journal of Banking & Finance 37 ELSEVIER.

277. KPM G. (2011). « Bale III : les impacts à anticiper.

278. KPMG. (2012). Guide des Banques et des établissements Financiers en Algerie.

279. Kpmg. (2016). The word awaits: Basel 4 nears completion .

280. KPMG, (2018). Basel 4: The way ahead, Market Risk Is the output floor a game changer for internal models?.

281. kreditrisko. (23 august, 2019). Retrieved from GABLER WIRTSCHAFTSLEXIKON Springer nature: https://WIRTSCHAFTSLEXIKON.Gabler.de/definition/kreditrisko-38599

282. Laetitia lepetit, Emmanuelle Nys, phillippe Rous, Amine Tarazi. (2008). Bank income structure and risk: An empirical analysis of European banks. Journal of Banking & Finance 321452 .

283. Lee, E. (2014). Basel III and Its New Capital Requirements, as Distinguished from Basel II. The Banking Law Journal, v. 131 n. 1.

284. Lilius Martin Mikael. (2012). Basel III: Mapping the effects to stability, output and lending in the Nordices. T h e s i s , M . S c . A p p l i e d Economics and Finance. Copenhagen Business School.

285. Luc Bernet-Rolalland. (2002). Principe de technique banciare. Paris: Dunod, 22 édition .

286. Mairead O'Shea, Christoph Krischanitz. (2013), Comparison of the Regulatory Approach in Insurance and Banking in the Context of SolvencyII.GROUPE CONSULTATIF ACTUARIEL EUROPEEN .

287. Mariaa, P., & Georgoulea, E. (2016). The Impact of Basel III Indexes of Leverage and Liquidity CRDIV/CRR on Bank Performance: Evidence from Greek Banks. SPOUDAI Journal of Economics and Business-University of Piraeus.

288. Markus, Q. (2019, August 24). KPMG. Retrieved from Änderung des Berechnungsverfahrens für die Eigenkapitalunterlegung bei operationellen Risiken durch Standardised Measurement Approach.:https://home.kpmg/de/de/.../basel-iv--operationelle-risiken.html

289. Martien Lubberink. (2015). Liability Management Exercises of European Banks in Anticipation of Basel 3. Swiss Finance Institute Research series n 16-70.

290. Martin Mikael Lilius. (2012). Basel 3 : Mapping the effects to stability, output and lending in the Nordics. Thesis of Doctorat . Copenhagen Business School.

291. Martin Neisen, Himmelmann Christoph. (02 09, 2019). PWC. Retrieved from Schlagwort: Operationnelles Risiko Bleiben Sie auf dem laufenden-der Operationnelles Risiko RSS-Feed: https://blogs.pwc.de/regulatory/tag/operationnelles-risiko/

292. MECHERI, F., & ATROUS, S. (2018). "CREDIT RISK MEASURMENT IN ISLAMIC BANKING" A Case Study of Dubai Islamic Bank and Abu Dhabi Islamic Bank during the period (2008-2012). Revue des Economies Financières,Bancaires et de management, Numéro 05, 03.

293. Meryem BENDEHINA , Meriem KOUADRIA, (2020). Risk control in the Algerian banking system according to Basel standards. AFAQ Review of Research and studies, Volume: 03 / N°: 02.

294. Meryem Bendehina & Soumaya Zirar. (2019). Basel III and Algerian Banks _Field study a sample of Algerian Banks. Finance and Business Economics Review JFBE Volume (03) Number 01.

295. Mireille Martini. (2016). Greening Basel 3: towards a Green Basel 4 . A journey BNPP's Basel 3 capital ratio as of the end .

296. Mohammed ghernaout. (2004). Crises Financières et faillittes des banques Algériennes. Alger: éditions GAC.

297. NAAS, A. (2003). le système Bancaire Algérien. Paris France: Maisonneuve & LAROSE.

298. Nenard, N. (2001). économie Bancaire. Bréal.

299. NepalRastraBank. (2013). A Study on Basel 3 and Nepalese Banking An Assessment of Capital Regulation in Nepal ,. Bank and Financial Institutions Regulation Departement.

300. Penikas Henry. (2011). History of banking regulation as developed by the basel committee on banking supervision in 1974-2014 (Brief Overview). BANCO DE ESPANA- ESTABILIDAD FINANCIERA, Num.28.

301.Philip Khoury Sarkis. (1996). Financial Risk Management Domestic and international dimentions. Black Well publishers, Cambridge Massachusett02 .

302. Philipp Harle ،Andras Havas ،Andreas Kremer ،Daniel Rona ، Hamid Samandani. (2015). The future of bank risk management. McKinsey & Company03 ،.

303. Philippe GAR SUAULT وPriani Stéphane . (1997). la banque fonctionnement et stratégies. Paris: Edition ECONOMICA.

304. Philippe Paquet. (1997). L'utilisation des réseaux neurones artificiel en Finance. Document de recherche,. Institut d'administration des entreprises.

305. Phillip de Jager. (2014). FAIR VALUE ACCOUNTING IN SOUTH AFRICAN BANKS: Financial stability implications . P.H.Doctorat thesis . Commerce Faculty : University of CAPE TOWN

306. Pierre-Etienne Chabanel. (2017). Proposed Capital Framework for Operational Risk . MOODY'S ANALYTICS.

307. Prachi Juneja. (16 August, 2019). Management Study Guide Content Team. Retrieved from Risks Faced By Banks: https://www.managementstudyguide.com

308. Psillari Maria, Eleftheria Georgoulea. (2016). The Impact of Basel III Indexes of Leverage and Liquidity CRDIV/CRR on Bank Performance: Evidence from Greek Banks, SPOUDAI. Journal of Economic and Business.

309. R Haln. Franz, Holzl Werner. (2012). Auswirkungen der neuen Eigenkapitalbestimmungen "Basel 3" auf die Finanzierung Kleiner und mittlerer Unternehmen in Osterreich.WIFO, MONATBERICHTE 03.

310. Rachid Moulay-Khatir. (2008). Gestion et évaluation des risques de crédit : Essai d'exploration de la méthode scoring – Cas du secteur des travaux publics en Algérie. These de Doctorat. Tlemcen ،Université Abu Bakr Belkaid.

311. RAHMAN, A. R. (2007). Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking. Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies.

312. Rajesh Goyal. (09 10, 2019). Basel III Accord - Basel 3 Norms . RetrievedfromAllBankingSolutions: http://www.allbankingsolutions.com/Banking-Tutor/Basel-iii-Accord-Basel-3-Norms.shtml

313. Rajesh Kumar. (2014). Interest Rate Risk: Interest Rate Risk is the risk to current or anticipated earnings or capital aeising from movements in interest rates. Journal & Books Science Direct01 .

314. Ravi Raman. (2012). Basel III An easy to understand Summary. iCREAT banking intellisense.

315. Regulation 11-08 Of November 28th, 2011 Relating To Internal Audit Of Banks And Financial Institutions.

316. Roucalli, T. (2009). la gestion des risques financières. Economica.2eme édition.

317. SADEG, A. (2004). Le Système Bancaire Algérien La nouvelle réglementation. Alger: Edition A.BEN.

318. SAUL PEREZ. (23 August, 2019). Must-know: Why market risk is important to banks. Retrieved from Marker Realist: https://marketrealist.com

319. Schyns, M. (1997). Les r´eseaux de neurones: principes et application a la d´etection financi`ere des faillites. Universit´e de Li`ege, Ecole d'Administration des Affaires.

320. Shearman, Sterling. (2011). The New Basel III Framework: Implications for Banking Organizations. FINANCIAL INSTITUTIONS ADVISORY & FINANCIAL REGULATORY.

321. SIBE. (2000). Séminaire : analyse et couverture des risques de crédit.

322. Suman, G., & Kumar, R. (2013). Basel III: An Enhancement of Basel II Norms. International Journal of Research in Management, Science & Technology (E-ISSN: 2321-3264) Vol. 1; No. 2.

323. Swamy, V. (2018). "Modeling the impact of Basel III regulations on loan demand". Journal of Financial Economic Policy, UNIVERSITY OF NEW ENGLAND.

324. Taccola-Lapierre, S. (2008). Le dispositif prudentiel bale2 autoévaluation et contrôle interne une application au cas français. thèse de doctorat en sciencesde gestion. université du sud Toulon-var-France.

325. Taskinsoy,J. (2013). RIGOROUS CAPITAL REQUIREMENTS UNDER BASEL III, POSSIBLE IMPACT ON TURKEY'S FINANCIAL SECTOR. Journal of WEI Business and Economics-Volume 2 Number 1.

326. Thomas F. Cosimano, Dalia S. Hakura. (2011). Bank Behavior in Response to Basel III: A Cross-Country Analysis. International Monetary Fund Working Paper.

327. **Tobias Berg. (2011). Auswirkungsstudie Basel3, Die Folgen fur den deutschen Mittelstand, BVMW: Bundesverband mittelstandische Wirtschaft.**

328. **Torki M. Al-FAWAZ, A.ALRGAIBAT Ghazi. (2015). Capital Adequacy of the Jordanian Banking Sector for the Period 2000-20132015. International Journal of Academic Research in Accounting Finance an dManagement Sciences, Vol 5 no 1.**

329. **University Cambridge. (2014). STABILITY AND SUSTAINABILITY: Are environmental risks missing in Basel III? University of Cambridge Institute for Sustainability Leadership (CISL).**

330. **Varun Agarwal, Valecha Sanchit . (2013). Basel 3: Comparaison of Standardized and Advanced Approaches: IAmplementation and RWA Timelines. Capgenimi.**

331. **Wiki. (2019, 09 05). Basel 1, 2 und 3. Retrieved from EXPORO: exporo.de/wiki/basel-1-2-und-basel-3/**

332. **WIKIPEDIA. (16 August, 2019). WIKIPEDIA. Retrieved from Settlement Risk: https://en.wikipedia.org/wiki/settlemnet_risk**

333. **Woche Wirtschafts. (02 07, 2019). Basel 3- Regeln: EU-Banken fehlen 135 Milliarden Euro fur neue Kapitalregein. Retrieved from Wirtschafts Woche: wiwo.de/basel_3-regeln:-eu-banken-fehlen-135-milliarden-euro-fuer-neue-Kapitalregein/24517520.html**

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

استبيان بحث

– نتشرف بتقديم هذا الاستبيان و الذي يهدف إلى جمع المعلومات والبيانات اللاّزمة لدراسة **تأثير اتفاقيات بازل على النشاط المصرفي الجزائري** ، وما هي المخاطر التي يمكن أن تواجهها البنوك العمومية الجزائرية؟ بهدف إعداد **رسالة** دكتوراه تخصص **إقتصاد قياسي مالي**.

–ضع علامة (**X**) لكل إجابة في الخانة المناسبة بدقة وموضوعية ، ووضع التقييم المناسب و المتفق لوجهة نظرك لإنجاح هذه الدراسة.

– تم إعداد هذا الاستبيان بغرض الحصول على معلومات أكاديمية فقط، لذلك أضمن لسيادتكم السرية التامة لاجابتكم.

مع خالص شكرنا؟

المعلومات الشخصية:

- **الجنس:**

ذكر ◌ أنثى ◌

- **المستوى العلمي:**

ليسانس ◌ ماستر ◌ دكتوراه ◌

DUEA ◌ شهادة أخرى: .....

- **المهنة:**

مدير (ة) بنك جهوي ◌ مدير(ة) بنك رئيسي ◌ نائب (ة) مدير بنك ◌

رئيس (ة) قسم ◌ رئيس (ة) مصلحة ◌ مكلف (ة) ◌ائن

مكلّف(ة) بالدراسات (القرض): مستوى1 ◌ مستوى 2 ◌ مهنة أخرى:.....

- **التخصص العلمي:**

مالية ◌ محاسبة و تدقيق ◌ إقتصاد نقدي و مالي ◌

تسيير الموارد البشرية ◌ تخصص اخر: .....

- **الخبرة المهنية:**

5 ans ≤ ◌ (10 ↔ 5) ◌ (20 ↔ 10) ◌ أكثر من 20 سنة ◌

- **نوع البنك:**

BNA ◌ **BADR** ◌ **BDL** ◌ **CNEP** ◌ **BEA** ◌ **CPA** ◌

بنك الجزائر ◌

المحور الأول: تطبيق معايير بازل 1 و 2 في البنوك العمومية الجزائرية

الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
بازل 1					
1-يحتفظ بنككم على نسبة الملاءة المالية أعلى من 8 ٪ من رأس المال.					
2 -يتم تقييم مخاطر البنك وفقًا للأمر 02-03 المؤرخ 4 نوفمبر 2002.					
3 -يضع بنككم آليات لتقييم لضمانات و رهونات القروض الممنوحة وفقًا للقانون التنظيمي 08-11 من القانون 08-04.					
بازل 2					
4-وضع أنظمة للرقابة وأنظمة لتقييم المخاطر وفقًا لمعايير بازل2.					
5-لدى موظفي البنك مهارات فنية وإدارية لإدارة وحساب المخاطر الثلاثة (القروض، السّوق والتشغيل)					
6-لدى البنك فريق متخصص لحساب مخاطر السوق وفقًا للنماذج القياسية الداخلية.					
7-يحتفظ البنك بتكنولوجيا عالية لتبني إحدى طرق قياس المخاطر التشغيلية مثل طريقة القياس المتقدم.					
8 -يعتمد بنككم على الطريقة الكلاسيكية للتحليل المالي بسبب عدم وجود طرق تصنيف داخلية وخارجية متقدمة في تقييم ومراقبة مخاطر القروض					
9- يتم قياس مخاطر القروض في بنككم وفقا لطريقة التنقيط الداخلي.					

المحور الثاني: **تأثير معايير بازل 3 و 4 على البنوك العمومية الجزائرية.**

الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
بازل 3					
10–لا يواجه بنككم صعوبة في تطبيق معيار بازل **3** لكفاية رأس المال ، والذي يساوي **10.5** ٪.					
11–بلغت نسبة رأس المال الأساسي من **2.5** ٪ إلى **4** ٪ في عام **2019**					
12 –وفقًا للقانون رقم **04–01** الصادر بتاريخ **16** فبراير **2014** ، فرض بنك الجزائر الحد الأدنى من معدل الملاءة المالية بنسبة **9.5**٪ بما في ذلك جميع المخاطر.					
13 –لدى البنك وقت كافي لتطبيق معايير بازل **3** بحلول عام **2020**.					
14 –هل طبق بنككم عامل الحد الأدنى للسيولة المنصوص عليه في القانون رقم **04–11** الصادر في **11** ماي **2011** بنسبة **100** ٪.					
15 –احترم بنككم مقدار نسب السيولة قصيرة وطويلة الأجل لتوفير موارد مستقلة.					
16 –هل يحتفظ بنككم بنسبة رافعة مالية بنسبة **3** ٪ بين (**2013–2019**).					
بازل 4					
17 –هل توافق بازل **4** على زيادة متطلبات رأس مال البنك الذي مستقبلا.					
18 –يقوم المكلفون بدراسة القروض بشكل دوري بتقييم ضمانات العملاء.					
19 –لا ترغب في تطوير وتقييم المعايير المحاسبية ، ولا سيما المعيار الدولي للتقارير المالية **7** ، و هل توقع المخاطر يتطلب إدخال المعيار الدولي للتقارير المالية **9**مستقبلا ؟					

20- سوف يحفز البنك توحيد نماذج قياس المخاطر المصرفية ، وفقًا لاتفاقية بازل 4 المستقبلية.					

المحور الثالث: رقابة بنك الجزائر على القطاع المصرفي الجزائري.

الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
21 -يفرض بنك الجزائر على البنوك العمومية وضع جهاز رقابي يضمن شفافية العمليات المصرفية طبقًا للأمر 04-01 المؤرخ 20 أوت 2010.					
22-لبنك الجزائر دور مهّم في تقليل المخاطر كذا توفيره دليل لإدارة المخاطر للبنوك العمومية الجزائرية.					
23 -معايير بازل تطبق في الدول المتقدمة ولا تتوافق مع القطاع المصرفي الجزائري.					
24 -وجود تقييم وتصنيف خارجي لمؤشرات البنوك الجزائرية استجابة لاتفاقيات بازل.					
25 -توفير مصلحة متخصصة في العلاقة بسوق الأوراق المالية لتقريب الطلب والعرض للأوراق المالية المختلفة للبنوك العمومية.					
26 -تطوير نظم المعلومات و الإتصال لتسهيل عملية الافصاح عن البيانات والإحصاءات المالية بشفافية ودقة من قبل بنك الجزائر.					
27 -يتبنى بنك الجزائر جهوداً كبيرة في ميدان تدريب الكفاءات وتنمية الموارد البشرية.					
28 -تبادل المعلومات بين السلطات التنظيمية المحلية والأجنبية فيما يتعلق بالأنشطة الإجرامية أو المشبوهة.					
29 -مراقبة بنك الجزائر لتطابق العمليات الداخلية للبنوك العمومية الجزائرية و النصوص التشريعية والتنظيمية					
30- معايير التشريعات المصرفية الجزائرية سايرت فقط معايير بازل 1.					

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

Ministère de Ministry of Higher Education and Scientific Research

UNIVERSIY OF ABOU BEKR BELKAID - TLEMCEN –

FACULTY OF ECONOMICS, MANAGEMENT

AND COMMERCIAL SCIENCES

RESEARCH QUESTIONNAIRE

- We are honored to present this questionnaire, which aims to collect the information and data necessary to study **the Impact of the Basel Committee on Algerian banking activity**, and what are the risks that Algerian public banks may face? In order to prepare a **PhD thesis** in **Econometrics and Financial Economics**.

-Mark **(x)** for each answer in the appropriate field accurately and objectively, and put the appropriate and consistent assessment of your point of view for the success of this study.

-This questionnaire was prepared for the purpose of obtaining academic information only, therefore, I guarantee your complete confidentiality of your answer.

With our sincere thanks ?

- **PERSONAL INFORMATION AXIS:**

Sexe: Men ◌ Women ◌

Level of education :

Bachelor ◌ Master ◌ Doctorat ◌

DUEA ◌ Others: …….

Profession: Directeur régionale ◌ Directeur d'agence ◌ sous-directeur ◌

Chef du Département ◌ Chef service ◌ chargé clientèles ◌

Chargé d'études : Level11 ◌ Level12 ◌ Others:……

Spécialisation:

Finance ◌ Accounting & Auditing ◌ Banking and Financial Economics ◌

Human resources management ◌ Others : …….

Professional experience:

≤ **5 years** ◌ (5 ↔ 10) ◌ (10 ↔ 20) ◌ **20 years and over** ◌

Type of Banks:

Public : BNA ◌ **CPA** ◌ **BADR** ◌ **BDL** ◌ **CNEP** ◌ **BEA** ◌

Bank of Algeria: ◌

AXIS 1 : The application of Basel 1 and 2 standards in Algerian Banks

Questions	Totally agree	Agree	Neutral	Disagree	Not agree at all
Basel 1					
1- Your bank maintains a solvency ratio higher than 8% of the capital.					
2- The risk assessment of the bank is carried out in Order 02-03 of November 4, 2002.					
3- Your bank establishes mechanisms to evaluate the guarantees and mortgages of the loans granted in accordance with the Regulatory Law 08-11 of Law 08-04.					
Basel 2					
4- Establishing control systems and risk assessment systems in accordance with Basel 2 standards.					
5- The bank's employees have technical and administrative skills to manage and calculate the three risks (loans, market and operation).					
6- The bank has a specialized team to calculate the market risk according to the internal standard forms.					
7- The bank maintains high technology to adopt one of the methods of measuring operational risks, such as the advanced measurement method.					
8- Your bank relies on the classic method of financial analysis due to the lack of advanced internal and external classification methods in assessing and monitoring loan risks.					
9-Loan risk is measured in your bank according to the internal rating method.					

AXIS 2: The impact of Basel 3 and 4 on the Algerian banking sector.

Questions	Totally agree	Agree	Neutral	Disagree	Not agree at all
Basel 3					
10- Your bank does not face any difficulty in applying the Basel 3 capital adequacy standard, which is equal to 10.5%.					
11-Tiered Capital Ratio was from 2.5% to 4% in 2019.					
12- According to Law No. 04-01 issued on February 16, 2014, the Bank of Algeria imposed a minimum solvency ratio of 9.5% including all risks.					
13- The bank has sufficient time to implement Basel III standards by 2020.					
14- Has your bank applied the minimum liquidity factor stipulated in Law No. 04-11 of May 11, 2011 at 100%?					
15- Your bank respects the amount of short and long-term liquidity ratios to provide independent resources.					
16- Does your bank maintain a leverage ratio of 3% between (2013-2019)?					
Basel 4					
17- Does Basel 4 agree to increase the bank's capital requirements in the future?					
18- Those charged with studying loans periodically evaluate clients' guarantees.					
19- Do not wish to develop and evaluate accounting standards, especially IFRS 7, and does anticipating risks require the introduction of IFRS 9 in the future?					
20-The bank will stimulate standardization of banking risk measurement models, in accordance with the future Basel 4 agreement.					

AXIS 3: Supervision of the Bank of Algeria on the Algerian banking sector.

Questions	Totally agree	Agree	Neutral	Disagree	Not agree at all
21- The Bank of Algeria requires public banks to put in place a supervisory apparatus that guarantees the transparency of banking operations, in accordance with Order 04-01 of August 20, 2010.					
22-Bank Algeria has an important role in reducing risks, as well as providing a risk management guide for Algerian public banks.					
23- Basel standards are applied in developed countries and are not compatible with the Algerian banking sector.					
24- The existence of an external evaluation and classification of the indicators of Algerian banks in response to the Basel Accords.					
25- Providing a specialized interest in the relationship with the stock market to approximate the demand and supply of the various securities of public banks.					
26- Developing information and communication systems to facilitate the process of disclosing financial data and statistics with transparency and accuracy by the Bank of Algeria.					
27- The Bank of Algeria adopts great efforts in the field of training competencies and developing human resources.					
28- Exchanging information between domestic and foreign regulatory authorities regarding criminal or suspicious activities.					
29- Monitoring the Bank of Algeria for the conformity of the internal operations of the Algerian public banks and the legislative and regulatory texts.					
30- The standards of the Algerian banking legislation have only complied with the standards of Basel 1.					

"Thank you so much for answering these questions"

***** Please accept gentlemen, my ladies, our most respectful greetings *****